

الكتاب المسمى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سوق شرق أوسطية

(المجلد الثاني)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٢	سوق شرق أوسطيه	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٢١٣	٩٣-٠٧-١٩	العربي	إقرأ عدوك السوق الشرق أوسطية : أفكار "إسرائيلية" ... قيد التنفيذ !
٢١٤	٩٣-٠٧-٢٢	الشعب	بالصدفه ! سرق عربي أم أوسطى ؟!
٢١٥	٩٣-٠٧-٢٢	الشرق الاوسط	معدو الخطة الاقتصادية الانتعالية للسلام يحشدون التأييد السياسي ويستعدون لإنشاء مفوضية إقلا على ابراهيم
٢١٧	٩٣-٠٧-٢٦	الاهرام الاقتصادي	إنهاء المعاطعة العربية وديانات السوق الشرق أوسطيه
٢٢١	٩٣-٠٧-٢٦	الاهرام الاقتصادي	٣ سيناريوهات للتعاون الاقتصادية الشرق أوسطى
٢٢٢	٩٣-٠٨-٢٨	البسار	البصائع الإسرائيلية برنع فى الأسواق العربية !
٢٢٦	٩٣-٠٨-٠٢	العربي	نظير محلى
٢٢٩	٩٣-٠٨-٠٢	المساء	هذه "الشرق أوسطية ط العبيحه !
٢٣١	٩٣-٠٨-٠٢	الاحرار	جلال امين
٢٣٧	٩٣-٠٨-٠٢	الكفاح العربي	مهلاً .. أنتها الأقلام المتسحجة .. موقف مصر فى السوق الشرق أوسطية غير فاس للمزايدة
٢٣٩	٩٣-٠٨-٠٤	الاهالى	السوق الشرق أوسطية بن المؤيدين والمعارضين
٢٤١	٩٣-٠٩-٠٦	العربي	حنان محمد
٢٤٢	٩٣-٠٩-٠٦	روزاليوسف	٢٧٠ "كيبوتر اشتراكى" عاصمه اقتصاد حر على تعاونيات اسرائيل الزراعية
			غسان كنج
			نحو تنسيق غذائى عربى بدلاً من "الشرق أوسطية"
			عريان نصيف
			هذه هى المكاسب "الاسرائيلية"
			صادرات إسرائيلية ه أعضاء مصر

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ	العنوان	مجلد رقم ٢
اجتماع عربي - اسرائيلي قريب في مقر البنك الدولي	الحياة	٢٤٣	٩٣-٠٩-٠٨		سوق شرق أوسطية (المجلد الثاني)
٣٤ عالما اسرائيليا وفلسطينيا واردينيا و٧ خبراء امريكيون اعدوا المشروع خلال ١٨ شهرا	الوفد	٣٤٦	٩٣-٠٩-١٠		
السوق شرق اوسطية	العالم اليوم	٢٤٨	٩٣-٠٩-١٠		
مصطفى حسين	العالم اليوم	٢٥٠	٩٣-٠٩-١١		
حرية نقل الاموال عبر فلسطين واسرائيل والاردن بنك اقليمي لتمويل المشروعات في الاراضى المحتلة	الجمهورية	٢٥٣	٩٣-٠٩-١١		
سنينة البحات	العالم اليوم	٢٥٥	٩٣-٠٩-١٢		
بدء الاستعداد لانشاء المركزى الفلسطينى ومصارف متخصصة بمنطقة الحكم الذاتى	العالم اليوم	٢٥٧	٩٣-٠٩-١٣		
مصطفى عبد السلام	العربى	٢٥٩	٩٣-٠٩-١٣		
معاذير اقتصادية	الحياة	٢٦١	٩٣-٠٩-١٤		
رفعت لقوشة	الحياة	٢٦٥	٩٣-٠٩-١٥		
المنظور الاستراتيجى الجديد للشرق الاوسط	العالم اليوم	٢٦٦	٩٣-٠٩-١٦		
صلام بسبونى	العالم اليوم	٢٦٨	٩٣-٠٩-١٦		
مشاريع السلام فى الشرق الاوسط تفتح افقا جديدة غير مضمونة للتنمية	العالم اليوم	٢٦٩	٩٣-٠٩-١٦		
مارك نيكولسون	العالم اليوم	٢٧١	٩٣-٠٩-١٦		
اوضاع اقتصادية جديدة بعد اتفاق غزة - اريحا	العالم اليوم				
مصر					
تحديات السلام والاقتصاديات العربية					
مروان اسكندر					
التغيرات القادمة					
على عمر					
الاسرائيليون منقسمون فى شان الفوائد التجارية للسلام					
جوليان اوزان					
الترتيبات الاقتصادية للمرحلة الانتقالية من الحكم الذاتى الفلسطينى					
العالم اليوم					

مجلد رقم ٢	سوق شرق أوسطية	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	المصدر	التاريخ	
٢٧٥	الجمهورية	٩٣-٠٩-١٦	السوق الأوسط في ظل السلام محفوظ الابصارى
٢٨٢	الشعب	٩٣-٠٩-١٧	المسروعات الإسرائيلية تهدد قناة السويس هلال السعيد
٢٨٤	العالم اليوم	٩٣-٠٩-١٧	سلطة الحكم الأدنى يواجه الاحبارين .. التجارة الحرة والعلة الاقتصادية
٢٨٨	الشعب	٩٣-٠٩-١٧	عداءً يوقع برونوكولات السوق الشرق أوسطية بين مصر والصهاينة صلاح بدوى
٢٨٩	الشعب	٩٣-٠٩-١٧	المجتمع في مواجهة السوق الشرق أوسطية حول القوى الاقتصادية الدولية
٢٩٢	العالم اليوم	٩٣-٠٩-١٨	الاستراتيجية التصديرية أفضل وسيلة لتشيط الهيكل الاقتصادية في الضفة وغزة
٢٩٥	العالم اليوم	٩٣-٠٨-١٩	أخطاء الماضي ومشاكل الحاضر وتحديات المستقبل مروان اسكندر
٢٩٨	العالم اليوم	٩٣-٠٩-١٨	اقتصادية ما بعد السلام
٢٩٩	وطى	٩٣-٠٩-١٩	حواطر اقتصادية الاقتصاد وإعلان المبادئ صليب بطرس
٣٠٠	الشرق الأوسط	٩٣-٠٩-١٩	الملف الاقتصادي في السلام على ابراهيم
٣٠١	العالم اليوم	٩٣-٠٩-١٩	مطلوب إساء صندوق إدخار فلسطينى على غرار سنغافورة
٣٠٤	الاهرام الاقتصادي	٩٣-٠٩-٢٠	بدأ العد التنازلى للسوق الشرق أوسطية نعمان الربانى
٣١١	العربى	٩٣-٠٩-٢٠	المنظمة عراب السوق الشرق أوسطية امانى الطويل
٣١٢	الاهرام الاقتصادي	٩٣-٠٩-٢٠	حكايات اقتصادية ودخلنا أخطر المعارك : معركة السلام عصام رفعت
٣١٥	الاهرام المسائى	٩٣-٠٩-٢٠	التطبيع وضرورات الربط بين عناصر "عملية" السلام! عبد اللطيف الحنفى
٣١٩	الشعب	٩٣-٠٩-٢١	صندوق النقد والبند الدولى يتحكما فى موارد المنطقة لصالح إسرائيل! احمد مصطفى

مجلد رقم	٢	سوق شرق أوسطية	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
"غزة - أريحا" كيان بلا اقتصاد						
غادة سهلب		الكفاح العربى		٢٧٤	٩٣-٠٩-٢٧	
محافظ بنك اسرائيل المركزى يجتمع مع نظيره السعودى						
		الاهرام		٢٧٨	٩٣-٠٩-٢٨	
هل نترك "كعكة السلام" .. للنام ؟!						
عبد النواب عبد الحى		العالم اليوم		٢٧٩	٩٣-٠٩-٢٩	
فى ملتقى علمى هام : الأمريكان والصهاينة حاصروا مصر عسكرياً واقتصادياً لفرض السوق الشرق أ						
صلاح بديوى		الشعب		٢٨٢	٩٣-٠٩-٢٨	
غزة وأريحا .. والسوق الشرق أوسطية						
مصطفى مشهور		الشعب		٢٨٢	٩٣-٠٩-٢٨	
طريق النجاة ... من الهيمنة الاسرائيلية !						
عبد النواب عبد الحى		العالم اليوم		٢٨٥	٩٣-٠٩-٢٩	
مجالات التعاون الاقتصادى بعد الاتفاق الفلسطينى						
د. على عبدالعزى سليمان		الاهرام		٢٨٧	٩٣-٠٩-٢٩	
المجموعة الأوروبية تقدم نصوراً لسوق موحده فى الشرق الأوسط						
		الشرق الاوسط		٢٨٨	٩٣-٠٩-٣٠	
مصنع عربى - اسرائيلى لإنتاج أبواب المياه						
		الوفد		٢٩٠	٩٣-٠٩-٣٠	
الاحتراف الاقتصادى						
صلاح العقاد		الوفد		٢٩١	٩٣-٠٩-٣٠	
"خيال المائة" .. السوق الشرق أوسطية ؟!						
عبدالسنار الطويلة		الوفد		٢٩٢	٩٣-٠٩-٣٠	
مسار اقتصاد المكنطقة ما بعد السلام						
احمد النجار		العالم اليوم		٢٩٣	٩٣-١٠-٠٢	
اقتصاد الحرب يعرقل اندماج اسرائيل فى السوق الشرق أوسطية						
تامر مكرم		العالم اليوم		٢٩٤	٩٣-١٠-٠٣	
المجموعة الأوروبية مستعدة لتمويل مشروعات سوق "شرق أوسطية" بـ ٢,١ مليار دولار						
عبد الحميد اليحياوى		الشرق الاوسط		٢٩٦	٩٣-١٠-٠٣	
الخصخصة طريق إلى "الشرق أوسطية"						
		العربى		٢٩٨	٩٣-١٠-٠٤	
هل سنقود إسرائيل المنطقة اقتصادية ؟						
نعمان الزباني		الاهرام الاقتصادى		٤٠٠	٩٣-١٠-٠٤	

مجلد رقم	٢	سوق شرق أوسطيه
العنوان		
المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
أفكار حول السلام والنظام الشرق الأوسطى "٢-٢"		
أحمد يوسف أحمد	٤٠٦	٩٣-١٠-٠٤
الحياة		
طريق دولى بالساحل الشمالى		
علاء البحار	٤٠٩	٩٣-١٠-٠٥
الشعب		
العقد النفسى النى تحكم السوق الشرق أوسطيه !		
عبدالستار الطويلة	٤١٠	٩٣-١٠-٠٥
العالم اليوم		
احتكار الصاعات المنطورة .. والسيطرة على العلماء العرب		
محمود بكرى	٤١٣	٩٣-١٠-٠٥
السعب		
بيربر بأمل "ملت اقتصادى" مع الاردن والفلسطينيين		
أ.ف.ب	٤١٦	٩٣-١٠-٠٧
الحياة		
الباس والاقتصاد العرب والسوق الشرق أوسطيه		
عبد الرحمن عقل	٤١٧	٩٣-١٠-٠٧
الاهرام		
الاسرائيليون يريدون تعاوناً اقتصادياً كاملاً مع الضفة وعرة تسارك فيه مصر لاحقاً		
سبل كوكالى	٤١٨	٩٣-١٠-٠٧
الشرق الاوسط		
الاستثمار فى السلام		
	٤٢١	٩٣-١٠-٠٧
العالم اليوم		



المصدر : العربية

١٩ يوليو ١٩٩٢

النشر والخطات الطباعة والمطبعات

التاريخ :

اقرأ عدوك

الصحف والمجلات

الصحف والمجلات

الصحف والمجلات

«إسرائيل تسعى إلى تأمين وزن اقليمي قيادي لها على قاعدة الاقتصاد»

السوق الشرق أوسطية: أفكار «إسرائيليلية».. قيد التنفيذ!

ماذا تريد «إسرائيل» من فكرة السوق الشرق أوسطية؟ اندماج كامل في المنطقة، خاصة ماليا وبتروليا، وإن تدخل في نسيج مصالح المنطقة، وإن تحتكر لنفسها دورا مثل «التكنولوجيا الذرية» فيها... وتأمين وزن سياسي إقليمي قيادي لها على قاعدة الاقتصاد. إسرائيل تخطط لهذه الفكرة منذ وقت طويل نسبيا.. وبصفة خاصة بعد زيارة السادات للكنيست، مشروعات وأفكار كثيرة جاهزة للتنفيذ العملي.

والسوق الشرق أوسطية، في التفكير «الإسرائيلي»، تتضمن عدة مجالات أساسية تشمل، تجميع الصحاري، واستخدام المياه، والاتصال والواصلات، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتطوير مصادر جديدة للطاقة، والتعاون في مجالات السياحة والعلم والتكنولوجيا.. والزراعة. وفي موارد أخرى أورا زاريتسكي في ٣ أبريل ١٩٩٢ - جريدة دافار - قال البروفيسور حاييم بن شامال - رئيس قسم الاقتصاد، ورئيس جامعة تل أبيب، ومستشار اقتصادي للحكومة الإسرائيلية ومدير «صندوق هامر» الذي يهتم بمشاريع التعاون بالشرق الأوسط - «نحن نفتق أثر الموضوعات الثلاثة للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط. وأحد المشاريع هو تركيب خط أنابيب غاز من مصر لإسرائيل عن طريق سيناء، الذي سيطلب الغاز إلى محطة

القوة في أشكال، ومشروع آخر يتناول إقامة مصنع مشترك للسماد تكون فيه الشركة الكيماوية لإسرائيل شريكا للشركة المصرية، ثم مشروع نقل مياه النيل عن طريق سيناء إلى قطاع غزة والنقب، وأيضا مشروع ريغيا البحر الأحمر وهو عبارة عن عدة مشاريع على شاطئ إيلات، العقبة، طابا، ويتضمن خدمات بنية أساسية مشتركة مثل مطار دولي وتوحيد ميناء العقبة وإيلات في ميناء واحد، كما يفتح كل شواطئ البحر الأحمر للسياحة، وتفتح الحدود بين مصر وإسرائيل والأردن على طول الشاطئ من جزيرة الرجاء، طريق طابا، شاطئ الرجاء بإيلات، الشاطئ الأردني من العقبة حتى السعودية في شريط بعرض كيلو متر واحد، يستطيع السائحون التحرك بحرية فيه.. وفي إجابة واضحة المغزى والدلالة من قبل البروفيسور شامال على سؤال حول إمكانية أن تتحول إسرائيل إلى «هونغ كونج» الشرق الأوسط، أجاب: من الناحية الموضوعية، نعم....

وفي جريدة «هتسوفيه» بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٩٢، كتب حاجي موفرمات قائلا: «في جولة لوزير المواصلات في ميناء إيلات صرح بأنه يتعين من الآن بناء سكة حديد باتجاه دمشق ومصر وبيروت، واتفق وزير المواصلات مع إسحاق رابين على طرح هذا التصور على المباحثات المتعددة..».

ويضيف الكاتب الإسرائيلي نقلا عن المستشار الاقتصادي لرابطة تطوير السكك الحديدية في «إسرائيل»، بأن خط المواصلات البري كالمطار سيسهل حركة السلع بين دول المنطقة.

ويكتب جاز يعقوب في «جيروليم بوست» بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٢، قائلا: يجب أن نخطط لإقامة مشروعات مشتركة تقوم على أساس المعرفة المتدمجة ورأس المال المشترك والموارد المعدنية في المنطقة، مثل إقامة شبكة متداخلة لبنية تحتية مثل المطارات والموانئ والسكك الحديدية، وفتح الحدود السياسية، وفتحها سوف يصبح الشرق الأوسط مستقبلا جميعا..

وفي حوار مع العميد فيردي زاخ مساعد منسق الأنشطة في المناطق للمفاوضات المتعددة الأطراف، مع صحيفة عال همسمار - العدد الأسبوعي ١٨ يونيو ١٩٩٢ - يقول: من الصعب التخطيط لاقتصاد المنطقة دون اشتراك سوريا، وبالأذات فيما يتعلق بشبكة الطرق، فالفرنسيون يعدون للطريق البحري الشرق أوسطي، الذي سيربط الإسكندرية بتركيا ويعبر في أراضي لبنان، ورغم أن لبنان لم تحضر المفاوضات المتعددة، إلا أن هناك مشروعات كثيرة مقدمة للبحث..

ترجمة وإعداد: مركز الفالوجا

بالصدفة!

شرق عربي

أم أوسطى؟!

نواصل عرض البيانات والمعلومات والحوارات التي أثرت أثناء انعقاد ندوة «النظام الشرق أوسطى» بمركز الدراسات الحضارية.

المشروع خطير، وهو يستهدف طمس الهوية الحضارية العربية الإسلامية للمنطقة، وإخضاعها للنفوذ الأمريكي الصهيوني، ومنع دولها من تنمية كوادرها العلمية، وإجهاد كل محاولة لسيطرة الحركة الإسلامية على أنظمة الحكم المتهاوية.

وتوضح المناقشات أن المشروع (النظام والسوق الشرق أوسطى) أعد له منذ زمن بعيد، وأنشأت من أجله معاهد متخصصة في أمريكا، أجرت بدورها أبحاثاً شارك فيها للأسف أساتذة جامعة عرب منهم مصريون بالطبع.

لكن أخطر ما في هذا المشروع هو أمران:

الأول: أن الجماهير العربية للأسف أصبحت مصابة - فيما بعد الحقبة البترولية - بنهم التملك والثراء، ولم يعد يهمها السؤال عن مصدر «البضاعة» بقدر اهتمامها برخصها!

الثاني: أن النخبة المثقفة جرى اختراقها، وصار قطاع ليس بالقليل منها، داعية لهذا المخطط بحكم المصالح، سواء بوعي أو بدون وعي. ولأجل مواجهة هذا المخطط

الإجرامى، اتفق الحضور على ضرورة إعلاء قيم التقشف، والجهاد، وسط جماهير شعبنا، والدعوة لمشروعات نهضوية لحماية الصناعة الوطنية، واتباع خط إعلامي يكشف العورات الداخلية للمخطط، ويضرب على نقاط ضعف الأعداء، واتفق الحضور على ضرورة إزالة ما بقي من أسباب الخلاف بين العربيين والإسلاميين، وإعمال الفكر فيما يجب القيام به نحو نصيح الحكام لمواجهة الضغوط العالمية الرامية. وأبرز الحاضرون أي تساؤل حول إمكانية الإقتصاد الإسرائيلي التابع والضعيف والمعتمد على الضخ المالي من أمريكا على قيادة سوق إقتصادى إقليمى يحرق الإقتصاديات العربية؟!

وماذا عن التنظيمات العربية البديلة؟!

طلعت ربيع



المصدر: الشرق الأوسط

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠٢٢ يوليو ١٩٩٢

شارك في إقرارها اقتصاديون فلسطينيون وأردنيون وإسرائيليون وأمريكيون

معدو الخطة الاقتصادية الانتقالية للسلام يحشدون التأييد السياسي ويستعدون لإنشاء مفوضية إقليمية

لندن: من علي ابراهيم

يبدى اقتصاديون شاركوا في وضع أول وثيقة خطة اقتصادية انتقالية تتضمن تعاوناً ثلاثياً بين إسرائيل واقتصاد فلسطيني مستنقل في الأراضي المحتلة والأردن ثقة كبيرة في أن أفكارهم التي طرحوها في الوثيقة ستلاقي أغلبية قبولاً من الأطراف المشاركة في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية.

وتطرح الوثيقة التي أقرها اقتصاديون من الأطراف الثلاثة مسألة سيطرة الفلسطينيين على اقتصادهم وإنشاء بنك شرق أوسطي للتعمير، ووجود تجارة حرة بين الاقتصاد الفلسطيني وإسرائيل والأردن تتوسع لاحقاً إلى منطقة تجارة حرة تضم أيضاً مصر ولبنان وسورية.

وقال اقتصاديون لعبوا دوراً رئيسياً في إعداد هذه الخطة التي استغرقت 18 شهراً، أنهم واثقون أنها في ذهن المفاوضات من إسرائيل والأطراف العربية في المباحثات متعددة الأطراف.

وعلى حد قول البروفيسور ستانلي فيشر استاذ الاقتصاد في معهد ماساتشوستس الأمريكي للتكنولوجيا والذي شغل سابقاً منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي لشرق الأوسط، فإن المشاركين في إعداد الخطة يطمحون في ذهنهم أن يكون لها تأثيرها لدى صناع القرار السياسي، فهي مجموعة ضغط من نخبة فعالة تطرح أفكارها ليجري حولها جدل، وفي النهاية يسير التيار العام نحو معظم أفكارها، وهي الطريقة التي تستحدث بها السياسات الجديدة في الغرب.

إلا أن المشاركين في إعداد الخطة التي قد تشبه بالون اختبار لما قد يحدث مستقبلاً يعرفون أنهم قريبون جداً من

دائرة القرار السياسي لأن اقتصاديين من المشاركين أعضاء في وفود المفاوضات متعددة الجنسية أو يعملون كمستشارين اقتصاديين لهم في هذه المفاوضات، وقد عرضت الخطة بالفعل على سياسيين على مستوى عال في المنطقة.

وقال ليونارد هوسمان مدير معهد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط في معهد جون. اف كندي في جامعة هارفارد لشرق الأوسط، أنه سيجري خلال الأسابيع المقبلة البحث بشكل جدي في تشكيل مجلس أو مفوضية اقتصادية مستقلة غير حكومية من الأطراف الثلاثة إسرائيل والفلسطينيين في الأراضي المحتلة والأردن، كما سيتم مستقبلاً إنشاء معهد إقليمي للسياسات الاجتماعية في الشرق الأوسط، وأوضح أن هذا المجلس سيضم الأطراف الثلاثة كبدائية ولكنه يجب أن يوسع لاحقاً

ليشمل أطراف أخرى شرق أوسطية.

وأكدت في الوقت ذاته أنا كاراسك وهي اقتصادية إسرائيلية في نفس المعهد الأمريكي أن فريق الاقتصاديين الذي أعد الخطة كان على أساس حرفي اقتصادي، وأن كان الكثير من المشاركين لهم ارتباطاتهم السياسية، ولكن مشاركتهم في فريق العمل جاءت على أساس شخصي.

وتطرح الخطة فتح السوق الإسرائيلية للعمالة الفلسطينية، وأن يصبح الدينار الأردني عملة متداولة في قطاع غزة المحتل، وأن يحصل الفلسطينيون خلال فترة الحكم الذاتي على سلطة القرار الاقتصادي، وأن يحلوا في البداية وبشكل سريع محل سلطة الإدارة الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، وإنشاء بنك شرق أوسطي للتنمية على غرار المناطق الأخرى

في العالم لتمويل مشروعات البنية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، وأن تفتح مبادلات التجارة بشكل حري بين الاقتصاديات الثلاثة في إسرائيل والأردن والأراضي المحتلة، وتشير الخطة إلى أن الاقتصاديات الثلاثة صغيرة الحجم ولذلك فالفرصة الوحيدة المتاحة أمامها هي حرية التجارة.

وقد عتوّن الاقتصاديون الخطة باسم خطة اقتصادية انتقالية لضمان السلام في الشرق الأوسط على اعتبار أنها ستنفذ بعد إقرار السلام بين الدول العربية وإسرائيل، إلا أن الاقتصاديين الثلاثة قالوا أن بعض بنودها يمكن تطبيقه قبل

ذلك ومع تقدم مفاوضات السلام، مثل إعادة السماح للعمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة بالعمل في إسرائيل، وبدء بنك شرق أوسطي للتنمية والتعمير، والبدء فوراً في الدراسات حول الشكل المطلوب للمؤسسات المالية والاقتصادية الفلسطينية.

وقال البروفيسور ستانلي فيشر أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يملكون فرصة جيدة لأن لديهم العمالة والكوادر الماهرة التي تعمل في بقية المنطقة، كما أن لديهم رجال أعمال مبادرون ونسبة ادخار عالية بينهم، وفي الوقت ذاته فإنهم يحتاجون إلى استثمارات كبيرة بالمقاييس الدولية من أجل بناء البنية الأساسية، فقد يكون الاستثمار كبير قياساً بالنتائج المحلي هناك ولكنه صغير بالنسبة لحجم الأموال المطلوب دولياً. ففي السنوات الأولى سيحتاجون إلى نحو 700 مليون دولار سنوياً، وهم يحصلون حالياً على نحو 200 مليون دولار سنوياً من منظمة الأونروا.



المصدر: المسرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ - يوليو ١٩٩٢

يتخطى الاطار السياسي الحالي، ولذلك فقد تحدثت الخطة عن سيطرة كاملة للفلسطينيين على اقتصادهم ولكنهم لم يذهبوا الى حد الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة، ولكن هناك بعض الأفكار يمكن تطبيقها فوراً مع تقدم

مفاوضات السلام، مشيراً الى انه كلما تقدمت هذه المفاوضات قلن تفكر الاطراف كثيراً في ماذا كانت الاجراءات بعد أو قبل السلام، وقال ان الناس يهتمون الافاق السياسية في حالة الحصول على السيطرة الاقتصادية.

وحول فائدة الاطراف العربية من تجارة حرة مع اسرائيل قال ان التجربة هي انه عندما تكون هناك تجارة حرة بين طرف فقير وآخر غني فإن الفقير هو الذي يستفيد، وقال انه يعلم ان هناك رجال اعمال امريكيين يهود مستعدون للدخول في شراكة مع رجال اعمال

فلسطينيين لو توفرت الظروف فوراً من أجل التصدير الى شمال امريكا.

وقالت أنا كوراسك من جانبها ان الاقتصاديين الاسرائيليين الذين شاركوا في اعداد الخطة لم يلتزموا بالموقف الرسمي السياسي رغم قرب بعضهم من مراكز القرار السياسي فقد ذهبوا بعيداً على حد قولها عن السياسة الرسمية في التوصية بان تكون هناك سلطة اقتصادية فلسطينية مستقلة وعودة العمالة الفلسطينية الى العمل في اسرائيل.

وقال ان الاقتصاد الفلسطيني سيجذب استثمارات طالما انتهج سياسة الاقتصاد الحر، وضرب مثلاً على ذلك باسرائيل التي لم تنجح في جذب اموال كبيرة من رجال الاعمال والمستثمرين اليهود في الخارج في البداية بسبب السياسة الاشتراكية التي اتبعتها، فقد حصلت على معونات او هبات وليس استثمارات منهم.

ورداً على سؤال حول ماذا كانت افكار التجارة الحرة ستقود الي هيمنة اقتصادية اسرائيلية،

والفائدة التي ستجنيها الاطراف العربية التي يخشى بعضها ان تسرق اسرائيل دورها الاقتصادي الحالي؟ قال ان المبدأ الذي يؤمن به هو انه كلما اتسعت السوق كلما كانت هناك فرص اكبر للجميع، وان المشكلة الحقيقية في الشرق الاوسط هي ان هناك أسواقاً صغيرة لا تستطيع الانتاج بشكل واسع او تصريف انتاجها.

ولكنه اعترف ان مسألة منطقة التجارة الحرة بين الاطراف الثلاثة يجب ان تكون بالتدريج ويمكن ان تتم سريعاً بين الاقتصاد الفلسطيني والاسرائيليين، وقد تأخذ بعض الوقت مع الاردن.

ونفي ان تكون اسرائيل هي المستفيدة من منطقة التجارة الحرة هذه مشيراً الى ان السوق الكبيرة بالنسبة لاسرائيل في الشرق الاوسط هي منطقة الخليج وليس الاقتصاديين الفلسطيني والاردني لانهما اصغر حجماً منها

بكثير، و اضاف انه حتى مستقبلاً فإن دراسات اجريت في هذا الصدد افادت بان نسبة اقل من 10% فقط من صادرات اسرائيل ستتوجه الى الدول العربية في حالة علاقات طبيعية تماماً.

وقال فينشر ان ردود الفعل الاولية بعد اذاعة هذا المشروع كانت ايجابية جداً وقال ان عدداً من المشاركين في المفاوضات العربية الاسرائيلية يوافقون على ما جاء في الخطة.

ومن جانبه قال ليونارد هوسمان رداً على سؤال ماذا كانت الافكار المطروحة هي لما قبل او بعد السلام بان فريق العمل من الاقتصاديين كان حريصاً على الا



1992-93-1

للنشر والتأليفات الصحفية والمعلومات

إنهاء المقاطعة العربية وبدايات السوق

البر والوفاء



د. أحمد راجي أبو الوفا

اسرائيل او التي تمتنع عن تقديم البيانات المطلوبة منها والتي تساعد لجنة المقاطعة على الوصول الى تصور لحقيقة العلاقة القائمة بينهما ، او البيانات المتعلقة بشركات اخرى تتعامل مع اسرائيل .

وعلى الرغم من عدالة الاسباب التي دفعت الى هذه المقاطعة وعلى الرغم من عدم تحقيقها لاهدافها بالقدر الكافي حتى الان فان هناك ضغوط دولية كبيرة في هذه الاونة تقودها الولايات المتحدة الامريكية ودول السوق المشتركة لانها .

وتمارس الولايات المتحدة ضغوطها لانهاء هذه المقاطعة على محورين .

اولهما : من خلال قوانين ادارة التصدير الامريكية والتي ترجع الى فترة السبعينات لمكافحة اسلوب المقاطعة العربية عن طريق رفع افعاءات ضريبية او فرض جزاءات وعقوبات مالية على الشركات التي تتعاون مع اجهزة المقاطعة او تقدم اليها بيانات او معلومات عن شركات تتعامل مع اسرائيل وذلك استنارا خلف تصديها للاجراءات التقييدية التجارية في العالم خاصة تلك التي توجه لدول صديقة للولايات المتحدة الامريكية ومن امثلة هذه الجزاءات الحكم الذي اصدره القضاء الامريكي مؤخرا على احدى شركات انتاج معدات المستشفيات بغرامة قدرها ٦,٥ مليون دولار لتزويدها مكتب المقاطعة بمعلومات حول اعمالها في اسرائيل تجنباً لادراجها بالقائمة السوداء .

اما المصدر الثاني فهو تبني قضية الغاء المقاطعة الاقتصادية (وليس التجارية فقط) لاسرائيل من خلال التجمعات الدولية مثل مؤتمر قمة الدول الصناعية الغربية السبع الكبير الذي عقد في طوكيو مؤخراً بالإضافة لتعهدا بتقديم المزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لاسرائيل لتعويض اضرارها ، والضغط من خلال جولات مفاوضات السلام التي تعقد حالياً لاقتناع الدول العربية بالغاء المقاطعة بينها وبين اسرائيل لما يمكن ان تحدثه من تأثير ايجابي على مسار المباحثات ، وهو مايعتبر تطبيقاً خاصاً لاسلوب استخدام الضغط السياسي لتحقيق اهداف اقتصادية ، وهو احد الاساليب الهامة التي تستخدمها الدول لتحقيقها .

وتتعدد اشكال هذه الضغوط والسياسات التجارية فيبرز من اسلوب الشراء المانع المعيق وهو اسلوب اتبعته انجلترا في حربها مع المانيا اذ عمدت لشراء بعض السلع الهامة من الدول المحيطة رغم عدم حاجتها اليها رغبة في منع وصولها الى المانيا .

كما يبرز في هذه الاونة احد اهم اشكال الضغوط الاقتصادية في العصر الحديث وهو اسلوب المنع التجاري او المقاطعة التجارية وبأخذ هذا النمط اهميته الخاصة لما يثار حالياً من مناقشات حول المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل والتي تمثل صورة مثلى لاسلوب المنع والمقاطعة التجارية والاقتصادية .

واذا بدأنا بالدوافع التي دعت الدول العربية الى فرض مقاطعتها الاقتصادية لاسرائيل فنجدها خليطاً من دوافع سياسية ومذهبية واقتصادية وقد اريد بها تحقيق ضغط اقتصادي يفوق صمود اسرائيل امام المواجهة العربية للتخل عن فلسطين لاصحابها الاصليين ويرجع تاريخ هذه المقاطعة الى اعقاب حرب ١٩٤٨ واتجاه الدول العربية الى اتخاذ اجراءات مختلفة تستهدف منع وحظر التعامل والتعاون الاقتصادي بكافة اشكاله مع الدولة اليهودية واحكام الحصار الاقتصادي عليها ، ثم انشئ مكتب متخصص بالجامعة العربية يتم من خلال اجتماعاته تحديد الشركات التي تتعامل مع اسرائيل ليتم ادراجها في قائمة سوداء كان من نتائجها ان اجمعت المئات من الشركات عن التعامل مع اسرائيل خشية قطع معاملاتها مع الدول العربية كثيرة العدد والمال وبلغت خسارة اسرائيل اكثر من بليون دولار سنوياً .

وقد تدرجت مستويات المقاطعة الاقتصادية الى ثلاث مستويات يترتب على الاخلال بها اتخاذ اجراءات عقابية وهي :

اولاً : المقاطعة المباشرة ويحظر من خلالها التعامل المباشر مع الدولة العبرية في اسرائيل في مجالات التجارة والمال والخدمات بالشراء والبيع .

ثانياً : المقاطعة غير المباشرة وتعني حظر التعامل مع الشركات التي تتعامل مع الدولة العبرية في اسرائيل بصورة مباشرة او بواسطة شركات اخرى في داخل اسرائيل او خارجها في اى من المجالات المذكورة .

ثالثاً : المقاطعة الثانوية ومضمونها حظر التعامل مع الشركات التي تتعامل فروعها مع الدولة العبرية في



ومع ذلك فهناك عدة علامات تمثل اتجاه التخفيف من حدة المقاطعة من قبل الدول العربية غير تلك التي تتم بين مصر واسرائيل بعد معاهدة السلام اهمها : -
١ - مانشر بشأن انشاء طريق يربط بين مدينة اربد بالاردن وحيفا باسرائيل وتسهيل حركة نقل البضائع خاصة الخضار والفاكهة من الضفة الغربية الى الاردن التي تمثل تجارتها ٥ ٪ من صادرات اسرائيل .

٢ - مساهمة شركات اسرائيلية في العمل في بعض المشروعات المشتركة بجنوب المغرب تبلغ تكلفته ٥ ملايين دولار .

٣ - اعلان الكويت عن تحريرها من المقاطعة غير المباشرة مع اسرائيل نتيجة اعتبارات تتصل بالمصالح القومية ، تتمثل في الحاجة لبعض التكنولوجيا والمعدات التي تنتجها اسرائيل مثل سيارات الجيب .

٤ - تصدير بضائع اسرائيلية الى مختلف الدول العربية عن طريق شحنها الى قبرص واعادة تغليفها بما لا يظهر مكان صناعتها مع علم الدول المستوردة بمصدرها . وبين الضغوط واتجاهات الاستجابة تبدو محاولات انهاء المقاطعة العربية كبدائيات ضرورية لقيام السوق الشرق اوسطية ، التي وضعت لها لمسات جديدة تتمثل في مشروع الخماسي الحديث للربط الكهربائي بين مصر والاردن والعراق وسوريا وتركيا ، الذي تم توقيعه بصورة مبدئية اوائل الشهر الماضي استكمالاً لمشروعات السدود التي اقامتها تركيا . المتقدمة بطلب الانضمام للسوق المشتركة . الى ان تمتد الشبكة فيما بعد الى اسرائيل كمرحلة لاحقة نهائية تمثل اقرب الصور المتوقعة .

كما ان هناك اساليب كثيرة للمساومة حول تنفيذه بهذه الصورة منها اهميته للوصول لحل سلمي شامل للمشكلة العربية الاسرائيلية والمساومة بفرض او عدم فرض ضريبة الكربون والمواجهة العلنية للأنظمة المتشددة والثورية التي تحاول المعارضة وقيادة لواء التخلص من اطار هيمنة القوى او الخروج من خطه المرسومة .

كما تتصاعد الآراء الصادرة من الخارج والداخل عن اهمية قيام سوق شرق اوسطية تجمع بين الدول الواقعة على حوض البحر المتوسط من شرقه وجنوبه ، واهميتها ان ترتبط هذه الدول فيما بينها اعتمادا على عنصرى الطاقة والمياه واقتسام مواردها فيما بينها ، كما يدور الحديث حول تجمع اقليمي اخر يتمثل في سوق غرب اوسطية تشمل دول المغرب العربي التي تعمل

كما يمثل الاداء الامريكى من جهة اخرى تطبيقا جديدا لاسلوب التباين في مواقف الولايات المتحدة ازاء القضايا المتماثلة ، وفقا لما تمليه مصالحها ، حيث تتخذ هذه الاجراءات منحى ظاهرى هو الحرية التجارية وادعاء عدم اللجوء لاستخدام المقاطعة كسلاح للضغط السياسى على الدول في حين تتبع هذا الاسلوب مع دول اخرى كليبيا لمجرد خلاف حول قانونية محاكمة مواطنين ليبيين في دولة اخرى ومع العراق وغيرها كما هو واضح على الساحة العالمية .

الا ان البعض يعتبرون ان الاداء الامريكى عادل طالما يتفق ومصالح الولايات المتحدة وتزيد قوتها وهو على الجانب الاخر يمثل الجزاء للضعف الذي تعانيه الدول التي تتعرض لهذه المواقف لانها لاتتمتع ولاتملك القوة على تحقيق القدر المناسب من الضغط .

وفيما يتعلق بموقف دول اوروبا فقد ناقش البرلمان الاوروبى اسلوب المقاطعة العربية لاسرائيل واعلنت المانيا على لسان « كول » تبنيها لاتجاه رفع المقاطعة واتخذت بعض الخطوات الداخلية في سبيل الحد من تأثيرها على نمط ماتفعله الولايات المتحدة الامريكية ، كما اعلن الوزير البريطاني « دوجلاس هوج » ضرورة

انهاء هذه المقاطعة جزئيا او كليا مؤكدا على اهمية قيام العلاقة الاقتصادية بين الدول المختلفة دون تقييد ، مسايرة لاتجاه منظمة الجات الذي يمثل الاتجاه العالمى نحو تحرير التجارة .

ويبدو ان هذه الضغوط قد بدأت في تحقيق ثمارها واحداث تغيير في الموقف العربى ذاته الذى يبدو مائلا نحو التخفيف من حدة المقاطعة فيما عدا سوريا التي تقاوم الضغوط الغربية والمواقف العربية لما يمثل ذلك من خروج عن موقف الاجماع العربى يعوق امكانية اتخاذ موقف قوى في المفاوضات الدائرة حاليا ووصلت الى الجولة العاشرة للوصول الى حلول سلمية للنزاع العربى الاسرائيلي ، وتأكيدا لذلك عقد اجتماع للمكتب المقاطعة في دمشق في نهاية ابريل الماضي بفرض اضافة شركتين (بلغارية ويوغسلافية) الى القائمة السوداء لقيامهما بالمساهمة في بناء مستوطنات بالاراضى المحتلة ، كما بحث المكتب ادراج بعض شركات الطيران التي نقلت يهودا مستوطنين الى اسرائيل . وهذا الموقف السورى يضع نصب عينيه اهمية تجميع كافة الاسلحة في المفاوضات لتحقيق الضغط اللازم للوصول الى انجاز سريع للانسحاب من الاراضى المحتلة .



ان اجابة هذه التساؤلات في ضوء تلك الامثلة تلقى باعفاء كبيرة على اكتاف القائمين بعمليات اصلاح الاقتصادى ذلك ان اتساع السوق المصرية يشكل مطعما للاقتصاديات المجاورة لان الاسواق بصفة عامة تمثل الاساس للاقتصادى الفنى الذى تعتمد عليه النهضة الصناعية بل والانتاجية عموما في المجتمعات المعاصرة وعيب علينا ان تركنا اسواقنا دون استغلالها الاستغلال الامثل الجاذب للانتاج والنمو ، لذا ينبغي ان تكون امامنا المعلومات اللازمة التى توضح الصناعات القائمة حولنا ومدى تقدمها واحتياجات السوق المحلية وما يتم تغطيته من الانتاج المحلى ومستوى منتجاتنا بالنسبة لمثيلاتها المستوردة وامكانيات النهوض بها واسلوب تنفيذ ذلك من خلال السياسات الحالية خاصة سياسة الخصخصة وبالتالي فقد بدت لهذه السياسات ابعاد كبيرة لاتحتل التهورين من شأنها او التعامل معها دون دراسات مستفصية جادة واعية مقدرة للعواقب التى يمكن ان تترتب اذا تلت حساباتها .

جامدة لتمهيد طريقها للانضمام لدول السوق الاوروبية ، ثم حديث عن تجمع اقليمى ثالث يتمثل في دول الخليج العربى والسعودية حيث تهتم كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول السوق المشتركة باقامة علاقات تجارية ثابتة معها خاصة عقب حرب الكويت واعتقاد دول الخليج ان تهديد امنها يتبع من الدول العربية المحيطة والرغبة في توزيع عوائد البترول على اشقانها ، الا انه من الواضح ان نصيب الولايات المتحدة الامريكية في التعاون معها سيكون اكبر نظرا لدورها في هذه الحروب .

وإذا كان الوضع الطبيعي للاقتصادية التى تقوم على اسـ تصورات ورغبات الاقاليم التى هذا التقسيم الاقليمى للمنطقة هذا التقسيم الاقليمى للمنطقة اقتصادية وفقا للعرض الساـ رغبته هذه الدول ام رفضت لها باتخاذ قرارات او خطوات تعبر عن تحصيل وتكون الفرصة متاحة لفرض واقع معين عليها تضطر للرضوخ له في النهاية .

المواجهة بالمعاشية :

والتساؤلات التى تثار او ينبغي ان تثار من وجهه النظر المصرية هو مدى امكانية معارضة قيام هذا السوق اذا كان قيامه ضارا بمصالحنا ؟ وما مدى الضرر وكيف يمكن تجنبه ؟ ومدى الفائدة المتوقعة والمكاسب التى يمكن ان نحصل عليها من اندماجنا في هذه السوق ؟ لاننا لا نريد لتصرفاتنا ان تكون صدى غير مسموع لاراء ثورية ولكنها يجب ان تتلاقى مع الواقع في تدبير للاسلوب الملائم لمواجهة او الذى يمكننا من معاشيته اذا ما اضطررنا اليها ، فكل امر قد يفرض يمكن مساييرته والوصل به الى مرادنا في النهاية ، وهى حكمة زمنية يظهر لها اماننا مثلا اوروبيا قريبا في المانيا التى قسمت وفصل بين جزئها عقب الحرب العالمية الثانية وقضت اربعين عاما تحت نير ما فرضه الحلفاء ، وتمكن الالمان رغم ذلك من الوصول للمرحلة التى مكنتهم من ازالة كل مظاهره ، في حين صادف ذلك صعوبة تحقيقه بين بقية دول المعسكر الشرقى السابق واصبحت المانيا الموحدة الان هى صاحبة الاقتصاد الافضل بين دول أوروبا واقرى عملة نقدية واكثرها امكانية في التأثير سياسيا على تحولات المنطقة بما فيها منطقة الشرق الاوسط ومن المشاركين الاساسيين في وضع خطط التقسيم والتكامل الاقتصادى للعالم ، وكذلك الامر بالنسبة لليابان التى اصبحت الان القوة الاقتصادية التى تزرق امريكا وأوروبا ويتم اعداد مكان لها في مجلس الامن .



٣ سيناريوهات للتعاون الاقتصادي الشرق أوسطى

« ينظم قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى اوائل العام القادم مؤتمرا حول « التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط » متضمنا اهم التحديات التى تواجهه واحتمالات نجاحه .

وقد ذكرت لى الدكتورة هناء خير الدين رئيسة قسم الاقتصاد ان المعنى المقصود بالشرق الاوسط هنا هو جميع الدول العربية مضافا اليها تركيا واسرائيل وربما ايران ايضا . وبهذا المفهوم فان منطقة الشرق الاوسط تعتبر من اهم المناطق فى العالم اذ انها تحيط بعدد كبير من الممرات البحرية الهامة كما انها تحتزن مايقرب من ثلثى احتياطي النفط فى العالم .

ولكن على الجانب الآخر - كما تشير الدكتورة هناء خير الدين - فقد عجزت منطقة الشرق الاوسط عن مواجهة تحدياتها الداخلية الامر الذى انعكس سلبا على ادائها الاقتصادى فى جميع المجالات وانعكس سلبا ايضا على استقرارها السياسى والاجتماعى . من ناحية اخرى انعكس قصورها الداخلى على وضعها فى النظام العالمى ففى الوقت الذى شهد فيه النظام العالمى مجموعة من التغيرات المتلاحقة فى كل جوانبه من سياسية واقتصادية وثقافية فان تلك المنطقة لم تشارك باى دور مباشر وفعال فى تشكيل هذا النظام .

ومن المقرر ان يطرح المؤتمر موضوع « التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط » كأحد السبل لتحقيق النمو الاقتصادى المستقبلى لهذه المنطقة ولتأكيد دورها فى النظام العالمى الجديد ولكن نظرا لتداخل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها المتبادلة على صيغ التعاون الاقتصادى من المقترح ان تتم دراسة احتمالات التعاون الاقتصادى بهذه المنطقة وفقا لسيناريوهات بديلة هى:

• التعاون بين الدول العربية فقط .
• تعاون عربى - اسرائيلى وهو مرهون بنتائج المفاوضات بين الدول العربية واسرائيل .

• تعاون بين الدول العربية وكل من تركيا وايران .
وبناء على تلك السيناريوهات يشير المؤتمر - من خلال الاوراق المقدمة - عدة تساؤلات هامة عن الصيغ الأكثر ملاءمة فى المرحلة الراهنة لتطبيق هذا التعاون ومن اهم مجالات ذلك التعاون القيود التى ترد عليها ودور القوى الاقتصادية الكبرى فى دفع اليات هذا التعاون .



البضائع الإسرائيلية ترتفع في الأسواق العربية !

ما يسمى بـ « المقاطعة العربية » ، بات منذ زمن طويل بمثابة نكتة مهترنة ، وعندما يتحدثون اليوم عن درجات مقاطعة « أ » و « ب » و « ج » وعن الغاء بعضها واستمرار بعضها .. ينتابنا شعور بالتقزز فهم يسخرون من عقولنا ، فالיום لم تعد هناك مقاطعة فالشركات التي تتعامل مع اسرائيل تدخل الى العالم العربي من اوسع ابوابه ، ولكن ، الأهم من هذا ، هناك وسائل عديدة تفسح المجال لدخول البضائع الاسرائيلية ، مباشرة ، الى الأسواق العربية ..

نظير مجلى

رسالة حيفا

ولكن ، قبل ان نتابع ، لابد من تسجيل ملاحظة عرضية ، فكاتب هذه السطور يدرك ان الغاء المقاطعة العربية يشكل حافزا هاما لدفع عملية السلام الى الأمام ، فيما لو جرى الحديث عن سلام عادل وحقيقى ، فالمقاطعة ليست هدفا بعد ذاته ، وقد جاءت فى حينه وامية الى تشكيل ضغط اقتصادى على اسرائيل بغية حملها على وقف الاحتلال ، وقسمت المقاطعة يرمها الى عدة أنواع ، أبرزها ١- مقاطعة وتحريم أى نوع من علاقات

عندما أعلنت الكويت عن الغاء مقاطعتها للشركات الغربية التي تتعامل مع اسرائيل ، نشر الخبر فى وسائل الاعلام الاسرائيلية بشكل متواضع جدا ، ولم نستغرب ذلك ، فوسائل الاعلام هنا تسير على هدى النظرية الشائعة عن صحافة الغرب والتي تقول ما يلى :

« اذا قام كلب بعض انسان ، فليس فى ذلك شئ لكتابة خبر صحفى ، أما اذا عض انسان كلبا ، فهذا خبر صحفى جيد .

فالخبر عن الغاء المقاطعة ليس جديدا وليس مفاجئا والمكتوم فى هذا الموضوع بات معلوما ، والمقاطعة قد انتهكت من زمان ، بعض هذه الانتهاكات معروف لمكتب المقاطعة العربي وبعضها غير معروف ، والمقاطعة حتى لو كان هناك من يحرص على استمرارها ، لم تعد جدية أو عملية ، وهى تنتظر بالاساس نها اعلان وفاتها ، وما يجرى على الساحة يتعدى التعامل مع الشركات الغربية ، ليكشف عن تعامل مباشر أو غير مباشر مع اسرائيل وشركاتها ، حتى باتت البضائع الاسرائيلية تغزو أسواقا عربية ، بلا حواجز .



المصدر : **البيان**

التاريخ : **١٩٩٢ أغسطس**

للنشر والخد مات الصحفية والمعلومات

التبادل التجاري أو غيره بين اسرائيل والدول العربية ، وهي المقاطعة التي ما زالت موجودة على الورق ولا توجد اية فئة عربية تجاهر بخرقها .

٢- مقاطعة الشركات التي تتعامل مع اسرائيل في الغرب والامتناع عن ادخال منتوجاتها الى العالم العربي ، وهذه هي التي الفتها الكويت وتبعتها في ذلك دول عربية اخرى ، خصوصا في الخليج .

ولكن المعلومات التي في حوزتنا تؤكد ان المقاطعة في كلتا الحالتين مخترقة ومتهك عرضها .

الكفاح الاسرائيلي ضدها

منذ أعلنت المقاطعة العربية يدور كفاح اسرائيلى واسع النطاق ضدها ، سيما وان التقديرات هنا تشير الى ان الخسائر المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد الاسرائيلي من هذه المقاطعة تلحق بلمبارات الدولارات .

١- الكفاح السياسى : وزارة الخارجية الاسرائيلية تضع في صلب اهتماماتها موضوع المقاطعة ، وتطرحه على جدول الاعمال في كل لقاء ومناسبة . وحكومة رابين بالذات ، تطرح هذا الموضوع بكل قوة خلال السنة الأخيرة ، وما لا شك فيه انها ،، نجحت في تجنيد الادارة الامريكية ودول أوروبا للضغط على العرب حتى يوافقوا على الغاء المقاطعة ، كما تطرحه على جدول ابحاث مفاوضات السلام المتعددة الاطراف وقد تمكنت من اقناع عدة أنظمة غربية مثل الولايات المتحدة والمانيا في فرض مقاطعة على ، المقاطعة ، فالشركة التي ترسخ للمقاطعة العربية تعاقب حسب القانون الامريكى والامانى ، وتغرم وتحارب علنا وتتهدل .

٢- الحروب الاقتصادية : عمل طاقم اسرائيلى خاص في شن حرب اقتصادية مضادة ، للمقاطعة ونحن نعرف عن شركات عديدة اقامت لها شركات صغرى تابعة ، بهدف الالتفاف على القانون .

٣- لكن الانكى من كل هذا هو ان قنوات عديدة جدا فتحت لتسويق بضائع من صنع اسرائيل في العالم العربى دون أن تذكر حقيقة وهوية صانعيها .

والشائعات في هذا الموضوع مذهلة :

- الحجاج الى بيت الله الحرام ، لمحدثوا

عن انهم شاهدوا الكثير من البضائع الاسرائيلية في الأسواق السعودية ، بعضهم قال ان المسايح التي اشتراها طبع عليها انها من صنع اليابان ، لكن التجار يعرفون انها من صنع اسرائيل ، احدهم أقسم انه شاهد ، بعينه نسخة من القرآن الكريم ، طبع في ذيل صفحته قبل الأخيرة اسم مطبعة اسرائيلية معروفة .

وقد تكون هذه إشاعة فقط ، ولكن انتشارها بين الحجاج يعكس فكرة للاجواء السائدة حول هذا الموضوع .

- عبر جسر نهر الاردن تنقل الشاحنات يوميا المتوجات الزراعية المصدرة من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين المصدرة الى العالم العربى ، كجزء من الدعم العربى للفلسطينيين ، ولكن هناك من يؤكد ان هذه الوسيلة تستغل من تجار من الطرفين لتسويق بضائع أخرى من اسرائيل .

٤- هناك قنوات اخرى أكثر حكمة لتسويق البضائع الاسرائيلية في العالم العربى ، وذلك عن طريق أوروبا .. وهذا لم يعد سرا ابدا ، صحيفة «معرب» الاسرائيلية نشرت تقريرا في ملحتها الاقتصادية يوم ١٣ تموز/ يوليو تحدثت فيه صراحة عن شركة اسرائيلية رسمية متخصصة في هذا النوع من ضرب المقاطعة العربية تحمل اسم (I.M.C) في هولندا ، يديرها مواطن اسرائيلى اسمه اهرن لئى قيمة الاستثمار فيها خمسة ملايين دولار ، اقيمت وفق عقد رسمى تعهدت بموجبة ادارتها للحكومة الاسرائيلية ، بأن لا تسوق الا البضائع الاسرائيلية لمدة خمس سنوات .

وما جاء في «معرب» : «الشركة تتنازل بوظيفة تغليف البضائع الاسرائيلية ، بحيث لا تكون فيها اية اشارة تدل على مكان صنعها » ، وتكشف ان هذه البضائع ترسل للبيع في المغرب .

وهناك بضائع تباع الى دول اخرى مثل : تشيخا والهند وسنغافورة وكوريا وتايوان والصين وهونغ كونغ وتايلاند واندونيسيا وكلها بلدان تتعامل في تجارة حرة مع معظم الدول العربية ولا تقف امامها أية عوائق لدخول أية دولة .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٢

الازدهار الاقتصادي

من المعروف عن وزير الخارجية الاسرائيلي ، شمعون بيريز ، انتمائه الى أولئك القادة الذين يؤمنون بضرورة تطوير التعاون

ذات الخبرة الفنية ، هذه الخبرة هي أيضا موضوع تسويق ، إضافة الى الادوية والى الاجهزة الطبية الحديثة .

- الحلى والمجوهرات : تحتل اسرائيل مكانة محترمة جدا في العالم من حيث تصدير الحلى والمجوهرات ، وهذا الموضوع يعتبر الأسهل من حيث التسويق في العالم العربي فلا يكتب عليها عادة أنها من صنع اسرائيل .

- الصناعة والتصنيع : هناك مجالات واسعة في الصناعة والتصنيع تملك اسرائيل فيها القدرات والخبرات خصوصا في الصناعة الالكترونية .

ان الحكومة الاسرائيلية تبادر وتفسح المجال امام المبادرين الاقتصاديين (وليس فقط الاقتصاديين) للانطلاق في هذا التطور على ، أمل تحقيق ليس الازدهار الاقتصادي فحسب ، بل وأيضا الانفتاح السياسي على العالم كله ، ويضمنه العالم العربي ، وقد فتحت الطرق بين اسرائيل والعديد من البلدان العربية (وليس فقط مع مصر) التي تربط معها (بعلاقات دبلوماسية) فلم تعد السلطات الرسمية تحاكم مواطني اسرائيل يزور تونس مثلا ، وهناك تنظيم رحلات رسمية ومتواصلة ما بين اسرائيل والمغرب وليس فقط المغرب ، فهناك لبنان ، والذي ما زال ثلثه محتلا والذي بدأت علاقات تبادل اقتصادية جديدة معه . وهناك اريتريا ، التي تربطه اواصر زمالة وصداقة ولا تنسى العلاقات التاريخية العريقة مع السودان ، والتي بدأت في عصر الرئيس النميري ، فهو الرجل الذي رحل اليهود القلاشا الى اسرائيل (فيما سمي حملة اموشين) بالتنسيق مع الحكومة رسميا .

حتى ليهبها بدأ فتح القنوات معها ، عن طريق زيارة الوفد الشعبي الى الحرم المقدس الشريف .. والتي قطع زيارته احتجاجا على محاولة اقحامه في السياسة !!

اما دول الخليج ، فكانت في حرب الخليج في خندق واحد مع اسرائيل ضد العمل العربي

الاقتصادي في الشرق الأوسط ، خصوصا في ظروف السلام ولكنه لا ينتظر حتى توقيع اتفاقيات سلام لكي يبدأ بتنفيذ مشاريعه انما هو يسعى باستمرار لشق طريق التعاون الاقتصادي مع كل الدول التي يتعامل معها ، ويرافق في كل زيارة دولية طاقم من الاقتصاديين والخبراء .

وتتركز المنتوجات والخبرات الاسرائيلية القابلة للتسويق في العالم ، والتي يجد الكثير منها الطريق الى الدول العربية ، في الخبرات الزراعية : وهذه جربت بنجاح في مصر وعشرات دول أفريقيا وآسيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية .

- الاسلحة : وهذه وصلت حتى ليران ، التي تزعم العداء المطبق لاسرائيل وتروج للقضاء عليها ، ولكن صفقة الاسلحة التي وصلتها عن طريق اسرائيل ، تحولت الى قضية عالمية ، يحاكم بسببها عدد من العسكريين ، الامريكيين لكن .. احداً من الشركاء الاسرائيليين والاييرانيين لم يحاكم لا في القدس ولا في طهران ، وصفقات الاسلحة كشيعة ، من «العوزي» الذي شوهد في السودان وأفغانستان والجزائر الى الاسلحة الثقيلة والمتطورة ، وليس فقط من صنع اسرائيل ، وهذا اضافة الى فرق التدريب

- الخدمات الطبية : الرئيس الاريترى ، اسباس أفورقي احد زعماء الثورة الاريترية العربية زار اسرائيل مرتين خلال السنة الأخيرة بهدف تلقي العلاج الطبي ويقال هنا أن أفورقي ليس أول زعيم عربي يأتي لتلقي العلاج على ايدي الاطباء الاسرائيليين ، واسرائيل مشهورة بالمستشفيات الميدانية



المصدر : البيان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أغسطس ١٩٩٢

وهكذا ، فالحديث عن مقاطعة وتشديد
المقاطعة أصبح بمثابة نكتة مهترنة ، والغريب
أن هناك من يرغب في تكرار الحديث عن
وجودها وبذلك يحقق الأمر المعاكس .. وليس
في صداقية نفسه وامته.
فمن لم يحسن استخدام سلاح المقاطعة
ويعرف أنه لم يعد ، سلاحا ، فلماذا يشهروه ؟
هل للسخرية من عقولنا أم ماذا ؟



المصدر : المهرج

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٢

وتأتى دعواتهم على أنغام المدافع «الاسرائيلية»:

هذه «الشرق أوسطية» القبيحة!



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات



بقلم:
د. جلال
أمين

العربية أو تلك، وتركيا أيضا أو إيران أم لا، المهم أنها تضم إسرائيل. أما الامتناع عن تسمية الأشياء بأسمائها، وعن قول كل هذا صراحة، فالغرض منه طبعاً مراعاة دواعي الأدب، على الأقل في هذه المرحلة بالذات، التي لم يستسغ فيها الذوق المصري تماماً بعد الدعوة إلى تكتل اقتصادي بين مصر وإسرائيل.

ولكن لماذا يا ترى فتح هذا الموضوع غير المكثف الآن؟ والمفاوضات مع إسرائيل متعثرة، والفلسطينيون غاضبون أشد الغضب، واحتلال فلسطين والجولان وجنوب لبنان مازال كما هو، والسلام واستعادة حقوق الفلسطينيين مازال أبعد عنا من نجوم السماء؟ الأجابة واضحة. إن الموضوع يثار الآن ليس على الرغم من أن المفاوضات مع إسرائيل لم تسفر عن شيء بعد، بل بالضبط لأن المفاوضات مع إسرائيل لم تسفر عن شيء بعد. فهم يريدون استسلاماً كاملاً قبل أن يعرضوا أي شيء على الإطلاق يتعلق بحقوق الفلسطينيين، والاستسلام الكامل يتضمن، من بين ما يتضمنه، هذه السوق الشرق أوسطية التي يرفع لواءها الأستاذ الدكتور يوسف والي.

قيل دفاعاً عن الفكرة «إن هذا الأمر حادث لا محالة، فلا داعي لاستمرار العناد. لقد هزمت في حرب، واحتلت أراضيك، فإذا أردت استعادتها، أو استعادة جزء منها، فعليك أن تقبل ما يعرض عليك من شروط الاستسلام». فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يقول د. يوسف والي لنا صراحة إن إنشاء

منذ شهور نشرت جريدة الأهرام حواراً مع الدكتور يوسف والي على أكبر قدر من الأهمية والغرابة، ولكنه نشر في صفحة داخلية في الأهرام لا تجذب عادة اهتمام القراء، وكان الأهرام بذلك تحاول أن تنشر الحديث ولا تنشره في نفس الوقت، أو كأنها تريد أن تختبر ردود فعل الناس قبل أن تعطي هذه التصريحات ما تستحقه من أهمية.

الحديث متعلق بمشروع إقامة ما سمي «سوق شرق أوسطية»، وهي عبارة لها من القبح اللغوي مثل ما تنطوي عليه من قبح وفظاعة سياسية وقومية وأخلاقية. وكلما فكر فيها المرء وسمع ما يقال دفاعاً عنها.. كلما زاد غيظه وغضبه، فالفكرة غريبة واستفزازية سواء فيما يتعلق بمضمونها أم الصجج التي تقال دفاعاً عنها أم توقيت القول بها أم الشخص الذي صدرت على لسانه.. إلخ.

فالدعوة هي إلى إقامة «سوق» تضم البلاد العربية وإسرائيل، والقائلون بها يشيرون إلى معنى «التكتل» أو «الاتحاد» أو «الاندماج» الاقتصادي بدرجة أو بأخرى. فهل يا ترى يقصدون «السوق المشتركة» بالمعنى الفني للكلمة، الذي يتضمن إلغاء الحواجز الجمركية وتوحيد التعريفات الجمركية تجاه الدول الخارجية، وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة، وفتح الباب أمام مختلف صور التعاون الاقتصادي، من إقامة مشروعات مشتركة إلى أعلى درجات التنسيق أو توحيد السياسات النقدية والمالية؟

لا ندري بالضبط، فالذين أثاروا هذه الفكرة وقاموا بدافعها عنها حريصون بالطبع على أن يظل كلامهم عاماً وغامضاً، فلا يفصحون عما يقصدونه بهذه السوق الشرق أوسطية بالضبط، الشيء الوحيد الواضح والذي قالوه صراحة، لأنه الغرض الأساسي من إثارة الموضوع أصلاً، هو أن هذه السوق أيا كانت صورتها، تضم إسرائيل. لا يهم بعد ذلك، فيما يبدو مضمون هذه السوق بالضبط، وهل تتضمن قومية السياسة التجارية إزاء الخارج أم لا؟ ومدى التنسيق أو التوحيد الاقتصادي المستهدف، بل ولا يهم ما إذا كانت تضم هذه البلاد



المصدر : العربية

التاريخ : أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

انها هي الصديق الوفي الذي يهب لنصرتك في السراء والضراء؟ والم يخطر ببالك ان العرب لا يتفقون على شيء لسبب بسيط هو ان إسرائيل وأمريكا يعملان بلا كلل على تحقيق ذلك وصولا إلى أشياء من نوع إقامة «سوق أوسطية»؟

هذا الكلام الخطير المتعلق بأخطر جوانب السياسة الاقتصادية والقومية، والذي يتعلق بمستقبل الأمة كلها - الاقتصادي والسياسي - يأتي على لسان وزير الزراعة، وليس على لسان رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو حتى وزير الاقتصاد، لا بل وزير الزراعة، الذي على الرغم من انه مسئول كبير في الحزب الحاكم الا انه لم يشتهر عنه من قبل الاشتراك في الكلام عن القضايا المصرية الكبرى. بل يقتصر دوره عادة على مسائل تتعلق بالشئون الإدارية للحزب، أن يأتي هذا الكلام الخطير على لسان وزير الزراعة يؤكد بالطبع ان المقصود كما قلت في البداية، هو اختبار ردود الفعل وإثارة الاهتمام بالموضوع واعداد الرأي العام لقبوله، قبل أن تتخذ القرارات التنفيذية بشأنه.

ولكن دعك من وزير الزراعة، ولنتلفت إلى مجموعة الكتاب «المفكرين» الذين قرروا النزول إلى الحلبة لمناصرة وزير الزراعة والدفاع عن السوق الشرق أوسطية. نحن قد لا نتوقع من رجال الحكم شيئا غير هذا، فنحن نعرف موضوع ولائهم الحقيقي، ونوع المصالح التي تحركهم، ولكن لماذا يسمح بعض الكتاب والمفكرين لأنفسهم باتخاذ هذا الموقف، والمفروض أنهم هم المهتمون بمستقبل هذه الأمة، والمدافعون عما تبقى لنا بعد ربع قرن من الخسائر المتتالية؟

لماذا لا يحاولون تقوية ظهر المفاوضات المصري والفلسطيني والعربي بوجه عام بالتشدد ورفض الكلام في مثل هذه الأمور، بل والسخرية من إثارة مثل هذه الاقتراحات في ظل التعتن الإسرائيلي؟ لماذا هذه الهرولة لإرضاء إسرائيل وإبداء المودة نحوها والكلام عن الفوائد التي ستعود علينا من التعاون معها في الوقت الذي تعاملنا فيه بكل هذه الغطرسة والتجبر؟ ما هي أنسب الأوصاف التي يمكن أن نطلقها على هذا الفريق من الكتاب «المفكرين»؟

سوق شرق أوسطية هو أحد عناصر الاستسلام أو التسليم المطلوب، ولماذا كل هذا الكلام عما تحققه هذه السوق من مصالح وفوائد لنا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يتوقفون إذن عن الكلام عن نصير أكتوبر الخالد، وعن وصف السادات بأنه بطل الحرب والسلام، ما دام الأمر كله لا يزيد عن أن يكون استسلاما كاملا؟ ومن ثم لا يكون السادات بطلا في الحرب ولا في السلام بل فقط في الاستسلام.

أما الدفاع عن هذه الفكرة الغربية بالكلام الكثير الممل عن أننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية، وأن علينا مواجهة هذه التكتلات بإقامة كتل مقابل، فهو كلام سخي لل غاية، عندما يقدم للدفاع عن تكتل مع إسرائيل، إذ فلنفرض أننا نعيش بالفعل عصر التكتلات الاقتصادية، ولنفرض أن علينا نحن أيضا أن نتكتل، فلماذا مع إسرائيل بالذات؟

وما العيب في التكتل مع بقية الدول العربية بدلا من ذلك؟ ولماذا التكتل مع إسرائيل بالذات في هذا الوقت الذي ندخل فيه في صراع حول استرداد أرض وحقوق الفلسطينيين؟ ولماذا لم يقل لنا أحد من الداعين إلى هذه السوق ما إذا كانت مصر أم إسرائيل هي المستفيدة من توسيع السوق، ومن العمالة الرخيصة من توصيل مياه النيل إلى إسرائيل؟ لماذا لم يقل لنا د. والي مثلا أن إسرائيل هي المستفيدة من كل هذا، وأن العلاقة المتوقعة بين مصر وإسرائيل إذا قامت هذه السوق هي من نفس نوع العلاقة الاقتصادية التي تقوم دائما بين دولة متخلفة ودولة استعمارية؟

وعلى أي حال، لماذا أصبح الكلام عن أي وحدة اقتصادية عربية أو سوق عربية مشتركة كلاما مرفوضا من جانب عليه القوم فينا، بينما أصبح الكلام عن سوق شرق أوسطية كلاما مقبولا وسائغا؟ ما هي الحجج الاقتصادية التي تجعل هذه السوق الأخيرة أكثر قبولا من الأولى، مع أن السوق العربية هي المطلوبة والمرغوبة اقتصاديا وسياسيا وقوميا؟

فإذا قيل لنا: «انظروا حال العرب، أنهم لا يتفقون على شيء»، فهل ثبت لك من إسرائيل



المصدر :



١٩٩٢ أغسطس

التاريخ :

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التي نعيش أزمى عصورها . فنقل الآراء والانتقادات التي توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتنفيذها .. ومن يغضب عليه ان يفهم الديمقراطية أولا .

تتهمر علينا طلقات المغرضين أصحاب النوايا السيئة ضد مصر ، فلا نملك أن نرد عليهم متعللين بأن حرية الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل الأجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية أن ينتهكنا فى

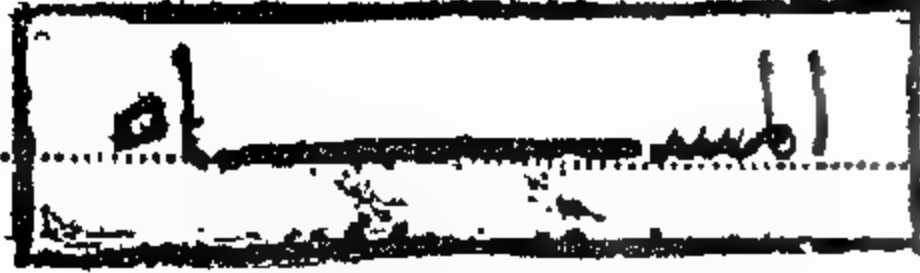


ملا .. أيقام الأعلام الششنة ..

موقف مصر من السوق الشرق أوسطية غير قابل للزيادة

خرجت بعض الأعلام العربية مؤخراً مهاجم - فى عصبية وتشنج - فكرة التعاون الاقتصادى بين دول منطقة الشرق الاوسط أو « السوق الشرق أوسطية » على أساس انه من الصعب إقامة علاقات - اقتصادية - بين الخصوم خاصة وان اسرائيل لاتزال تحتل الاراضى العربية سواء فى الضفة والقطاع او الجولان او جنوب لبنان ، واستكبرت تلك الأعلام صدور فكرة السوق عن مصر !!

المسارح



المصدر :



٢ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

سياسية في المنطقة بناء على هذه التسوية
تعود الاراضي العربية المحتلة لاصحابها ويتم
توقيع معاهدة سلام .. وقد تجسد موقف
مصر في عبارة الارض مقابل السلام .. لان
السلام والاقتصاد وجهان لعملة واحدة .
موقف مصر اتسم بالتشدد عكس مواقف
بعض الدول العربية الاخرى مثل الاردن الذي
رأى ان العلاقات الاقتصادية يمكن ان تسير
جنباً الى جنب المباحثات الخاصة باحلال
السلام في المنطقة .
ثم ونعود الى مزايده بعض الاقلام العربية على
موقف مصر ونقول لاداع لاختفاء الوجوه في
الرمال كالنعام .. لمصر تربطها باسرائيل
علاقات بناء على معاهدة السلام المبرمة بين
الجانبين ورغم ذلك فالعلاقات ليست على
مايرام بسبب موقف مصر من القضايا
العربية .. وقد سحبت مصر سفيرها من
اسرائيل كثيراً استنكاراً لما تقوم به اسرائيل
من عدوان واعتداء على الدول العربية .. ولم
تنس مصر ان تتدد بشدة بالعدوان الاسرائيلي
الاخير على لبنان .. فلماذا اذا المزايدة !!!
هناك دول عربية لا تكف عن ترديد الشعارات
اياها وتقيم في السر علاقات مع اسرائيل
وتجرى مباحثات على مستوى عال .. وقد
رأينا وسمعنا مؤخراً عن مراقب دول اخرى
كالكويت التي رفعت والفت الحظر على
منتجات الشركات الاسرائيلية ..
مصر درع الامة العربية وقلبها النابض
وعقلها الحي وضميرها اليقظ .. تضع نصب
عينها قضايا الامة العربية وتحمل على كتفها
هموم المواطن العربي ومشاكله .. وقد
فرض عليها ذلك ان تتعامل مع الآخرين
لالصالح شعبها بل لصالح جموع الشعب
العربي .

نحن لا ننكر ان مصر هي التي
اقتسرت انشاء سوق شرق
اوسطية تضم كافة دول الشرق
الاوسط بما في ذلك تركيا
وباكستان وايران ثم اسرائيل ..
فالعالم اليوم .. عالم تكتلات
اقتصادية في المقام الاول فهناك
المجموعة الاوربية واتحاد دول
امريكا الشمالية وامريكا
الجنوبية ... الخ ومن الصعوبة
يمكن تجاهل تلك الوحدات
الاقتصادية .

ينبغي علينا ان نتمسك بالأسس الموضوعية
ونترك العاطفة جانباً عند مناقشة تلك
القضية .. فاسرائيل - رغم الموقف العربي
منها - دولة في المنطقة لها كيانها السياسي
وهيكلها الاقتصادي وهي تؤثر بشكل مباشر
في السياسة العالمية وتحديد الاميركية ..
ومن بقل غير ذلك فهو خادع لنفسه يعيش في
الأوهام ويسبح في الخيالات .
ومن ثم علينا ان نتعامل مع قضية وجود دولة
عبرية لأن نتمسك بشعارات اورثتنا الفقر
والمرض واضاعت اقتصادياتنا فضلاً عن
اراضينا .
غير ان هذا لا ينبغي ان يكون التعاون بين دول
المنطقة مرهون بالسلام .. فموقف مصر من
السوق الشرق اوسطية تحدد في ان اقامة
السوق يجب ان يأتي بعد اقرار تسوية

الأحرار

المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

السوق الشرق أوسطية

بين المؤيدين

والمعارضين

أميين هويدي :

احتلال إسرائيل لفلسطين

يدفعنا لرفض اشتراكها!

د. أحمد الصفتي :

السوق الشرق أوسطية

محاولة انفصالية لتجنب الكساد العالمي!



الأحرار

المصدر :

٢ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين لجنة

الوحدة العربية

على الراافضين إقامة سوق عربية مشتركة كبدل



كتبت - حنان محمد:

بعد التطورات العالمية الأخيرة وتكون بعض التكتلات الاقتصادية في أماكن مختلفة من العالم بدأت تطرح فكرة سوق شرق أوسطية بين مصر وتركيا وإسرائيل إلا أن الكثيرين يعارضون الفكرة خوفا من هيمنة إسرائيل وآخرين يعارضونها.. وفي هذا التحقيق نعرض لوجهتي النظر

● بداية يتحدث أمين هويدى وزير الدفاع ورئيس المخابرات العامة الأسبق. ان الهدف الاساسى لكل المحاولات التى تبذل فى المنطقة هو تمهيد فكرة القومية العربية عن طريق التحدث عن التجمعات الاسلامية او التجمعات الشرق اوسطية او تجمعات البحر المتوسط وذلك لأن الدول العربية متكاملة سواء من الناحية الاقتصادية او العسكرية او الجغرافية المائية.

وفى الخمسينات حاول الغرب تشتيت العرب بطرح او تبني مشروع الدفاع المشترك الاقليمى (حلف بغداد) وكان العدو هو الاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة وكان جون فستور وزير الخارجية فى تلك الفترة مغرما بوضع الدوائر على الخرائط لحصار الاتحاد السوفيتى لكن مصر رفضت هذا الوضع فى تلك الفترة لانها تعلم ان اسرائيل هى العدو الواضح الحقيقى الذى اصبح فى وسط الدار يهدد الاهل بمطامعه التى لا تخفى على أحد وثبتت مصر قضية الدفاع العربى ضد اسرائيل وانضم اليها بعض الدول العربية مثل سوريا والسعودية بينما اتخذ الآخرون برئاسة العراق تبني الفكرة الغربية وكان انقساماً عربياً ظل ينعكس على العمل الجماعى العربى طوال فترة الخمسينات والستينات

وبالرغم من ذلك لم ينجح حلف بغداد وسقط المشروع ورفض الشعب العربى ان يستظل بغير مظلة أما الآن فى التسعينات تفكك الاتحاد السوفيتى ولم يعد هو العدو والوسيلة العسكرية أصبحت لا تتفق مع الامر الواقع فاتوا الينا بالوسيلة الاقتصادية عن طريق سوق شرق اوسطية يضم اليها من يشاء من الدول العربية وغير العربية واسرائيل بل صرح نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة بان السوق بدأت ونواتها مصر واسرائيل على اساس ان مثل هذه السوق تحتوى على منتجات وهى سوق واسعة للاستهلاك حيث ان منتجات المنطقة لا يمكنها ان تنافس المنتجات عالية الجودة فى الاسواق الاوروبية وغيرها وبالفعل بدأ التنفيذ فى النوبارية والصالحية وأعلن عن مشروع اصلاح ٢٥٠٠٠ فدان فى وادى العريش بجهد مشترك اسرائيلى مصرى.

وقال شمعون بيريز ان المنطقة لديها رأس المال والعمالة والارض والمياه والخبرة هذا يدعو الى اقامة هذه السوق الشرق اوسطية وهنا نتساءل ماذا تملك اسرائيل فى مقابل ذلك ..! فهى دولة لا يتجاوز عددها عدد اى من احياء القاهرة .. ليس لديها عمالة فائضة بل تستخدم العمالة الفلسطينية فى الزراعة والصناعة .

ليس لديها رأس مال فهى تعيش على دافع الضرائب الاسريكي
ليس لديها ماء فقد استنفدت كل قطرة من الماء فوق وتحت سطح الارض فعلى اى اساس تشترك اسرائيل ونلتهث وراءها بهذا الشكل ؟
ماذا تعطينا؟ وما هو الداعى؟

وكيف نتحدث عن اقامة سوق مشتركة وهى تحتل اراضينا فى فلسطين وهى تطرد الاهالى من جنوب لبنان

- وهى تمنع دخول اللاجئين الذين اصبحوا شتات فى كل انحاء العالم كل هذا يثير سؤالاً هل الحل السياسى اولا .. ام التطبيع؟

فلا يذكر التاريخ انه قد تم التطبيع قبل الحل السياسى الا فى حالة استسلام الدولة للعدو .. والعقل يقول ان نبدا فى حل خلافاتنا السياسية على اساس عن توازن المصالح وليس توازن القوى وهذا يخلق المناخ الصالح لمزيد من التعايش ولكن نتحدث عن التعاون الاقتصادى والسوق المشتركة فى ظل احتلال اسرائيل للارض وامتلاكها للأسلحة شديدة التدمير والسلاح النووى ومحاولاتها العلنية للسيطرة على المنطقة..

فهل هذا جائز ؟.. هل هذا ممكن ؟!

ولماذا لم يتمكن العرب حتى الآن من تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام ١٩٥٠ واتفاقية الدفاع المشترك .. فلم يستطيعوا الاتفاق بينهم ويستطيعون الاتفاق مع



د رفعت العجرودى

البديل وان ندرس كل مشروع بموضوع ولا نلقى الضوء على الجانب الايجابى ونضخمه ونترك الجانب السلبى فعلى الذين يشكون فى اى مشروع ان يطرحوا البديل فاين مشروع السوق العربية المشتركة ماذا تم به منذ ثلاثين عاما واين الوحدة الاقتصادية العربية ماذا تم بها منذ اربعين عاما ؟ ان تجاهلنا لدراسة الجانب السلبى فى اى مشروع يجعلنا فريسة لاسرائيل او اى غابر سبيل.. فاذا كنا اقوياء ومتحدين كدول عربية فلا خوف اطلاقا من اسرائيل اما اذا كنا فرادى وخائفين فان اسرائيل ستسيطر علينا بسوق شرق اوسطية او غيرها.. ام مصادرة جميع الافكار دون دراسة موضوعية لها ودون ايجاد البديل فهذه

التجمعات اهمية فى الوقت الحالى فى محاولة التغلب على ظاهرة الركود والكساد العالمى الحالى والمرتبب والذى قد يكون اسواء كساد اقتصادى مر بالبشرية وهنا تزداد انفعالات الدول لمحاولة تجنب هذا الركود حتى تلقى الاعباء على غيرها.

ولا تعتمد هذه التكتلات على البعد الاقتصادى فحسب بل لها اعتبارات سياسية وحضارية لذلك فينبغى ان تدخل الدول العربية فى سوق مشتركة ولكن مولد هذا التكتل متعثر وحاولوا ايجاد سوق افريقيه مشتركة تدخل فيها ايضا دول عربية وهناك افكار جديدة لسوق شرق اوسطية تضم الى جانب الدول العربية تركيا واسرائيل وايران وان كانت ايران لها اصابع خفية فى دفع عجلة الارهاب فيجب ان تقاوم ذلك بالقوى الذاتية وتماسك المجتمع وتفريغ اى محاولات خارجية وكلنا نعلم ان اى دولة لها اصابع خفية كى تؤثر فى الدول وتكون اقوى منها ومصر ينبغي ان يكون لها دور مؤثر وقوى فى المنطقة وتكون هذه المخاوف هى دافع لاجداد سوق عربية مشتركة.

ايضا هناك مخاوف من السيطرة الاسرائيلية على المنطقة من خلال السوق وهنا اقول ان الذين يتخوفون عليهم ان يساعدوا بايجاد تكتل عربى سريع فيجب ان نجد

الاجانب وخاصة مع اسرائيل التى تود ان تتحكم فى المياه والبنترول الذى تطالب ان تصب انابيبه الى مصفاة حيفا اى انها تمسك برقاب العرب..

فلماذا اعطى العرب ظهورهم لاتفاقية الوحدة الاقتصادية ؟ لماذا اعطوا ظهورهم للسوق العربية المشتركة ؟

ولماذا يتجهون بصدورهم للسوق الشرق اوسطية ؟ لماذا يصعب التعاون بين البعض ويسهل مع غير العرب حتى لو كان بينهم اسرائيل التى تحتل اراضيها كيف هذا ؟ ولمصلحة من ؟

● اما د. / احمد الصفدى استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة القاهرة فيقول ان الدول الصغيرة تتجمع فى شكل سوق مشتركة تفيد كل الاطراف سواء الدول المنتجة او المستهلكة فى علاقات يتم فيها تبادل الانتاج والخدمات والسلع .. وهذه الظاهرة تزداد اتساعا مع ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى سواء تكتلات الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك او تكتلات اوروبا فى مقابل تكتلات اليابان ودول شرق اسيا وهذه التكتلات تهدف الى الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة وفى الوقت نفسه وضع اوراق ضغط على التكتلات الاخرى وتزداد هذه



● ويرى د/فرح عزت وكيل كلية التجارة بجامعة عين شمس ان مصطلح الشرق الاوسط لا يعامل الوطن العربي فقط بل انه وحدة متميزة يدخل فيه باستمرار

دول عربية او تخرج منه ولكن يمكن ان نقصد بمنطقة الشرق الاوسط كافة الدول العربية مضافاً اليها اسرائيل وتركيا وايران.. وتعتبر المنطقة بهذا المفهوم من اهم المناطق بالنسبة للعالم حيث انها تحيط بعدد من اهم الممرات البحرية بالاضافة الى انها تحتل ما يقارب ثلثي الاحتياطي من النفط ولكن على الرغم من المزايا والثروات التي توجد في المنطقة الا اننا نجد ان منطقة الشرق الاوسط قد عجزت في مواجهة تحدياتها الداخلية وهذا انعكس بصورة سلبية على الاداء الاقتصادي وايضا على استقرارها الاجتماعي والسياسي.. هذا القصور انعكس على وضعها في النظام العالمي الجديد في الوقت الذي شهد فيه النظام العالمي مجموعة من التغيرات والتفاعلات المستمرة في جوانبه المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الا ان هذه المنطقة (الشرق الاوسط) لم تشارك بأي دور فعال في تشكيل النظام العالمي الجديد ومن هنا لابد ان يكون هناك تعاون اقتصادي في الشرق الاوسط باعتبار هذا التعاون يمثل احد السبل لتحقيق النمو الاقتصادي في المستقبل لهذه المنطقة وايضا لتأكيد دورها في النظام العالمي الجديد وفنقا لمصالحها.. والواقع ان صور احتمالات التعاون الاقتصادي بالمنطقة من الممكن ان تأخذ عدة محاور

نرحب باقامة سوق عربية مشتركة خاصة ان الامة العربية تحتوى على ٣٥٪ من مخزون النفط العالمي و٢٥٪ من مخزونات العالم اي ان واحدا وربع الاموال التي في البنوك ملك للعرب ايضا تمثل ٥٪ من سكان العالم وتمثل ١١٪ من مساحة العالم وبذلك يمكن بهذه المقومات الاقتصادية وباستخدام جيش العلماء لدينا (ففى مصر وحدها ١٥٠ الف دكتوراه في كافة المجالات والتخصصات) والعمالة الماهرة في مصر وسوريا والعراق ولبنان الى جانب ذلك عوامل مشتركة (اللغة والدين) كلها عوامل تكفل النجاح لاي عمل وحدوى عربي سواء سوق عربية مشتركة او مشروع وحدة او تضامن او اى نوع من الروابط التي تعمل على تقدم هذه الامة ورخائها ورفاهيتها.. اما التحدث عن السوق الشرق او سوية فما هو الا مشروع لتطبيع العلاقات بين العرب واسرائيل يتبع ذلك تبادل تجارى وثقافى وسن قوانين تسرى على المنخرطين في هذه السوق ليقول ذلك من حدة الصراع بين الامة العربية واسرائيل وبالتالي يؤدي الى ضياع حقوق فلسطين.

فعقد المعاهدات بين الدول العربية واسرائيل.. لا يعنى ان قضية الصراع قد انتهت فكل القوى التقدمية في العالم العربي مازالت متمسكة بحق الشعب الفلسطينى في اقامة دولته على ارضه.. وبالرغم من ان مفاوضات السلام التي تجرى حاليا لم تؤد الى نتيجة تتحدث عن انشاء هذه السوق التي تضم اسرائيل انها فكرة صهيونية على ما يسمونه بالفراغ السياسى في المنطقة لغياب دور القومية العربية.

مراهقة كلامية وارهاسات سياسية ففى مقابل الرفض يجب ايجاد البديل والتركيز على ايجاد سوق عربية مشتركة.. ومن يدري فقد تكون السوق الشرق اوسطية مفيدة مستقبلا وليس بالضرورة الان بشرط ان يكون هناك تعاون اقتصادى وتعايش بعد ايجاد السلام ويكون هناك تبادل للمنتجات والسلع والخدمات بدلا من تبادل طلقات الرصاص وان يؤفى السلام ثماره فى شكل تعاون اقتصادى وقد يكون هذا التعاون دافعا لعملية السلام.

● ويقول رفعت العجرودى امين لجنة الوحدة العربية. ان السوق الشرق اوسطية والتي تضم الدول العربية وايران وتركيا واسرائيل سوق اقتصادية ولكن لها مدلول سياسى شبيها بالسوق الاوروبية المشتركة المقامة فى اوربا.. ونحن مع اقامة علاقات حسن جوار مع الدول المجاورة للامة العربية واذا استثنينا بذلك اسرائيل لانها جسم غريب عن المنطقة ولان صراعنا معها صراع وجود وليس صراع حدود فانه يمكن اقامة علاقات سياسية وتجارية وثقافية بين الدول العربية وايران وتركيا خاصة ان مثل هذه العلاقات ليست وليدة اليوم وانما هى علاقات تاريخية حدثت قبل وبعد الاسلام.. وبذلك فاننا

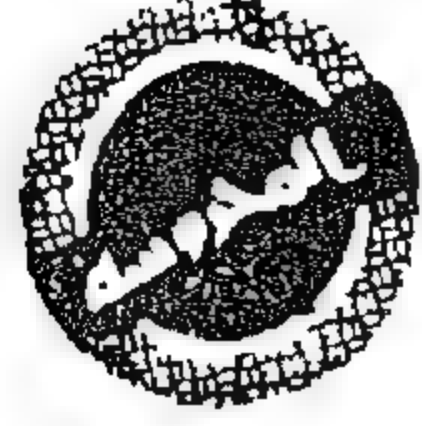


١- التعاون بين الدول العربية فقط

٢- التعاون بين الدول العربية واسرائيل وهذا التعاون في الحقيقة مرهون بنتائج مفاوضات السلام الجارية الآن بين الدول العربية واسرائيل

٣- التعاون بين الدول العربية وتركيا وايران ولو نظرنا الى مجالات التعاون الاقتصادي في السوق الشرق اوسطية والتي تضم الدول العربية وتركيا وايران من الممكن ان يكون هذا التعاون في شكل تبادل في السلع والموارد البشرية والمشروعات المشتركة في الزراعة والصناعة سواء استخراجية او تحويلية او خدمات فمثلا اسرائيل ليس لديها المياه لكنها تمتلك التكنولوجيا والخبراء فيتم تبادل المياه بالتكنولوجيا اي يتم التبادل والتعاون لتحقيق الرخاء..

ويمكن ان يكون هذا التعاون في شكل اندماج اقتصادي اقليمي مثل مصر وسوريا في الماضي او تكون صيغة التعاون خاصة بالشرق الاوسط وهنا ينبغي ان يكون للقطاع الخاص دور في الاستثمار الى جانب دور الحكومة ويمكن ان يكون هناك تعاون اقتصادي اقليمي للشرق الاوسط مع القوى الاقتصادية الكبرى مثل الجامعات الاوروبية ايضا اليابان ودول جنوب اسيا ايضا المنظمات الدولية هذا تصور موجز للسوق الشرق اوسطية.



المصدر : الكفاح العربي

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ شهر ١٩٩٢

٢٧ « كيبوتز إسرائيلي »

عاصفة اقتصاد حر على تعاونيات إسرائيل الزراعية

■ رياح التغيير باتجاه الاقتصاد الحر ونظام السوق وصلت إلى التعاونيات الزراعية في إسرائيل، أي ما تعرف بـ «الكيبوتزات» التي تطبق فيها منذ نشوئها كمستوطنات ساهمت في إقامة نواة الدولة العبرية، تدابير اشتراكية، وإن كانت اشتراكية من نوع مميز عن الاشتراكية التقليدية.

وقد بدأت «كيبوتزات» إسرائيل التي يصل عددها إلى ٢٧٠ كيبوتزا يقطنها حوالي ١٢٥ ألف شخص يمثلون ٣٪ من الإسرائيليين، تشهد «انتفاضة» على النظم الاقتصادية والاجتماعية القديمة التي سارت عليها على مدى الحقب الماضية. فما الذي يحدث من تطورات؟

قبل عدة أسابيع بدأت في ثاني أقدم «كيبوتز» في إسرائيل الذي يقع في جنوبي منطقة الجليل ثورة هائلة على النظام الاقتصادي السائد في هذه المستوطنة عندما عرضت الأسهم العائدة لهذا الكيبوتز من مصنع البلاستيك الموجود فيه للبيع في بورصة تل أبيب، وهي المرة الأولى التي تلجأ فيها مثل هذه المستوطنة القائمة على نظام تعاوني اقتصادي قريب جداً من الاشتراكية، إلى أساليب رأسمالية للحصول على المال، وبهذا الشكل الواضح.

ويعتبر اللجوء إلى هذا الأسلوب تغييراً كبيراً في نهج الكيبوتزات الإسرائيلية. فالكيبوتز تاريخياً من المؤسسات الصهيونية التي نهج في أدائها الاقتصادي وفي نظامها الاجتماعي استناداً إلى أيديولوجية قريبة من الاشتراكية ومن نمط الحياة الاسبارطية (نسبة إلى اسبارطة اليونانية القديمة التي اعتمدت التنشئة العسكرية لمواطنيها)، وحيث ساهم هذا النسق المختلط من الحياة الاسبارطية والنظام شبه الاشتراكي في ارساء معالم الدولة العبرية التي بدأت على شكل مستوطنات في فلسطين المحتلة. ومن هذه المستوطنات (الكيبوتزات) جاء معظم القادة الإسرائيليين البارزين، خصوصاً العسكريين منهم، مثل موشي دايان وأرييل شارون.

ويقول قادة كيبوتز «كينريت» ثاني أقدم مستوطنة في إسرائيل، الذي يضم حالياً ٥٠٠ نسمة، إن التغيير الذي لجأوا إليه أخيراً في النظام الاقتصادي لم يكن فعلياً وليد ثورة داخلية بقدر ما كان ضرورة فرضتها الظروف الاقتصادية والمالية باتجاه الاقتصاد الرأسمالي. ومع ذلك فهم يضيفون

بأنهم يسايرون أيضاً موجة تغيير تصيب راهناً الـ ٢٧٠ كيبوتزاً الموزعة في أنحاء الكيان الصهيوني بعدما غرقت هذه الكيبوتزات في ديون قدرها ملايين الدولارات.

إنها أزمة موارد مالية وأزمة هوية في الوقت ذاته نتيجة لفشل الأسلوب الاشتراكي في مواجهة المشاكل الاقتصادية للمرحلة الراهنة التي تتطلب نمطاً من الاقتصاد الحر، وحيث كانت لجان الدراسات في هذه الكيبوتزات أدركت هذه الحقيقة قبل حقبة من الزمن، أي في بداية الثمانينات وتوقعت حدوث مثل هذه التطورات في البنية الاقتصادية - الاجتماعية للمستوطنات، الإسرائيلية، وحيث ظهر الاتجاه واضحاً إلى هذا الأمر عندما انهارت الامبراطورية الشيوعية وكوميوناتها في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية وبعد قدوم آلاف اليهود السوفييات إلى إسرائيل. وهنا يعلق شامي سلومونسكي أمين الصندوق لمستوطنة «كينريت»، فيقول: «أي كيبوتز لا يساير موجة التغيير نحو الاقتصاد الحر سيفشل».

السؤال إن الكيبوتزات الإسرائيلية حاولت قبل الاتجاه إلى تغيير نظامها الاشتراكي، تجربة وسائل مختلفة للتهوؤ باقتصاداتها المتراجعة ولإنصاف العمال الذين يتقاضون أجوراً غير مناسبة مع



الكفاح العربي

المصدر :

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

للتشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

متطلبات الحياة المتزايدة في المرحلة الاخيرة، ومنها تعديل نظام العمل وتنظيم التوظيف والاجور ودفع ساعات العمل الاضافية وحتى تشجيع العمال على العمل في مكان آخر غير الكيبوتز، واستئجارهم من الخارج (من العرب) بأسعار اقل، لكن كل ذلك كان حلاً مؤقتاً ولم يكن هناك مهرب من التحول الى النهج الرأسمالي.

ويتم هذا التحول بشكل تدريجي حتى لا تتعرض الكيبوتزات لصدمة. فهناك المزيد من الكيبوتزات تزيد من ميزانية (الحصص الشخصية) افرادها، وتركهم يقررون بأنفسهم نسبة انفاقهم على

الملابس والكتب والادوات المنزلية، وهي امور كانت ممسوكه كلياً وبدقة من قبل لجنة الادارة في الكيبوتز. بل انه في بعض الكيبوتزات تحولت قاعة الطعام الجماعية الى مطعم يدفع الذين يرتادونه ثمن وجبة الطعام بعدما كانت هذه القاعة مركزاً عاماً لتناول الطعام للجميع وموقفاً للتداول في الامور التي تهتم الجماعة.

وقد طالت هذه التغييرات مستوطنة «عين زيوان»، وهي «كيبوتز» يقع على خط وقف النار في مرتفعات الجولان، حيث الغيت في هذه المستوطنة شعارات ماركسية مثل: «من كل حسب قدراته ولكل حسب حاجته»، كما تحولت قاعة الطعام الرئيسية الى مطعم يدفع فيه ثمن الوجبة التي يتناولها الشخص، وحيث لم يعد كل ٦٠ عضواً في هذا الكيبوتز يجمعون مداخيلهم ثم يقسمونها على انفسهم بالتساوي، بل باتوا يتلقون اجورهم كل بحسب جهده واستناداً الى نظام السوق، كما لو كان سيجري استئجار عمال من غير سكان المستوطنة، وهنا تعلق روث باروخ إحدى القاطنات في «عين زيوان»: «لم يعد الناس هنا يعملون اذا لم يتلقوا اجرا مقابل عملهم. وهم لا يقومون بأي شيء دون مقابل كما كان يحدث سابقاً، وتضيف باروخ التي تشغل منصب عضو في لجنة ادارة المستوطنة بانها تلقت رسائل من كيبوتزات اخرى بانها تسير على النهج نفسه او على نهج مماثل.

إلا ان مسؤولين اسرائيليين يرون ان مستوطنة «عين زيوان» ذهبت بعيداً في تطبيق النظام الرأسمالي وتدابير الاقتصاد الحر، بالنسبة لكيبوتز اسرائيلي، مما يثير تساؤلات حول امكانية تسميتها «كيبوتز» بعدما باتت في وضعها الجديد، وحيث يتوقع ان تطرد هذه المستوطنة من تجمع الكيبوتزات الصهيونية خلال اسابيع، كما تقول عضو لجنة الادارة «روث باروخ».

اما عالم الاجتماع الاسرائيلي في جامعة «حيفا» الخبير في شؤون الكيبوتزات مناحيم روزنر فيعلق قائلاً: «لقد حاول سكان «عين زيوان» ان يخرجوا بإيديولوجية مما يعتبر وضعاً سيئاً، وهذا طبعا خطأ، إلا انه يدل على ما يمكن ان تصل اليه الاوضاع اذا لم تجر معالجتها بالشكل المناسب».

لكن امين الصندوق في مستوطنة «كينريت» ثاني كيبوتز في اسرائيل سلومونسكي يعترض ويقول: «صحيح ان «عين زيوان» تجاوزت الخط، لكن كي يبقى الكيبوتز يسير على نهج لم يعد يصلح للظروف الحاضرة فيما تتجه البلاد كلها في اتجاه آخر، هو امر غير مقبول وغير معقول. وهذا هو السبب الذي جعلنا في مستوطنة «كينريت» نلجأ لبيع اسهم معمل البلاستيك في البورصة لأن ديوننا كبيرة، وقد حصلنا

على ارباح تبلغ قيمتها ١٠ ملايين دولار. فإذا اردنا ان ننافس القطاع الخاص علينا ان نكون قادرين على الحصول على رأس المال، ولا يمكن الحصول على ذلك إلا من سوق البورصة واعتقد انها طريقة ناجحة».

رغم ذلك لا يعني التغيير الذي حصل في مستوطنة «كينريت» ان قفزة واسعة حصلت باتجاه اقتصاد السوق، فما زالت السياسة التخطيطية مركزية تضعها لجنة ادارة المستوطنة، وما زال العائد يوزع جماعياً مثل العادة، لكن هناك اتجاهًا بطيئاً نحو الالتزام بطرق واساليب رأسمالية لتسخيرها في مجال صالح الجماعة.

هنا يذكر بان تغيرات حدثت ايضا في النظام الاجتماعي «الاسبارطي» الفزعة الذي تطبقه الكيبوتزات الاسرائيلية وذلك بعدما اجبرت الحاجة الاقتصادية العناصر الشابة على مغادرة هذه المستوطنات والبحث عن رزقهم في خارجها، وفي غير مجال العمل في الارض وزراعتها الذي تبناه ابناء الصهيونية الاوائل. فلم يعد الاطفال يؤخذون من اهاليهم لتربيتهم في مراكز جماعية في المستوطنة بعيداً عن الاهل، وتنشئتهم على الطريقة العسكرية.

اما على الصعيد الاقتصادي فقد باتت الصناعة من نوع او آخر هي عماد العملية الاقتصادية في معظم الكيبوتزات الى ٢٧٠ في اسرائيل، وحيث تدير هذه المصانع لجنة ادارة مؤلفة في كثير من الاحيان من رجال اعمال من القطاع الخاص، مما يفتح الباب لزحف النهج الرأسمالي بشكل مؤكد الى داخلها مع الوقت. ■ ■

غسان كنج



١٩٩٣ أغسطس

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

نحو تنسيق غذائى عربى ببدا من « الشرق اوسطية »



مروان نصيف

عندما تطرح على امتنا العربية بعض المخططات المهددة
لامتنا القومى - سياسيا واقتصاديا وحضاريا - كمشروع
السوق الشرق اوسطية الذى يستهدف تحقيق التكامل
الاقتصادى بين مصر واسرائيل وبعض الدول العربية تحت
رعاية الولايات المتحدة الامريكية .

يكون مدخل العقلاء من الداعين لمثل هذه المشروعات .
« فلنبتعد عن الشعارات الحماسية فليس هذا عصرها .
ولنفكر بمنطق المصلحة .. »

السنا كشعب عربى فى وضع اقتصادى مترد يستلزم
الاستفادة من كافة الامكانيات الدولية لتحسينه ؟

.. ومع محاولة تمرير السوق الشرق اوسطية فى المجال
الزراعى ، توضع امامنا الارقلم/ الاوضاع التالية الخاصة
بتطور - او تدهور - الفجوة الغذائية فى العالم العربى :
عام ١٩٧١ كانت قيمة الفجوة الغذائية حوالى
٥٦٠ مليون دولار .

- عام ١٩٨١ اصبحت ١٩ مليار دولار
- عام ١٩٨٨ قفزت الى ٣٠ مليار دولار
- عام ٢٠٠٠ من المتوقع ان تصل الى حوالى ١٥٠
مليار دولار والارقلم رهيبه .

* فمعظم الاراضى العربية تقع فى المناطق
الصحراوية .

* والمساحة القابلة للزراعة لا تتجاوز ١٢,٤ %
من الارض العربية .

* ومعدل السكان فى تزايد مستمر ، ومن المتوقع
ان يصل عام ٢٠٠٠ - الى ٢٥٠ مليون نسمة .
وهذه الارقلم والاوضاع - التى يتم الالتاح
على ابرازها - صحيحة ، ولكنها - فى نفس
الوقت - ليست صادقة ، لانها لاتعبر الا عن
وجه واحد من وجهى الحقيقة .

اما الوجه الآخر - الذى تتم مداراته
وطمسه ، فهو يؤكد - بشكل علمى وعقلى وليس
سياسى وخملى - الامكانيات الحقيقية الكفيلة
بخروجنا - بالجهد العربى الذاتى - من هذه
الازمة الغذائية .

لذا كانت الاصلاح التقليدية لمربع المسالة
الزراعية تتمثل فى الارض ، المياه ، الطاقة
البشرية ، وخطة استثمار هذه الامكانيات ، فلن
الواقع يؤكد اننا نحن - وبارادتنا - حريصون
على استمرار هذا الوضع المتردى او على الاقل
لسنا حريصين على الخروج من اساره .

فما لنسبة للارض :
- لايزرع من الارض القابلة للزراعة ، سوى ٢٣ %

- لا يستغل من الارض المزروعة فعلا ، سوى ٨ %
فى زراعة المحاصيل الدائمة .

- اى ان المساحة التى يتم فيها زراعة محاصيل
دائمة . لا تتجاوز ١,٨ % من الارض العربية

القابلة للزراعة !
وبالنسبة للمياه :

فما لاضافة الى المياه المطرية والجوفية هناك
موارد سطحية تقدر بحوالى ٢٧٤ مليار متر
مكعب . لا يستخدم منها فى الزراعة سوى ١٦٢
مليار متر مكعب .
- يهدر من الكمية المستخدمة فعلا ، نسبة تقرب
من ٣٠ % منها .
وبالنسبة للطاقة البشرية :

- متوسط دخل العامل الزراعى العربى -
بالنسبة لمتوسط دخل العمالة فى المجالات
الآخرى - اقل من ١٣ %
- ويترتب عل ذلك ان نسبة بين ٦ % ، ١١ % من
العمالة الزراعية العربية تهجر سنويا عملها -
وخاصة بعد الثمانينيات - وتوجه الى مجالات
عمل اخرى غير زراعية
بالنسبة لمعدلات الاستثمار :

نسبة الاستثمار العربى - فى المجال الزراعى
- ليست محدودة فحسب ، ولكنها فى تناقص
مستمر :

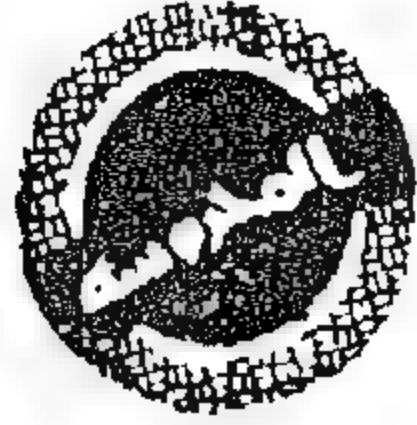
* ١١,٥ % (٧٠ - ١٩٨٠)

* ٨,٤ % (٧٥ - ١٩٨٥)

* ٧,٩ % (٨٠ - ١٩٩٠)

ومن المنطقى مع تناقص معدلات الاستثمار ،
ان يتناقص الناتج الزراعى والغذائى وترتفع
معدلات الاستيراد !

اننا فى مجال المسالة الزراعية والغذائية
العربية - بمنطق المتحمسين لاستقلالنا الوطنى
ولامتنا القومى ، وبمنطق الحريصين فى نفس
الآن على تنمية مواردنا الاقتصادية ، ولاتناقص
بينهما كما يدعون - نرى ان الامكانيات العربية



الذاتية قادرة ان لم يكن على الاكتفاء الذاتي
الغذائي فعلى الأقل على تضيق فجوته الى اقل
نسبة ممكنة مسلحة وعمقا .
ومن هنا فنحن ندعو كافة الاقتصاديين
والزراعيين والمهتمين بقضية الزراعة والغذاء
في العالم العربي ، الى التلاقى والحوار
والدراسة والبحث حول الاساليب -
العربية الكفيلة بتحويل هذه الامكانات الى
واقع حقيقي .
وفي نفس الوقت ، ومع طرح قضية
المصالحة العربية ، فاننا نأمل الا تقتصر على
بيانات وتصريحات انشائية رسمية ، والا
تنتهي بقبولات مقبولة - بين الرؤساء
والعوائل - على الحدود او الاكتفاء!
ولكن ان تكون من خلال التحرك المشترك ،
مهما كان الخلاف - على مشروع قومي للتكامل
الاقتصادي العربي ولتكن بدايته مشروع
التنسيق الزراعي والغذائي العربي .



العربية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٦ سبتمبر ١٩٩٢

اقتصاديا:

هذه هي المكاسب

«الإسرائيلية»

١٤٠٠ دولار وفي غزة ٧٨٠ دولارا مقابل ١١ ألف دولار للفرد «الإسرائيلي سنويا»
وبقرار سريع لتتوسع حجم المكاسب الاسرائيلية بالاتفاق
الاقتصادي وتنضم خطة مارشال، على غرار ما حدث بعد
الحرب العالمية الثانية في أوروبا تمولها الدول الصناعية
السبع إضافة إلى البلدان العربية البترولية لتعمير
المنطقة...
أما البعد الأكثر وضوحا كما سبق القول فهو السوق
الشرق أوسطية...
فالبنك السادس عشر في ملاحق الاتفاق يتحدث
صرامة عن برامج اقليمية للتنمية الاقتصادية كإداة
ملائمة لترويج خطة مارشال وأنه فور دخول اعلان
المبادئ حيز التنفيذ سيتم تشكيل لجنة تعاون اقتصادية
فلسطينية مشتركة ضمن روح تعاونية لمصلحة الطرفين
والمنطقة بصفة عامة.
وينص الاتفاق صراحة في هذا الصدد على روح
وكلمات شيمون بيريز عن هذه السوق والاتفاق يقول
بالنص أن برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة سيقتضون

السوق الشرق أوسطية اكتسبت شرعية فعلية
حينما شرعت منظمة التحرير الفلسطينية في توقيع
اتفاق غزة أريحا... ليس ذلك مبالغة بل هو نص حرفي
وأرد في ملاحق الاتفاق...
وبجانب هذا المكسب الاستراتيجي هناك مكاسب
اقتصادية أخرى ستتمتع في المستقبل القريب. وهو
ما اكتسبه كافة المصابير الاسرائيلية بمجرد قراعتها
لنصوص (اتفاق غزة - أريحا) مكاسب تتعاضد بحجم
التنازلات الفلسطينية... فرغم أن إعادة انتشار الجيش
الاسرائيلي ونقل بعض قواعد خارج المناطق المأهولة
بالسكان سيكلف تل أبيب بعض النفقات فإن المكاسب
الاثنية ستكون هائلة خاصة أن الاقتصاد الفلسطيني
مرتبط تماما بتظيره الاسرائيلي وسيكون الأول هو التنفيذ
الفعلي لبقية الأسواق العربية... والمتوقع أن ترتفع
الميزانية الاسرائيلية لعام (٩٣ - ٩٤) والتي تبلغ ٤ مليارات
دولار لمواجهة تمويل تنفيذ الشق الخاص بالاتفاق ويعتقد
وزير المالية أبراهام شروخ أن الاقتصاد الاسرائيلي
سيتمتع بالتنمية في الفترة المقبلة... أما بورصة تل أبيب
لفقد استقبلت الاتفاق بارتفاع بلغ ٢٤٦٪ لأن المضاربين

النقاط التالية:

- ١ - تأسيس «صندوق للتنمية» في الشرق الاوسط
كخطوة أولى ثم «بنك للتنمية» في المنطقة أيضا كخطوة
ثانية.
 - ب - وضع برنامج اسرائيلي فلسطيني أردني مشترك
لتسويق استثمار منطقة البحر الميت وفي غزة وقناة
البحر الميت.
 - ج - مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى
لتنمية الموارد المائية.
 - د - برنامج اقليمي لتنمية الزراعة بما في ذلك القيام
بتحريك اقليمي للوقاية من التصحر.
 - هـ - ربط الشبكات الكهربائية
 - و - تعاون اقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد
الطاقة الأخرى ولاستغلالها صناعيا.
 - ز - برنامج اقليمي للسياحة والنقل والاتصالات.
 - ح - تعاون اقليمي في مجالات أخرى.
- وهذه النصود الواردة في الاتفاق والتي قبلها
الفلسطينيون سيقبلها بقية العرب في المسارات الأخرى

فيها على يقين من تزايد وصول المساعدات الخارجية
التي ستعكس ايجابيا على الاقتصاد الاسرائيلي وعلى
جانب آخر فإن حاكم مصرف اسرائيل جاكوب فرنكل
أكد أن الاتفاق سيؤدي لخفض كبير في النفقات الأمنية
التي ستتجه بدورها لبقية القطاعات لأن ما كان ينفق على
الأمن سوف يتجه للاستثمارات في قطاعات الصناعة
والسياحة وتشير صحيفة يدعوت أحرونوت التي كانت
أول من نشر نص الاتفاق وملاحقه إلى أن المنافع
الحقيقية سوف تبدأ في الظهور للاقتصاد الاسرائيلي
عام ١٩٩٦ والمتوقع أن يزيد إجمالي الناتج المحلي بنسبة
٥٠٪ في العام المقبل بدلا من ٢٥٪ إضافة إلى أن
القروض الأمريكية لتشجيع المستوطنات وقدرها ١٠
مليارات دولار ستوجه إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى
.. كل ذلك في ظل اقتصاد اسرائيلي متماسك نسبيا
وبعدم وجود أي شبهة حقيقية للاقتصاد الفلسطيني
فإجمالي الناتج الخام للاقتصاد الفلسطيني لا يتجاوز ٢
مليارات دولار مقابل ٦٠ مليارات للاقتصاد الصهيوني
وليس أكثر دلالة على الفروق الواضحة بين الاقتصاديين
سوى أن الناتج الخام للفرد في الضفة الغربية لا يتجاوز



روز اليوم ست

المصدر :

٦ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صادرات إسرائيل ٥ أضعاف مصر

أكدت دراسة اللجنة الاقتصادية
بمجلس الشورى ضالة حجم الصادرات
السلعية المصرية - عدا البترول - حيث لم
تتجاوز (١٩٨٥) مليون دولار في عام
٩٢/٩١ مقابل وصول صادرات سنغافورة
إلى (٩٥,٥) مليار دولار وإسرائيل إلى
(١١,٢) مليار دولار عام ١٩٨٩ .
أوضحت الدراسة وعنوانها « التصدير
ومستقبل صادرات مصر السلعية » أنه
بإضافة البترول يصل متوسط نصيب
الفرد المصري من الصادرات إلى (٦٥)
دولاراً فقط وهو ما يتضاعف في تركيا
(٤) مرات وفي تايلاند (٧) مرات وفي
إسرائيل (٤٥) مرة وفي سنغافورة
(٣٠٧) مرات .



المصدر :

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

سبتمبر ١٩٩٢

اجتماع عربي-اسرائيلي قريب في مقر البنك الدولي

■ تونس، لندن - اف ب، رويتر -
قال مسؤول في منظمة التحرير
الفلسطينية رفض الكتيّف عن اسمه
امس ان المنظمة واسرائيل وبعض
الدول العربية ستناقش شؤون
التنمية الاقتصادية في المنطقة خلال
اجتماع تعقده في مقر البنك الدولي
في واشنطن في العشرين من شهر
ايلول (سبتمبر) الجاري.

ويقول البنك الدولي في الدعوة
التي ارسلها الى الاطراف المشاركة ان
«هدف الاجتماع الفني مناقشة التقرير
الذي اعده عن التنمية الاقتصادية
واقتصاد الاراضي المحتلة».

كشف البنك الدولي عن خطة
تنمية اقتصادية حجمها ٣ و ٤ بليون
دولار للضفة الغربية وقطاع غزة
المحتلين على مدى عشر سنوات.

وقال مسؤول في الدائرة
الاقتصادية لمنظمة التحرير ان
الفلسطينيين اعدوا برنامجاً
اقتصادياً كلفته ١١,٢ بليون دولار
للاراضي المحتلة خلال الفترة بين
عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠.

وقال انه سيمثل الفلسطينين في
اجتماع البنك الدولي الذي يستمر
يومين يوسف الصايغ مستشار
الدائرة الاقتصادية في منظمة
التحرير وخبيران من الاراضي المحتلة
هما سمير هليلة وسمير عبدالله.

وقالت صحيفة «فايننشال تايمز»
امس عن الموضوع ذاته ان اسرائيل
والدول العربية ستبحث في مقر البنك
الدولي في انشاء «صندوق للشرق
الاطلس» يكلف الاشراف على مشاريع
مساعداً التنمية في المنطقة
وخصوصاً في قطاع غزة والضفة
الغربية المحتلين.

شرق أوسط جديد!!

على رغم السرية الشديدة التي أحاطت بالمفاوضات المباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل قبيل التوصل لما عرف " باتفاق غزة-أريحا "، فهذا التقدم على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي في المفاوضات التي بدأت في مدريد نهاية ١٩٩١ لم يكن مفاجأة في حد ذاته. فالأمريكان يتحدثون منذ فترة عن أن هناك " شيئاً ما " سوف يعطى للفلسطينيين، حتى لا يفقد " المعتدلون " الفلسطينيون مصداقيتهم لدى الجماهير.

أحمد مصطفى

وبغض النظر عن هذا " الشيء ما "، فإن ما ينشر ويذاع يركز على تأييد ومعارضة، وتبعات ومترتبات،

وتوقعات وإحتمالات، كلها غارقة في الحدث والضجة التي أثرت من حوله لتصوره في النهاية على أنه " إختراق " يتنافس البعض على تبني الدور الأكبر في إنجازه.

وإذا كان الجميع يعترفون بأن أمريكا تدير العملية كلها، فإن تقدير الطرف الأمريكي أن كل المسارات سوف تسرع في التوصل لإتفاقات. ومن ثم تعد الدلالة الأساسية للاتفاق الفلسطيني هو بداية تدشين " الاتفاقات " العربية الإسرائيلية، وصولاً للتسوية في الشرق الأوسط بما يعنى عملياً بداية تنفيذياً لفرض المشروع الأمريكي-الإسرائيلي على المنطقة.

إن أحداً من القوى والفصائل، وحتى الحكومات التي عارضت أو تحفظت على الإتفاق لم يشأ التمرض لهذه الخطوة الأساسية، والتي سبق وتناولتها العديد من التحليلات والتعليقات في أعقاب حرب الخليج الأخيرة.

فمنذ إستطاعت أمريكا وحلفاؤها تدمير العراق وقوته، التي يمكن أن تهدد مشروعات أمريكا وإسرائيل للسيطرة والهيمنة، والكل يتحدث عن شرق أوسط جديد. هذا " الجديد " يتضمن تكامل إسرائيل في المنطقة ومن ثم يبرز عن دورها العسكري دور جديد إقتصادي-سياسي-ثقافي.

الاتفاق الاقتصادي

اقتصادياً تستعد إسرائيل لتحقيق ما تعتبر أنها فشلت في إنجازه عبر سنوات الصلح مع مصر: الهيمنة الاقتصادية الكاملة على دول المنطقة من المغرب إلى البحرين. ولن يكون لمصر دور رئيسي في هذا المشروع، والمرشح الأكثر احتمالاً لمعاونة إسرائيل في دورها " القيادي " اقتصادياً الفلسطينيون، بحكم العلاقة التي ستربطهم بالدولة العربية مستقبلاً ويحكم إنتشار العناصر الفلسطينية الأكثر تعليماً وحرية وتقنية في الدول النفطية، وفي مواقع إقتصادية وسيطة وعالية. كذلك الأردن باعتباره دولة ترانزيت، يعتمد اقتصادها على التبادلات والمرور عبر أراضيها.

من هنا جاء الإتفاق الأول الذي تم التوصل إليه بين الفلسطينيين وإسرائيل متضمناً في فقراته ١٦، ١١، ٧ ما يسمى " بمشروع مارشال " للفلسطينيين تساهم فيه المجموعة الأوروبية والدول الغنية العربية والبنك الدولي، بهدف، ليس فقط لتنمية الأراضي المحتلة، بل لدعم " برنامج تنمية إقليمي " في المنطقة كلها. وليس بعيداً عن الأذهان " مشروع مارشال " الأمريكي " لتنمية " أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لتظل تدبني لأمريكا بولاء تحاول الفكك منه الآن بصعوبة بالغة.



المصدر : الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٢

التعاون الثقافي

التعاون الثقافي سيضم مصر بالقطع، فالخبراء الأمريكيون يرون أن التعويل على النخبة المتعلمة الفلسطينية ليس كافياً لنشر قيم.. الليبرالية والتسامح وحقوق الإنسان، والتي تعني في النهاية التفريط في السيادة الوطنية والتبعية وحماية المصالح الأمريكية. وما لم يتم كسر سيطرة الأنماط الثقافية التقليدية، لن ينجح الغرب (أي أمريكا أساساً) في تسييد قيمه في المنطقة. ويعني ذلك ضرورة دفع تغيير قيمي وثقافي في مصر، التي لاتزال، وستظل، تمثل الكعبة الثقافية للمنطقة برأي الأمريكيين. ولذلك نسمع في مصر منذ فترة عن "الدور الثقافي" وأهمية "التربية الثقافية العمومية على قيم جديدة تواكب مرحلة التحول".. الخ. إن الخطورة الأساسية لهذا الاتفاق الخطير تكمن في أنه أول خطوة في تدشين "شرق أوسط جديد" تحت السيطرة الكاملة والتامة لأمريكا وإسرائيل. من هنا يتوجب على كل من يهتم بأمر هذه الأمة، ولا يزال يتذكر تاريخها القريب والبعيد أن يدرك خطورة ما يجري للمنطقة كلها ويبحثوا بسرعة عن كل ما لديهم من أدوات لمواجهة ما بدأ ينفذ فعلاً، ولم يعد مجرد إستنتاج تحليلات، من هيمنة أمريكية-إسرائيلية على المنطقة العربية المسماة "بالشرق الأوسط".



المصدر:
الوفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ سبتمبر ١٩٩٢

مشروع أمريكي لإنشاء سوق مشتركة في الشرق الأوسط

٣٤ عالما إسرائيليا وفلسطينيا واردنيا و٧ خبراء أمريكيون أعدوا المشروع خلال ١٨ شهرا

مؤسسات مالية مشتركة وتطبيق نظام التبادل الحر عبر الانفتاح على مصر وسوريا ولبنان

واشنطن - بون - بروكسل - وكالات الأنباء: كشف لمس ليونارد هوسمان الأستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية عن خطة أمريكية هائلة لإنشاء سوق مشتركة في الشرق الأوسط. أوضح «هوسمان» أحد واضعي المشروع أنه يتضمن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع بين إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني. وأشار إلى أن للمشروع يري أن لسلام في الشرق الأوسط يصبح حقيقيا، في حالة ترسخه في حياة الشعوب اليومية. وأكد «هوسمان» اشتراك ٣٤ من كبار علماء الاقتصاد الاسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين و٧ خبراء أمريكيين في وضع المشروع تحت إشراف جامعة

هارفارد الأمريكية لتتفرق إعداد المشروع ١٨ شهرا من العمل للتواصل. ويقترح المشروع على الاسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين رفع التعريفات الجمركية وتنسيق أنظمة فرض الضرائب. كما يقترح إنشاء مؤسسات مالية مشتركة، وتطبيق نظام التبادل الحر عبر الانفتاح



الوكيل

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ سبتمبر ١٩٩٢

علي مصر وسوريا ولبنان. ودعا
هاوسمان الخبير في بنك إسرائيل والبنك
للكركزي في الأردن إلى إنشاء بنك للتنمية
والتعاون في الشرق الأوسط. وتوقع أن
تقوم هذه المؤسسة بتمويل مشاريع
اقتصادية تهم كافة الأطراف في مجال
السياسة وشبكات الطرق والنقل والطاقة
وتوليد الكهرباء من الساقط للمائية.

كما ينص المشروع على أن تشرف
وكالة فلسطينية على البنوك والمؤسسات
المالية العامة في إطار الحكم الذاتي حيث يتم
التعامل بالدينار الأردني لمدة ٥ أعوام على
الأقل عقب توقيع الاتفاق الإسرائيلي-
الفلسطيني حول الحكم الذاتي في غزة
ولريحا. كما تضمن المشروع السماح لمائة
الف فلسطيني بالعمل في إسرائيل مقابل
٥٠ ألف كانوا يعملون قبل إغلاق الأراضي
للحيلة نهائية مارس الماضي.

وتؤكد بنود المشروع أن الشريك
الرئيسي للفلسطينيين هو إسرائيل،
ويستفيد كلا الطرفين من ازدهار الآخر.
وأوضح المشروع أن رؤوس الأموال
الإسرائيلية ستبدأ في التدفق إلى قطاع
غزة بعد البدء في تطبيق الحكم الذاتي
بسته أشهر على الأقل. وأشار إلى أن
الفلسطينيين سينشئون مؤسساتهم
الخاصة لإنارة الشئون المالية عقب توليهم
الإنارة للمدينة.

ودعا «أبو علاء» رئيس النائبة
الاقتصادية في منظمة التحرير الذين كانوا
 وراء الاتفاق إلى ضرورة تغيير العلاقات
الاقتصادية بين إسرائيل والأردن
والفلسطينيين تغييراً جذرياً. وكان أبو
علاء قد نشر دراسة تنص على إقامة
سوق مشتركة في الشرق الأوسط، تتفق
مع إقامة كونفدرالية إقليمية اقترحتها وزير
الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز.
وكشفت صحيفة فايننشال تايمز
البريطانية أن خبراء البنك الدولي الذين
سيجتمعون في ٢٠ سبتمبر الحالي
يقدرون تكاليف الحكم الذاتي بحوالي ٢,٣
مليار دولار.

وطالب أمس جميل صبري خلف
رئيس بلدية أريحا للترك والترك
للعرب والولايات المتحدة الأمريكية واليابان
ودول السوق الأوروبية المشتركة وكافة
الدول بدعم تجربة الحكم الذاتي
للفلسطينيين في غزة ولريحا. وكانت
إسرائيل قد ناشدت اليابان أمس الأول
بتقديم دعم لها للمساعدة في تحقيق
تجربة الحكم الذاتي للفلسطينيين.

كما طالب عبد الله الأمروني ممثل
منظمة التحرير الفلسطينية في بون،
الحكومة الألمانية بتقديم مساعدات
للفلسطينيين لتحقيق توازن مع
المساعدات الألمانية الضخمة المقدمة
لإسرائيل وأشار إلى أن المساعدات الألمانية

للفلسطينيين ستدعم اتفاق السلام في
الشرق الأوسط وأوضح أن الاستعمار في
تشديد البنية الأساسية في شكل إقامة
محطات للطاقة الشمسية أو محطات
لتحلية مياه البحر أو خطوط للسكك
الحديدية يمكن أن يعود على الاقتصاد
الألماني بقوائد. وأكد الأمروني أولوية
المساعدات في قطاع غزة الذي يحتاج إلى
مدارس وبنود حضنة للأطفال وطرق.

وقال الأمروني أن ألمانيا ملزمة بمساعدة
الجميع الفلسطينيين لأنها ساعدت إسرائيل
من قبل على تدمير مجتمعاتها.

وكان رولف شارميك زعيم المعارضة
الألمانية قد تحدى المستشار هيلموت كول
أن يدعم اتفاق السلام الفلسطيني
الإسرائيلي بما يعادل أو يفوق مساهمة
ألمانيا في حرب الخليج وقدرها ٥,٥ مليار
دولار.

أكد صباح الأحمد الصباح وزير
الخارجية الكويتي أمس أن بلاده ستدرس
أي طلب لتقديم دعم مالي للاتفاق
الفلسطيني الإسرائيلي وأشار إلى أن
موقف الكويت من الاتفاق يتطابق مع
موقف دول مجلس التعاون الخليجي
وكانت دول المجلس قد وصفت الاتفاق بأنه
خطوة أولى نحو سلام عادل وشامل
ودائم.

ومن المقرر أن تشارك دول المجلس
الخليجي في تمويل خطة للمساعدة الدولية

التي اقترحتها الولايات المتحدة لضمان
نجاح الاتفاق، وتشارك دول المجلس بمبلغ
١٠٠ مليون دولار في الخطة التي تقدر
تكاليفها للبثية بحوالي ٥٩٠ مليون دولار.
وأعلن ماثيو مارين مفوض السوق
الأوروبية للشركة للتعاون الدولي أن
اللجنة الاقتصادية التابعة للسوق قررت
تخصيص ١٠٠ مليون وحدة حسابية
لأوروبية (إيكو) كمساعدات إضافية سنوية
وعلى امتداد ٥ سنوات للمساهمة في دعم
الجهود الرامية لحفظ السلام في الشرق
الأوسط. تشمل المساعدات جميع دول
الشرق الأوسط. وكانت المجموعة قد
خصصت ٥٦٨ مليوناً لمصر في الفترة من
٩٢ وحتى ١٩٩٧، كما خصصت ١٥٨
مليوناً لإكو وسوريا و١٢٦ مليوناً للأردن
و٨٢ مليوناً لإسرائيل و٦٦ مليوناً للبنان
خلال نفس الفترة أي لمجموعه مليار
وحدة حسابية. وأوضح مفوض السوق
الأوروبية للشركة أن الدول الأوروبية
خصصت مبلغ ٩٠ مليون وحدة حسابية
خلال العام الحالي ١٩٩٢ وأشار إلى أن
اللجنة الاقتصادية التابعة للسوق ستدعو
خبراء من الفلسطينيين والإسرائيليين
لاجتماع مع خبراء أوروبيين في بروكسل
للبحث في مختلف الخيارات الممكنة، لدعم
التعاون المالي لدعم الاتفاق الفلسطيني
الإسرائيلي. وخاصة في مجالات النقل
والطاقة ومصادر المياه.



المصدر : العالم الموحّد

التاريخ : ١٠ جبر ١٩٨٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا أحد يدري كيف اشتهوا رائحة الاتفاق منذ شهرين

مفاوضات إسرائيلية فلسطينية وعربية ودولية للاستثمار في غزة وأريحا عقدت في تركيا

□ اسطنبول - عمرو أديب:

علمت «العالم اليوم» أن اجتماعا اقتصاديا رفيع المستوى قد عقد في اسطنبول منذ شهرين بين أطراف إسرائيلية وفلسطينية وعربية ودولية لمناقشة تمويل الاستثمارات في قطاع غزة وأريحا.. حضر الاجتماع عدد من رجال الأعمال الأتراك وعلى رأسهم جاك كمبجي رئيس جمعية الخمسمائة أكبر جمعية يهودية في تركيا.

وكمبجي من أكبر رجال الأعمال الأتراك وله تأثير قوي على السوق التركي وأجهزة الإعلام.. وحضر الاجتماع أيضا أحد كبار رجال الأعمال العرب الذي تقول المصادر الصحفية إنه كان وراء تنظيم الاجتماع، ودعوة دول عربية للمشاركة باستثمارات في الدولة الفلسطينية الوليدة.

ومن الغريب أيضا أن هذا الاجتماع أحيط برعاية دولية، وحضره مندوب عن البنك الدولي.

وتؤكد المصادر الاقتصادية القريبة الصلة من رجال الأعمال الأتراك الذين حضروا الاجتماع والذين فضلوا عدم الكشف عن اسمائهم، أن الاجتماع حضره عدد كبير من رجال الأعمال الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج وقدموا عددا من المشاريع الاستثمارية الجاهزة للتنفيذ.

وعلمت أيضا أن صحفيا مصرية يعيش في واشنطن قد ساهم في ترتيب هذا الاجتماع، وحضر الاجتماعات وعمل على تقريب وجهات النظر بين المجتمعين.

ولم أستطع أن أعرف كيف عرف هؤلاء المستثمرون تفاصيل الخطة الفلسطينية للتفاوض، لأن أقرب الوسطاء في عملية الشرق لم يكونوا على علم بتفاصيل الخطة لوضع استراتيجية اقتصادية لها.

من ناحية أخرى، وفي نفس الوقت تقريبا عكف عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج على وضع سياسة اقتصادية للدولة الفلسطينية، وقد تم اختيار بنك عربي كبير يعمل بالفعل ليكون ممثلا لأعمال هذه الدولة فور إعلانها، وأن هذا البنك يفضل عدم ذكر اسمه حتى لا تربط أعماله بأي فشل قد يحدث في المفاوضات لأي سبب طارئ، ولكن يبدو أن كل الفلسطينيين عندهم شبه إجماع على اسم هذا البنك. ■



المصدر: العالم اليوم

النشر والنسخة: ١١ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ: ١١ سبتمبر ١٩٩٢



الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي «٥» السوق الشرق اوسطية

■ مصطفى الحسيني ■

انما لم يحدث حتى الان شيء محدد أكثر من طرح الفكرة وتنظيم ندوات وحلقات دراسة تحليلية حولها. وحتى الآن من الطبيعي الا يحدث شيء في هذا المجال، فتحقيق الفكرة يقتضى تحقيق السلام بين اسرائيل والدول التي يشملها السوق، انما ايضا لم يحدث تحرك نحو ايجاد نواة لهذه السوق فتكون من مصر واسرائيل مثلاً ربما لحساسية مسألة التطبيع لدى الرأي العام المصري. لكن هذا الملحق الرابع، يتخطى طرح الافكار على مستويين المستوى الأول:

انه بالإضافة الى الملحق الذي يعالج التعاون الاقتصادي الاسرائيلي - الفلسطيني والذي افردت له الاتفاقية ملحقاتها الثالث، فإن هذا الملحق يربط هذا التعاون الاقتصادي الثاني، بما يسميه التعاون الاقتصادي والتنمية الاقليمي فالأول يقع في إطار الثاني، على نحو يشير الى ان التعاون الثاني يشكل نواة التعاون الاقليمي.

وقد درج كثير من المعنيين بمستقبل هذه المنطقة من قادة الرأي العام العربي مفكرين وكتاب وسياسيين على ابداء التخوفات من هذا المشروع بل والتحذير منه على اساس انه «خطة اسرائيلية للهيمنة على المنطقة بعد تحقيق السلام». وليس هناك مجال مناقشة الفكرة او المشروع بالذات ولا مناقشة ما يثيره من تحذيرات وتحذيرات.

انما يفرض هذا السياق ملاحظة امران: الأول: ان في التصور الفلسطيني - الاسرائيلي الذي يعرضه هذا الملحق قدمت خطوات محددة برنامج تنمية اقليمي بمبادرة من مجموعة السبع «أي الدول السبع الأغنى في العالم» وأن طرفي الاتفاق سيدعوان مجموعة السبع هذه الى السعي الى مشاركة دول اخرى معنية مثل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «تضم اغنى ٢٤ دولة صناعية في العالم وفي قلبها الدول التي تضمها مجموعة السبع» والدول العربية التي تقع في المنطقة والمؤسسات الاقليمية والقطاع الخاص.

هل حتى تفاوض أو تشاور مسبق مع مجموعة السبع؟ كذلك يتحدث الملحق عن اقامة صندوق تنمية للشرق الاوسط كخطوة أولى وبذلك تنمية للمنطقة كخطوة ثانية. ويتحدث عن تعاون اقليمي لنقل النفط والغاز وتوزيعهما والاستغلال الصناعي لهما. أي ان هناك تصورا عمليا عاما سيعمل الطرفان على تحقيقه.

اما الامر الثاني فهو فكرة «النواة» هذه اذ ان هذا الربط الذي يجعل التعاون الاقتصادي الثاني بين اسرائيل والفلسطينيين يقع ضمن مشروع التعاون الاقليمي يثير مخاوف كان كثير من المراقبين العرب يجهدون لكتمتها. هذه المخاوف تنلخص في ان الفلسطينيين يدعون فكرة ان ضلحا وتعارفا بينهم وبين اسرائيل كفيلا بأن يجعلهما معا قادرين على «اعادة رسم خريطة المنطقة» وهي فكرة كانت تتداولها اوساط فلسطينية في سياق اقناع اسرائيليين بجدوى سلام متكافئ بين اسرائيل ودولة فلسطينية.

أي ان التخوف الذي تثيره فكرة النواة هذه هو تخوف من «تحالف اسرائيل - فلسطيني» على حساب المنطقة. فهل هذا هو الكامن في «قاع الجراب»؟

يستدعي الملحق الرابع لهذا الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي حديثا خاصا ومختلفا. فهو ملحق لا يتعلق بالقضية الفلسطينية ولا بالعلاقات الفلسطينية - الاسرائيلية حصرا.

انما هو يرسم الخطوط العريضة لتعاون فلسطيني - اسرائيلي في المستقبل يتعلق بشئون المنطقة ككل، والتي يسميها هذا الملحق «الشرق الاوسط» دون ان يحدد لها مدلول جغرافيا - اقليميا محددا.

فهذا التسمية «الشرق الاوسط» ليس لها مدلول جغرافي سياسي متفق عليه، فالخارجية البريطانية مثلا ومعها وزارة المستعمرات البريطانية عندما كانت قائمة كانت تضع تحت هذا التعريف مانسمية الآن المنطقة العربية باستثناء ماسقع منها في منطقة القرن الافريقي، انما تشمل اسرائيل منذ ان اقيمت لكنها تستثنى منها المنطقة التي يشملها الان مجلس التعاون الخليجي التي كانت وقت السيطرة البريطانية تتبع حكومة نائب الملك في الهند.

أما الخارجية الامريكية التي تستخدم تعبير «الشرق الأدنى» لتعني به الدول الواقعة شرق البحر المتوسط ومن ضمنها ايران في الشرق وتركيا في الشمال ومصر في الجنوب اما الدول العربية في شمال افريقيا، من ليبيا الى موريتانيا فتتبع ادارة خاصة، بينما تدخل السودان والدول العربية في القرن الافريقي فتتبع الادارة الافريقية وتعتبر منطقة الخليج دول مجلس التعاون الخليجي فهي في التعريف الامريكي منطقة اقليمية بذاتها.

وتخرج اسرائيل عن هذه التعديلات جميعا فهي لا تتبع في الخارجية الامريكية أي ادارة اقليمية بينما يدخل مانسميه تلك الوزارة «النزاع العربي - الاسرائيلي» ضمن ولاية ادارة «الشرق الأدنى».

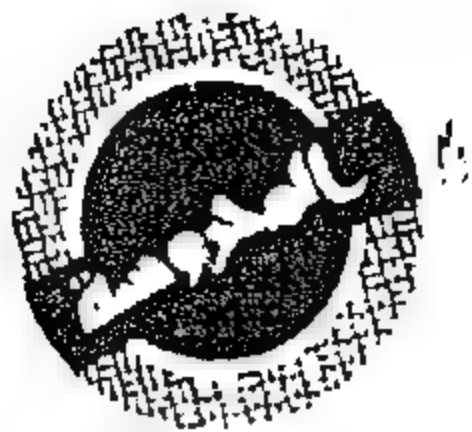
لذلك يبقى تعبير «الشرق الاوسط» في هذا الملحق تعبيراً غير ذي دلالة محددة اوان له دلالة «مفتوحة» تخضع لتعامل التطورات والقدرات.

ما هو موضوع هذا التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني الذي يرسم هذا الملحق خطوطه العريضة؟

الاجابة المختصرة - ودون دخول في التفاصيل - في التعاون لاقامة ما أصبح معروفا باسم «السوق الشرق اوسطية».

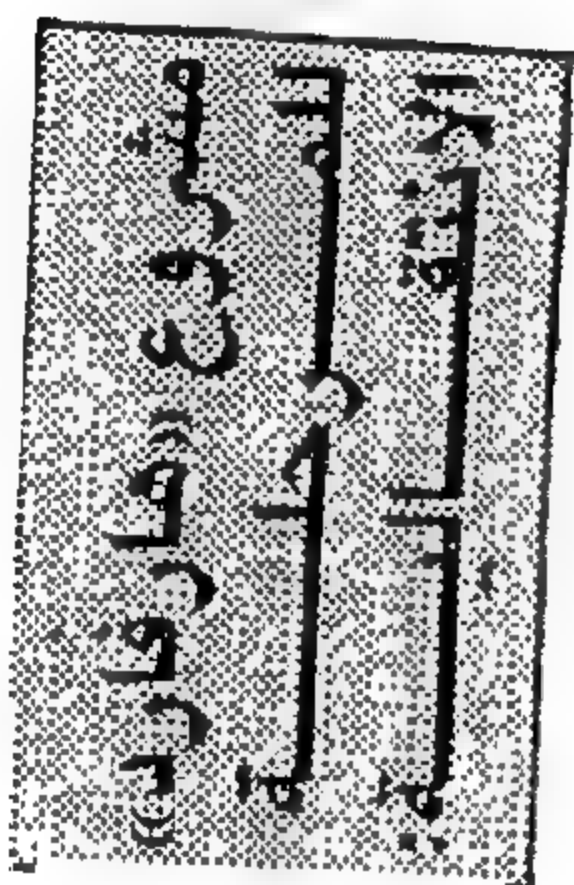
والفكرة ليست جديدة فما أكثر ما تحدث عنها الرئيس المصري الراحل انور السادات بعد ان وقع اتفاق سلام مع اسرائيل، وكان يسميها «مشروع مارشال للشرق الاوسط» قياسا على المشروع الامريكي لاعادة تغير أوروبا وانعاش اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية.

إلا ان الفكرة لم تمت بعد قتل السادات فقد بقي لها دعاة يكررون الحديث عنها والدعوة اليها. أبرزهم وزير الخارجية الاسرائيلي الحالي شيمون بيريز ونائب رئيس الحزب الحاكم في مصر مصطفى خليل ونائب رئيس الوزراء المصري يوسف والي.



المصدر : العالم النور ٢٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٢



الضمان الاقتصادي لسلام الشرق الأوسط

حرية نقل الاموال عبر فلسطين وإسرائيل والأردن
بنك اقليمى لتمويل المشروعات في الأراضي المحتلة



المصدر : العالم اليوم

١٩ شهر ١٩٩٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

□ واشنطن - خاص بـ «العالم اليوم» -

قام معهد «كيندي» للدراسات الحكومية بجامعة «هارفارد» الأمريكية بأعداد تقرير عن تنمية الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة القادمة أعده ٢٤ من الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين وفيما يلي ملخص لتوصياته:

١ - التجارة الإقليمية

أوصى التقرير بالتصديق المستمر نحو التجارة الحرة والتدفق الحر لرؤوس الأموال عبر الاقتصاديات الثلاثة (الفلسطيني والأردني والإسرائيلي) بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا.

وقال التقرير إن التجارة الحرة بين إسرائيل والأراضي المحتلة أصبحت قريبة جداً ومن الممكن التوصل إليها بسهولة أما التجارة بين الأراضي المحتلة والأردن فتأتي في المرتبة الثانية ويمكن تحقيق التجارة الحرة بين إسرائيل والأردن على المدى البعيد.. ويجب رفع القيود الإسرائيلية على الصادرات الزراعية الفلسطينية بفرصة، كما أوصى التقرير بإنشاء بنك إقليمي جديد في

المنطقة رغم اعترافه بالدور المهم الذي يلعبه البنك الدولي. وقال التقرير أن دور البنك الجديد سيكون أساساً لتطوير وتنمية المشروعات الإقليمية التي تشترك فيها الاقتصاديات الفلسطينية والأردنية والإسرائيلية، كما يمكن أن يمول البنك الجديد المشروعات داخل الأراضي المحتلة.

ويشير التقرير إلى أن مثل هذا البنك قد يساهم إلى حد كبير في تحقيق التعاون الفعال المشترك بين الأطراف الثلاثة

٢ - سياسات العمل

ذكر التقرير أن الأولوية في مجال سياسات العمل هي لإيجاد فرص عمل جديدة بالقطاع الخاص في الأراضي المحتلة وأضاف أن التشغيل الكامل يستوجب استثمار ١٠٠ ألف فلسطيني على الأقل في العمل داخل إسرائيل. وتأسيساً على ذلك، أوصى التقرير بتسهيل وصول الفلسطينيين إلى أسواق العمل الإسرائيلية على أساس قواعد المصالح المشتركة. كما أوصى التقرير الفلسطينيين بإنشاء صندوق للتأمين الاجتماعي على غرار الموجود في سنغافورة. ويحصل الأفراد على أرباح من الصندوق بقدر مساهماتهم. ويمكن للصندوق أن يستثمر في مشروعات

القطاع الخاص، ويستدعي إنشاء هذا الصندوق وجود صناديق اجتماعية أخرى مساهمة ويجب التفكير في تفويض الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل ويدفعون ضرائب التأمين الاجتماعي، لكن لا يحصلون على مميزات التأمين الاجتماعي.

٣ - السلطة الاقتصادية

أوصى التقرير بأن تكون لسلطة الحكم الذاتي المؤقتة سلطة تشريعية فيما يخص الشؤون الاقتصادية المحلية ويتضمن ذلك ليس فقط سلطة إصدار قوانين وقواعد جديدة، ولكن أيضاً سلطة تعديل أو إلغاء القوانين والقواعد الصادرة من السلطات السابقة. وأكد التقرير على ضرورة أن يتسلم الفلسطينيون قيادة وحق استخدام مؤسسات الإدارة المدنية الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة ويجب أن يحل الفلسطينيون مكان الضباط الإسرائيليين على قمة هذه الإدارات وأن يتخذوا من القواعد والبروتوكولات الموجودة نقطة انطلاق نحو المرحلة الجديدة. كما أوصى التقرير بهيكل جديد يتكون من أربعة أقسام إدارية اقتصادية كبرى هي: المالية، والصناعة، والتنمية الاقتصادية، والموارد البشرية،

بالإضافة إلى هذه الإدارات، اقترح التقرير وجود عدد من الوكالات المستقلة، بما فيها المكتب المركزي للإحصاء وإدارة الخدمات المدنية.

٤ - السياسة الضريبية

يدفع الفلسطينيون الآن حوالي ١٨٪ من ناتجهم المحلي الإجمالي كضرائب، ويذهب نصف هذه الأموال إلى الإدارة المدنية. وإذا تمت ترتيبات استعادة الفلسطينيين للأموال التي تحصل عليها الحكومة الإسرائيلية، فإن هذه الأموال قد تصلح لتمويل سلطة الحكم الذاتي لسنوات قليلة قادمة. كما يجب على الفلسطينيين، بعد استعادة هذه الموارد، أن يزيدوا الاتفاق على مشروعات البنية التحتية في الأراضي، وهذا الاتفاق ينخفض كثيراً حالياً عن المستويات الطبيعية.

وقال التقرير إنه من الممكن توحيد التعريفات في المناطق المختلفة إذا شكلت إسرائيل والأراضي المحتلة جمارك موحدة. ومن الممكن تسهيل ذلك إذا أجرت إسرائيل بعض التخفيضات على تعريفاتها، وهذا أمر نادر، ويجب أيضاً تسوية الاختلافات في الضرائب على الدخل الشخصي، والضرائب التي تدفعها الشركات.

٥ - الترتيبات النقدية والمالية

تلعب الهيئة المالية النقدية الفلسطينية المؤقتة دوراً رئيسياً في هذه الترتيبات، وتتلخص أبرز مهامها في النقاط التالية:

= رقابة ووضع القواعد المنظمة للبنوك الجديدة بالإضافة إلى وضع القواعد المنظمة للبنوك التجارية الموجودة بالفعل.

= رقابة المؤسسات المالية غير المصرفية - جودة كشركات التأمين وصناديق

مات



المصدر : العالم اليوم

١١ صفر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

= جمع ونشر المعلومات عن النظام النقدي، وتقديم المشورة لسلطة الحكم الذاتي فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية.

= تحمل مسؤولية إنشاء وتشغيل مؤسسات القطاع العام الضرورية.

٦- إن دور المساعدات الخارجية سيكون كبيراً ومؤثراً لاسيما في السنوات الأولى التي سوف تشهد إنشاء القطاع العام وإحياء القطاع الخاص. وسوف تحتاج المنطقة إلى نوعيات مختلفة من المساعدات:-

= مساعدات لدعم وتطوير المشروعات المختلفة في الأراضي العربية المحتلة.

= مساعدات لتمويل ميزانية سلطة الحكم الذاتي، ولا علاقة لها بالمشروعات.

مساعدات لتطوير المشروعات الإقليمية التي تشترك فيها عدة دول في المنطقة.

وأوصى التقرير بأن تنشئ سلطة الحكم الذاتي وكالة لتنسيق المساعدات الخارجية ما تعادل وزارة المالية. وتتولى هذه الوكالة تنسيق المساعدات الخارجية وتنظيم طلب المساعدات الجديدة. وقال التقرير إن سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية سوف تحتاج أيضاً إلى = مساعدات فنية وليس فقط إلى الأموال لغياب الكوادر التي يمكن أن تشغل هذا الفراغ في السنوات الأولى.

كما أوصى التقرير بأن يكون لمجموعة الخبراء والمفكرين من داخل وخارج الأراضي المحتلة، دور في توفير الاستشارات العلمية فيما يخص تطوير الخطط الاقتصادية للمنطقة بشكل عام وللأراضي المحتلة بشكل خاص. وهؤلاء الخبراء سوف يكملون، المحللين والخبراء الموجودين في البنك الإقليمي ولن يكونوا منافسين لهم.

اتفاقية غزة - أريحا وتساؤلات

حول السوق الشرق أوسطية

المهدف الحقيقي من إقامة

السوق نظرياً وعملياً

فرض توصل الطرفين ، الفلسطينى - الاسرائيلى ، إلى اتفاق حول مشروع « غزة - أريحا » للحكم الذاتى قضية التعاون الاقتصادى والسياسى على الواقع العربى الراهن . ومن ثم فإن بحث قضية « السوق الشرق أوسطية » .. الشكل المقترح لصياغة هذه العلاقات ، الذى يحظى بتأييد أطراف عديدة ، على رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، ودول أوروبا وإسرائيل أصبح أمراً ملزوماً ، خاصة فى ظل المتغيرات الجديدة ، وقبل البحث فى ملامح المشروع وموقفنا منه ، نتساءل أولاً حول المغزى الحقيقى من طرح الفكرة فى هذا التوقيت ؟ ثم مدى الاستفادة التى يمكن أن تتحقق للعرب ، وحجم المكاسب الاسرائيلية من إقامة سوق شرق أوسطية ؟؟ وأخيراً مصلحة دول الجوار الجغرافى - إيران وتركيا من وراء انضمامها للسوق ؟

كيف يمكن أن يتحول السوق

إلى ورقة ضغط عربية؟

مركز الأبحاث والمعلومات

دار الجمهورية للصحافة

مبنى البعثات



المجمعة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ سبتمبر ١٩٩٣

فقد سبق وطرح فكرة الشرق أوسطية من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق « شيمون بيريز » في أعقاب اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩ ، وأعيد طرحها مرة أخرى عام ١٩٩٠ مع بداية مؤتمر مدريد لتشمل كل الدول العربية ودول الجوار الجغرافي (تركيا - ايران واسرائيل) التي ترى أن إقامة سوق شرق أوسطية كفيل بانتهاء حالة المقاطعة العربية التي عانت منها منذ ١٩٤٨ .

وكان من النتائج الطبيعية المترتبة على ذلك ، تصاعد دعوات المقاطعة العربية لتعزيز الوجود المادي والشرعي للعرب في فلسطين وصارت سياسة عربية ، تبلورت بعد تأسيس جامعة الدول العربية حيث تضمنت وثائقها التزام الدول الاعضاء بمبدأ المقاطعة ..

وفي مواجهة سياسة المقاطعة العربية ، وما ألحقته من خسائر بالطرف الآخر - الاسرائيلي - سعت كل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية الى ممارسة ضغوط متواصلة ، فسنت الادارة الامريكية قانونا يمنع الامريكيين من الاستجابة للمقاطعة عام ١٩٧٧ .

● السيناريو :

لذلك فإن اقامة « سوق شرق أوسطية » وفق الاسس التي تم الاعلان عنها وهي (حرية انتقال الاشخاص ودروس الاموال ، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية - حرية الاقامة والعمل واستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي - وحرية التنقل والتراخي واستعمال وسائل النقل والمواصلات والمطارات) ذو أهمية قصوى لكل الاطراف الداعية والمشاركة فيه باستثناء الدول العربية . ولو بحثنا في حجم استفادة الاطراف المختلفة من مشروع السوق ، نجد أن اقامته تستهدف تكوين كتلة اقتصادية في منطقة الشرق الاوسط تقدر مساحته بنحو ١٦ مليون كيلو متر مربع ويمثل ١١٪ تقريبا من مساحة العالم ، ويبلغ تعداد السكان حوالي ٣٤٩ مليون نسمة بنسبة ٥٪ من اجمالي سكان العالم ، اضافة الى ماتملكه المنطقة من رصيد هائل في الموارد الطبيعية ، بخاضة النفط الذي يصل حجم انتاج المنطقة منه أكثر من ٢٥٪ من الانتاج العالمي ، وتملك ٦٢٪ من احتياطي النفط العالمي هذا الى جانب الموارد البشرية الكبيرة والفسوانض المالية .

ولو رصدنا حجم استفادة الاطراف المختلفة ، سنجد أن تركيا ستلعب دورا استراتيجيا في قضايا المياه والمشروعات المشتركة والمصالبة الى جانب تعزيز التبادل التجاري .

اقتصاد اسرائيل على قدر عالى ابتلاع المنطقة ، ويؤكد على فكرة الحرص الاسرائيلي على التعاون مع دول المنطقة للاستفادة من رؤوس الاموال العربية

من هذه الملامح العامة للاقتصاد الاسرائيلي ، تلمس بوضوح ان حجم الاقتصاد الاسرائيلي ليس بالضخامة التي تهدد بابتلاع المنطقة العربية ، كما أن هناك علاقات تعاون أكيدة بين اسرائيل وايران وتركيا دون وجود سوق شرق أوسطية ، لذلك يبقى امامنا المكسب الحقيقي لاسرائيل من إقامة « السوق الشرق أوسطية » ، والمتمثل في إدماجها بين دول المنطقة .

والذي لن يتحقق عربيا الا بوجود مكاسب حقيقية للطرف العربي . الذي يقيم علاقات اقتصادية مباشرة مع دول الجوار (ايران - تركيا) هي الاخرى .

وقد شهدت المنطقة العربية محاولات متعددة لإقامة كتلات اقتصادية ، لم تكن فكرة « سوق عربية مشتركة » في بداية الستينات هي المحاولة الوحيدة ، حيث تلتها محاولات أخرى كان آخرها تجربة مجلس التعاون لدول الخليج ، واتحاد دول المغرب العربي الذي يتضمن عددا محدودا من الدول الاعضاء ومجلس التعاون العربي ، وكلها أشكال لم تحقق الهدف منها .

لذلك فالضمان الوحيد لنجاح فكرة السوق الشرق أوسطية هو تمسك الطرف العربي أولا بالتوصل الى التسوية الشاملة والعادلة للقضية الصراع العربي الاسرائيلي .

حتى تصبح الموافقة العربية على السوق ورقة ضغط جديدة في يد المفاوض العربي عليه أن يحسن استخدامها في مواجهة أخطار التفریط في الحقوق العربية ، وحتى تصبح إقامة هذه السوق جزءا من استراتيجية السلام .. على اسرائيل القبول أولا بفكرة الحل العادل الذي يحقق مبدأ الأرض مقابل السلام .

اما ايران ، فإن ادماجها في السوق الشرق أوسطية يتيح لها أن تلعب دورا هاما في الترتيبات الامنية في الخليج ، وذلك بعد تغير طبيعة النظام الحالي ، وهو ماتأمل فيه الادارة الامريكية .

وبالنسبة لاسرائيل .. فبالنسبة للاستفادة المباشرة من انتهاء حالة المقاطعة العربية ، وادماجها كدولة في المنطقة ، ستحظى بنصيب وفير من المكاسب من أهمها قدرتها على تصريف منتجات الشركات الدولية العاملة فيها خاصة في مجال المنتجات عالية التقنية وتنشيط التبادل التجاري من خلال علاقات التعاقد مع دول المنطقة خاصة في مجال الصناعات والانشطة ذات العمالة الكثيفة . خاصة وأن الاقتصاد الاسرائيلي يعاني منذ نشأته عام ١٩٤٨ من العديد من المشكلات الاقتصادية .

من هذه المشكلات :

● صغر حجم الاقتصاد الاسرائيلي ، بحيث لا يشكل قاعدة تكفي لاستيعاب ناتج كثير من المشروعات الانتاجية ، وفي ظل سياسة المقاطعة العربية ، تركزت معظم مبادلاتها التجارية مع الدول الغربية ودول الجوار (ايران - تركيا) التي تؤكد الدراسات وجود أشكال مختلفة للتبادل التجاري بينهما .

● ندرة المواد الاولية سواء الاراضي الزراعية الصالحة أو الموارد المائية والطاقة ، فتؤكد الاحصاءات أن اسرائيل تحصل على نحو ٥٥ - ٦٠٪ من مواردها المائية من الاراضي العربية .

● كذلك ، فإن اعياء الاتفاق العسكري ، واستنزافه لجزء كبير من الميزانية الاسرائيلية ، يحول دون فكرة وجود



المصدر: العالم العربي

١٢ سبتمبر ١٩٥٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ضوء اتفاق السلام العربي - الإسرائيلي:

بدء الاستعداد لإنشاء المركزى الفلسطينى

ومصارف متخصصة بمنطقة الحكم الذاتى

□ القاهرة - مصطفى عبد السلام وجمال طابع
□ القدس - خليل العسلى:

بالسماع للمجلس الفلسطينى بدفع النمو الاقتصادى إلى الامام عن طريق إنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء ولبناء غزة وبنك فلسطين ومجلس فلسطين لدفع التصدير.

ومن ناحية أخرى علمت «العالم اليوم» ان اتفاقا بعد الآن ليتم توقيع بين المسئولين الفلسطينيين ونظرائهم في المملكة الأردنية الهاشمية يقضى بتنظيم التكامل وإعادة افتتاح فروع البنك العربى المحدود والبنك العقارى العربى والبنك الأهلى الأردنى وبنك الأردن وبنك القاهرة عمان لمزاولة نشاطها في «غزة - أريحا» مرة أخرى كما كانت قبل يونيو ١٩٦٧.

يقضى الاتفاق في مرحلته الأولى والتي قد تستغرق عامين منح البنك المركزى الأردنى سلطات نقدية واسعة في «غزة - أريحا» في ظل وجود عملة نقدية أردنية موحدة في إطار موافقة الفلسطينيين على أن تصبح من بين سلطات البنك المركزى الأردنى سلطة إصدار الترخيص لإنشاء البنوك في الأراضي الفلسطينية تحت إشراف ورقابته أسوة بما كان مطبقا قبل الاحتلال.

ومن جانبه كشف علاء أحمد الأوسية نائب رئيس البنك العقارى العربى في مصر ان السلطات المصرية والبنك المركزى المصرى وافقا على تحويل مليونين من الدولارات فوراً لإعادة مزاولة نشاط الفروع الخمسة للبنك وهي «القدس - بيت لحم - نابلس - غزة - أريحا»، وذلك من خلال الموارد الذاتية للمركز الرئيسى للبنك بالقاهرة مشيراً إلى أن البنك العقارى العربى سيقوم بافتتاح فروع الخمسة بشكل تدريجى ومؤكداً على افتتاح فرعى البنك في بيت لحم ونابلس في القريب العاجل دون الإشارة إلى موعد محدد لافتتاحهما والذي سيتحدد بعد استكمال كافة الإجراءات الفنية المتعلقة بمزاولة أفرع البنك لنشاطها مرة أخرى. وأشار نائب رئيس البنك العقارى العربى إلى أن الهدف من إعادة افتتاح هذين الفرعين هو دفع معاونة الاخوة الفلسطينيين في الأراضي المصرية ومساعدتهم المالية في مجالات الاستثمار - وكافة الأنشطة المصرفية الأخرى التى سيبدأ تطبيقها في منطقة الحكم الذاتى.

أكد د. بركات الفرا الخبير الاقتصادى الفلسطينى ورجل الأعمال ان هناك جهوداً فعلية تجرى الآن لإقامة بنك مركزى فلسطينى ينظم الشؤون المالية والمصرفية ويتولى إصدار الجنيه الفلسطينى في منطقة الحكم الذاتى بفلسطين المحتلة.

وقال رجل الأعمال الفلسطينى لـ «العالم اليوم» ان الجنيه الفلسطينى سيكون العملة الرئيسية لدولة فلسطين مع بدء تطبيق الحكم الذاتى مشيراً إلى أن إصدار عملة وطنية يعد من أساسيات الهوية الوطنية لأي دولة.

وأضاف: ان هناك اتجاهات لإقامة مصارف فلسطينية متخصصة سواء كانت صناعية أو تجارية تهدف إلى تمويل المشروعات الاستثمارية المتخصصة داخل الأراضي العربية المحتلة مؤكداً ان هذه المصارف ستلعب دوراً حيوياً في تنمية التجارة الخارجية للدولة الفلسطينية من خلال ميناء غزة.

وأشار الفرا إلى أن إصدار الجنيه الفلسطينى سيتوقف على السرعة في تطبيق الحكم الذاتى والانهاء من حل المشكلة الفلسطينية موضحاً ان البنوك والمصارف الوليدة بفلسطين ستستعين بالخبراء المصريين والإردنيين في مجال المصارف والبنوك بالإضافة إلى الخبرات الموجودة حالياً بالبنوك القائمة هناك مثل فرع بنك القاهرة عمان.. والبنك العقارى العربى وبنك فلسطين بغزة.

وحول الوضع الاقتصادى في منطقة الحكم الذاتى أوضح الفرا أنه لا يمكن بناء خطة للوضع الاقتصادى في فلسطين تأسيساً على منطقة غزة - أريحا فقط وإنما يعد الاتفاق معبراً مهماً لحل القضية الفلسطينية.

وطالب الفرا البنوك العربية بسرعة فتح أفرع لها بمنطقة الحكم الذاتى للمساهمة في بناء الاقتصاد الفلسطينى.

ويذكر ان الاتفاق أشار في بنده السابع ضمن إعلان المبادئ



المصدر: العالم العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٢-١٠-١٩٨٨

وذكرت مصادر اقتصادية ان اتفاق السلام سيعطى دفعة لا سابق لها للاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني وأضافت تلك المصادر ان منافع هذا الاتفاق ستظهر خلال عدة سنوات قادمة. إسرائيل تركز على النواحي الاقتصادية في الاتفاق والتي تنص على اقامة سلطة كهرباء فلسطينية وإنشاء ميناء في غزة وبنك فلسطين للتنمية ولجنة لتشجيع التصدير وفي مجالات أخرى. كما ستشكل لجنة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي وعلمت «العالم اليوم» ان وزارة المالية بدأت باعداد توصيات لطرحها على اللجنة ويقترح الاتفاق وضع خطة مارشال للأراضي المحتلة وقطاع غزة. من ناحية أخرى أضافت مصادر مطلعة انه يجب التأكيد على استقرار القرار الفلسطيني الاقتصادي والسياسي في ذلك ودعا الاتفاق مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لوضع برنامج طموح للتنمية للميوني فلسطيني يقيمون في الأراضي المحتلة بمشاركة عربية من القطاع الخاص.

وقدر رجال اعمال فلسطينيون حجم الضرائب التي تجنيها الدولة الإسرائيلية من الضفة وغزة بما بين ٥٥٠ و ٦٠٠ مليون دولار ولذلك فعلى إسرائيل ان تعيد هذه المبالغ. في حين ذكر برنامج للتنمية بالأمم المتحدة ان اجمالي الناتج الخام للأراضي المحتلة يبلغ ٣ مليارات دولار مقابل ٦٠ مليار دولار لإسرائيل في حين بلغ الناتج الخام للفرد في عام ٩٠ بالضفة ١٤٠٠ دولار. وفي غزة ٧٨٠ دولارا مقابل ١٠٩٢٠ دولارا في إسرائيل. ولهذا يقول رجال الأعمال الفلسطينيون إن على إسرائيل ان تفسح المجال أمام الاقتصاد الفلسطيني الصغير نسبيا أمام اقتصادها الكبير ليثبت نفسه وان لا تدخل معه في منافسة غير متكافئة.

وكان محافظ البنك المركزي الإسرائيلي قد زار مصر قبل شهرين والتقى مع د. صلاح حامد محافظ البنك المركزي المصري للاتفاق على إجراءات إعادة فتح أفرع البنك العقاري الخمسة في الأراضي المحتلة وأغلقت أبوابها منذ عام ١٩٦٧.

شركات إسرائيلية لإعادة هيكلة الميزانية

وعلى الصعيد الإسرائيلي تتوقع إسرائيل تحقيق منافع اقتصادية من الاتفاق حول الحكم الذاتي مع الفلسطينيين حتى وان كان عليها في المدى القصير ان تخصص ميزانية إضافية للسلام. وهو ما عبر عنه وزير المالية الإسرائيلي ابراهام شوحاط بقوله «بعد سنوات الحرب سنكون قادرين على العيش في ظروف مختلفة».

ميزانية إضافية لإسرائيل

وكان رئيس الوزراء إسحق رابين قد أعلن انه يجب اضافة ميزانية خاصة لتطبيق الاتفاق مع الفلسطينيين ولكنه لم يحدد قيمة هذه الميزانية التي يجب اقرارها بعد تبني الحكومة الإسرائيلية لميزانية عام ١٩٩٤ والتي بلغت ٤٠ مليار دولار. وأضاف «شوحاط» ان ميزانية إسرائيل لعام ١٩٩٤ ١١٥,٥ مليار شيكل مقابل ١٥٦ شيكل عام ١٩٩٣ «ستبقى كما هي في الوقت الحاضر من تحديد جدول زمني لتطبيق الحكم الذاتي. وقال محافظ بنك إسرائيل المركزي يعقوب فرنك ان الاتفاق سيؤدي إلى خفض كبير في النفقات الأمنية بيد انه ينبغي الحصول على الاموال الضرورية من الخارج لتمويل تطبيق الاتفاق. وأضاف فرنك ان كل اتفاق سلام سيدفع الكثير للاقتصاد الإسرائيلي على المدى البعيد بفضل الاستثمارات في الصناعة والسياحة.



المصدر: العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٩٢

٩٩

٩٩

اثام اتفاق غزة - أريحا كثيرة، ولعل أخطرها انها أزالَت آخر العقبات أمام السوق الشرق - أوسطية، وبعيداً عن التحيزات الأيديولوجية - وحتى الوطنية - المسبقة، تبدو الشرق أوسطية كارتة للعرب بمعايير الأمر الواقع، وليس للعرب غير دور أسواق الاستهلاك المفتوحة وخزائن المال المرشحة للنهب، ويكفي - كمجرد مثال - أن نسبة التصنيع الكامل عربياً صفر، أما النسبة ذاتها في إسرائيل فتصل إلى (٣٢٪)

الشرق أوسطية:

مخاطر اقتصادية



بقلم: د. رفعت لقوشة

قادت المتغيرات الجديدة في عالمنا المعاصر، إلى توسيع حدود إقليم الشرق الأوسط، فالإقليم ينسحب الآن شرقاً حتى منطقة جنوب غرب آسيا (الهند وباكستان وأفغانستان وإيران)، وينفجر شمالاً ليضم تركيا، ثم يتعمق جنوباً حتى منابع النيل في أفريقيا، ويستطيل غرباً حتى المغرب العربي.

هذه الحدود الموسعة للإقليم، رسمت إطاراً «جيو - استراتيجي» لعلاقات متشابكة بين بلدانه، تنمو الآن بمقدماتها لتحتضن بذور مقولة «السوق الشرق أوسطية»، التي تنص حالياً لائحة جدول الأعمال لندوات ومؤتمرات يلتئم شملها حول موائد مستديرة، كما تتسرب همساً في لقاءات جانبية تنتظم أحاديثها في غرف مغلقة.

ثلاث حقائق

وفي حقيقة الأمر .. فإن مقولة «السوق الشرق أوسطية» هي الاسم الحركي لعملية أخرى تبحث ملفاتها عن صياغة جديدة لنمط تقسيم العمل في الشرق الأوسط، وشئنا أو لم نشأ .. فإن هذه الصياغة سوف تعتمد إلى استثمار ثلاث حقائق:

١ - أن الشروخ في جدار الكتلة العربية قد تحولت إلى كسور مضاعفة، يتعذر معها الكشف أو إعادة الكشف عن وحدة المصالح العربية - العربية، في ظل معطيات كانت تؤكد وبشكل مسبق على ضعف بنية الاقتصاديات العربية وتراجع درجة الاعتماد المتبادل بينها (فلقد بلغت نسبة التبادل التجاري العربي - العربي حوالي ٦٪ فقط من إجمالي حجم التجارة العربية).

ب- إن النمط الدولي القديم لتقسيم العمل قد ترنح، وفي مرحلة المخاض لنمط دولي جديد .. فإن هناك هامشاً للمناورة أمام بعض القوى الإقليمية، ولن تتردد هذه القوى في توظيف الهامش على مسرح الحدث في الشرق الأوسط.

ج- إن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد لآخر في الشرق الأوسط، وهناك بلدان اندمجت بالفعل في الشريحة الأولى من العالم الثالث، وأصبحت تبحث عن مستحقات قوتها في ظل ترتيبات إجرائية ملحقة بمقولة السوق الشرق أوسطية.

نمو غير متوازن

لعل الحقيقة الأخيرة تمنحنا ضوءاً كافياً للوعي بما يجري واستقراء تداعياته، فنحن إزاء واقع إقليمي تسجل إحصائياته التقديرات التالية: نسبة التصنيع الكامل/ الناتج الصناعي تبلغ حوالي صفر٪ في العالم العربي، ولكن النسبة ترتفع إلى حوالي ٣٢٪ في إسرائيل، ٢٦٪ في الهند، ١٥٪ في تركيا، ٩٪ في باكستان، وهذه المفارقة تتأكد أيضاً عند تقدير نسبة



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ سبتمبر ١٩٩٢

بطبيعتها مدخرة للطاقة).
ثانياً: تحرير تجارة الخدمات داخل منطقة الشرق الأوسط، فالقاعدة التكنو-اقتصادية والأكثر تطوراً في بلدان مثل تركيا وإسرائيل والهند، قد وفرت - بالفعل - لهذه البلدان خبرات نوعية متقدمة في مجال الخدمات الفنية (شركات التسويق، عقود الإدارة، دورة المعلومات، أعمال الصيانة... الخ)، ومع تحرير تجارة الخدمات تتحول هذه القوى إلى وكلاء معتمدين لدى الخارج في دورة معاملاته مع بلدان السوق الشرق أوسطية، وبمعنى آخر.. فإن القيمة المضافة الخدمية والمتولدة داخل هذه السوق سوف يتم إعادة توزيعها لصالح البلدان الأكثر تطوراً.

ثالثاً: تحقيق فائض صاف في الميزان التجاري مع العالم العربي، ولعل المثال التركي ناطق بدلالته.. فلقد كانت تركيا تصقق عجزاً صافياً في ميزانها التجاري مع العالم العربي، بلغ حوالي ٩١٦، ٨٢٨، ٤٨٧ مليون دولار في أعوام ١٩٧٧، ١٩٨٢، ١٩٨٥ على التوالي، ثم صار العجز فائضاً صافياً منذ عام ١٩٨٨، والمثال التركي هو حالة قياس تقبل بالنسخ المتكرر.

وحدة سحب خليجية

إن تمويل عجز الموازين التجارية العربية سوف يكون مسئولية البترو دولار، وقد ينسحب دوره المصرفي في ظل السوق الشرق أوسطية إلى تمويل العمليات التجارية بين بلدانه، وربما تقود التطورات إلى خلق «وحدة سحب خاصة» بضمائمات خليجية لثلبية احتياجات الحساب الجاري للعلاقات الاقتصادية الشرق أوسطية وتوفير التسهيلات الائتمانية لها، وأخشي ما أخشاه.. أن يتم توظيف وحدات السحب الخليجية كأداة إئتمان لتسوية مدفوعات القوى الإقليمية (إسرائيل - تركيا - الهند - ... الخ) مع العالم الخارجي، وعندئذ يتحول رأس المال الخليجي إلى «مادة منشطة» لتسريح معدلات النمو غير المتكافي، بين هذه القوى من ناحية، والبلدان العربية من ناحية أخرى، خاصة إذا ألزم الدور المصرفي الجديد لرأس المال الخليجي بتقليص المساعدات الخليجية إلى البلدان العربية أو تكييفها بشروط أكثر تعنتاً.

وبعد.. فقد تبدو المحاذير العربية صريحة في مواجهة مقولة السوق الشرق أوسطية، ولكنها ليست حاكمة... فإملاءات الأمر الواقع ترمص بأن السوق قادمة.. قادمة، وكل ما نستطيع أن نقدر عليه هو تأجيل إعلان ميلادها لاستخلاص فترة سماح ينفرج بها الوقت لترتيب أوراق حجز الدعوى، أوراق مثل.. ربط مقاربات السوق الشرق أوسطية بالانسحاب الإسرائيلي وتسوية المسألة الفلسطينية، وكذا.. الاستباق إلى عقد اتفاقيات تجارية متكافئة مع بعض البلدان الشرق أوسطية، تتحول بدورها (الاتفاقيات) إلى خط اعتراض ليكافئ توليد العجز الصافي في الموازين التجارية العربية - الشرق أوسطية، وهو الميكانيزم الذي يعمل بمفعوله في دولا حركة السوق، وهناك أوراق أخرى.. ولكن هل هناك إرادة عربية ؟ !!

صادرات الآلات والأجهزة الفنية/الصادرات السلعية، فهي صفر٪ في العالم العربي، العربي - ولكنها تتصاعد إلى حوالي ١٨٪ في إسرائيل، ١١٪ في الهند، ٧٪ في تركيا، ٥٪ في باكستان.

واقع الحال يقول أن هناك نمواً غير متوازن لصالح بعض القوى الإقليمية (إسرائيل، تركيا، الهند، باكستان)، ولكي يكتسب هذا النمو قوة الدفع الذاتي، فلا بد من دمج ألياته في سوق موسعة.. هي السوق الشرق أوسطية، ولابد من تعزيز روافده بهندسة إقليمية جديدة تعكس نمطاً جديداً لتقسيم العمل في المنطقة.

وهكذا نستطيع معاً أن نتصور أولويات الاستطلاع في السوق الشرق أوسطية، من زاوية الرصد العربي: أولاً: حل مشكلة الطاقة للقوى الإقليمية الجديدة، فالإحصائيات تقول أن نسبة واردات الطاقة/للصادرات السلعية تبلغ حوالي ٢٠٪ في الهند، ٢٧٪ في باكستان، ٢٤٪ في تركيا، ١٣٪ في إسرائيل، وبالتالي فإن هذه القوى سوف تعتمد - ومن خلال أليات السوق الشرق أوسطية - إلى ترحيل جزء كبير من الصناعات المكثفة للطاقة (وبالذات الصناعات البتروكيمياوية) إلى البلدان العربية، وإذا كان العالم العربي سوف يكون مرشحاً لتوطن الصناعات المكثفة للطاقة، فإن إسرائيل وتركيا والهند وباكستان سوف تتفرغ نسبياً لتطوير قاعدتها التكنو-اقتصادية، من خلال ضخ الاستثمارات في الصناعات الطليعية (وهي



الموقف

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ سبتمبر ١٩٩٢

المنظور الاستراتيجي الجديد للشرق الاوسط

صلاح بيسيوني *

■ مع الاختراق الذي حدث في عملية السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ومع ما يشكله هذا الموقف من نقلة نوعية جديدة بالنسبة الى منطقة الشرق الاوسط فان القضية المثارة حالياً والتي تعتبر الناجح الطبيعي لهذا التحول تدور حول المنظور الاستراتيجي الجديد للشرق الاوسط وكيفية ادارة العلاقات بين دولة ثم النظرة المستقبلية للنظام الشرق اوسطى المقترح.

وبداية لابد من القول انه طالما ان الولايات المتحدة قد اعتبرت انها الشريك الكامل في عملية السلام وانها المسؤول الاول عن امن المنطقة عموماً وامن اسرائيل خصوصاً، فإن مفهوم الشرق الاوسط اميركيا يغطي ما يعرفه الاميركيون بالشرق الادنى وهو مجموع الدول العربية واسرائيل لكن يضاف اليه تركيا وايران لوضعهما الجيوبوليتيكي والروابط المتعددة بينهما وبين دول الشرق الادنى، وهناك اتجاه اميركي فلهز منذ مشروع ايزنهاور في ١٩٥٧ يضم دول القرن الافريقي، وهي الآن اريتريا واثيوبيا والصومال كاعضاء اساسيين في الشرق الاوسط. وقد لا نستطيع ان نغف عند هذا التحديد في ضوء ما حدث من متغيرات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهوريات القوقاز ووسط اسيا، وبعضها يرى انه جزء من الشرق الاوسط الجديد.

وعلى رغم هذه الاتجاهات حول تحديد الشرق الاوسط والاختلاف او الاتفاق حولها، فان ما يترتب على عملية السلام يركز على شرق اوسط يضم الدول العربية المشرقية واسرائيل وتركيا ثم ايران عندما تستقر بها الامور وتتواءم سياستها مع الاتجاه العام لسياسات دول المنطق. ونلاحظ ان هذه المجموعة من الدول مشاركة منذ البداية في المفاوضات متعددة الاطراف حول التعاون الاقليمي في المنطقة بعد اقرار السلام فيها.

وحتى تكون الصورة واضحة بالنسبة الى المنظور الاستراتيجي الجديد لهذه المنطقة، لابد ان نشير الى ان عملية السلام والدور اميركي فيها يرتبط بامرئين اساسيين:

اولهما: ان النفوذ الاميركي بعد حرب

الخليج وما رتبته من علاقات متميزة لا يحقق باوضاعه الحاضرة الاستقرار المطلوب لهذا النفوذ، فهناك عناصر اساسية في المنطقة تشكل مصادر للتوتر والازمات وعلى رأسها ايران والعراق في منطقة الخليج. ثم هناك قضية الشرق الاوسط ذاتها وما يترتب على عدم الوصول الى حل لها من سلبيات وتداعيات عكسية، لذلك فان حدوث اختراق في عملية السلام يؤدي بالضرورة الى عزلة ايران واضعاف علاقتها بسورية وسيكون عاملاً اضافياً في عزلة النظام العراقي والنظام السوداني، وسيترتب مردوداً ايجابياً عاماً على العلاقة الاميركية العربية.

ثانيهما: ان استراتيجية اسرائيل عملت منذ انشاء الدولة على ان يكون التعاون الاقليمي مع دول المنطقة هدفاً رئيسياً يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني لها، ومتابعة البحوث والدراسات منذ الخمسينات توضح بجلء هذا الهدف. ولذلك يلاحظ انه في كل محاولات السلام بدءاً من اتفاقات الهدنة في ١٩٤٩ ثم في ١٩٥٧ ثم خلال مهمة السفير يارنغ في ١٩٦٧ لتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ ثم في اتفاق كامب ديفيد، فان اسرائيل تصر على اثاره قضية التطبيع وفتح الحدود والتعاون الاقتصادي كأحد العناصر الرئيسية في السلام، فهي لا تكتفي بالاعتراف السياسي او انتهاء حالة الحرب، لكن التعاون يأتي دوماً على قمة قضايا التفاوض، وهو ما تاكد خلال المفاوضات العربية - الاسرائيلية الجارية وما تقدمه اسرائيل من مقترحات في اطار المفاوضات متعددة الاطراف.

اذا ربطنا بين النظرة الاميركية والنظرة الاسرائيلية، نجد ان هذا التوافق في المصلحة نحو شرق اوسط جديد يكون لاسرائيل فيه دور متميز في اطار جدي، كان العامل الرئيسي في تحريك عملية السلام اخيراً، ومن المهم ان نشير في هذا الصدد الى ان الرؤية الاسرائيلية من خلال حزب العمل كانت اكثر ثباتاً ووضوحاً من ليكود، خصوصاً ان اغلبية مراكز البحث الاسرائيلية لها ارتباطها بالعمل وموالية له. ومن هنا فان اللقاء الذي تم بين اسحق رابين مع الرئيس كلينتون ركز على هذا المفهوم الجديد للشرق الاوسط، وكان من نتائج التوصل الى هذا التفاهم المشترك تحريك عملية السلام، واعطاء اولوية للعلاقة الاسرائيلية - الفلسطينية

والوصول بها الى الاتفاقات الحالية، ومن المتصور ان الجانب الفلسطيني تجاوب مع المساوؤ الاسرائيلي وقدم له رؤيته السياسية في دعم المنظور الاستراتيجي للشرق الاوسط وان الكيان الفلسطيني المستقل لن يشكل تعارضاً او خروجاً على هذه الرؤية الاستراتيجية. ولعل اوضح ظاهرة تؤكد الاتجاهات السابقة هو ان شيمون بيريز، في تصريحاته حول الاتفاق، كان يربط بينه وبين التعاون الشرق اوسطي، وكان اول تحرك خارجي له في اتجاه السوق المشتركة لضمان مساهمتها في دعم هذا التعاون، بل اعلن انه ينظر بأمل الى قيام ولايات متحدة شرق اوسطية! وفي المقابل، لم يكن في تصريحات مسؤولي المنظمة ما يتعارض مع هذا الاتجاه.

وقد اصبح تنفيذ المشروع الشرق اوسطي محل العديد من الاقتراحات، منها قيام سوق شرق اوسطي او منطقة تجارة حرة في المشرق العربي او مشاريع المياه التي تعرضها تركيا او انشاء صندوق يمول مشروع مارشال الجديد للشرق الاوسط (وبالطبع سيسمى مشروع كلينتون! او اتحاد للمؤسسات المالية او اتحاد للنشاط السياحي).

ولا يقتصر البحث الان على النواحي الاقتصادية والمالية في هذا التعاون، لكنه يتعدى ذلك الى مقترحات حول مشاريع امنية وانشاء حلف يضم دول المشرق العربي واسرائيل وتنضم اليه الولايات المتحدة وبعض القوى الاوروبية بهدف ضمان الامن والاستقرار، كما ان هناك الاقتراحات لبناء الثقة بين العرب واسرائيل والتي تسمح لها بان تحتفظ بقوتها النووية لغقرة معينة وتحت اشراف دولي خلال المرحلة الانتقالية من حالة الحرب الى حالة السلام والتعاون.

وفي مواجهة هذه الاوضاع الجديدة، تظهر الشكالية العربية في موقف يسعى الى السلام ولا يعارض في مبدأ التعاون الاقليمي متى تحقق هذا السلام، ثم اوضاع عربية لا تسمح على الاطلاق بان تكون هناك سياسة عربية موحدة قادرة على مواجهة تحديات المرحلة القادمة، فلم تتحقق المصالحة العربية ولم يعد يتوافر الحد الأدنى من التضامن او الموقف العربي الواحد، واسرائيل والقوى الخارجية تعلم وتفهم وتقدر هذه الاوضاع العربية على حقيقتها وتتعامل مع الموقف وتمهد للمستقبل باعتبار ان الدول العربية شاعت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ جبر ١٩٩٢

المصدر :

بينما وكل ذلك لا يتوافق بين الدول العربية المطلوب منها الدخول في هذه السوق أو هذا المجتمع الجديد، ليس من المنتظر أن تقبل أي منها أن تغير من أوضاعها السياسية والاقتصادية لكي تتواءم مع مفهوم التجمع الاقتصادي.

لا أتصور أن المخططين لهذا المشروع الشرق أوسطي تغيب عنهم هذه الحقائق، وبالتالي فإن تحركهم لا بد أن ينحصر في الإطار الذي لا يمس الأوضاع السيادية وأن كان يفتح الباب أمام التعاون الاقتصادي من خلال مؤسسات مالية قادرة على جذب رؤوس الأموال العربية والأوروبية والأميركية واليابانية واستثمارها في مشاريع مشتركة تحقق الربحية المطلوبة مع توفير الضمانات الدولية الكافية للمستثمرين أو أصحاب الهبات والقروض المقدمة إلى هذه المؤسسات سواء كانت البنوك أو الصناديق. ولا شك أن تجربة تنفيذ مشروع مارشال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية جذيرة بالنظر، فلم يكن الهدف إقامة وحدة أوروبية بقدر ما كان فتح الباب أمام الاستثمارات الأميركية للمعونة في دعم اقتصاديات أوروبا الغربية وجرحها إلى تحالف سياسي وعسكري بعد ذلك في مواجهة الاتحاد السوفياتي والشيوعية.

وقد يترتب على هذه التساؤلات القول بأن المنظور الاستراتيجي للشرق الأوسط الجديد سيضع أولوية لقضية التمويل والمساعدات وعلى أن يتم ذلك من خلال أطر مالية جديدة لا تقتصر عضويتها على دول المنطقة بل مفتوحة لانضمام القوى المالية الخارجية التي تساهم فيها، وإذا تطور التعاون في هذا المجال فإنه في حد ذاته يضع الأساس للخطوات التالية في مجال التنسيق السياسي والأمني.

هناك ملاحظة أخيرة حول هذه القضية، وهي أن التقدم في عملية السلام بين الأطراف العربية خصوصاً مع الطرف الفلسطيني إلى نهايتها أصبحت تتطلب من الدول العربية أن تكون مؤيدة لهذا المنظور الجديد للمنطقة باعتبار أن عملية السلام لا تنفصل عنه بل ودون مبالغة، وإقرار للواقع، فإنها تشكل المحور الرئيسي له وبمعنى آخر فإن معارضة العرب لقيام نظام شرق أوسطي جديد ستترتب عواقب أمام استكمال المرحلة النهائية للسلام.

* سفير سابق وكاتب سياسي مصري.

أم لم نشأ ستدخل طرفاً في المعادلة الشرق أوسطية الجديدة والتي ستحدد أوضاعها وشروطاً إسرائيل والولايات المتحدة والجماعة الأوروبية واليابان، أي باختصار القوى الخارجية والتي داومت على فرض سياستها على هذه المنطقة عبر قرون وبدءاً من القرن الثامن عشر ودون انقطاع حتى الآن وأن تغبirt مراكز هذه القوى في الهيمنة والسيطرة أو تنوعت أساليبها. وتأكيداً للمفهوم العميق لهذه القوى الخارجية للأوضاع العربية، تكفي الإشارة إلى تقرير ل أحد المسؤولين في الجماعة الأوروبية يشير فيه إلى هذه الحقائق:

- أن التجارة العربية لا تتعدى نسبة ٧ في المئة من صادرات الدول العربية.
- أن الجو المناسب لاستثمار إيرادات النفط لا يتوافر في أغلب الدول العربية.
- أن المظهر الوحيد للتعاون الاقتصادي العربي ينحصر فعلياً في تصدير العمالة إلى الدول المنتجة للنفط.

- أنه بسبب عدم قدرة البنوك والمؤسسات المالية العربية وعدم نجاحها في إيجاد فرص استثمار حقيقية للغرض رؤوس الأموال في الدول الغنية، إذ سيطرت البنوك الغربية على الموقف وفرضت معاييرها بالنسبة إلى الربحية وحد المخاطر وغيرها ولم تسمح باستثمارات في الشرق الأوسط ومن جهة أخرى فإن ما حققته صناديق التنمية العربية العديدة في مجال التعاون الاقتصادي العربي يعتبر غير متكافئ أو مناسب من حيث النتائج.

وبالإضافة إلى هذه الحقائق، فإنه يكفي القول بأن هناك قراراً للقمة العربية بإنشاء سوق عربية مشتركة منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً ولم ينفذ، كما أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لا يزال يصارع من أجل البقاء وتأكيد مفهوم هذه الوحدة الاقتصادية دون جدوى أو أمل. واعتقد أن السؤال الذي يطرح نفسه أمام هذه الأوضاع هو: كيف يمكن أن تتحقق أوضاع تعاون شرق أوسطية إذا كانت أغلب الدول التي ستندمج إلى مثل هذا التشكيل الجديد لم تنجح في إقامة التعاون بينها على مر السنين؟ أن أول مطالب قيام سوق مشتركة أو منطقة تحارة حرة هي قبول الدول الأعضاء التنازل عن مبدأ السيادة المطلقة، ثم في وجود أنظمة سياسية واقتصادية متقاربة وقادرة على قبول أوضاع وقوانين تحكمها دون أن يكون هناك تعارض أساسي



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشركات العربية ضعيفة ومعركة للخطر والتعاون مع إسرائيل يهدد اقتصادات جيرانها

تفتح أفقاً جديدة غير مضمونة للتسوية مشاريع السلام في الشرق الأوسط



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

□ لندن - من مارك نيكولسون
واندرو غاورز:

FT

يبدو ان صورة المزرعة البعيدة عن العمران المعزولة في الزيف النروجي خارج مدينة اوسلو ستبقى ماثلة في الذاكرة لفترة طويلة في منطقة الشرق الاوسط بعد ان تكون هدات الضجة الكبيرة التي رافقت توقيع صفقة السلام امس بين الفلسطينيين واسرائيل. ويعود السبب في ذلك الى انه في مثل هذه المزرعة او في عدد من الاماكن الاخرى المماثلة بدا كبار المسؤولين في الدولة العبرية وفي منظمة التحرير الفلسطينية في وقت سابق من السنة الجارية التحرك نحو اتفاقهم التاريخي الذي يتناول الاعتراف المتبادل واقامة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين احتلتها الدولة العبرية عام ١٩٦٧.

ونجح الجانبان وبفضل بعض المساعدة والتدخل اللذين قدمهما النرويجيون في التوصل الى اتفاق قادتهما اليه محادثات مباشرة لم تشارك فيها اي من القوى الخارجية او تعلم به مع ان هذه القوى ضمت اطرافاً عدة مهمة جداً بينها الولايات المتحدة واوروبا والدول العربية المحتلة التي بذلت كلها قدراً كبيراً جداً من الجهد والوقت سعياً وراء تسوية معظم مشاكل الشرق الاوسط تعقيداً واستعصاء على الحل.

وامس، وفيما كان الطرفان يوقعان الاتفاق في احتفال غير متواضع في واشنطن، حملت المحادثات التي جرت في المزارع النروجية مؤشرات اكبر على ما يحتمل ان يجري في المنطقة الشرق الاوسطية كلها، اذ سيتعين على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الاسرائيليين ان يتواجهوا ويتصارحوا على انفراد تقريباً لكي يبدأوا التغلب على ذيول عقود من العدا.

كما سيتعين على العرب كلهم وعلى الجنيرانيين ان يفعلوا الامر نفسه، علماً بان غالبية الدول العربية كانت دائماً غارقة في الصراعات الداخلية في ما بينها وضحية،

تلاعب القوى الخارجية بها وتتصدق من دون توقف بالوحدة العربية. ومن هنا اصبح طرفا النزاع في الشرق الاوسط وحيديين في وقت يسعيان فيه الى تخطيط الطريق التي تقودهما نحو التعايش السلمي. هذه هي الحقيقة التي تكمن وراء التصريحات المبالغ فيها التي تتحدث عن «شرق اوسط جديد» وعن خطة تشبه «مشروع مارشال» وعن مشاركة رفيعة المستوى من الغرب في دفع عملية السلام الى الامام وعن برامج الاشغال العامة الاقليمية الطموحة. ومما لا شك فيه ان المساعدات الغربية السياسية والمالية تفيد، لكن يتعين على دول المنطقة في آخر المطاف ان تقرر ما اذا كان السلام الشامل الذي اصبح فجأة محتملاً ووارداً سيولد الثقة والتعاون المتبادلين ام انه سيكون بكل بساطة انهاء قسرياً لحالة العدا تمت من غير اندفاع من جانب الاطراف المشاركة فيه.

وربما بات يتعين على دول الشرق الاوسط اكثر من اي وقت مضى، ومنذ ان شارفت الحرب العالمية الاولى على نهايتها والتي شهدت يومها تواطؤ بريطانيا وفرنسا سرّاً على انشاء الدول الحالية من «ركام» الامبراطورية العثمانية، ان تكتشف القواسم المشتركة في ما بينها، وكيف ان بوسعها ان تعيش كجارات عاديات. وسيتعين ان تكون قاعدة التعاون بين هذه الدول اقتصادية وسياسية معاً، تماماً كما كانت قاعدة التعاون بين دول غرب اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وكما حصل في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، سيكون اي نظام او ترتيب جديد في اعين الاسرائيليين وفي اعين بعض الحكومات العربية عرضة للتحدي العقائدي من الداخل ومن الخارج، اي للتحدي من التيار الاسلامي في داخل الدول العربية ومن الشرق، اي من جمهورية ايران الاسلامية.

والسؤال الذي بات على كل لسان هو ما اذا كانت الاطراف او ما اذا كان الطرفان الفلسطيني والعبري على الاقل مستعدين للسلام وللاندماج الاقليمي الذي يعنيه هذا السلام

ضمناً، وللتفكير في التحالفات الاقتصادية والاستراتيجية مع العالم كله، ذلك التغير الذي لا بد ان ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية واركان الاقتصاد الاسرائيلي يعتقدون ان الاطراف مهية للسلام ولاندماج الاقليمي، اذ تحدث شيمون بيريز، وزير الخارجية العبري، الذي كان واسطة الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية في اوسلو، عن «عهد جديد» من التعاون الاقليمي بين المعتدلين في الجانبين، وعن تلاحم المعتدلين هؤلاء او تعاضدهم في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي ومحاربة التطرف السياسي.

كما انه قال انه ينتظر من المجموعة الأوروبية ان تشجع الاندماج الاقليمي عن طريق عقد اتفاق مشاركة جديد مع اسرائيل. وكانت التوقعات الخاصة بعائد السلام تسببت في تحسن بورصة تل ابيب عشرة في المئة على مدى الاسبوعين الماضيين، كما ان التفاؤل حيال السلام جد الاهتمام بالدولة العبرية لا سيما من جانب الشركات الأوروبية واليابانية.

ويسهل على المرء فهم «فورة» التفاؤل السائدة، لكن هذه الفرحة سابقة لأوانها، فالوقيع الذي جرى امس في واشنطن ما هو الا بداية لعبة السلام التي يجب ان تنتهي بعقد اتفاقات ومعاهدات لا تترك لا شاردة ولا واردة الا وتغطيها، اذ لم تخط سورية والاردن وليبنان الخطوة الاولى في الطريق بعد، وهي الخطوة التي تتمثل في الاعلان عن المبادئ التي تسير المحادثات بين الاطراف بموجبها وفي ضوءها.

وحتى بعد ان تخطو خطواتها الاولى، علماً بان المفاوضات السورية الاسرائيلية قد تكون بطيئة وصعبة، ستبقى هذه الدول مصاصر جديدة وخطيرة لعدم الاستقرار في الشرق الاوسط من دون معالجة، خصوصاً قضية الخليج حيث لا يلعب عراق صدام حسين المنبؤ اي دور في عملية السلام، وحيث تعارض ايران هذه العملية معارضة شديدة متطرفة.

ولا يزال التسابق نحو شراء الاسلحة المتنوعة قائماً في المنطقة كلها، وقد يصبح هذا التسابق سبباً



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ ١٠ ١٩٩٢

لحرب اذا شعرت اسرائيل بضرورة القيام بعمل وقائي ما ضد الجهود التي يبذلها اعداؤها في سبيل الحصول على اسلحة الدمار الشامل.

ويمثل الفلسطينيون والاسرائيليون التجربة الحاسمة التي ستقرر نتائجها ما اذا كانت الآمال محقة، ففي اتفاقهم على الحكم الذاتي بالنسبة الى الفلسطينيين الذين يقطنون الاراضي المحتلة، اختار الطرفان الفصل التدريجي بين شعبين استمر «الزواج» غير السعيد وغير المتكافئ بينهما ستة وعشرين عاماً.

واذا تمكن الطرفان من السيطرة على المتطرفين في الجانبين، واذا تمكن السيد ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، من تحسين الظروف والاوضاع الاقتصادية على نحو سريع ومنظور في المناطق المحتلة، فسيكون هناك حظ في ان يوفر وقوع «الطلاق» السياسي في النهاية علاقة جديدة مبنية على ما يشبه الاحترام المتبادل.

ولكن ما لا يسع الفلسطينيين تحمله هو ان يقع طلاق كامل، فحياة الفلسطينيين مرتبطة الى حد بعيد ووثيق بحياة العبرانيين. وسيستمر الفلسطينيون في المستقبل المنظور في الاعتماد على التعويضات التي يتلقاها العمال الفلسطينيون في الدول العبرية، وسيحتاج الفلسطينيون ايضاً الى الابقاء على الارتباطات التجارية الحرة بجيرانهم اليهود، اذا ما كانت هناك رغبة لتشجيع رجال الاعمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي العالم كله على الاستثمار في المشاريع المنتجة.

ومن البديهي ان نجاح التجربة الاسرائيلية سيرتبط بمدى ما سيعتبره المستثمر الفلسطيني بمثابة عائد جيد من جراء اعتماده الكبير على الجار العبري الاقوى والاقدر.

كما ستكون «الدولة» الفلسطينية الفتية الناشئة كثيرة الاعتماد على المملكة الاردنية الى الشرق منها والتي تقف في المقام الثاني من صف الذين سيوقعون على «اعلان ميادى» مع اسرائيل. وسيحتاج الفلسطينيون، بالإضافة الى انشاء منطقة تجارة حرة مع الدولة العبرية، الى ترتيبات

تجارية سخية متسامحة مع الدولة الاردنية كطريق ومسار نحو العالم العربي الاوسع.

وستكون الخطوة الطبيعية التالية انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الثلاث، وحتى نوعاً او شكلاً من اشكال الاتحاد الاقتصادي الذي يشبه ما بين دول «البنلوكس» حسب ما يقترح شيمون بيريز.

لكن التوصل الى اتفاق من هذا القبيل سيكون امراً صعباً. ويقول تقرير صدر عن جامعة «هارفرد» الاميركية العريقة اخيراً ان «فتح ابواب التجارة الحرة بين اسرائيل والاردن سيستغرق وقتاً أطول من تنشيط التجارة الحرة بين اسرائيل والفلسطينيين لان الشركات الاردنية لم تواجه حتى الآن منافسة اسرائيلية».

ويمثل هذا كله عينة من المشاكل التي سيواجهها تفكيك الحواجز في المستقبل بين اسرائيل والعالم العربي، فالاقتصاد العبري هو ضعفاً حجم اقتصاد اقوى دولة عربية، اي مصر، على رغم ان عدد سكانها هو عشر عدد سكان مصر فقط.

وليس في العالم العربي شركات تماثل في نشاطها انشط شركات الدولة العبرية واقواها. وسيكون جيران اسرائيل الفقراء تسبباً حريصين على عدم السماح لقوى مزعزعة من هذا القبيل باخترق اقتصادهم والتغلغل فيه.

ولا يمكن الاخذ بالسابقة الوحيدة التي حصلت في العالم العربي، اي اتفاق السلام بين مصر والدولة العبرية عام ١٩٧٩، في هذا المقام، اذ بقي التبادل التجاري ومعه الاستثمارات المتبادلة محدودة بين البلدين. ومما يعادل هذا اهمية ان انظمة التجارة بين الدول العربية والاستثمارات المتبادلة بينها غير ناضجة ابدأ، فعلى مدى عقود من الزمن كان الشرق الاوسط مؤلفاً من اقتصادات محاصرة تركزت افضل المواهب لديها للحرب، كما تنفق اكثر مواردها الوطنية على الشؤون العسكرية.

وتباع اكثريه الصادرات العربية من بترول وبوتاس ومنسوجات ومنتجات زراعية في الدول الصناعية

كالولايات المتحدة واوروبا واسيا بدلا من ان تباع محلياً في العالم العربي نفسه، كما اعتادت الرساميل المجمع في العالم العربي على الهرب الى المراكز المالية الغربية بدلاً من ان تستثمر على نحو مفيد ومجد في العالم العربي نفسه.

ولم تمض الا اقلية عربية معدودة فقط في الاصلاحات البنوية التي تهدف الى انعاش اقتصادها المريض. ولم تعش غالبية المحاولات العربية لانشاء مجموعات اقتصادية اقليمية ذات معنى ووزن بسبب الخلافات والنزاعات السياسية التي غطت دائماً على الاعتبارات الاقتصادية وكانت اهم منها بكثير.

ولا يمثل الشكوك العربية في الاهتمام الاسرائيلي احد بقدر ما تمثلها سورية، التي لا تزال ناشطة في تقوية نفسها والتي تشهد خلافاً حاداً ونزاعاً قوياً مع الدولة العبرية حول مرتفعات الجولان التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧. ولم تقدم اسرائيل حتى الآن وعداً بالانسحاب من الجولان كما طالب الرئيس السوري حافظ الاسد، كما ان الرئيس الاسد لم يعد اسرائيل «بالسلم الكامل» الذي يتضمن تبادل السفراء والتبادل التجاري والبشري الحر، الذي ترغب فيه اسرائيل لقاء انسحابها من الجولان.

ومن وجهة النظر الاسرائيلية، فإن الخطر في توقيع معاهدة السلام مع سورية يكمن عملياً في احتمال تحولها الى معاهدة ليست افضل من «السلم البارد» مع مصر.

والمعلوم ان الرئيس حافظ الاسد هموماً خاصة به. وكان الرئيس الاسد بدأ برنامجاً حذراً من الاصلاحات الاقتصادية اخيراً، لكن ما حصل حتى الآن ابعد ما يكون عن الانفتاح الاقتصادي الذي سيكون مطلوباً في اي محاولة واسعة النطاق لايجاد اندماج اقتصادي اقليمي في المنطقة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤١٢ هـ

الوحيدة التي عقدت اتفاق سلام مع الدولة العبرية.

وعلى رغم ان ادارة الرئيس بيل كلينتون قالت انها تضمن الاستقرار في هذه المساعدات الى مصر حتى عام ١٩٩٥ فلا يمكن ان يتوافر ضمان بان المساعدات ستبقى على مستواها الراهن بعد ذلك العام.

واذا توقفت المساعدات الاميركية فسيصبح من الشكوك فيه جداً ان تتمكن القاهرة من ابقاء الاستقرار المحلي على حاله وان تتمكن من الاستقرار في احتواء المتطرفين.

وربما تضمنت هذه المشاكل المحلية السياسية والاقتصادية في العالم العربي كله، السبب الاهم الذي يدعو الجميع الى التريث في التحدث عن عهد جديد من السلم والتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط.

وتبقى الثغرات الكبيرة في الدخول بين دول المنطقة وفي داخل كل دولة من هذه الدول مصدراً قوياً جداً للنزاع والصدام كما ان هذه الثغرات توفر الغذاء للمعارضة الاسلامية.

ويستمر العراق الذي تحاصره عقوبات الامم المتحدة في مهاجمة جيرانه الاغنياء بعنف. اما ايران التي تعتبر اقوى دول الخليج واكثرها سكاناً فغارقة في اعادة بناء قواتها العسكرية بعد ثماني سنوات من الحرب مع العراق، عدا عن ان اسرائيل ودولاً عربية تعتبر ايران مصدراً من مصادر الاضطراب والمشاكل لا سيما وان اوساطاً عديدة تعتبرها ذات نفوذ كبير بالنسبة الى الحركات الاسلامية كلها من الجزائر الى الاردن.

وسيحدد مستقبل المنطقة كلها الصراع القائم بين هذه القوى كلها من جهة، وبين التحالف من اجل السلام، الناتئ بين العرب والاسرائيليين. ولن يكون بالامكان الحكم في ما اذا كان توقيع امس سيكون فاتحة عهد جديد في الشرق الاوسط او بمثابة النفس الاخير الذي يلفظه العهد القديم الا بعد انتهاء هذا الصراع.

واذا تم التحرير الاقتصادي على نحو اكثر راديكالية فقد تتهدد القاعدة العسكرية. وتمثل سورية سبباً آخر للحذر ازاء وجود احتمال بالتوصل الى حلول سلام شامل ودائم بين العرب والاسرائيليين.

ويتسم تاريخ المملكة الاردنية من ناحيته بعدم الاستقرار كما ان الاردنيين يتماسكون بفضل ولائهم الشخصي للملك حسين رغم ما يفرق بينهم من مذاهب دينية واصول اتنية وبما ان اكثرية الاردنيين تعتبر نفسها فلسطينية فسيؤثر اي عدم استقرار يحدث في الضفة الغربية وفي قطاع غزة على الوضع السياسي العام في الاردن.

اما في مصر التي تعتبر اهم دولة عربية واكثرها سكاناً، فان سلطة الرئيس حسني مبارك ليست موضع شك في الوقت الراهن. ومن المتوقع ان يفوز في استفتاء في فترة ولاية تالته لمدة ست سنوات.

لكن لا يمكن ضمان الاستقرار في مصر، فالاسلاميون الاصوليون ناشطون، كما ان بعض فئات هؤلاء الاصوليين يشن هجمات على السياح الغربيين وعلى وزراء الدولة وقوى الامن الداخلي. وكانت استجابة الحكومة المصرية حتى الآن قاسية وعنيفة وربما كانت هذه الاستجابة لا تفعل اكثر من زيادة وقود المشكلة ناراً.

ومما يفاقم صعوبات الحكم المصري ان القلق يزداد من العلاقة القائمة بينه وبين الولايات المتحدة التي تعتبر شريكاً مهماً وحاسماً للوزن لمصر. وتمثل هذه الشراكة بين الطرفين وترمز اليها المساعدات المالية والعسكرية التي توفرها الولايات المتحدة سنوياً لمصر والتي تبلغ قيمتها ٢,٣ بليون دولار.

والمفارقة في ما يجري حالياً ان توصل العرب والاسرائيليين الى اتفاق ربما قتل من اهتمام واشنطن بمصر على اعتبار انها الدولة العربية



المصدر :

مصر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٥ سبتمبر ١٩٩٢

رأى مصر

أوضاع اقتصادية جديدة

بعد اتفاق غزة - أريحا

بعد توقيع اتفاق المبادئ الفلسطينية الاسرائيلي ستدخل المنطقة العربية الى مرحلة جديدة في ظل بشائر السلام ورايات الامن التي تزحف اليها حيث من المتوقع ان يقصد هذا الاتفاق - اتفاقيات اخرى مع الاردن ولبنان وسوريا وبذلك تتوقف اصوات المدافع ويخمد صوت الرصاص وتعلو اصوات ماكينات المصانع وترفرف رايات السلام والامن على دولة المنطقة وهذه المرحلة الجديدة تحتاج الى استعداد لمواجهة التحديات الاقتصادية التي لا تقل عن تحديات الحروب السابقة التي خاضتها دول المنطقة -

وفي ظل السلام تنتعش الاسواق وتشتعل المنافسة وتفتح المشروعات ابوابها لخلق المزيد من فرص العمل للعاطلين وتخفى ظواهر الارهاب وكل ما يرتبط به. وهذا يتطلب تنسيقا عربيا على اعلى مستوى لبحث التحديات الاقتصادية المقبلة. وكيف يتمنى تسمير هذه المنطقة ودفع عجلة الاستثمار بها وتمهيد المناخ للاستثمارات الاجنبية والعربية لتنمو في ظل رايات السلام والامان.

ولعل مصر هي الدولة المؤهلة للقيام بهذا الدور الحيوى فكما قامت بدورها على الوجه الاكمل في حالة الحرب ومفاوضات السلام فهي قادرة في ظل قيادة مبارك على القيام بهذا الدور لصالح الرخاء والازدهار في المنطقة.

تحديات السلام والاقتصاديات العربية

■ مروان اسكندر ■



ستصبح نسيان منسيا في
خضم التجيش الغربى
لمساعدة اريحا وغزة
واسرائيل؟ وربما بعض
الجواب حبل مستقبلي
العالم العربى سيتوافر
من نهجية التعامل مع
تتالي وحاجاته.

لقد أصبح البنك
الدولى تقريرا حول
حاجات الفلسطينيين

المعونة وامكانات نجاح الاقتصاد الفلسطينى وهذا
التقرير يقترح ضرورة توفير ٣ مليارات دولار
لتحويل منشآت البنية التحتية والخدمات الصحية
والاسكانية في الضفة وغزة. ومن الاهمية بمكان
الانتباه الى ان التقرير يتجاوز اريحا ليبحث في حاجات
الضفة بكمل وغزة وسكانهما البالغ عددهما ١.٧ مليون
نسمة.

ويرى التقرير ان الاراضى المحتلة قادرة على توليد
نمو اقتصادى مستمر، اي قادرة على تحقيق النتيجة
المطلوبة في جميع بلدان العالم الثالث، اذا توافرت في
المنطقة الظروف لدور فاعل للقطاع الخاص، من
مستويات تدفق استثمارات الفلسطينيين الاثرياء
للتوظيف في قطاعات البناء، تحديث الزراعة، الخدمات
السياحة، الكهرباء والطاقة، وبالتالي يفترض التقرير
ضخامة ضرورة اعتماد الخصخصة في نشاطات كانت في
غالبية النول الغربية من مسئولية القطاع العام.

ويرى التقرير ان من مستوجبات النجاح توسيع
التعامل الفلسطينى الاسرائيل حيث تتوافر فرص عمل
واسعة للفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيل وهذه
الفرص التى كانت متوافرة قبل الانتفاضة ومحاولات
اسرائيل استقطاب الهجرة من الاتحاد السوفيتى

يمثل التوقيع على اتفاق سلام ما بين اسرائيل
والفلسطينيين تحولا كبيرا للغاية في المنطقة، وهذا
التطور يبعث على التأمل في احداث انقضت. وتستوجب
النظر برؤية وتأمل وتخطيط لما فيه فائدة المنطقة
وتطوير القدرات والطاقات العربية فاسرائيل تنامت
وتعززت بالمساعدة الغربية، الطوعية مثلما هو
الحال بالنسبة لمساعدات الولايات المتحدة
أو التعويضات مثلما هو الحال بالنسبة لمساعدات المانيا
الغربية التى دفعت ولا زالت مبالغ ضخمة تعويضاً عن
الاساءة الى الشعب اليهودى نتيجة سياسات النازيين.
وحيثما ننظر الى الماضى تسترعى انتباهنا ثلاثة
امور:

أولاً: ارتهان السياسات العربية لتحديات القضية
الفلسطينية وكون هذه القضية وتحدياتها مبعث
الانقلابات العسكرية وبرامج التسليح والكثير الكثير من
التشنجات بين الدول العربية وحتى الصدامات،
والسؤال هو، لو تعقل العرب عام ١٩٤٨ وقبلوا
بالتقسيم هل كان العالم العربى اليوم اقوى مما هو
اواضعف، وهل كانت اسرائيل الدولة الاقوى او دولة
ضعيفة حيث لم يكن بإمكانها التذرع بالعداء العربى
لاستدراج المعونات والعطف الغربى؟

ثانياً: الرئيس السادات حينما اقدم بشجاعة على عقد
معاهدة سلام مع اسرائيل وتوصل الى الحصول على
اتفاق يمهد للحكم الذاتى في الضفة الغربية وقطاع غزة
للفلسطينيين، هل هو حقق اكثر من الاتفاق الحالى ام لا؟
وهل من ترحم حقيقى على ذكرى الرجل الذى فتح باب
السلام في المنطقة؟

ثالثاً: لبنان الذى كان يتدمر كلياً والذى شهد على
مدى ١٥ سنة من الحرب المتبعثة من باطن القضية
الفلسطينية مقتل اكثر من ١٠٠ الف لبنانى واعاقة
عشرة الاف شاب وشابة وتهجير مليون لبنانى
ولبنانية، لبنان هذا الذى تدمرت بنيته التحتية وبلغت
خسارته حسب تقديرات هيئات الأمم المتحدة ٢٥ مليار
دولار، هل سيحوذ انتباه المجتمع الدولى والدول
العربية لحاجاته من اجل اعادة الاعمار ام هو ياترى



العالم اليوم

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ سبتمبر ١٩٩٢

الذي حققته بعض دول المنطقة مثل المغرب وتونس في مجال الاصلاحات الاقتصادية، ورغبة الدول الغربية الظاهرة في مساعدة دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على اعادة هيكلة اقتصاداتها في اطار عملية السلام المتعددة الاطراف والمبادرات الثنائية المختلفة. وهذا التباين - المتمثل في الاداء الاقتصادي الضعيف في الماضي القريب، مقابل الفرصة الجيدة المتاحة لتحقيق مستقبل افضل - كان حافزا لمحاولة هذا التقرير تقييم افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

ومن تفحص واقع اوضاع البلدان العربية واسرائيل في المشرق واوضاع بلدان شمال افريقيا، وقياسا على الاهداف الانمائية التي يرتأونها توصل خبراء البنك الدولي الى الاستخلاصات الثلاثة التالية:

- الاهتراء الداخلي والذي برز بوضوح خلال الثمانينات يمكن ان يتسارع ويؤدي الى نتائج مأساوية اجتماعيا واقتصاديا ما لم تقرر وتنفذ سياسات تصحيحية.

- تحقيق الاهداف المرجوة والتي يمكن تلخيصها بمضاعفة الدخل القومي عام ٢٠١٠ لن يتحقق ما لم يطرأ تحسن كبير على فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي مورست خلال عقد الثمانينات.

- التوصل الى حل للخلافات العربية الاسرائيلية عن سبيل مفاوضات السلام قضية محورية لمستقبل النمر والرفاه في المنطقة.

واعتبر خبراء البنك الدولي ان انخفاض التوتر في منطقة الشرق الاوسط اضافة الى الاعتراف بأخطاء استراتيجيات النمو، والاقدام على مراجعتها بهدف تحسين الاداء امور اسهمت في توفير ارضية للبحث المجدي حول السياسات والتطورات المستقبلية.

ولاشك ان دراسة البنك الدولي تلك قد وفرت معلومات مهمة بالنسبة لكل مراقب مهتم برصد التطورات المستقبلية وفي مقالنا القادم سنستعرض اهم استخلاصات الدراسة ونعرض تصوراتنا للتطورات كما يمكن ان تكون وكما يرجح ان تكون قياسا على خبرات الماضي.

تركزت في قطاعات البناء، والزراعة، والخدمة في المطاعم والفنادق، وبعض فرص العمل في القطاع الصناعي الخفيف، والفلسطينيون كانوا يوفرون العمالة الرخيصة للاسرائيليين وعلى ما يبدو يرى تقرير البنك الدولي ان هناك ضرورة لاستمرار هذا الامر، علما بأن التقرير يفترض بعض التحسن في شروط الاستخدام خاصة على صعيد الضمانات الاجتماعية التي كانت غير موجودة للعامل الفلسطيني ويرى التقرير ان هناك فائدة كبيرة من تسويق الانتاج الزراعي الفلسطيني في اسرائيل، شرط انفتاح مجالات التجارة مع العالم العربي بحيث تتوسع اسواق صادرات اسرائيل، ويتعاضد الدخل القومي الاسرائيلي ويكون للفلسطينيين من ذلك فائدة نتيجة توسع فرص العمل في اسرائيل وتوسع سوق المنتجات الزراعية التي هي في المكان الاول حصة عمل الفلسطينيين.

وقبل سنة اي في اكتوبر ١٩٩٢، صدر عن البنك الدولي في سلسلة اوراق المناقشة، وهي سلسلة من دراسات يفترض ان يؤدي تناولها الدراسات، دراسة عنوانها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

ملخص الدراسة كما وضعه الخبراء الذين انجزوها، وهم كانوا قد زاروا الضفة والقطاع عدة مرات اضافة الى عدد من بلدان المنطقة، يعطى فكرة واضحة عن تصورات البنك الدولي استنادا الى الدراسات الحقلية.

ان معظم دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة عقب انقضاء عقد من التدهور في مستويات المعيشة - اذ ان معدلات البطالة عالية ولا تزال تواصل الارتفاع ومعدلات نمو السكان هي من اعل المعدلات في العالم، وتتعرض الموارد الطبيعية لهذه المنطقة، ولاسيما موارد المياه، لضغوط حادة. وبينما صعّدت الازمة الاقتصادية المتزايدة حدة التوترات الداخلية، فان انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج، الى جانب بدء المحادثات العربية الاسرائيلية، خفضت كثيرا من حدة التوترات الاقليمية. وقد نشأ عن هذين العاملين شعور بالحاجة الملحة للتصدي لمشاكل المنطقة، الناشئة عن النجاح



المصدر : **الحياة اليوم**

التاريخ : **١٦ سبتمبر ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باختصار



التغيرات القادمة

تحت مظلة مرحلة السلام الجديدة كيف سيكون شكل الاستثمار في المنطقة العربية، الواقع يشير الى ان الكثير من الامور يمكن ان تتغير فيما يتعلق بحركة الاستثمارات في المنطقة ورغم ان هناك العديد من الآراء الغربية التي تتحدث عن استثمارات مشتركة عربية - اسرائيلية الا أنني اعتقد ان ذلك الامر قد يكون بعيداً في الوقت الراهن على الأقل . ولكن الامر المرجح، هو ان الاراضي الفلسطينية، التي ستخضع للحكم الذاتي في اتجاه الاستقلال، يمكن ان تتحول الى قطب جاذب للاستثمارات في المنطقة.. ويمكن ان تتحول لتصبح احد المراكز المالية المهمة فيها لان وجودها واستقرارها اقتصاديا يحمل في طياته احتمالات الاستقرار السياسي، والاقتصادي في المنطقة بأسرها، وبالتالي فان هذا الاستقرار الاقتصادي هو امر مهم ليس للفلسطينيين وحدهم، وانما لجانب كبير من الدول العربية المعنية باستقرار المنطقة.

ومن المؤكد ان الاموال الفلسطينية الهائلة في العديد من الدول العربية والاجنبية، وفي اسواق المال الدولية، وعلى رأسها الاموال التي تملكها منظمة التحرير الفلسطينية، يمكن ان تجعل من غزة واربعاً وباقي الضفة الغربية فيما بعد معجزة اقتصادية، عبر دفع استثمارات ضخمة اليها لتمويل تطويرها صناعياً، ولجعلها احد المراكز المالية في المنطقة.

كذلك فإن الكثيرين من المستثمرين العرب قد يكونون معنيين بدعم انفراجة السلام من خلال ضخ استثمارات كبيرة الى الاراضي الفلسطينية التي ستخضع لسلطة الحكم الذاتي في اتجاه الاستقلال.

واعتقد ان العديد من المؤسسات المالية، والبنوك والشركات الغربية، يمكن ان تتحمس مع تقدم مراحل التسوية، لإنشاء فروع لها في الاراضي الفلسطينية، يمكن ان يساعد الفلسطينيين على تحويلها الى سنفورة الشرق الاوسط حسبما ياملون ..

واذا صدقت النوايا.. وساد العقل، فإن الأموال يمكن ان تصبح في متناول اليد ..والا..

علي عمر



الحياة

المصدر :

١٩٩٢ سبتمبر

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الهاجس الاقتصادي يتقدم على معاني التفاهم السياسي

الاسرائيليون منقسمون في شأن الفوائد

التجارية للسلام

□ قل اييب - من جوليان اوزان:

FT

تكهن المسؤولون الاسرائيليون اول من أمس وبعدم توجه اسحق رابين، رئيس وزراء الدولة العبرية فجأة الى المغرب، بان الدول العربية والإسلامية ستعلن تبعاً اعترافها بإسرائيل.

وقال هؤلاء المسؤولون ان الانهيار المتوقع للجدار التجاري والديبلوماسية الذي احاط بالدولة العبرية منذ انشائها عام ١٩٤٨ قد يكون بمثابة الوقود لقيام ازدهار كبير في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة، مما يساهم في تعزيز التأييد الشعبي اليهودي لاتفاقات السلام التي تم التوصل اليها الاسبوع الجاري مع الفلسطينيين والاردن.

وقال شمعون شترت، وزير الاقتصاد في الدولة اليهودية، لا شك في ان ما يحدث يمثل بداية جيدة وخطوة لفتح الباب أمام دول أخرى عدة.

وأضاف ان من شأن اتخاذ خطوات في اتجاه انشاء علاقات دبلوماسية بين المغرب وبين الدولة العبرية ان يكون بمثابة وضع علاقات حالية قائمة على مستوى رسمي في مجالات السياحة والتعاون الاقتصادي والتجارة.

وقال آفي بيكر، مدير المجلس الاسرائيلي الخاص بالعلاقات الخارجية، ما يجري حالياً يشبه ما تفعله ايجار الدومينو عندما تنقلب واحدة بعد الأخرى إذ لم يعد التحاور مع إسرائيل وإقامة علاقات معها من المحرمات، كما تهدمت الآن الحواجز النفسية. ويقول الخبراء ان اعتراف المغرب بالدولة اليهودية سيؤدي بسرعة الى انشاء علاقات بينها وبين الدولة المعتدلة من الدول الإسلامية والعربية الخمسين التي تقاطع إسرائيل حالياً.

وبدا السيد يوسف بن علوي بن عبدالله، وزير خارجية سلطنة عمان جولة في الدول العربية اول من أمس للبحث مع المسؤولين فيها في الحقائق الجديدة.

وقال آفي بيكر في هذا الصدد: ربما غيّر هذا كله حقيقة وضع إسرائيل بأكمله داخل الشرق الأوسط فقد كانت إسرائيل قبل الآن معزولة تماماً ومحاطة بإعداء

يعارضون وجودها وكانت تبحث عن حلفاء في اطراف المنطقة مثل تركيا واثيوبيا. أما الآن فاسرائيل تتحرك في اتجاه احتلال موقعها الجغرافي بين جيرانها مثل الاردن ومصر ما يشكل وضعاً ثورياً.

وينقسم الاسرائيليون في شأن تأثير التبدل المنتظر في وضعهم وموقعهم على وضعهم الاقتصادي. وكان شمعون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي تحدث بتفاؤل قائلاً عن احتمال انشاء سوق شرق اوسطية

مشتركة وعن مشاريع دمج اقليمية وعن مشاريع مشتركة.

وتكهن دراسة قام بها قسم العلوم الاقتصادية في جامعة تل اييب بان اسرائيل قد تزيد قيمة صادراتها بنحو ٢.٢ بليون دولار، أي بنسبة ٢٢ في المئة، الى خمس دول عربية عندما تتم ازالة الحواجز التجارية نهائياً.

وفي اشارة الى الترابط بين العلاقات الدبلوماسية والعلاقات التجارية، من المتوقع ان يزور المغرب قريباً وفد اقتصادي يضم جاكوب فرنكل، حاكم المصرف الاسرائيلي، واميرام سيفان، رئيس بنك «هابوعاليم»، لتوقيع اتفاقات اقتصادية واتفاقات خاصة بالطيران والبحث في احتمال انشاء مصرف اسرائيلي - مغربي.

يضاف الى هذا ان المتفائلين يعربون عن ارتياح كبير ازاء بيانات صدرت اخيراً عن بعض مديري الصنایق الدوليين في شأن الاستثمار في الدولة العبرية.

الا ان بعض الاسرائيليين يشعر بتفاؤل متحفظ بالنسبة الى المكاسب الاقتصادية التي يمكن ان تتأتى من التطورات السياسية الأخيرة. ويشير هذا البعض الى ان ١٤ عاماً من السلام البارد مع مصر لم يعد على الدولة العبرية بأي منافع اقتصادية ملموسة او ملحوظة.

ويقول بيكر: «في اعتقادي ان اسرائيل ستواجه فرصاً مهمة كبيرة في مجال التعاون الاقتصادي، لكن هذه الفرص ستتحصر في الدرجة الاولى في تشييد اسواق تصدير جديدة وفي استيراد المواد الخام. الا ان هذه الفرص لن تصل الى حد انشاء سوق شرق اوسطية مشتركة كما يتصور المتفائلون».

ولا تزال اسرائيل تواجه مرحلة صعبة في التوصل الى السلام مع جاريها الآخرين سورية ولبنان.

يضاف الى هذا ان اسرائيل ستستمر في مواجهة العداء من دول عربية وإسلامية مثل ايران والعراق وليبيا التي ستظل مؤثرة في التطورات وربما هددت الدولة العبرية عسكرياً، إما مباشرة او عن طريق قوى تابعة لها.

الى هذا يقول فرنسيس جيليز من المغرب ان الاجتماع الذي عقد في الرباط اول من أمس بين الملك الحسن الثاني واسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، كان اقل مدعاة للاستغراب مما بدا للمراقبين غير المطلعين. ففي تموز (يوليو) ١٩٨٦، وعندما كان معظم العالم العربي يرفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، استقبل الملك الحسن الثاني شمعون بيريز الذي كان آنذاك رئيساً لوزراء الدولة العبرية، بعدما كان اجتمع معه سرّاً مرات عدة. وقبل عام ١٩٨٦، زار مسؤولون اسرائيليون المغرب تكراراً لتهيئة



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٨٨

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .
وعلى مدى العقد الماضي، نجح العامل
المغربي في التوجه ببلاده نحو الإصلاح
الاقتصادي، كما سعى الى ربط المغرب
باوروبا على نحو اوثق. وعندما طلب الملك
قبول انضمام المغرب الى المجموعة
الاوروبية عام ١٩٨٧، اثار طلبه الاستهجان
والاستغراب وعدم التصديق. لكن المجموعة
الاوروبية وافقت الشئنا الماضي على طلب
قدمه المغرب للتفاوض في وقت لاحق من
السنة الجارية، في شأن ما يعد بأن يكون
من اوثق الشراكات بين المجموعة وبين دول
خارجها تتناول التجارة الحرة والتعاون
السياسي. وكان الملك يقول منذ فترة طويلة
جداً ان المحادثات بين منظمة التحرير
الفلسطينية وبين اسرائيل مهمة وحاسمة
بالنسبة الى أي سلام دائم في الشرق
الاطلس. واذا قوي التحرك نحو السلام واذا
اثمرت المفاوضات بين المغرب وبين مجموعة
الدول الاوروبية، يكون الملك الحسن الثاني
اقام جسراً بين الشرق والغرب.

الاجسواء لزيارة الرئيس المصري أنور
السادات للقدس عام ١٩٧٧ التي كسرت جليد
العلاقات بين الدولة العبرية والعالم العربي.
وكان المغرب دائماً في تاريخه الطويل
يحمي رعاياه اليهود كما ان الملك الحسن
الثاني ذكر الزعماء العرب اكثر من مرة بأنه
لا يوجد قانون في العالم يحظر على الانسان
ان يتحدث الى اعدائه.

والحقيقة هي ان آلاف الاسرائيليين
الذين يعودون في اصلهم الى المغرب
يعودون اليه سنوياً للمشاركة في الاحتفالات
الدينية ولإبقاء الجالية اليهودية هناك حية
فاعلة بعدما كانت دائماً مزدهرة ناشطة قبل
انشاء الدولة العبرية.

وليس صعباً ان يشهد المرء نواباً من
تكتل «اليكود» اليميني الاسرائيلي الذين
ولدوا في جبال الاطلس ينزلون في فنادق
مراكش والدار البيضاء كل سنة.

كما ان الملك الحسن الثاني يتمتع
بعلاقات جيدة مع معظم زعماء الشرق
الاطلس بما في ذلك السيد ياسر عرفات



المصدر: (العالم اليوم)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

«العالم اليوم» تنفرد بنشر النص الكامل لأحدث

تقرير من جامعة «هارفارد» (١)

الترتيبات الاقتصادية للمرحلة الانتقالية

من الحكم الذاتي الفلسطيني

محاولة لوضع شعوب «مثلث الأزمة»

على الطريق الصحيح



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قام خبراء معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لـ «مركز الشرق الأوسط» التابع لجامعة هارفارد بإعداد هذا التقرير عن «تحقيق السلام في الشرق الأوسط» : مشروع التحول الاقتصادي، قبل أن يتحدثوا الإخفاق الذي تحقق أخيراً في عملية السلام بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع إعلان المبادئ المشترك بين الطرفين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد كان هناك إحساس بأن هذا التقرير الذي يتحدث عن أوجه التكامل الممكنة بين اقتصاديات كل من إسرائيل وفلسطين والأردن تأخر عن موعده ولكن ما هو إعلانه يأتي مواكبا لاتمام توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي لفتح الباب أمام الاستفادة من أفكاره لمن يريه من الأطراف الثلاثة الذين يشكلون مثلث الأزمة في المنطقة.

وتنشر «العالم اليوم» ملخص هذا التقرير إعتباراً من اليوم على خلفيات لتضع أمام قارئها رؤية هامة لاتفاق التعاون الاقتصادي الممكن بين كل من إسرائيل وفلسطين والأردن.

إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا إذا امتدت جذوره في الحياة اليومية لشعوب الاقليم. وسوف يحدث هذا إذا أدى السلام إلى علاقات اقتصادية مفتوحة وتطور اقتصادي لشعوب وبلدان المنطقة مثلما حدث في غرب أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية.

والنتيجة الرئيسية لهذا التقرير هي أن الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين يمكنهم جميعاً الاستفادة من اتفاق يتضمن العناصر التالية :

أن يسيطر الفلسطينيون على اقتصاد الضفة الغربية وغزة
أن تحدث تطورات ملموسة نحو التجارة الحرة بين الاقتصاديات الثلاثة

أن تقام مشروعات إقليمية لتنمية أوجه التكامل بين الاقتصاديات الثلاثة وتحظى بأولوية عالية.

وينبغي أن يكون كل من الاقتصاديات الثلاثة قائماً على آليات السوق، معتمداً على القطاع الخاص وقوى السوق لكي تلعب الدور الرئيسي في تخصيص الموارد. كما يجب ترك القطاع الخاص في الاقتصاديات الثلاثة حراً في تنمية العلاقات التجارية فيما بينها.

وهذا التقرير نتاج جهد مجموعة من الاقتصاديين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين عملوا بالتعاون مع اقتصاديين من جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في MIT. من الواضح أن هؤلاء الاقتصاديين ينتمون إلى خلفيات مختلفة وأن كلا منهم ملتزم بشعبه ولكن كلا منهم عمل في هذا البحث بجد وجداد وقد اتفقوا المشتركين على مدخلين ضروريين : فكل منهم يعتقد أن هناك المزيد الذي يمكن كسبه من التعاون بدلاً من استمرار المواجهة. كما أنهم كلهم اقتصاديون محترفون قادرين على استخدام أدواتهم المهنية في حل المشاكل المحددة الموجودة في متناول اليد.

وقد تعامل التقرير مع سلسلتين من القضايا المترابطة : الأولى هي العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الاقتصاديات الثلاثة. والثانية هي هيكل الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية الحكم الذاتي وقد ظهر هناك بعض التحفظ بين الاقتصاديين الإسرائيليين والأردنيين في تناول



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القضايا التي كانت تبدو من صميم الشؤون الداخلية الفلسطينية مثل الهيكل المؤسس لإدارة شؤون الاقتصاد الفلسطيني. ولكن زملاءهم الفلسطينيين شجعوهم على تناول مثل هذه القضايا. وهذا دليل على حقيقة أن لدى جميع المشتركين ما يمكن أن يقدمه كل منهم للآخر وعلى الروح التعاونية التي سادت في إعداد التقرير.

ويعتبر هذا التقرير تقريراً فريداً لأنه : أولاً نتاج مشترك للإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين معاً. ولأنه -ثانياً- يقدم نظرة غير رسمية مستقبلية محترفة لما يمكن عمله من أجل جعل الاقتصاديات الثلاثة تعمل لصالح السلام في الشرق الأوسط. وهي نظرة متفائلة لأنها ترى فعلاً ما يستوجب التفاؤل.

ونحن نأمل ونعتقد أن كلا من التقرير والروح التي تمت كتابته بها ستساهم في التنمية الاقتصادية لكل من الاقتصاد الفلسطيني والأردني والإسرائيلي وتساهم بالتالي في تنمية السلام.

العملية والافتراضات
لقد تم وضع هذا المشروع في وقت مبكر من عام ١٩٩٢ بمعرفة معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لشؤون الشرق الأوسط بمدرسة جون كيندي التابعة للحكومة.

وكان هدفه الرئيسي هو وضع مقترحات للسياسات والترتيبات الاقتصادية التي يمكن أن تحقق أفضل اسهام في التنمية الاقتصادية لكل من الاقتصاديات الفلسطينية والأردنية والإسرائيلية خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني باعتبارها جزءاً من عملية السلام.

وفي الوقت الذي بدأ فيه إعداد التقرير كانت محادثات السلام بين إسرائيل وجيرانها تسير ببطء. ورغم ذلك فقد كان من الممكن دفع الاقتصاديين البارزين من إسرائيل والأردن وفلسطين إلى العمل معاً بجانب الاقتصاديين الأمريكيين في جهد أكاديمي من أجل تحليل امكانات الاستفادة المتبادلة من العلاقات الاقتصادية بين اقتصادياتهم الثلاثة.

وقد تم تسجيل الاقتصاديين الذين اعدوا هذا التقرير باسمائهم وجهات عملهم في صلب التقرير. وقد اشتركوا بصفتهم الفردية. كما أن وجهات نظرهم المسجلة هنا لا تعبر عن سواهم. وفي حين أننا ابلاغنا المسؤولين المختصين من الأطراف الثلاثة المنخرطة في محادثات السلام بأمر هذا التقرير إلا أننا لم نطلب تصديقهم على ما يحتويه من توصيات.

وقد كانت هناك مميزات عديدة للطريقة التي بها عمل هذا التقرير فطبيعته المتعددة الأطراف دفعت كل الأطراف إلى تفهم القضايا التي تواجه الأطراف الأخرى. كما أن تركيز موضوعه على اقتصاديات التحول في المرحلة الانتقالية أجبر المجموعة على التركيز في موضوعات ضيقة نسبياً. وبجانب ذلك فإن حقيقة كون التقرير غير رسمي تعني أن العمل تم بعيداً عن العلنية مما مكن المشتركين فيه من تفادي الضغوط التي تقع عادة على الممثلين الرسميين.

وبينما كان مشروع التقرير يتقدم كانت عملية السلام تتسارع وكان العمل في اقتصاديات فترة الانتقال والترتيبات الإقليمية المحتملة يكتسب قوة دفع. بل أن بعض أفراد المجموعة المشتركة في هذا التقرير قد تم



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠-٢ سبتمبر ١٩٩٢

اختيارهم كمستشارين للوفود في محادثات السلام ولكنهم استمروا في إعداد التقرير غير الرسمي حتى وهم منخرطون في عملهم الرسمي الآخر. افتراضات رئيسية

في حين ركز الاقتصاديون الذين اعدوا هذا التقرير على النواحي الاقتصادية الفنية للترتيبات الانتقالية كان من الضروري الوصول إلى تفهم مشترك ذي طبيعة سياسية بشأن نقطة البدء ونقطة الانتهاء معا. وكانت نقطة البدء هي أن يحدد الاقتصاديون القرارات التي ينبغي اتخاذها والمشاكل التي يجب حلها ، والاختيارات المطروحة ، والتوصيات التي تخص السياسة الممكنة للجوانب الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية من الحكم الذاتي الفلسطيني. وكانت نقطة البداية هذه تحتوي على العديد من الافتراضات. وأحد هذه الافتراضات هو أن يكون هناك اتفاق في وقت مبكر على حدوث تغيير ملموس في الأمر الواقع للسلطات السياسية الفلسطينية ولعلاقات الفلسطينيين مع كل من إسرائيل والأردن.

وقد انعكس هذا التغيير في شكل افتراض آخر هو أنه سيتم عبر اتفاقية سياسية إقامة «كيان فلسطيني ذي سيادة اقتصادية» ومن هنا فلم يكن الاقتصاديون يضعون سياسات اقتصادية جديدة لنفس الواقع السياسي القائم حالياً. وبالطبع فإن أي كيان يتاجر لابد أن يقبل بوجود ضوابط متبادلة على هذه السيادة مثل الدخول في اتفاقيات مع الجيران والمجتمع الدولي الأوسع في مجال التجارة وتدفقات عناصر الإنتاج وغيرها من جوانب السياسة الاقتصادية على غرار ما يحدث بين بلدان السوق الأوروبية المشتركة.

ولم يكن العمل الأساسي للمشاركين في التقرير يتضمن وضع توصيات للفترة التي ستلي المرحلة الانتقالية. كذلك فإنهم لم يضعوا أية افتراضات تخص الترتيبات السياسية بعد فترة الانتقال وذلك على الرغم من أنهم كانوا يميلون بالطبع إلى ترجيح بعض النتائج السياسية على غيرها. ورغم امتناعهم عن وضع أية افتراضات تخص الفترة بعد الانتقالية فإن المجموعة افترضت أن السياسات الاقتصادية الخاصة بفترة الانتقال سوف تسهل وتدعم أية ترتيبات سياسية مرجح اتخاذها لمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية؛ أن سلطة الحكم الذاتي المفترض انبثاقها عن محادثات السلام يشار إليها في هذا التقرير تحت اسم «سلطة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطينية» وأن نشير إليها عادة تحت اسم «سلطة الحكم الذاتي الانتقالي» أو ببساطة تحت اسم سلطة «الحكم الذاتي» والأرض التي ستمارس عليها هذه السلطة نشير إليها باسم «الضفة الغربية وغزة» أو «الأراضي المحتلة».

أما آخر نقطة في مشروع التقرير فقد كانت نتيجة أكثر منها افتراضاً نتيجة تقوم على الدعوة إلى تطورات مواتية للسوق ، والقطاع الخاص في الاقتصاديات الثلاثة مع تبادل تجاري واقتصادي كثيف فيما بينها. واعتباراً من الحلقة القادمة سندخل في صلب التقرير بادئين من النتائج الخاصة بالعلاقات بين الاقتصاديات لثلاثة ، ونواصل استعراض الترتيبات الاقتصادية الخاصة بالكيان الفلسطيني. وفي كل قسم من هذا التقرير الملخص سنحرص على تسجيل مختلف الآراء التي توصلت إليها مجموعة الباحثين في مختلف القضايا المطروحة.

الجمهورية

المصدر :



١٦ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبراء السياسة والاقتصاد والاستراتيجية.. وحوار

الجمهورية الاسيوعى حول:

الشرق الأوسط في ظل

السلام

القوى.. العلاقات..

التحالفات

لأول الحول

محفوظ الأنصاري

أعد للنشر

رياض سيف النمر

مشارك فيه

محمد أبو الحديد

جلال السيد

أيمن أبو النمر

بدرى محمود

محمود نانج

زينبات إبراهيم

سلوى مجيب الدين

د. عصام جلال

الشرق الأوسط

مفهوم صهيوني

لإدماج إسرائيل

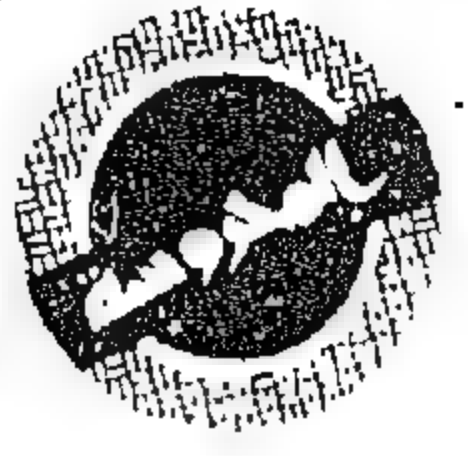
في المنطقة



مصالح الأطراف

المرشحة متنافسة

.. لا متكاملة



د. مفيد شهاب

القوى الأساسية
في الشرق الأوسط
تواجه مشاكل
المنطقة تشهد
شبكة علاقات
مقيدة...
وتحالفات جديدة

د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن
الشرق أوسطية
لا يجب أن
تسحب الأضواء
من الكتلة
العربية
الدراسات والمشروعات
موجودة...
والمهم الاتفاق
على المفاهيم

لواء أحمد فخر

متغيرات القيمة
وعالمية ترسم
خريطة جديدة
 للمنطقة

نحن مقبلون
على مرحلة
وضوح الأهداف
والتحديات



والعالم كله يتجه بفكره ومشاعره في الساعة السادسة من مساء الاثنين الماضي ، الى مشهد توقيع الاتفاق التاريخي بين اسرائيل ومنظمة التحرير .. واسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل يصافح ياسر عرفات رئيس المنظمة .. والحديث كله عن منطقة جديدة .. وعلاقات جديدة يحل فيها السلام والتعاون والبناء محل الكراهية والحرب والعداء .

في نفس اللحظة ، ومن وحيها ، انعقد حوار «الجمهورية الاسبوعية» .. اربعة مفكرين وخبراء في السياسة الاستراتيجية والاقتصاد والقانون الدولي ، والتقوا على مائدة الحوار .. ووراء كل منهم وامامه تاريخ حافل بالعطاء الفكري والخبرة العلمية والميدانية ، مازال مستمرا حتى اليوم ، ونتاجه حتى يتحرك في صورة تلاميذ بالالاف من الاجيال الجديدة ..

المفكر الدكتور عصام جلال ..

المفكر الاقتصادي الدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن .

المفكر السياسي والقانوني الدكتور مفيد شهاب .

المفكر الاستراتيجي اللواء احمد فخر .

والموضوع هو : الشرق الاوسط في ظل السلام .. قواه .. علاقاته .. تحالفاته .. ومن هذا العنوان تتفرع عشرات النقاط ..

ماهو مفهوم الشرق الاوسط الجديد .. هل هو متطابق مع مفهوم الشرق العربي ام متناقض معه .. هل يمكن لهذه القوى ان يكون بينها لقاء مصالح ام صدام مصالح .. ماهو الهدف من طرح هذا المفهوم الجديد .. ثم أين مصر ودورها من كل ذلك .

ومع ثراء الفكر وعمق التجربة ، ووضوح الرؤية .. كان الحوار .

□ الجمهورية : لقد تابعنا جميعا الان لحظة توقيع الاتفاق التاريخي بين اسرائيل والفلسطينيين في واشنطن ، وهي لحظة مشحونة - بلا شك - بالانفعالات المتضاربة لدى الطرفين .. والقضية الاساسية التي تفرض نفسها الان ، تدور حول الشرق الاوسط في ظل السلام ، حيث تبدأ حقبة جديدة تتطلب ان تتحول العلاقات بين دوله الى علاقات تعاون وتنمية .. فمسا هي صورة الشرق الاوسط الجديدة .. قواه السياسية والاقتصادية الفاعلة .. علاقات هذه القوى .. مؤثراته الداخلية والخارجية .. وماهو موقع مصر في الخريطة الجديدة المنتظرة ؟ ونقترح ان يبدأ ضيوفنا الاعزاء كل بتقدير رؤية عامة ثم ندخل بعد ذلك في المناقشات التفصيلية .

● ● الدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن :

بدأنا نتحدث عن الشرق الاوسط ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهو يشمل بالطبع المنطقة العربية بما فيها مصر ، وقد بدأ الحديث يتجاوز المنطقة العربية ، الى منطقة اوسع تسمى الشرق الاوسط ، وقد اعدت دراسات في السنوات الاخيرة بشأن هذه المنطقة وارجو الا يؤدي هذا الى صرف النظر عن التكتل العربي الى تكتل آخر لان هذا لا ينتج عنه فقط سحب الاضواء من الكتلة العربية ، وانما يؤدي الى اضعافها ، ويكون من اسباب ضعف التماسك العربي ، وانتهاء الصورة العربية الثقافية والاجتماعية ، حتى وان كانت درجة نجاحها محدودة .

لماذا الحديث عن الشرق الاوسط .. دون التحدث عن الكتلة العربية ؟! هذا هو السؤال .

الامر الثاني يخص اسرائيل ففي كل الاحاديث السابقة كان هناك تساؤل .. اذا كانت اسرائيل جزءا من الشرق الاوسط .. أم لا .

وكانت المجموعات التي تجتمع تلجأ الى الحل الدبلوماسي ، بالقول «نتعاون معا » والمقصود الكتلة العربية وايران وتركيا وربما افغانستان والباكستان ولا تعتبر اسرائيل ضمن هذا التعاون ، الا اذا تم الصلح والسلام .

واخر تطور في هذا المجال أن البنك الدولي ، دعا منذ عدة أشهر الى مبادرة لتنشيط البحوث الاقتصادية في الشرق الاوسط وانتهى الى ما يمكن تسميته بمنظمة جديدة للبحوث الاقتصادية في الشرق الاوسط .

واتفق الحاضرون في هذا الاجتماع ، على أن الشرق الاوسط يضم المنطقة العربية وتركيا وايران مع استبعاد اسرائيل . الآن اسرائيل لها موقف آخر بعد الاتفاق مع الفلسطينيين ، فهل ماحدث يجعل الدول والهيئات والمنظمات تقبل اسرائيل .

الامر الثالث ، انه من الناحية الموضوعية اذا اتفقنا على تحديد الدول التي تدخل في الشرق الاوسط ومنها اسرائيل ، فلا بد من مناقشة القضايا التي اثرت في مؤتمر مدريد ، ومنها قضايا المياه والسكان وهذا معناه دراسة الزراعة والبنية الاساسية ونواحي اجتماعية ، ومعظم الدراسات تنتهي الى إنشاء مؤسسات جديدة ، مثل بنك للتنمية في المنطقة ، وإعداد اتفاقيات تجارية ، الدراسات موجودة .. المهم ان نتفق على ماهية الشرق الاوسط ، وقبل اسرائيل في هذه المنطقة .

مصطلح امبريالي

□ الجمهورية : نود ان نستمع لرؤية الدكتور عصام جلال ..

● ● الدكتور عصام جلال : نريد ان نسترجع المعنى التاريخي لمصطلح الشرق الاوسط ، أو الشرق الأدنى ، كما سمي من قبل ، هو مصطلح اطلقته الامبريالية الناشئة في أوروبا بقصد تحديد منطقة كان عليها نزاع ومنافسة ، لاحداث قسط من التقسيم والتوازن خلال المنافسة الاوربية والاحظ ان هذه الكلمة لها ملول سياسي وامني واقتصادي ، سواء كان خافيا او واضحا ، ولذلك اكون حذرا جدا في قبول الاطروحات الجديدة واحذر منها ، مالم يعرف ماهو المقصود وماهو المستهدف ، لان القضية ليست مجرد استحداث تقسيمات جديدة ، وانما هي اطروحة تنطوي على اهداف ومطامع ، عينة ، بحيث علينا ان نقبل هذه



التنافس اكبر من احتمالات التكامل ، وخاصة أن الاسواق عربية وشرق اوسطية وافريقية ، فإذا كنت اخطط لمصالحى فلا يمكن ان افتح مجال الاستثمار لغيرى . لماذا استدعى اسرائيل لهذا الغم ؟ لذلك لابد من الحرص فى التعامل مع اى اطروحات جديدة عن مفهوم جديد للشرق الاوسط .

متغيرات موضوعية

□ الجمهورية : هل للسيد اللواء احمد

فخر رؤية مختلفة ؟!

● ● اللواء احمد فخر : لقد سأل الدكتور عصام جلال : ماهو الوازع للتحدث عن شرق اوسط جديد ، وطرح تصويره ان المبعث لذلك صهيونى . رأى الشخصى مختلف .. وهو اننا نتحدث عن شرق اوسط جديد بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية ، تسبب فيها .

● الصمود العربى .. والدور العربى خلال السنوات الاخيرة برغم ضعف هذا الدور ، ثم وصول اسرائيل الى قناعة بان مزاعمها وافتراساتها اهتزت . الدور العربى فى صياغة منطقة جديدة ، بدأ فى حرب اكتوبر ٧٣ ، عندما اقتنعت اسرائيل بعد الحرب مع سوريا ومصر ، أنها مهما احتلت من الارض ومهما كان لديها تفوق عسكرى فلى النهاية لاتستطيع أن تؤمن نفسها .. لابطوط عسكرى ولايتفوق عسكرى ، وهكذا اهتزت فكرة الامن الاسرائيلى عام ١٩٧٣ وكان هذا هو أول متغير ولا يجب أن ننساه .

● المتغير الثانى .. أن مصر ادخلت المنطقة الى تجربة اسمها تجربة معاهدة السلام وطرحت فكرة السلام على خريطة الجغرافيا السياسية وعاشت هذه الفكرة ١٧ سنة .

● المتغير الثالث هو الانتفاضة .. لان اسرائيل شعرت ان الداخل الاسرائيلى لا يستطيع ان يتحمل ذلك الاهتزاز فى الامن اليومى .. وهى لاتستطيع تحمل هذا التهديد اليومى الداخلى الذى تسببه لها الانتفاضة .

● المتغير الرابع .. أن حرب الخليج الثانية أثبتت لاسرائيل أن الصواريخ تعبر

ورغم ذلك ارى ان الميررات التاريخية والمستقبلية تجعلنا اكثر تفاؤلا من الذين يريدون إقامة المأتم . لان التحديات مشتركة رغم تفاوت المصالح والمنطلقات والاطر السياسية .

الشرق العربى .. لا الاوسط

لكن كل هذه المظاهر وجدت فى كل التجمعات الاقليمية ذات المستقبل ، فى اوروبا وجنوب شرق آسيا ، ومع ذلك ضغوط المصلحة المشتركة اذت الى اقامة اسس لبناء تجمع ذى مصالح مشتركة ، والمصاعب التى واجهت الوحدة الاوربية لاتقل عما يواجه الوحدة العربية .

انسا - فى النهاية - من انصار الاحتفاظ بالمفهوم التقليدى القديم للشرق الاوسط .. وهو الشرق العربى وأدعى أن كل أطروحة جديدة لاضافة جديدة تحمل تحديا وتعكس مصالح وتطلعات مصرية وأمنية واقتصادية وعلينا أن ندرس قبل قبولها ، ولايصح التعامل معها على أنها أطروحة اكاديمية ، واضافة تركيا أو إيران أو إسرائيل أو أفغانستان لابد أن يكون لها مبرر من منطلق توافيق المصالح ، وجدوى الشروع فى اقامة صرح مشترك .

هذا لا يمنع اننا يجب ان نتطلع فى المستقبل لكى نوسع الرقعة ولايجاد المبررات لهذا التوسع من خلال مصالح مشتركة فى دائرة أوسع .

المغرب العربى يتطلع لاقامة صلة مع جنوب أوروبا ، نحن لايجدنا تحت دينى أو مذهبى أو عصى .

ولابد أن نستجيب لاي توسع له مصالح متوقعة تبرر قيامه .

وخطورة التقسيمات الجغرافية المفتعلة تخطى انه قد تكون هناك مصالح مع دولة اكبر ، وان كان الوازع الاساسى الان لاثارة فكرة الشرق الاوسط وإعادة تعديلها ، هو وأزع صهيونى بحث تؤيده الصهيونية العالمية والتفوذ الغربى المؤيد لها .

تنافس .. لاتكامل

واتساءل .. ماهى اوجه التوازى فى المصالح بين مصر واسرائيل ؟! مصر تحتاج لاستثمارات واسواق ، وهى نفس الاحتياجات الاسرائيلية ، إذن احتمالات

الاطروحة لاتفاقها مع مصالحنا .. او نرفضها .

وأعتقد أن التعامل الاكاديمى مع هذا التقسيم غير وارد ، فهى ليست قضية أكاديمية ، وإنما تجري محاولة لاتباسها لباسا أكاديميا ، كما أنها ليست مناقشة علمية .. وليس هدفها علميا ، وإنما هى تعكس تطلعات وأطماعا سياسية واقتصادية .

من اى منطلق ؟

وانا ادى انه من الصعب جدا الاتفاق على رؤية معينة خارج إطار الامة العربية ، هناك توافق وتوازن فى المصالح الاساسية الثلاث : الامنية والاقتصادية والسياسية بين الدول العربية ، ولذلك اذا تحدث احد عن ان تركيا من الشرق الاوسط . نسأل : من اى منطلق ؟ أما التعميم فى الاجابات فليس له هدف سوى الالتفاف حول الوعى والادراك العربى ، وهذا غير مقبول .

وبالرغم من وجود روابط بين الدول التى يرشحها الدعاة الغربيون للدخول فى تقسيمة جغرافية جديدة ، هناك روابط منها ماهو اسلامى ، الا ان الظاهرة اللافتة للنظر ان التجمع حسب المدارس التى طرحته ، يعكس الاهتمامات الاستراتيجية للدول الساندة فى العالم ، ولايعكس جدوى التعاون بين الدول المرشحة للتقسيم الجديد .

وارى ان تحديد الشرق الاوسط بمفهوم جديد ، قضية ستأخذ وقتها ولابد ان تتم بمعرفة الدول المعنية ، ولابد ان تعكس واقع تعاون هذه الدول والتتسيق فى العمل بينها ، فى مجالات محددة ، وارى ان هناك هدفين وراء هذه الاطروحات :

● الاول اجهاض للقومية العربية ، بمفهومها الناصرى التحررى والتأكيد على الذات العربية ، وقد تحقق جزء كبير من هذا الهدف باسهام من الضحالة العربية والسذاجة العربية .

وهذا التوجه قصير النظر ، لان الضغوط التاريخية والضغط الاقليمي والثقافية واللغوية تقتضى الانقيص مأتما للقومية العربية .. حقا هى مريضة ، وتقتضى حالتها انخالها غرفة الانعاش وهو لايريد ان تدخل غرفة الانعاش ،



١٦ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السكان - مواردهم - القدرة العسكرية للدولة .

فعندما يهاجر المصري للخليج فلان احتياجات السكان في مصر لا تكفيها الموارد الأساسية المصرية .. لذا تخرج سلما .

عندما تعتدى اسرائيل على جنوب لبنان ، او تستولي على الضفة فلان مواردها محدودة ، ولان عندها هجرة قادمة وأرضا محدودة فهي تخرج - حربا - للتوسع كحل لهذه الاختلال من وجهة نظرها .

وشرق أوسط جديد بالتزامات أمام العالم ، سوف يحد من الهجرة لاسرائيل ، لانه سيمنعها من التوسع ، وبالتالي فان الارض التي تتحمل اربعة ملايين قد تتحمل خمسة أوستة ، لكنها لن تتحمل أكثر .

أما عن مؤتمر مدريد ولجانه ، فأود أن أؤكد أن المفاوضات الثانية تسعى لحل مشاكل الماضي ، مثل أريحا غزة .. الارض المحتلة .. النازحين .. الس أخرى .

أما المفاوضات المتعددة الاطراف فتسعى لوضع صورة المستقبل ، وفيها تدخل فكرة الشرق الاوسط الجديد ، ودور هذه اللجان الدراسة ووضع الحلول والتنفيذ بعد المفاوضات الثانية .

هل المصالح متطابقة

وليس معنى شرق أوسط جديد واسرائيل جزء منه أو تركيا أو غيرها ، أن المصالح سوف تتطابق .

ستظل المصالح المصرية القومية متناقضة مع الاسرائيلية والايروانية والتركية .

كل ماسيحدث هو اختلاف اسلوب السحل ، بدلا من أن تدخل لحل هذه المصالح بالقوة المسلحة ، نلجأ إلى تفاوض وحوار وإلى منظمات إقليمية أو دولية ، وبالتالي لايتصور أحد أن الفكر العربي سوف يتطابق مع الفكر الاسرائيلي ، ولكن اسلوب حل التناقضات هو الذي سيتغير .

من هنا أرى أنه لا يوجد مبرر للقلق ، طالما أنا صاحب الحق في أن أتفاوض وأجابه وأنا أقش ، وطالما أنا واع بأن مصالحى لن تتطابق مع مصالح الصهيونية العالمية .. لانسطيع أن ألقى أن لى دورا !

إن تجربة أوروبا التي أوجدت سوقا مشتركة وبرلمانا وحلفا عسكريا ، يزيد من دور الاطراف الداخلة في التنظيم ..

وضوح التحديات

وأتصور أن شرق أوسط جديدا وفق علاقات جديدة ، ينشط الدور العربى ، وعندما يعلم العرب أن هناك تحديا اقتصاديا قادمًا وتحديا حضاريا وهجرة سكان ، يصبح دور التكتل العربى هو مواجهة هذه التحديات الواضحة قواعد اللعبة ستكون أوضح .. واطراف اللعبة أوضح .

الجمهورية : نستمع الى رؤية

الدكتور مفيد شهاب :

● د. مفيد شهاب : يدور فى ذهنى مجموعة خواطر فى شقين :

● الاول يتعلق بالصوميات وهو الشكل المستقبلى للمنطقة فى ظل التسوية مع اسرائيل .

● الثانى .. يتعلق بتأثير هذا الشكل المستقبلى على مصر والتحديات التي تواجهها .. وماهو الدور المتوقع من مصر .

كلنا نجمع ان المنطقة تشهد تطورا جديدا ، بعد الاعتراف المتبادل من اسرائيل ومنظمة التحرير . هذا التطور الجديد بشكل منعطف ايجابيا هاما ، يدخل المنطقة بأسرها فى مرحلة تاريخية جديدة ، لها ابعاد تختلف تماما عن كل الابعاد القديمة التي تعودناها فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

مفاهيم ثابتة تتغير

وهذا الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني سيؤدى بالضرورة الى تغيير فى مفاهيم البقية من ١٤

الحدود .. وبالتالي فإن الحدود التي اعتدنا أن نحارب عليها لم تعد هي الجبهة الوحيدة .

● المتغير الاخير .. خاص بالنظام الدولي الجديد الذي حدث ، وعندما دعى مؤتمر مدريد لحل مشكلة الشرق الاوسط وافقت ١٢ دولة عربية بما فيها دول المغرب العربى ودول الخليج ودول الطوق . صحيح أن مفهوم الشرق الاوسط - اكاديميا وعلميا - لا يحدث اتفاق عليه ولم تتم الاجابة عليه ، وأن الدوافع لتحديد ما يطلق عليه «شرق أوسط جديد» دوافع مختلفة تماما .

الاعضاء المرشحون

هناك محاولات لادخال جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق لوجود علاقات دينية ولغوية وحضارية مع ايران وتركيا ، لكن هل الدافع أن اسرائيل تمتلك قدرة نووية ، وهناك لديهم اسلحة نووية من أجل استمرار تفكيت الاتحاد السوفيتى السابق حتى لايعود قوة مؤثرة مرة أخرى ؟

هناك تصور لادخال تركيا لعلاقاتها المباشرة مع العراق وسوريا ، وهناك موضوعات مياه تمثل مشاكل ومصالح . لكن التعبير الامنى يقول إن أى تجمع نحاول ان نرسم له حدودا يجب ان تدخل فيه الدول التي تؤثر على الامن القومى لهذه المجموعة .

فاذا تصورنا أن أفغانستان تؤثر على الامن القومى للمنطقة تدخل ، وإذا تصورنا أن جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق كذلك تدخل ، والامن القومى هو أمن عسكرى وسياسى واجتماعى واقتصادى .

الخروج عن الحدود

ما زال التعريف حتى هذه اللحظة مثار تساؤلات سواء على المستوى الاكاديمى .. أو العملي .

وشرق أوسط جديد واسرائيل عضو فيه باتفاقيات سلام نأمل أن تحدث ، معناه أن لأول مرة فى التاريخ سيكون لاسرائيل حدود معترف بها .

مامعنى الحدود ؟

الدولة تخرج خارج حدودها ، إن سلما أو حربا ، فى حالة إذا حدث خلل فى العلاقة بين ثلاثة عناصر هي : مطالب



الجمعية العامة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ سبتمبر ١٩٩٢

العالمي الاقليمي الان ، فمثلا النظام العالمي الجديد منذ اواخر الثمانينيات هناك انهيار للنظام العالمي القديم حيث كانت هناك سيادة للثنائية القطبية ، ودخول العالم لمرحلة جديدة تتشكل نحو قطبية واحدة .. واحتمال ظهور قطبية مستقبلية ، وكذلك انهيار النظام الاقليمي العربي بفعل غزو العراق للكويت ، وبدأت اطراف مختلفة تحاول اعادة البناء والمصالحة ، ولكن الواقع ان النظام الاقليمي العربي انهار .

الملح الثالث في التغيرات الجذرية الشاملة ، تتضمن احتمالات دخول اسرائيل الان كطرف اساسي في تفاعلات المنطقة ، وكانت اسرائيل تحاول ان تتعامل مع جيرانها .. وكانت هناك محاولات من الدول العربية لابعادها . وهنا تجد الصراع بين طرفين أحدهما سيسيطر ، او نصل إلى صيغة وسط ، إما باعادة النظام العربي بشكل جديد ، أو قيام نظام شرقي أوسطي أوسع في أطرافه ومراحله .

والتطورات الجارية تجعلني اعتقد ان النظام الشرقي أوسطي هو الاقرب الى التحقيق ..

واذا تبينا هذا النظام نقول ، ان هيكل النظام يمكن ان نحصره في عدة عصر ، في مقدمتها القوى الاساسية لهذا النظام الشرقي أوسطي الجديد ، ستكون العلاقة بين الدول اعضاء النظام .

مستقبل المنطقة ككل ، وعلى وضعها في ظل المستجدات الجديدة والنظام العالمي الجديد .

واذا حاولنا ان نتصور الشكل المستقبلي للمنطقة ، أقول انه منذ عام ١٩٩٠ بدأت تصورات جديدة للمنطقة عندما بدأت صيغة مدريد وهذه العمليات أخذت تتضح وتعطى نتائج اليوم ، وهي تشكل نظاما اقليميا جديدا يختلف عما كان سائدا منذ عام ١٩٤٥ ، عندما نشأ نظام عالمي جديد بعد انتصار الحلفاء في الحرب الثانية ، ونشأ نظام اقليمي عربي في نفس السنة بقيام جامعة الدول العربية .

نظام عالمي واقليمي جديد

هناك اختلاف جذري بين النظام العالمي والاقليمي عام ١٩٤٥ ، والنظام

كانت راسخة وثابتة لسنوات طويلة ، في نطاق العلاقات الاسرائيلية العربية باعتبار ان القضية الفلسطينية كانت ومازالت جوهر الصراع العربي الاسرائيلي ، وبالتالي يؤدي الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الى سيادة مفاهيم جديدة ، عن السلام وحسن الجوار ومايستتبع ذلك من وجود تعاون بين اسرائيل والعرب .

ومعنى ذلك ان التركيبة السياسية الاساسية ستتحول من علاقات عداء لمدة ٥٠ سنة الى نسيج جديد يضم اسرائيل ذاتها مع العرب بحكم الجوار ويحكم الاتفاق على السلام .

هذا المفهوم الجديد وينعكس على علاقات دول الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل ، وينعكس على توازن القوى في الشرق الاوسط ، الامر الذي سيؤثر على



نظام متعدد القوى

بالنسبة للقوى الأساسية احسب اننا ستكون امام نظام متعدد القوى ، عدة دول فاعلة قوية وليست دولة واحدة ثم عدة دول اقل تأثيرا .

من الدول الرئيسية الفاعلة ستكون اسرائيل وذلك بحكم قوتها العسكرية والدعم الخارجى والقدرة التكنولوجية المتاحة لها ، انما في ظل اوضاعها الاقتصادية ومشاكلها السكانية ، وعدم احتمال ان تكون الامور طبيعية بسرعة بينها وبين جيرانها العرب ، لن يحولها كل ذلك الى دولة اقليمية سائدة ، وهذا عكس مايتوقعه البعض من أن اسرائيل ستغزو المنطقة والاسواق العربية وانا اختلف مع هذا الراى .

● السعودية .. ستكون قوة رئيسية فى المنطقة بحكم قوتها المالية ، وسيطرتها على دول الخليج .. والدعم الدولى والامريكى المقدم لها .
وانما يبقى انها ستعانى من مشاكل سياسية امنية ، بدأت ملامحها تظهر فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان وقضايا الديمقراطية .

القوة الثالثة مصر .. ستكون دولة رئيسية بحكم ثقلها السياسية ، ودورها المؤثر فى الوطن العربى وافريقيا ، وسياساتها المعتدلة على المستوى الدولى ، وسيكون لها دور هام إذا حرصت على أن تمارسه والانتخلى عنه ، ويبقى ان هناك عقبتين : ان

تتجاوز ازمته الاقتصادية الطاحنة ، وان يتحقق الاستقرار والامن ، وتنتهى عمليات الارهاب .

● تركيا .. دولة ذات علاقة بدول المنطقة ، تحولها الى دولة مؤثرة - لكن يصعب التكهن بدورها ، بحكم اوضاعها السياسية الصعبة ، ولكن لا اعتقد انها سيكون لها دور فعال فى السنوات المقبلة .

● ايران تحاول فرض نفسها كدولة عسكرية قوية ، ولعلاقاتها الخاصة مع دول الخليج ، لكن سياستها الخارجية تجعل الامر امامها صعبا .
ويشترط إذا أرادت ايران ان تلعب

دورا شرق اوسطى مع جيرانها العرب ، ألا تتورط فيما يحدث فى اسيا الصغرى الآن .
النشئ الثانى فى حديثى خاص بعلاقات الشرق الاوسط المحتملة .. وتقديرى انه ستنشأ شبكة معقدة من العلاقات بين دول المنطقة يمكن رصدها فيما يلى :

● تعاون اقتصادى .. شكل ماستحقق من التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة والمشروع المطروح الآن ، هو السوق الشرق اوسطية ، وامام هذه السوق احتمالان :

- ان تقوم سوق تمثل اسرائيل الطرف الاساسى فيه ، لان السوق اقيم من اجل ادماج اسرائيل .

- الاحتمال الثانى .. ان يظل المشروع حبرا على ورق وهذا يتوقف على مدى

تقدم الحوار فى المفاوضات متعددة الاطراف .

وقد يحدث تعاون اقتصادى اكبر مما هو قائم الآن وهناك احتمالات واضحة الآن ، بمعنى الا نصل الى سوق شرق اوسطية ، ولكن هناك مجالات للتعاون الاقتصادى الاكثر .

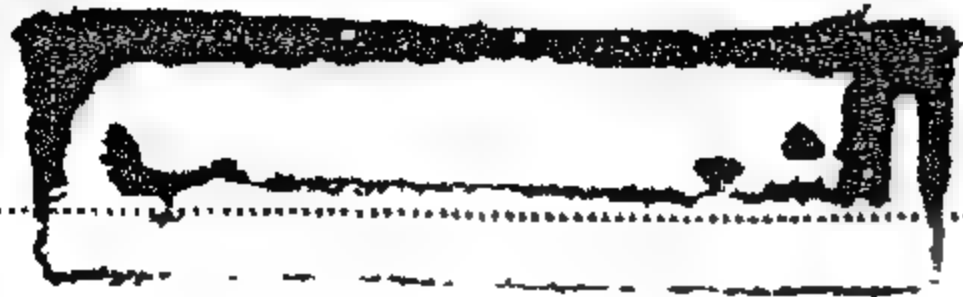
وقد بدأنا بمصر فى التطبيع مع اسرائيل .

اما الاوضاع الامنية .. فستختلف التهديدات الامنية العسكرية بشكلها الحالى فى المنطقة وسيكون هناك نوع من الاستقرار والامن النسبى ، لكنى لا اعتقد ان الامر سيكون نهائيا بمعنى ان احتمالات القلق وعدم الاستقرار الامنى مازالت واردة ، وادا لم تتعدل السياسة الايرانية ، وادا مابقى الوضع فى العراق على ما هو عليه بون حسم وادا ماعاد اللجوء الى السلطة فى اسرائيل فهذا قد يدفع المنطقة الى عمليات تؤدي الى القلق .

تحالفات جديدة

اما عن التنافس السياسى .. فسوف يشتد بين دول الشرق الاوسط العربية ودول الشرق الاوسط غير العربية ، وقد يحدث تغيير فى التحالفات الموجودة وقد تتحالف اطراف عربية مع اسرائيل ضد اطراف عربية اخرى وان كان هذا يدخل فى دائرة التنبؤ ..

الجزء الثانى من الندوة الخميس القادم



المصدر :



١٧ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عزت عادل :

المشروعات الإسرائيلية تهدد قناة السويس

الإسماعيلية - هلال السعيد

تتابع ونرصده منذ فترة طويلة تكليف إسرائيل لبناء قناة إيطالية لأعداد دراسة جدوى اقتصادية لعمل قناة جديدة تربط بين البحر الأبيض بالبحر الميت للاستفادة من أجواء السلام للعديد من المشروعات الملاحية والسياحية وتوليد الكهرباء والتفكير في هذه القناة الملاحية (غزة البحر الميت) ليست وليدة اليوم ولكنها فكرة قديمة واليوم في ظل أجواء السلام والمنافسة حرة ولا احتكار لطريق أو قناة أو خط أنابيب، وإذا كانت إسرائيل تفكر في عمل قناة ملاحية جديدة، فإننا لا نستطيع أن أمنعها من ذلك لكن كل ما أملكه وأستطيعه بالفعل هو منافستها وهي تعلم ذلك تماما وسوف أناقشها بكل الوسائل مع كل التقدير لأجواء السلام القادمة ولكن كما قلت صالح مصر أولا وأخيرا.

وبالنسبة لخطوط الأنابيب في إسرائيل فإن عيوننا ودراستنا مفتوحة لها تماما وتتابعها بكل دقة، وطالما دعونا الأخوة في «سومين» للتكامل وليس التنافس معنا.. الموقف الآن يدعونا للتعاون والتشاور معا لمواجهة الخطر الذي يلاحقنا ويلاحقهم ولا اتخاذ الإجراءات التي تحافظ على مواردنا وإيراداتنا سويا وكعبدا عام لن ننتظر ولن نقف جامدين في مواجهة أية مشروعات منافسة لقناة السويس، ولن نجعل شعب السلام يخيفنا لأننا نضع صالح مصر أمام أعيننا أولا وأخيرا.

أعلن المهندس محمد عزت عادل -رئيس هيئة القناة- في الاحتفال بالذكرى الـ ٣٧ للانسحاب الجماعي للمرشدين والعاملين الأجانب ليلة ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ أن قناة السويس في عصر السلام الذي يسود منطقة الشرق الأوسط حاليا وبعد الاتفاق الفلسطيني لمشروعات التطوير الإقليمي المشتركة يجب أن تراعى منافستها الإقليمية والعالمية لكافة الطرق والقنوات الملاحية بما في ذلك المشروع الإسرائيلي لقناة البحر الأبيض المتوسط (غزة - البحر الميت).

وقال المهندس عزت عادل: إن وصلة السلام الإسرائيلي -الفلسطيني عبر غزة وأريحا ستؤثر على الطرق البرية بين منطقة الخليج وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط وكذلك سوف تعيد الحياة من جديد لخطوط أنابيب البترول من العراق إلى تركيا والخط ما بين سوريا ولبنان وخط أنابيب عسقلان- أشدود، كما فس خطير لخط أنابيب سومين العربية الخليجية بين العين السخنة والإسكندرية بالإضافة إلى تشجيع إيران لاعادة استخدام هذا الخط الإسرائيلي مادامت الدول العربية المنتجة للبترول سوف تستخدمه باعتباره الأقرب والأوفر والأرخص.

وقال المهندس محمد عزت عادل: إننا في هيئة القناة كنا



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٧ سبتمبر ١٩٩٢

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام في مثلث الأزمة (٢)

الطلة الحك الذاتي تواجه الاختيارين .. التجارة الحرة والعزلة الاقتصادية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا شك أن الاختلاف في ظروف البدء للاقتصادات الثلاثة الاردني والفلسطيني والإسرائيلي هو اختلاف واضح وقد سجلنا البيانات الأساسية لكل منها في الجدول المرفق.

لقد بلغت جملة الناتج القومي الإسرائيلي عام ١٩٩١ نحو ٥٩ مليار دولار وهو ما يساوي نحو ١٥ ضعف الاقتصاد الاردني كما أن الاقتصاد الاردني كان أكبر من مثيله في الضفة الغربية وغزة. وقد كان متوسط الدخل الفردي الإسرائيلي منسوبا إلى جملة الناتج القومي ١٠٩٠٠ دولار في حين كان نفس الدخل في الأردن لا يتجاوز ١٠٠٠ دولار (مقارنا بـ ١٣٤٠ دولارا عام ١٩٩٠) وفي الضفة الغربية كان متوسط الدخل الفردي منسوبا إلى جملة الناتج القومي ٢٣٠٠ دولار أما في غزة فلم يكن هذا الرقم يتجاوز الـ ١٣١٠ دولارات. وكان المتوسط العام للضفة وغزة معا ١٨٠٠ دولار. وفي عام ١٩٩١ كان ثلث إجمالي الناتج القومي في الضفة الغربية وغزة نابعا من عمل أهل هذه المناطق في إسرائيل وعند وضع هذه الحقيقة في الاعتبار نجد أن متوسط الدخل الفردي منسوبا إلى إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية ينخفض إلى ١٧٥٠ دولارا كما يصل في غزة إلى ٨٥٠ دولارا.

وفي الوقت الراهن لا تتاجر الأردن مع إسرائيل. كما أن حجم التجارة الأردنية المتواضع مع الأراضي المحتلة يحقق لهذه الأراضي فائضا صغيرا تجاه الأردن. ولكن إسرائيل تتاجر بكثافة مع الضفة الغربية وغزة، وتحقق فائضا تجاريا كبيرا مع الأراضي المحتلة. وهو الفائض الذي يتم موازنته إلى حد ما بشراء إسرائيل لخدمات الأيدي العاملة الفلسطينية. ورغم أن اعتماد إسرائيل الاقتصادي على الأراضي المحتلة صغير في مجموعه سواء من حيث درجة الاعتماد على العمالة الفلسطينية أو بالمقارنة إلى جملة الانتاج القومي إلا أن كلا من قطاعي الزراعة والتشييد الإسرائيليين يعتمدان بكثافة على قوة العمل الفلسطينية. وهذه هي إحدى النتائج الناجمة عن احتلال إسرائيل لهذه الأراضي.

أن الأسواق الداخلية لكل من الاقتصادات الثلاثة أصغر من أن تؤدي إلى نجاح استراتيجية تنمية تخص كلا منها على حدة ومع استبعاد إحلال الواردات كاحتمال خطير على أي استراتيجية انطلاقا اقتصادي نجد أن سياسة التنمية يجب أن تعتمد على استراتيجية قائمة على التصدير. وهذا أمر معترف به على نطاق واسع في إسرائيل حيث يلعب قطاع التصدير دورا قائدا في عملية النمو وحيث تجري إسرائيل بمقتضاه مفاوضات لوضع ترتيبات للتجارة الحرة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة.

وقد يقال أحيانا أن اقتصاديات شمال منطقة الشرق الأوسط تفتقر إلى البترول وغيره من الموارد الطبيعية التي أدت إلى زيادة دخول بلدان الخليج خلال العقدين الماضيين.

ولن أحد دروس التنمية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في شرق آسيا هو أن الموارد الطبيعية ليست ضرورية للنمو. فاستراتيجية التنمية القائمة على التصدير متضافرة مع التعليم لصنع قوة عمل ماهرة قد أثبتت نجاحها في مختلف أنحاء العالم. وحينما نضع في الاعتبار تجاور الاقتصادات الثلاثة جغرافيا نجد أنه من الطبيعي أن تكون هناك تجارة كثيفة واستثمار متبادل فيما بينها ولكن السياسة هي التي صنعت هذه الانماط المشوهة. فالتجارة بين الأردن وإسرائيل ممنوعة، وإن كانت هناك تجارة كثيفة بين إسرائيل والمناطق المحتلة أما التجارة بين كل من الضفة الغربية وغزة وبين سائر بلدان العالم العربي بما فيها الأردن فهي مقيدة.

ومن الواضح أنه سيكون على سلطة الحكم الذاتي الانتقالي أن تختار بين التجارة الحرة (وماسيترتب عليها من زيادة في الدخل) وبين العزلة الاقتصادية (وماسيترتب عليها من تحجيم للرخاء). ونحن نوصي بأن تكون هناك حركة مطردة نابغة من ترتيبات طوعية توافق عليها الأطراف المعنية نحو التجارة الحرة حرية تدفق رأس المال بين الاقتصادات الثلاثة بهدف تحقيق منطقة تجارة حرة فيما بينها في البضائع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا. ولكننا ينبغي أن نضع في الاعتبار الاختلاف القائم في العلاقات التجارية بين الاقتصادات الثلاثة. فإسرائيل مع الضفة الغربية وغزة هي أقرب ما تكون نسبيا إلى التجارة الحرة. ودعم هذه العملية قد يحتاج إلى إزالة العقبات التي تضعها إسرائيل أمام صادرات الضفة وغزة إليها. ولكن الأمر قد يحتاج إلى وقت أطول وتغييرات أكبر لكي تقوم التجارة الحرة بين الأردن وبين الضفة وغزة. أما التجارة الحرة بين إسرائيل والأردن فتحتاج إلى تغييرات كثيفة في نظمها التجارية. ولأن الضفة وغزة لا تضعان أية قيود على التجارة فإن التقدم



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

سيؤدي إلى زيادة لا ضرورة لها في الصعوبات الاقتصادية داخل الأراضي المحتلة.

ويجب ان يكون من الممكن الوصول الى اتفاق خلال فترة قصيرة ربما خلال فترة لاتزيد على العام، من أجل التحرك نحو

التجارة الحرة لعدد كبير من البضائع بين الاردن والكيان الفلسطيني ولكن تحقيق قدر كبير من حرية التجارة بين إسرائيل والاردن سوف يأخذ وقتا اطول لأن الشركات الاردنية مازالت غير مستعدة حتى الآن للمناقشة الاسرائيلية وعموما فإن الاقتصاد الأصغر في التجارة الحرة سيكون هو عمليا الأكثر استفادة من إلغاء القيود التجارية. ولكننا يجب ان نعي ان أي إعادة هيكلة اقتصادية تفرض اعباء انتقالية ينبغي معرفتها والسماح بها. ومع ذلك بالنسبة الطبية تستطيع الاردن واسرائيل بالتدريج فتح اقتصاديهما كل على الآخر.

ان التداخل في الكيان الفلسطيني بين اتفاقيات التجارة الحرة الاسرائيلية - الفلسطينية، والاردنية الفلسطينية سيجعل من الصعب التحكم في تدفق البضائع بين الاردن واسرائيل أو بين هذه البلدان الثلاثة وشركائهما الآخرين في التجارة. وفي حين ان قواعد المنشأ يمكن ان تكون هي اساس تنظيم التجارة في ظل هذه الظروف إلا أن هذه القواعد يمكن التحايل عليها بسهولة، ومن المحتمل ان ينشأ هنا نوع من التجارة غير الرسمية بين الاردن واسرائيل أو بين اسرائيل وربما أيضا بقية العالم العربي من خلال الضفة الغربية وغزة حتى في غياب اتفاقيات تجارية صريحة.

ولاشك ان النمو الاقتصادي في الأراضي المحتلة سوف يستفيد من تزايد التجارة مع بلدان أخرى غير الاردن واسرائيل ولذلك فلا بد من السماح للكيان الفلسطيني بإقامة علاقات تجارية مع بلدان العالم العربي وغيرها في كل مكان. وقد اعلنت السوق الأوروبية المشتركة بالفعل استعدادها لتقديم شروط ميسرة لصادرات الأراضي المحتلة اليها وهذه امكانية ينبغي عدم التفريط فيها. لقد كانت العلاقات التجارية للضفة الغربية وغزة خلال الربع قرن الأخير مفيدة سياسيا. ومن الطبيعي ان تتوقع ان الأراضي المحتلة سوف تتجه الى التجارة مع بلدان الشرق الأوسط أكثر مما يجري عليه الحال الآن. فمن المحتمل جدا حينما يسود السلام ان تتوسع التجارة بين الأراضي المحتلة وبين البلدان العربية بأسرع من توسعها بين الأراضي المحتلة واسرائيل ويجب ان ننظر اسرائيل الى هذا الأمر باعتباره عودة الى الوضع الطبيعي وليس تحديا يواجهه عملية السلام.

التعاون الاقليمي

ويجب ان ندرك ان تدفق الخدمات عبر الحدود بين الدول هو جزء مهم من التفاعل العالمي المطلوب لنجاح التنمية الصناعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو التجارة الحرة يحتاج إلى العمل من جانب كل من اسرائيل والاردن، ولا يحتاج من الضفة وغزة إلا إلى مزيد من ضبط النفس. ومن المفترض ان أي اتفاقيات بين اسرائيل والاردن والضفة الغربية وغزة تحكم سلوكها في التجارة والاستثمار يجب ان تكون متناسبة مع ظروف كل منطقة في السنوات الأولى بحيث تسمح بمزيد من الاعتماد على الاشراف الحكومي في اجراءات الانفتاح في الضفة وغزة أكثر منها في الاردن واسرائيل كشريكين متطورين. ومثل هذا التفاوت سيظل مطروحا ومهما طالما لم يصبح للضفة الغربية وغزة عملة وطنية خاصة بهما.

ومن القضايا المطروحة قضية ما اذا كان سيتم فتح مراكز للجمارك على الحدود بين اسرائيل وبين الضفة الغربية وغزة. ولكن هذا قد ينتهي بوضع قيود كثيفة على الواردات بين الجانبين. ولذلك فإن غياب مراكز الجمارك هو افضل ضمان للتدفق الحر للبضائع بين اسرائيل وبين الأراضي المحتلة. واذا كانت تلك تمثل نتيجة مرغوبا فيها فاننا نخشى ان تؤدي الكوابح السياسية والاقتصادية على الجانبين إلى جعلها غير ممكنة. واذا سمح لسوء الحظ بوجود قيود تجارية انتقالية فانه من المهم الاتفاق على ان تظل محدودة، وان ندرك منذ البداية الأولى ان الهدف النهائي هو إلغاء القيود المفروضة على تدفق رأس المال والبضائع والتكنولوجيا في القطاع الصناعي. ولاشك ان وجود منطقة تجارة حرة بين الاقتصادات الثلاثة سوف يحتاج الى العديد من المفاوضات المختلفة. وكما لاحظنا فإن هناك منطقة تجارة حرة قائمة فعلا من زوايا متعددة بين اسرائيل والأراضي المحتلة وقد تكون المفاوضات على الترتيبات التجارية بين الطرفين لحماية وتوسيع حركة البضائع الحرة القائمة حاليا وإزالة ما تبقى من عقبات هي احتمال وارد ضمن عملية السلام.

ومن الزاوية الاسرائيلية فإن هذه المفاوضات يجب ان تفتح مجالا للصادرات الفلسطينية من البضائع التي يتمتع فيها الفلسطينيون بميزة نسبية بما في ذلك السلع الزراعية والمنسوجات. كما قد يحتاج الامر الى فترة انتقال لتسهيل التكيف الاسرائيلي مع هذه التغييرات، ولكن التغييرات يجب ان تتم اذا ما اردنا ان تحقق الفوائد المحتملة من التجارة الحرة في هذه المنطقة.

واذا وضعنا في الاعتبار أهمية تدفق العمالة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني وأهمية تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني من أجل نجاح عملية السلام فاننا نوصي بقوة بضرورة استئناف تدفق العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية وغزة الى اسرائيل. وعلى الفلسطينيين والاسرائيليين ان يتفقدوا على تنظيم شروط عمل العمالة الفلسطينية وربما يقلل الحجم الاجمالي لتدفق العمالة. ولكن انقاص هذا الحجم كثيرا عن ١٠٠ ألف عامل وهو الحجم الذي كان سائدا قبل الانتفاضة



المصدر: العالم العربي

١٢ سبتمبر ١٩٩٠

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والتجارة وفي حالة اسرائيل والاردن والكيان الفلسطيني فإن الخدمات التي ستحتل بالاولوية المباشرة في عصر الحكم الذاتي هي خدمات السياحة والنقل والمواصلات وخاصة المطارات والاتوبيسات والطاقة الكهربائية، والبنوك. وكذلك خدمات بعض المهن مثل المهندسين والاطباء والمحاسبين. وهذه الانشطة مهمة أيضا لان بعضها يقدم فرصا خاصة للتعاون المباشر بين الاطراف في المنطقة، فالخدمات السياسية

تقدم فرصة قوية بسبب الهمية المحتملة لهذا القطاع بالنسبة للضفة الغربية وغزة تحت الحكم الذاتي ورغم ان التعاون الناجح في السياحة سيعتمد أساسا على مشروعات القطاع الخاص إلا أن الاتفاقيات الحكومية ستظل ضرورية لتسهيل النقل والمواصلات وعبر الحدود «وهنا أيضا يوجد مجال لزيادة التعاون بين الاقتصاديات الثلاثة وبين كل من مصر وسوريا ولبنان».

ان كل خدمة يمكن ان يقوم فيها تعاون بناء يجب ان تعرض على لجنة خاصة من الخبراء بهدف وضع برامج واقعية للتعاون بين الاطراف بشأنها ونحن نوصي لذلك بان تشمل لجان الخبراء الذين سيتم اختيارهم لتسهيل الحركة عبر الحدود المجالات التالية خدمات السياحة، منشآت المطارات والموانئ، الاتوبيسات، منشآت الطرق والكباري، والطاقة الكهربائية ونحن نضع في خانة الطرق والكباري الحاجة الى تحسين النقل البري بين الضفة الغربية وغزة.

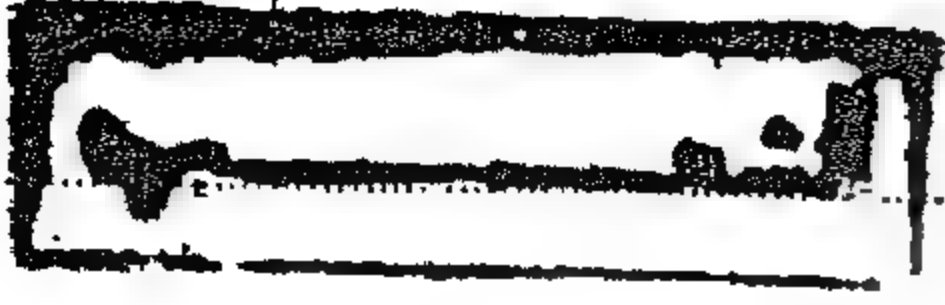
بنك تنمية اقليمي

ان البنك الدولي يعمل فعلا بطلب من اجتماعات مفاوضات السلام المتعددة الاطراف على دراسة اقتصاديات المنطقة بهدف تأكيد احتمالات التعاون فيما بينها. ويقوم البنك بدراسة ثروة المنطقة من الخبرة والموارد. ومن الواضح ان البنك الدولي له دور مهم سيلعبه في تنسيق المساعدات وتقديم المساعدة الفنية لبلدان المنطقة.

ونظرا لان عضوية البنك الدولي مقصورة على الدول فإن سلطة الحكم الذاتي الانتقالي لن تتمكن من ان تكون عضوا فيه. ومع ذلك فإنه ببعض الذكاء والنية الحسنة ودعم الدول المعنية تستطيع مؤسسات التمويل الدولية ان تقدم مشورتها وتمويلها الى الضفة الغربية وغزة. كما ان اموال الائتمان التي تمنحها دول المنطقة الاخرى وغيرها من الدول يمكن ان تكون وسيلة يستخدمها البنك الدولي وغيره من الوكالات الدولية للمساعدة في التنمية الفلسطينية. وفي حين ان البنك الدولي سيكون له دور مهم خاصة في السنوات القليلة القادمة. فإننا نوصي أيضا بقيام بنك اقليمي جديد. هذا البنك الذي يمكن ان نسميه بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية (MEBCD) (ملحوظة اسم البنك مزيج من اسم البنك الدولي للتعمير والتنمية IBRD واسم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD) يجب ان يكون هدفه الاول هو

تنمية المشروعات الاقليمية التي تشمل الاقتصاديات الثلاثة الفلسطينية والاردنية والاسرائيلية. ولكنه قد يضم في عضويته دول اخرى من المنطقة. ونحن لانعول كثيرا على قيام بنك فلسطيني للتنمية لان مثل هذا البنك لن يكون مؤثرا في أي مكان آخر. ولكننا نعتقد ان قيام بنك الشرق الأوسط سيساعد كثيرا سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني كما انه قد يكون اداة لتمويل كل المشروعات التي تقام في الضفة الغربية وغزة وحدهما.

ان اهمية انشاء بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية انه سيكون ذا دور حاسم في تعميق سلام الشرق الأوسط الذي تعمل الشعوب معا من اجله. ويجب ان يدار البنك بواسطة كفاءات عالية من كل البلدان الاعضاء فيه. ولكن لان احد الاهداف الرئيسية هو تعويد اهالي المنطقة على العمل معا فيجب اعطاء الاولوية لهم في العمل بهذا البنك فهذا سيساعد سكان المنطقة على العمل معا في القضايا الفنية وفي المشروعات وتعميم الفائدة على كل الاطراف. فنحن نعتقد بقوة ان التعاون الوظيفي اساسي وان بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية وسيلة فعالة لوجود مثل هذا التعاون. ويجب تحويل بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية من خلال المساهمات التي تقدمها الدول الاعضاء في رأس المال. ويجب ان تكون له وظيفة مصرفية منتظمة في عملية التنمية. يفترض من اسواق المال العالمية ويقدم القروض بأسعار السوق للمشروعات المؤهلة لتحقيق عائدات مناسبة لمستوى السوق. ويمكن ان تتبعه أيضا صناديق خاصة تقدم القروض الميسرة مثل رابطة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي وتقديم الاموال من خلال هذا البنك يجعل الدول المانحة أكثر ثقة في حسن توظيف الاموال منها في حالة تقديم الاموال من خلال العلاقات الثنائية. وإذا اقيم البنك وضم الفلسطينيين والاردنيين والاسرائيليين بين موظفيه وقيادته فإنه سيكون إشارة قوية الى روح التعاون الجديدة والخلاقة في الاقليم. وإذا نجح البنك فنحن نتصور انه سيكون المنتدى الذي يتم من خلاله مناقشة كافة القضايا التي تهم الاقتصاديات الثلاثة وهو نفس الدور الذي تلعبه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة للدول الصناعية. وفي نفس الوقت فإننا نتوقع امتداد البنك جغرافيا ليشمل لبنان وسوريا ومصر بعد ذلك غيرها من دول الشرق الأوسط التي نود الاشتراك فيه.



المصدر :



١٥٩٢ سنة ١٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غدا توقيع بروتوكول السوق الشرق أوسطية بين مصر والصهاينة

كتب صلاح بديوي:

تنتهي غداً السبت مباحثات اللجنة الاقتصادية المصرية الصهيونية العليا التي بدأت منذ أسبوع بالقاهرة لإقرار بروتوكول التعاون الاقتصادي الجديد بين البلدين لإقامة مشروع السوق الشرق أوسطية. تشكلت اللجنة من خبراء يمثلون وزارات الخارجية والزراعة والسياحة والتعدين والبتترول والنقل، ويرأس الجانب الصهيوني مدير وزارة الخارجية.

وأقرت اللجنة أخطر بروتوكول للتعاون التجاري تتضمن إلغاء التعريفة الجمركية في إطار حرية انسياب البضائع والأفراد وجعل «الشيكل» عملة حرة في السوق المصرية، وإقامة مجمع زراعي صناعي ضخم بأودية العريش في سيناء، ومد سكك حديدية وشبكة طرق اتصالات حديثة، وإقامة مشروعات سياحية وبتروولية مشتركة.

واعترض الجانب الصهيوني على نظم التعليم في مصر ووصفها بأنها تحض على كراهية اليهود وطالب بتغييرها في إطار اتفاق شامل.

ودارت المفاوضات بين الجانبين حول خطة السوق الشرق أوسطية.. وأكد الصهاينة أنها ستتضمن إقامة منطقة حرة تشمل الكيان الصهيوني والأردن ومصر ومنطقة الحكم الذاتي. واقترح الصهاينة تأسيس بنك جديد في الشرق الأوسط لتمويل مشروعات السوق، وأن يكون الدينار الأردني هو العملة المتداولة بمناطق الحكم الذاتي.

وشدد الوفد الصهيوني على ضرورة إسراع الحكومة في مصر بعمليات تحرير وخصخصة اقتصادها لإزالة العراقيل التي تقف حائلاً أمام التعاون الشرق أوسطي.

وأبدى الصهاينة مخاوفهم مما أسموه بموجات العنف الأصولي، وزعموا أنه يهدد مستقبل الديمقراطية والاستقرار في المنطقة.



المصدر: الشريعة

للتنشر وخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ / ٩ / ٩٢

المجتمع في مواجهة السوق الشرق أوسطية

غول في القوى
الاقتصادية الدولية
تمهيداً
تجارة المنتجات المحلية

في تصريح للسفير الإسرائيلي بالقاهرة أكد أن لا حل سياسي دون حل اقتصادي،
فإسرائيل تتطلع للسوق المصرية الواسعة أملة في أن تغزوها بالسلع والأموال
والاستثمارات، والسوق الشرق أوسطية الضخمة التي ترفع فيها الحواجز وتنطلق
حرية التجارة تهدد صناعات وطنية كثيرة.



المصدر: الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧ / ديسمبر ٩٢

فما هو دور المرأة وهل تواجه
الأسرة كوحدة صغيرة هذه الأشياء
الكبرى الضخمة المخيفة ؟

نعم !

يقول د. جلال أمين استاذ الاقتصاد
بالجامعة الأمريكية. نعم
فهذه ليست مسألة مستحيلة. لكنها
صعبة، لكن ليس أمامنا غيرها، فالأمل
الحقيقي لمقاومة المشروعات الكبرى
المفروضة علينا من الخارج هو في رد
الفعل الفردي وتكاتف الوحدات
الاجتماعية الصغيرة كالأسرة
والجمعيات التطوعية. وهذا يتطلب
عقيدة بالمعنى الواسع للكلمة أي إيمان
بقدره الإنسان وحب للوطن وإستعداد
لبذل الجهد من أجل فكرة أو مشروع
يخدم مصلحة الناس

ويستلزم د. جلال أمين قائلاً. لكن
هنا يحتاج إلى حملة قوية للتوعية
تقودها التيارات السياسية التي
ما زالت كلمة «وطنية» تعني لها شيئاً،
وهي بالأساس الحركة الإسلامية
والناصرية، أو فنقل إننا في حاجة إلى
مصالحة بين الفكر المسمى بالعلماني
والفكر المسمى بالديني، لنأخذ من
أحدهما الثقة بالنفس واحترام التراث
والتاريخ والإيمان بالقيم الحضارية
ونأخذ من الثاني الاهتمام بقضايا
النهضة الحقيقية والروح العلمية، ويتم
بذلك تجاوز الانشطار بين أبناء الأمة
وتلاقي قصور الحركات التي تعبر عن
الاتجاهين، وأعتقد أن هذا هو الجهد
المخلص المطلوب من الحريصين على
بقاء هذا المجتمع وأستقلاله.

المقاومة الإيجابية

وتؤكد د. نعمت مشهور -مدرس
الاقتصاد بجامعة الأزهر- أن المقاومة
المطلوبة لحماية الانتاج المحلي في
مواجهة الهجمة المستوردة يجب أن
تكون مقاومة إيجابية، فالامتناع عن
شراء المنتجات المستوردة هام لكنه
ليس كافياً، بل يجب إقامة مشروعات
صغيرة على أيدي الشباب لإيجاد بدائل
وطنية لسلع غير موجودة، وكذلك
تسويق الكثير من المنتجات المصرية

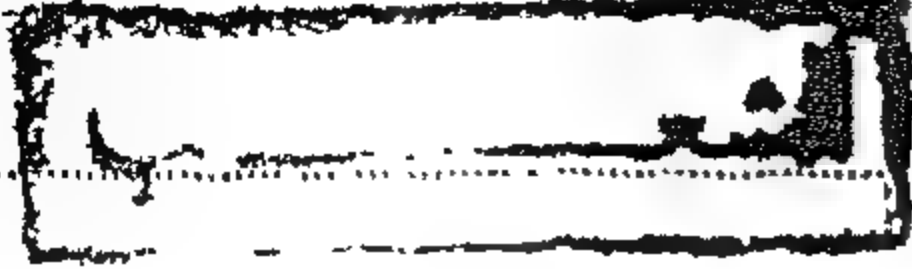
من أسفل إلى أعلى

ويذهب د. صلاح عبد المتعال
-الاستاذ بالمركز القومي للبحوث
الاجتماعية- إلى أن الأسرة هي الدرع
في مواجهة فتح باب الاستيراد
بحرصها على الصناعة الوطنية
ودعمها لها، ويؤكد أن اصرار المرأة
على شراء المنتج المصري سيجبر
البائعين على عرضه وتفضيله عند
شرائهم للسلع، وقد شهدت بنفسى
بائعا يرفض شراء سلع أجنبية من
مندوب أحد الشركات ويقول له
بإصرار: أنا لا أبيع إلا الإنتاج المصري.
وبهذا التضامن بين الفئات المختلفة
يمكننا فعلاً مواجهة، فإذا خذلتنا
السياسات والقوانين فإن الناس في
حياتها اليومية وأنماط استهلاكها
تستطيع فرض إرادتها.. وهذا يحتاج
جهداً لكنه ليس مستحيلاً أبداً.

الموجودة والجيدة، لكن التي لا يعرف
عنها الكثيرون شيئاً لضعف الإعلام
والإعلان عنها خاصة المنتجات التي
تتميز بها المحافظات المختلفة.
فالجهد الفردي والمقاطعة غير
كافيين، بل يحتاج الأمر لجهد جماعي
وفئات وسيطة تدعم تسويق المنتجات
والتعريف بميزاتها، ونشر الوعي بين
الفئات المختلفة بأهمية شراء المنتج
الحلي ودعم الصناعة الوطنية.

المشكلة

وترى د. هدى صبحي الاستاذ
بمعهد التخطيط أن المشكلة الجوهرية
تكمن في نقص وعي المرأة المصرية،
والمفارقة فإن الفئات التي تشتري
المنتجات الوطنية هي التي لا تملك قوة
شرائية، أما المرأة التي تملك قوة
شرائية فإنها -بحكم التعليم
والتعرض للإعلان وقلة الوعي تفضل
السلعة الأجنبية، فالمشكلة لا يعنى
بالضرورة الوعي، وهذه مشكلة يجب
أن نواجهها برفع وعي المرأة المصرية
وإثارة اهتمامها بالقضايا الوطنية
السياسية والاقتصادية.



المصدر :

١٧ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمل في أي مشروع قومي يعتمد عليهم، وعلى الناس أن تدرك أن الحل بيدها هي.

وإذا كان الفرد بإقباله على الصناعة الوطنية، خاصة مصنوعات القطاع العام الذي يستغل تعبئة الآن لتصقيته، يستطيع أن يدعم الصناعة الوطنية الحقيقية التي تخدم الاقتصاد الوطني العام وتوظف طاقات الناس، فإن الاهتمام كذلك يجب أن يوجه لدعم الورش المنتشرة والتي تنتج منتجات كثيرة، ويبلغ عددها ٢-٢ ملايين ورشة، وأن يستثمر صغار المستثمرين أموالهم فيها، ويقل الناس على الشراء منها فيدور رأس المال الوطني داخل المجتمع ويعود إلى الناس المتوسطين والبسطاء، أما الإقبال على السلع الأجنبية أو تفضيل المنتج الذي يحمل علامة تجارية لامعة فإنه يهدد الورش الصغيرة بالافلاس ويحرم الاقتصاد الوطني الحقيقي من هذه القاعدة الوسيطة التي يقوم عليها والتي إذا انكسرت تنكسر صناعات صغيرة توارثها الأبناء بحب وأخلاص، ولا يبقى سوى الآلة الضخمة التي إذا توقفت بعد ذلك لاعتبارات الربح الفردي أو لضغط خارجي تكون قد فقدنا كل شيء..

ويعد ..

يبدو أن الأمر أعقد من إصرارنا على مقاطعة السلع الأجنبية، إنه مسألة استنفار شاملة لقوة وحركة المجتمع بشكل منتج، واع، فعال.. وضغط من أجل حماية الاقتصاد الوطني على كافة المستويات.. وما زال الملف مفتوحاً.

لحماية المنتج المحلي عملية إستثمار تعسفة ضخمة، وهذا للأسف غير موجود في مجتمعنا الآن، وهذا هو التحدي وهو واجب كل القوى الاجتماعية والسياسية الوطنية المخلصة.

هكذا قالها الأستاذ محمد فريد حسنين، أحد رجال الصناعة الوطنيين، ويستكمل حديثه قائلاً.. الكثير من رجال الصناعة الآن لم يورثوا حب الصناعة والعمل من الآباء، بل يعتبرون الوطن نفسه مشروعاً استثمارياً، والربح هو الأساس وليس مصلحة الاقتصاد الوطني ككل، وأنا بحكم اختلاطي بالكثير منهم لا أرى لديهم حرصاً على المشاركة في القضايا العامة أو الدفاع عن مصلحة الجماهير، بل فقط تنمية أرباحهم.. ولذلك أقول بكل أسف: لا

ويقول عبد الله عبد الحميد -رئيس فرع لإحدى الشركات المصرية للأدوات الكهربائية: القوانين تتغير كل يوم، ورأس المال جبان كما يقولون، لذلك فإن شركتنا قد تعاقدت مع شركة أجنبية معروفة لتسويق منتجاتها في مصر، وتستمر في الوقت نفسه في إنتاج منتجاتها، فإذا استطعنا الاستمرار سنستمر في الإنتاج، وإذا فرجئنا بسلم أرخص من سلعة في يوم ما سنوقف الإنتاج ونعتمد على الاستيراد، رغم أنني شخصياً مؤمن بأهمية الصناعة الوطنية وبقدرة أبناء مصر على الابتكار ومواجهة احتياجات السوق، لكن المستهلك المصري مازال منبهراً بالمستورد ولا يدرك أن الإنتاج الوطني يعني «فتح بيوت» و «تشغيل أولادنا».. فماذا نفعل؟

الصناعة الصغيرة

ويقول د. عثمان محمد عثمان -الأستاذ بمعهد التخطيط- إن حماية الصناعة الوطنية تتطلب إجراءات قانونية محددة، لكن المهم ألا يكون ذلك على حساب جودة المنتجات المحلية أو على حساب المستهلك الذي يضطر لشراء سلع مصرية غالية ورديئة، لأننا بذلك نحمل أصحاب رأس المال الصناعي وليس المستهلك، فيجرب التفرقة بين الانفتاح التجاري المحسوب وبين اغراق السوق بشكل يضعف الصناعات الوطنية، بل يقضي على كثير منها.

ويستكمل قائلاً: ليس بحجة الوطنية نفرض على المستهلك المصري سلعة رديئة وغالية، لكن الإجراءات الجمركية يجب أن تفرق بين السلعة المستوردة والخامات المستوردة، فالحماية يجب أن تقتصر على السلع الجاهزة أما الخامات المستوردة فنحن في حاجة إليها في الصناعة الوطنية.

وعن قدرة الصناعات الصغيرة والمشاريع المحدودة على مواجهة المنتج الأجنبي، يستطرد د. عثمان قائلاً:

الموجود الآن في مصر هو صناعات حرفية، أما الصناعات الصغيرة فنقصد بها صناعات تكميلية تخدم صناعات ضخمة، مثلما هو الحال في جنوب شرق آسيا حيث تقدم الأسر منتجات صغيرة تدخل في الصناعات الضخمة كالكامبيوتس والملابس الجاهزة، وهكذا يتضافر المجتمع مع الاقتصاد الوطني في دعم الصناعة الوطنية التي تصبح مصدر رزق للجميع وبذلك لا يفكر المواطن في شراء سلعة أجنبية. المشكلة هي أن هذا يحتاج رجال صناعة يفهمون طبيعة المشكلة ويحرصون على هذا المجتمع قبل الحرص على أرباحهم المتضخمة.. أي باختصار: رجال صناعة.. وطنيون، كما أننا نحتاج



المصدر : العالم العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ - ١٥ - ١٩٩٢

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام في مثلث الأزمة (٣)

الاستراتيجية الاقتصادية الفلسطينية أفضل وسيلة لتنشيط الهيكل الاقتصادي في الضفة وغزة



المصدر : العالم العربي

١٨ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هو الوصول إلى مرحلة التجارة الحرة للمنتجات الزراعية. ولكن أي اتفاقية لتحرك نحو التجارة الحرة في المنتجات الزراعية لا يمكن أن تعني على أية حال التحول الفوري من حالة التجارة المقيدة إلى حالة الحدود المفتوحة. فبعد تاريخ طويل من الحماية في القطاع الزراعي لكل من إسرائيل والأردن يحتاج الأمر إلى ترتيبات انتقالية تتضمن تخفيف قيود التجارة وخفض الدعم كأمر ينبغي التفاوض بشأنها بين الأطراف المعنية. والبديل المطروح لذلك هو استمرار قيود الحماية في الزراعة لفترة طويلة. وقد تعمل هذه الترتيبات الانتقالية على تحقيق تحرك أسرع إلى مرحلة التجارة غير المقيدة بين إسرائيل والأراضي المحتلة بأكثر مما تفعل في حالة العلاقة بين الضفة وغزة وبين الأردن أو بين إسرائيل والأردن كذلك. فإن الاقتصاد الفلسطيني سيحتاج إلى تطوير روابط زراعية مباشرة مع غيره من الاقتصادات الأخرى.

ولاشك أن تنمية الزراعة في الضفة الغربية وغزة سوف تتطلب التعاون على الاقتصادات المجاورة في سلسلة واسعة من المجالات وعلى رأسها حقوق المياه. والتقدم في هذا الاتجاه يحتاج إلى انتباه جاد لهذه القضية في إطار مفاوضات السلام وبالإضافة إلى ذلك فإن السلطات المائية في كل من المنطقتين يجب أن تبدأ في تسعير المياه حسب قيمتها الحقيقية في السوق. وبمجرد الوصول إلى فعالة لمشكلة توزيع المياه فإن الأطراف ستصبح في وضع أفضل يمكنهم من ترشيد استخدام موارد المياه القائمة في الاقليم وبحرك الجهود الدولية في اتجاه زيادة المعروض الكلي من المياه في المنطقة.

ولاشك أن الوصول إلى اتفاق عادل لاستخدام المياه سيمكن سلطة الحكم الذاتي من تطوير نظم الري في مجال الزراعة. وستجد نفسها مدفوعة في هذا المجال إلى الاستعانة بالخبرات الإسرائيلية والأردنية وخبرات المؤسسات الدولية المعنية لأن الاستخدام الأمثل لنظم الري سيتطلب ادخال الطاقة في مجال الزراعة. وبجانب ذلك فإن التنمية الزراعية في الضفة وغزة سوف تحتاج بالتأكيد إلى تحسين قطاع النقل والمواصلات، وعمليات التخزين وغيرها من عناصر البنية الأساسية والتسهيلات الائتمانية.

وسيكون إنشاء البنية الأساسية للنقل والمواصلات في الضفة الغربية وغزة هو مسئولية سلطة الحكم الذاتي. كما أن تسهيلات نقل الصادرات يجب أن يتم التخطيط لها بالتعاون مع الاقتصادات المجاورة.

من مصادد فلسطيني أكثر اعتمادا على الزراعة وأقل اعتمادا على الصناعة من اقتصاديات جيرانه. كما أنه يعتمد بكثافة على تصدير خدمات العمل إلى إسرائيل والبلدان الأخرى وخاصة بلدان منطقة الخليج ومثل هذا الاقتصاد يكون عرضة للتأثير الشديد بأحداث مثل تلك التي وقعت خلال حرب الخليج وبالقيدود الإسرائيلية على تدفقات العمالة من الأراضي المحتلة.

الزراعة

وتعتبر الزراعة ذات أهمية حاسمة بالنسبة للأراضي المحتلة حيث تعتمد الضفة الغربية بشدة على إنتاج الزيتون وتعتمد غزة على إنتاج الموالح، ويقدم القطاع الزراعي وحده نحو ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الأراضي المحتلة مع تغير نسبة هذه المساهمة من عام إلى آخر كنتيجة أساسية للتغير في أسعار محصول الزيتون، وتمتص الزراعة ٢٢٪ من قوة العمل الفلسطينية وتقدم نحو ٦٠٪ من حجم الصادرات السلعية.

وعلى عكس الحال في إسرائيل والأردن فإن الزراعة في الضفة الغربية وغزة ليست محمية من منافسة جيرانها. وخلال السنوات المبكرة من الاحتلال الإسرائيلي ساهمت خدمات الزراعة الإسرائيلية في تزويد الزراعة في المناطق المحتلة بالتطورات التكنولوجية. ولكن الزراعة في الضفة الغربية وغزة لم تعد تتلقى خلال السنوات الأخيرة أي دعم حكومي مباشر في مجال التكنولوجيا والتسويق. كما أن القيود على استخدام المياه وضعف الخدمات المساعدة، والقيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على الصادرات إلى إسرائيل قد تضاعفت كلها لتحديد إمكانات زيادة الانتاجية وفتح فرص السوق أمام المنتجين في هذه المنطقة.

وعلى الرغم من هذه المصاعب فإن قرب كل من السوقين الأردني والإسرائيلي كان وسيبقى عاملا محفزا للزراعة الفلسطينية. فبعض المنتجات التي لا ينتجها الإسرائيليون بكميات كافية وتنقل قسرا إلى إسرائيل في حين أن هناك منتجات أخرى تذهب إلى إسرائيل بتعاقدات حرة بين المزارعين الفلسطينيين والتجار الإسرائيليين. كذلك فقد سمحت الأردن باستيراد بعض البضائع بكميات تكفي لميل الميزان التجاري الأردني لصالح الضفة الغربية وغزة. كذلك يمكن القول بأن الزراعة في الضفة وغزة تعتبر إلى درجة كبيرة مكتملة للزراعة في إسرائيل.

وينبغي أن يكون الهدف الطويل الأجل في مجال الزراعة بين البلدان الثلاثة والتعاون



المصدر: (الحاكم السليم)

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد لعبت الابحاث والتوسع الزراعي دورا محوريا في زيادة الانتاجية ويجب الحرص على توجيه الابحاث إلى الاحتياجات الخاصة للزراعة الفلسطينية. وستكون هناك مزايا كثيرة لفكرة إنشاء مركز للابحاث الزراعية في الضفة الغربية وغزة، وسيكون من الطبيعي والمرغوب فيه بالنسبة لكل هذه المؤسسة ان تعمل بالتعاون الوثيق مع مراكز الابحاث الزراعية في إسرائيل والأردن وان تسعى أيضا إلى اجتذاب الخبرة العالمية. وللمساعدة على تحقيق هذه الاغراض توصي بتشكيل لجنة عالية المستوى تضم ممثلين لمختلف الاطراف يعملون معا - كجزء من عملية السلام - على وضع خريطة للخطوات المطلوبة من أجل دفع التجارة الحرة في مجال الزراعة بين الكيانات الثلاثة الإسرائيلية والأردنية والفلسطينية. ويجب على هذه اللجنة أيضا ان تضع التوصيات التي تراها ضرورية في المجالات الاخرى التي حددناها فيما سبق مثل المياه لكي تنفذها الاطراف المعنية بصورة مشتركة.

الصناعة

إن المنشآت الصناعية لا تستوعب سوى ٩٪ فقط من قوة العمل في الضفة الغربية ونحو ١٤٪ من قوة العمل في غزة. ومعظم مصانع الأراضي المحتلة تعتبر مصانع صغيرة الحجم وهي أقرب إلى الصناعات الريفية أو الصناعات الصغيرة والمشروع الصناعي النمطي السائد هناك هو المشروع المملوك عائليا والذي يدار عائليا ورأسمالة من صنع العائلة أيضا. والواقع ان اقل من ١٠٪ من جملة الاستثمارات الصناعية في الضفة الغربية وغزة هو الذي يأتي بتمويل من البنوك التجارية أو غيرها من وسائل التمويل الأخرى. ويعتمد الانتاج الصناعي في الضفة الغربية وغزة اعتمادا مهما على الاقتصاد الإسرائيلي. وهناك أربعة من كل عشرة عمال صناعيين يتم استخدامهم. وتتكون الصناعة الفلسطينية وعلى نطاق واسع من وكلاء للمشروعات الإسرائيلية. ومن المعروف ان اعتماد النشاط الصناعي في الاقتصاديات الصغيرة على الوكلاء وعلى النشاط التصديري أمر شائع خاصة في المراحل الأولى من التنمية الصناعية. ومن المحتمل ان يستمر الحال على ما هو عليه الآن في الضفة وغزة طالما بقيت اقتصاديات المنطقة مفتوحة على بعضها البعض. وهناك عوامل عديدة تعوق تطوير القطاع الصناعي في الضفة الغربية وغزة ومن بين هذه العوامل سياسة الترخيص التي لا تشجع

قيام مشروعات صناعية كبيرة. وتقول إسرائيل انها غيرت هذه السياسة اعتبارا من عام ١٩٩١. وكذلك القيود العسكرية على حركة المواد الخام من وإلى المناطق المحتلة. ومحدودية العمل المصري المحلي اللازم لتمويل الصناعة المحلية، والقيود المفروضة على إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية الأخرى وما تحتاج إليه من مشروعات البنية الأساسية وهذا إلى جانب القيود المفروضة على إنشاء المؤسسات العامة المساعدة. وهذه السياسات تثير حدة المشاكل الموروثة في المنطقة مثل محدودية حجم السوق المحلي. ونقص التدريب الصناعي والخبرة لدى السكان مما لا شك فيه ان سياسات الأردن في تقييد صادرات الضفة الغربية إليه وعدم انتظام السوق الإسرائيلي في استيعاب المنتجات الفلسطينية قد أضافت إلى الصعاب القائمة صعوبا جديدة. ويجب ان تعتمد التنمية الصناعية في الضفة الغربية وغزة على استراتيجية تصديرية ومثل هذه الاستراتيجية لا بد ان تتكون من عنصرين الأول ان يسعى رجال الأعمال الفلسطينيين وسلطة الحكم الذاتي إلى تحسين فرص منتجاتهم الزراعية الصناعية في أسواق التصدير سواء في الشرق الأوسط أو أمريكا الشمالية أو أوروبا ولتشجيع الصادرات يأتي العنصر الثاني وهو ان عليهم العمل على اجتذاب رأس المال من الفلسطينيين في الخارج أو غيرهم من المصادر واجتذاب التكنولوجيا أيضا من أجل الاستثمار في الضفة الغربية وغزة. إذا ضمنت الضفة الغربية وغزة مدخلا جيدا إلى الاسواق الأخرى بما فيها إسرائيل والأردن فمن الممكن ان تبدأ في اجتذاب الاستثمار الأجنبي وإلى جانب العامل العاطفي فإن ذلك سيجتذب على الفور أموال الفلسطينيين في الخارج فاجتذاب هؤلاء المستثمرين المحتملين يعتمد على توافر الأيدي العاملة عالية التعليم والقدرة على دخول الاسواق الأخرى خاصة في الشرق الأوسط وأوروبا كذلك فإن سلطة الحكم الذاتي عليها ان تقدم ميزات تنافسية للمستثمرين الأجانب بالمقارنة إلى الاقتصاديات الأخرى. وفي حين اننا ندعم بقوة أي استراتيجية لتشجيع الصناعة والصادرات والاستثمار الأجنبي عموما فإننا ندعم بقوة أيضا ان يتم تجنب أي سياسة يكون من شأنها تشجيع صناعات بعينها على نحو تعسفي ولكن خبرتنا التنموية تمنعنا من التحديد المسبق لأي الصناعات يجب تبنيها وأي الصناعات ينبغي صرف النظر عنها.



المصدر : (العالم العربي)

١٨ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

السلام والاقتصادات العربية

أخطاء الماضي ومشاكل الحاضر وتحديات المستقبل

د. مروان اسكندر

السياسات السابقة وتري
الدراسة نتيجة تحليل
الوضع على المستوى

الاقليمي ان معدل زيادة السكان وسطيا بنسبة ٢,٥ في المئة سنويا، وهي نتيجة دون المستوى الحالي، تستوجب زيادة معدل الاستثمار السنوي بنسبة ٥ في المئة من الدخل القومي، وفعالية الاستثمار اي انتاجية الاموال والتوظيفات يفترض ان تتضاعف اذا كان لنا ان نستطيع معالجة قضية البطالة التي هي المشكلة الاوسع انتشارا وتأثيرا على التطرف في المنطقة. وقبل ان نخوض في توقعات المستقبل لابد من عرض سريع للوضع الحالية من منظور الدراسة.

يعتبر البنك الدولي ان الازمة الاقتصادية في المنطقة تعود الى منتصف الثمانينات والحقبة التي تبعت تفجر أسعار النفط قبل اواسط السبعينات وفي عام ١٩٨٥ كان معدل النمو قد تدنى بصورة ملحوظة واصبح بالكاد مساويا لمعدلات زيادة السكان، بل انه في الاردن وسوريا تدنى عن معدل زيادة السكان الامر الذي تسبب في انخفاض معدلات الدخل الفردي ورغم فقدان الاحصاءات حول لبنان، فمن المؤكد ان الوضع فيه كان اسوأ من الوضع في الاردن وسوريا خاصة مع حروب ١٩٨٩ و ١٩٩٠ التي تسببت في هجرة عدد كبير من اللبنانيين كان منهم ١٠

استنادا إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية في البلدان العربية غير النفطية خلال عقد الثمانينات وخاصة النصف الثاني من العقد، اعتبر خبراء الصندوق ان التعاون الاقليمي وان شمل اسرائيل، وانفتاح مجالات التجارة والاستثمار والسماح بحرية انتقال وعمل الافراد امور لا تكفي بحد ذاتها، وحتى في حال تنفيذ مشاريع اقليمية مشتركة للنتائج المرجوة المفترض ان تتمظهر بمضاعفة الدخل القومي من حلول عام ٢٠١٠ وقياسا على تزايد عدد السكان في المناطق المشمولة بالدراسة يرتفع معدل الدخل الفردي الحقيقي بنسبة ٢٥ في المئة، وخبراء البنك الدولي يعتبرون ان نتيجة كهذه تعتبر جيدة.

الامر الاساسي المطلوب لتحقيق النتائج المرجوبة يتمثل في تطوير السياسات الاقتصادية الداخلية للبلدان المعنية فالبنك الدولي يجد ان الشرط الاساسي هو توافر بيئة اقتصادية مستقرة بمحتواها التشريعي والتنفيذي توفر الحوافز للاستثمار وتقر معدلات ضريبية معتدلة وتضمن حريات النشاط الاقتصادي وتشجع على نمو دور القطاع الخاص وتوسعه عموديا وافقيا، وتري الدراسة ان هنالك مجالات متعددة ومفيدة لاقرار برامج التخصيص وتنفيذها واستقطاب الاستثمارات الفردية لهذه البرامج. لقد كان نمو البطالة خلال السنوات المنقضية من ١٩٨٥ احسد اقسى المظالم على فشل

كان امر ونفذ تعديلات اساسية في سياساته الاقتصادية، وبالمقابل تبدي التردى بصورة قوية في البلدان، التي يتسع فيها دور القطاع العام مثل الجزائر وسوريا ومصر، وحيث إن الاستثمار لم يعد يؤدي إلى زيادة الانتاج بسرعة بسبب انخفاض كفاءة استعمال الاستثمارات، ولأن معدلات زيادة السكان كانت ولا تزال مرتفعة تفشت البطالة وبلغت مستويات مقلقة.

ولقد أصبحت مستويات البطالة في المغرب ومصر تتجاوز معدل الـ ١٥ في المئة بينما هي تزيد على ٢٥ في المئة في الاردن واليمن. وهناك نسبة لا بأس بها بين العاطلين عن العمل من الشباب المتعلم يسعون للحصول على وظيفة للمرة الأولى في حياتهم وهذه الزيادة في معدلات البطالة برزت في وقت انخفضت فيه فرص العمل في بلدان الخليج العربي وتعاظمت فيه القيود على عمالة الاجانب في البلدان الأوروبية، وكان هنالك مؤسسات الاف العمال والموظفين في المنطقتين ولا تزال، لكن فرص زيادة هذه الاعداد أصبحت ضئيلة.

ويزيد من فداحة الاوضاع ان القدرات البشرية في المنطقة لم تشهد التطور الذي تحقق في مناطق أخرى من العالم، فالاحصاءات الخاصة بالتحصيل العلمي والاضاع الصحية تبين ان بلدان المشرق العربي شمال افريقيا اوضاعها اسوأ بكثير من غالبيت البلدان الساعية للنمو



١٥- الف شباب وشابة من المتعلمين.

والدول التي حققت نموا حقيقيا في دخلها القومي يفوق

معدل تزايد السكان خلال الحقبة ٨٥ - ٩٠ انحصرت بالمغرب وتونس واسرائيل، كما ان مصر حققت معدل نمو يفوق بقليل معدل تزايد السكان، ونجاح مصر كان في تخفيض معدل تزايد السكان وليس في زيادة معدل النمو الذي انخفض إلى نسبة ٣٠ في المئة مما كان عليه خلال عقد السبعينات.

ولقد انعكس هذا التدهور الاقتصادي بصورة رئيسية في انخفاض انتاجية الرأسمال، والمقياس المتعارف عليه في هذا المجال يسمى بمعدل هامش الاستثمار للانتاج، أي كم وحدة نقدية مطلوب تخصيصها عن سبيل الاستثمار والتوظيف المالي لزيادة الانتاج سنويا بوحدة واحدة، ويبدو أن التوظيف الاستثماري لزيادة الانتاج وجب أن يتزايد بكثير في جميع البلدان المعنية ما عدا المغرب واسرائيل، وكل من البلدين



المصدر : العالم العربي

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خارج القارة الافريقية

واسرائيل بالمقارنة مع دول المشرق العربي وشمال افريقيا تتمتع بمزايا كبيرة تحققت نتيجة اسباب متنوعة اهمها تدفق المساعدات من الولايات المتحدة والمانيا، وربما مفيد الاشارة ان تدفق المعونات الامريكية سنويا على اسرائيل خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٢ لم يتدن بالفع من مستوى ٣ مليارات دولار في السنة وهذا الرقم محدد من البنك الدولي بأنه مستوى المساعدات المطلوبة للفلسطينيين، ضمنا على فترة ٥ سنوات، ليستطيعوا تحقيق التقدم المطلوب لترسيخ الاستقرار في منطقة الحكم الذاتي.

وحسب دراسة البنك الدولي فإن اسرائيل تتمتع بمعدل دخل فردي يساوي ١٠ الاف دولار سنويا، في حين معدل الدخل الفردي في دول المشرق العربي دون الالف دولار، وفي دول شمال افريقيا دون الالف وخمسمائة دولار ونسبة وفيات الاطفال بين كل الف ولادة هي في اسرائيل ١٠ اطفال بينما هي وسطيا في دول المشرق العربي ٦٩ طفلا والمعدل الأدنى عربيا هو ٤٣ طفلا في سوريا و ٤١ طفلا في تونس من بين دول شمال افريقيا.

والنسبة المثوية للطلاب في المدارس الثانوية تبلغ ٨٣ في المئة للذكور و ٨٦ في المئة للانسان في اسرائيل في حين أعلى نسب عربية مقارنة هي في

مصر حيث تساوي ٨١ في المئة للذكور و ٧١ في المئة للاناث.

وقرة السلام التي يؤمل ان تبدأ على جميع الجبهات مع بداية العام المقبل توفر لاسرائيل مركز انطلاق أفضل بكثير من الدول العربية وهذا الأمر يستوجب جهودا عربية مكثفة وتصورا مبدعا إذا كان الهدف حقيقة تنمية الانسان في العالم العربي، ونهني هذا المقال بمقارنة احصائية مختصرة، على ان يعالج المقال القادم مجالات التعاون ومدى افاستها لمختلف الاطراف. والدخل القومي في اسرائيل بلغ ٥٢ مليار دولار لسكان بلغ مجموع عددهم ٥ ملايين عام ١٩٩٠.

وبالمقابل الدخل القومي في دول المشرق العربي وازى ٦٨ مليار دولار لمجموعة بشرية بلغ عددها ٨٣ مليونا.

والدخل القومي لدول شمال افريقيا بلغ ٨٢ مليار دولار لمجموعة بشرية بلغ عددها ٥٨ مليونا.

والمقياس الوحيد الذي تنوء به اسرائيل مستوى مديونيتها الخارجية الذي كان يبلغ ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ وأصبح يزيد على ٣٠ مليار دولار حاليا أو دين بمعدل ٦ الاف دولار عن كل اسرائيلي، لكن هذا الدين بنسبة ٨٥ في المئة للولايات المتحدة، ومن شبه المؤكد ان تسامح اسرائيل بصده.

اقتصاد ما بعد السلام

أصبح الحديث عن اقتصاد ما بعد السلام في منطقة الشرق الأوسط هو المسيطر على كل الأطراف المعنية.. والحقيقة أن هذه المنطقة الحيوية كانت تعد دائما واحدة من أكثر المناطق المستبعدة من جدول أعمال الشركات الكبرى الراغبة في الاستثمار خارج بلدانها - باستثناء شركات النفط لاعتبارات خاصة - وكان هذا الاستبعاد يعود إلى اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة توترات وصراعات سياسية وعسكرية. ومن المعروف أن العامل الأول في تطمين المستثمرين في أي منطقة هو وجود استقرار سياسي في الدولة التي سيوجه إليها استثماراته ووجود استقرار وهدوء في علاقاتها السياسية الدولية وبخاصة مع جيرانها.

ونظرا لأن اتفاق «غزة أريحا أولا» يفتح الباب على مصراعيه أمام احلال السلام في المنطقة فإن العنصر الاساسي الذي كان ينفّر المستثمرين الأجانب وحتى المحليين وهو التوترات السياسية والعسكرية بين دول المنطقة، قد بدأ يضمحل ويتراجع. وعندما تستكمل إسرائيل اتفاقات السلام مع الأردن وسوريا ولبنان فإن عهدا جديدا من السلام لعشرات السنين على الأقل يمكن أن يحل في المنطقة.

وفي ظل هذه المتغيرات التي حملها اتفاق «غزة أريحا أولا» فإن هناك احتمالات لتدفق الاستثمارات الأجنبية على المنطقة لأن الأسواق الضخمة لدول المنطقة والتقدم النسبي لبعض اقتصاداتها وتوافر العمالة الماهرة والمنخفضة الأجر توفر فرصة هائلة لأي مستثمر محلي أو أجنبي. ولكن من يفوز بالاستثمارات المحلية والأجنبية ليكون مصنع المنطقة ومركزها المالي؟ هذا هو السؤال المهم الذي يجب أن تنشغل به الإدارات الاقتصادية في الدول العربية كي تقوم كل دولة عربية بتطوير مناخ الاستثمار فيها لأن من سيكتسب المصداقية محليا وإقليميا ودوليا كسوق مركزي للمنطقة أو كمركز مالي لها سوف يحقق قفزة هائلة على المستوى الاقتصادي. وهذه المصداقية لا تأتي إلا باستقرار سياسي ومناخ استثماري موات وعلاقات اقتصادية وسياسية إقليمية ودولية جيدة.. أن الظروف مواتية ولاخير أن تتقدم كل الدول العربية معا.



فواطر اقتصادية

الاقتصاد وعلان المبادئ

في تصور المرء الذى يشتغل بالاقتصاد أن الاقتصاد يشغل مساحة واسعة من اتفاق المبادئ الذى وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل في الاسبوعين الماضيين .

ولعل الاقتصاد ، في تصورى ، هو المستهدف في المحل الأول في هذا الاتفاق . وهذا امر طبيعى في مثل هذه الاونة التى يجتازها العالم كله بله دولة إسرائيل التى قامت لتسيطر على اقتصاديات العالم العربى والشرق الاوسط . ولعل السنوات الخمسة والاربعين التى انقضت منذ قيام دولة إسرائيل وحتى الآن لم تنسنا هذا الهدف العريض .



بقلم

صليب بطرس

ومتى كان الأمر كذلك فإن واقع الحال يفرض على العالم العربى الاستعداد الجيد من الآن للوقوف على المصلحة الحقيقية لبلاد الوطن العربى والطريق السليمة التى يجب أن تسلك . وهنا لابد من دراسة جادة لوضع المنظمات العربية التى قامت في اطار الجامعة العربية مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وامثاله .

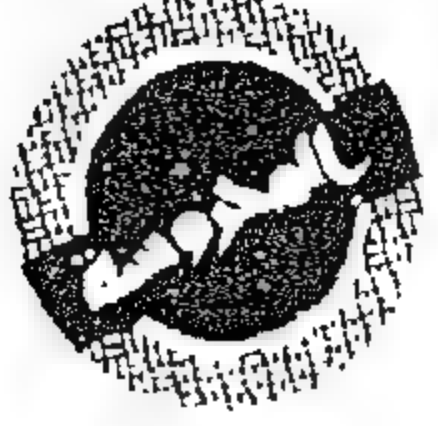
ان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى جاء ذكرها في الملاحق المشار اليها ، تتطلب تمويلا ضخما يقدره بعض خبراء التنمية الغربيين بما لا يقل عن ٣٠٠٠ مليار دولار في العشري سنوات القادمة بينما يقدره الخبراء الفلسطينيون بحوالى ١١٠٠٠ مليار دولار ولا بد من ان تشترك في تدبيرها الدول الغربية فقد أعلنت الجماعة الاقتصادية الاوروبية الاقتصادية ، ٦٠٠ مليار دولار في السنوات الخمس القادمة والبلاد الاسكندنافية بحوالى ١٣٠ مليار . ومما لاشك فيه ان ذلك سيكون على حساب ما يخصص لمصر في السنوات القادمة . ويتطلب هذا التعامل مع ما تخصصه بعض البلاد الاجنبية والعربية لمصر في حرص وامانة ودقة ولا تنفق الموارد الا في حيث يجب ان تكون نتائجها في اقصى حد لها .

الشرق الاوسط ، ما اذاعته احدى الهيئات عن مسئول اسرائيل كبير اعلن عن رغبتها في اقامة سوق اقتصادية مشتركة ولعل النموذج المطروح امام واضعى هذا الملحق ، هو السوق الاوروبية المشتركة . والدليل على ذلك ان هذا البروتوكول قد اشار الى اقامة صندوق تنمية للشرق الاوسط وبذلك كخطوة تالية .

وثمة نظرة غريبة يلقبها المرء على ملاحق الاتفاق الذى ابرم مع المنظمة ، تظهر هذه الحقيقة . ناهيك عن القراءة المتأنية ، ذلك ان هذه الملاحق تتضمن تفاصيل دقيقة للمشروعات التى يتعين القيام بها . فقد اشتمل الملحق الثالث على التعاون في عدة مجالات اقتصادية مثل المياه والكهرباء ، واستغلال البترول والغاز لاغراض صناعية خاصة بقطاع غزة والنقب ، والتعاون في الصناعة والتجارة . بل تعداها الى المجالات الاجتماعية ولكن اهم من ذلك كله فان الملحق الثالث قضى بان الجانبين اتفقا على لجنة فلسطينية اسرائيلية دائمة واکثر دائمة للتعاون الاقتصادي . والملاحظ ان هذه اللجنة وصفت بانها دائمة فيما يعنى انها ليست مؤقتة تنلغض بمجرد الانتهاء من مهمتها . وهذا النص لا كبر دليل على ما يظهر النوايا الاسرائيلية في المجال الاقتصادي .

ومما يبرز رغبة اسرائيل في التفلغل الاقتصادي في المنطقة ، ما جاء في الملحق الرابع الذى قضى في اول بند فيه ، بتعاون الجانبين في اطار جهود المفاوضات المتعددة الاطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر اليه الدول السبع الكبار . التى سيطر منها الطرفان السعى لاشراك دول أخرى مهمة في هذا البرنامج .

ومما يظهر رغبة اسرائيل الدائبة منذ القدم في السيطرة ليس على العالم العربى وحده بل وعلى



المصدر : الشرق الأوسط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠٩٢١٩٩٢

الملف الاقتصادي في السلام

● بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتي بين منظمة

التحرير الفلسطينية واسرائيل طرح بقوة الملف

الاقتصادي في عملية السلام في الشرق الأوسط

الاجتماع الذي سيعقده البنك الدولي للإنشاء والتعمير غدا الاثنين في واشنطن والذي سيحضره ممثلو الدول العربية واسرائيل في اللجان الاقتصادية لمفاوضات السلام سيناقش 3 تقارير، الأول خاص باقتصاد الأراضي المحتلة، والثاني خاص بالتعاون الاقتصادي، والثالث خاص بالمشروعات الاقتصادية المشتركة. وهذه التقارير أعدت بناء على طلب هذه اللجان بما يعني ان كل الاطراف الإقليمية في نعمتها تصور جديد لمنطقة الشرق الأوسط في حالة الوصول الى اتفاقات سلام شاملة، تكون اسرائيل فيها طرفا في المعادلة الإقليمية. فالملف الاقتصادي هو اهم الملفات في جدول الاعمال الحقيقي لطرفي الصراع، الدول العربية واسرائيل، الذي صيغ سياسات الشرق الأوسط طوال العقود الأربعة الماضية، والتصور الاقتصادي للمنطقة وتوزيع الأدوار سيحكم سياسات المنطقة في مرحلة ما بعد السلام.

والملف الاقتصادي العاجل الآن هو التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة، فنجاح الاتفاق الخاص بالبداية بالحكم الذاتي في غزة وأريحا وتطويره ليشمل الضفة الغربية يعتمد الى حد كبير على انعاش الأراضي المحتلة اقتصاديا، وهذا هو السبب في السرعة التي تجري بها تعهدات تقديم المساعدات من قبل الدول المانحة. ومن السهل رؤية الفارق بين التصورات المقدمة من اطراف عديدة لشكل التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة وارتباطات الاقتصاد الفلسطيني. وهناك مخاوف لدى الفلسطينيين من ان يقع اقتصادهم في حالة تبعية دائمة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي الأقوى بكثير، خاصة ان هناك الكثير من المنتجات الاسرائيلية المدعومة التي لو لم تحصل منتجات الأراضي المحتلة على دعم مماثل لها لن تستطيع ان تنافس.

وعلى الصعيد الاقليمي فإن الفكرة التي يطمح اليها الاسرائيليون في ان يكونوا للمركز الاقتصادي للمنطقة ليست ضرياً من الأوهام، فقد يكون اقتصادهم أكبر حجماً من اقتصادات الدول المجاورة وأكثر تطوراً، ولكن هذا ليس شرطاً للهيمنة الاقتصادية. وهناك تقديرات لاقتصاديين غربيين بأن اسرائيل، التي تقمب معظم صادراتها الى الدول الصناعية، لن تستطيع ان تصدر للمنطقة في حالة علاقات تجارية مفتوحة أكثر من 15 في المائة من صادراتها، فمعظم الاسواق العربية مفتوحة حالياً ويتنافس عليها الأمريكيون والاوروبيون واليابانيون الأكثر تطوراً بكثير. وان كان كل ذلك لا ينفي ان يكون لدى العرب تصورهم الخاص الذي يحقق مصالحهم في شكل العلاقات الاقتصادية والتجارية في مرحلة ما بعد السلام، وان تكون اي خطوات تطبيع اقتصادية لها ثمنها السياسي على الأرض.

علي إبراهيم



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام في مثلث الازمة «٤»

مطلوب انشاء صندوق ادخار فلسطيني على

غزار سنغافورة



المصدر : العالم اليوم

١٩ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القيود الاسرائيلية وتنتفح فيه التجارة إلا أن واقع سوق العمالة الفلسطينية المحلية هو ما يأتي: يبلغ معدل النمو السنوي للباحثين عن فرص عمل من الفلسطينيين ٩ الاف، في حين لايزيد النمو السنوي للوظائف الجديدة عن ٤ الاف فرصة عمل. وهكذا نجد أن هناك عجزاً سنوياً في فرص العمل قدر خمسة الاف وظيفة. وهذا العجز يتراكم في غياب حدوث اي تغيير وازدواج الحاجة إلى إيجاد وظائف محلية فـه يسمح اي اتفاق في مباحثات السلام بعودة بعض اللاجئين وهنا يصبح تحديد عدد اللاجئين العائدين ضرباً من ضروب التخمين وإذا أضيف عدد العمال العائدين من سوق العمالة الاسرائيلية إلى عدد اللاجئين العائدين، فإن الضغط على البطالة قد يصل إلى مستويات خطيرة.

لذلك تنشأ حاجة إلى وجود حركة مطردة نحو تحرير

تجارة السلع والخدمات بين اسرائيل والاردن والضفة الغربية وغزة. وتوصياتنا فيما يتعلق بتدفق العمالة أكثر تعقيداً فنحن نؤيد استمرار تدفق العمالة من قطاع غزة والضفة الغربية إلى اسرائيل ونوصي بشدة بعدم قيام أية محاولات لتقليص حجم هذا التدفق بصورة أسرع مما يجب أن ذلك اذا حدث فسوف يزداد من معدل البطالة والفقر في الضفة الغربية وغزة وربما يؤدي إلى تشجيع الراديكالية السياسية ولا بد من زيادة فرص العمل في القطاع الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة للعمال الفلسطينيين الا أن هذا غير محتمل الحدوث بسرعة فذلك سوف يحتاج إلى تراكم للاستثمار.

اننا نوصي بعدم الاسراع بفتح سوق العمالة الاردنية الضعيفة امام الفلسطينيين فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الاجور وزيادة التوترات هناك.

وهناك منطقة مهمة بالنسبة لتطوير السياسة الخاصة بالعمالة له علاقة بالتأمينات الاجتماعية ففي الوقت الذي يتم فيه توظيف العمال الفلسطينيين من خلال مكاتب التوظيف الاسرائيلية التي تدفع رسوم التأمينات الاجتماعية فإنهم لايتلقون تعويضات

تقليص تدفق العمالة

الفلسطينية إلى

اسرائيل يغسذي

التطرف السياسي

ادى القرب الشديد للضفة الغربية وغزة من اسواق العمالة الاسرائيلية المهمة، بالإضافة إلى حالة الاقتصاد الفلسطيني المحلي الأقل نمواً، إلى اعتماد العمال الفلسطينيين على الحصول على فرص عمل في اسرائيل بصورة كبيرة وحتى وقت قريب كان ثلث القوى العاملة الفلسطينية يعمل في اسرائيل. وبالرغم من قرب الاسرائيليين والاردنيين، فإن اسباباً سياسية واضحة تمنع كلا منهم من العمل في اسواق عمالة الآخر كما أن الفلسطينيين المقيمين بالاراضي المحتلة غير مسموح لهم بالحصول على فرص عمل في الاردن.

وعدم الاستفادة الكاملة من العمالة له اثاره السيئة على الاقتصاد في اسرائيل والاردن وفلسطين ففي اسرائيل ارتفعت البطالة من ٤,٨٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٠,٨٪ في عام ١٩٩١. ويرجع ذلك إلى هجرة اليهود «السوفييت» إلى اسرائيل وفي الضفة الغربية ارتفع معدل البطالة، بما في ذلك العمالة

المؤقتة، والتغيب عن العمل من ١٢,٨٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٢٥,٣٪ في عام ١٩٩١. في حين بلغت هذه القطاعات في غزة في نفس الفترة ٩٪ و١٩,٣٪ وتعتبر الانتفاضة والكساد العاملين الاساسيين وراء ذلك وفي الاردن ارتفع معدل البطالة من ٤,٣٪ في عام ١٩٨٢ إلى ١٩٪ في عام ١٩٩١، نتيجة لموجة عودة الاردنيين والفلسطينيين من الخليج بعد الحرب.

ونتيجة للتوترات الاجتماعية الناجمة عن زيادة معدل عدم الاستفادة من القوى العاملة، يفضل كل من الاسرائيليين والفلسطينيين تحول العمالة الفلسطينية من اسرائيل إلى الكيان الفلسطيني وحتى في حالة تجنب زيادة معدل البطالة والفقر في الضفة الغربية وغزة عما هو عليه الحال الآن، فإن حصول اعداد كبيرة من الفلسطينيين والاسرائيليين على فرص عمل يعد مسألة اساسية ويتضاءل حالياً الطلب الاسرائيلي على العمال الفلسطينيين بسبب الاحتكاكات والتنافس على فرص العمل بالنسبة للفلسطينيين من جانب المهاجرين السوفييت كما ان هناك هبوطاً في قطاع التشييد الاسرائيلي وربما يتزايد الطلب المحلي على العمال الفلسطينيين في الوقت الذي يتحرر فيه اقتصادهم من



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي حالة معاملة الموازنات السابقة على انها ضرائب فمن الممكن توجيهها إلى هدف عام مثل تمويل التنمية في الضفة الغربية وغزة أو جعلها نواة لصندوق ادخار فلسطيني.

اننا نوصي بأن تكون هناك دراسة جادة من جانب سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني وإدارة المالية فيها بإقامة «صندوق ادخار» فلسطيني كما هو قائم في سنغافورة وفي ظل نظام صندوق الادخار يتلقى الافراد تعويضات طبقاً لاشتراكاتهم فالتعويضات التي يحصلون عليها هي تشغيل الاشتراكات والفوائد الناتجة عن استثمار الاشتراكات ولا تكون هناك تحويلات بين الافراد.

وهناك مسألتان تمثلان شكلاً من أشكال المخاطر التي يغطيها صندوق الادخار ومستوى الاشتراكات ومع ان دخل الفرد مبدئياً سيكون منخفضاً في الكيان الفلسطيني الوليد، فإنا نقترح ان يغطي الصندوق مخاطر الدخل المنخفضة وكبر السن وتأمين حوادث العمل والتأمين الصحي وتمشياً مع ما أثير في الورقة المقدمة في هذا التقرير عن الشؤون المالية، ينبغي ان تكون التعويضات محدودة بحيث تظل الاشتراكات عند مستوى مقبول في البداية ومع تزايد مستوى دخل الفرد الفلسطيني ينبغي زيادة التعويضات والاشتراكات وبناء على ذلك ينبغي مطالبة المساهمين في صندوق الادخار باستخدام جزء مما يحصلون عليه في شراء اقساط سنوية للتأمين الصحي ويمكن السماح لهم أو مطالبتهم باستخدام جزء آخر لشتریات الاسكان وهذا معناه حدوث زيادة في دخل الفرد وبالتالي زيادة معدلات الاشتراكات في الصندوق. وهناك ميزة خاصة يتمتع بها صندوق الادخار وهي انه يشجع الادخارات الشخصية. إذا كانت معدلات العائد على الاستثمارات المحلية مرتفعة فإن هذه المدخرات يمكن توجيهها إلى أنشطة القطاع الخاص التي سوف توفر فرص عمل محلية للعمال الفلسطينيين الا اننا نلفت النظر إلى ضرورة عدم المبالغة في أهمية توفير فرص عمل في القطاع الخاص داخل الضفة الغربية وغزة للعمال الفلسطينيين في المستقبل القريب.

متكافئة. ويخضع الفلسطينيون لتعويضات التأمينات الوطنية في اسرائيل في حالة وقوع حوادث عمل ويحصلون على تعويضات الفصل من العمل في حالة تعرض المؤسسات التي يعملون بها للافلاس الا أن هؤلاء لا يحصلون على معاشات التقاعد بسبب بلوغ السن القانونية ولا على تأمينات البطالة أو علاوات أعالة الاطفال.

وتقديرنا هو انه على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية، على أكثر تقدير، بلغت تراكمات الفروق بين ما دفعه الفلسطينيون للتأمينات الاجتماعية والتعويضات التي حصلوا عليها ٢٥٠ مليون دولار، ناهيك عن الفوائد والسؤال هو ماذا يجب عمله بالنسبة للتعويض عن هذه الفروق ووضع سياسة للمستقبل وتقول الحكومة الاسرائيلية

**٢٥٠ مليون دولار
أخذتها اسرائيل
من العمال
الفلسطينيين.. ويجب
عليها التعويض**

ان جزءاً ضخماً من مبلغ الـ ٢٥٠ مليون دولار كان يتم تحويله سنوياً لميزانية الادارة المدنية ولذلك لا بد أن يخصم ما تم تحويله من المبلغ الا أن الحكومة لم تصدر أي بيانات عن ذلك.

وعندما يتم الاعتراف ببعض الموازنات السابقة مثل مدفوعات التأمينات الزائدة من جانب الفلسطينيين العاملين في اسرائيل، فإن المبالغ المستحقة لهم يمكن تحويلها إلى صندوق ادخار فلسطيني، إذا انشئ مثل هذا الصندوق حسب اقتراحنا الذي سيأتي فيما بعد ويمكن أيضاً دفع هذا المبلغ نقداً أو منحة لهم كحقوق تأمين بأثر رجعي في اسرائيل ويمكن الجمع بين هذه الاقتراحات الثلاثة وهذه الخيارات نفسها متاحة للمستقبل أي لإقامة صندوق ادخار فلسطيني تقدم له الاموال التي يدفعها المستخدمون حالياً على أن يكون ذلك باسم كل عامل على حدة أو أن يكون العمال الفلسطينيون دائمين لنظام التأمينات الاجتماعية الاسرائيلي باشتراكاتهم والخيار الثالث هو خفض اشتراكاتهم.

ماذا بعد اتفاق غزة-أريحا؟



بدا العدّ الثنازي للسوق الشرق الأوسطية

تجرى الاستعدادات على قدم وسائق بين إسرائيل والعواصم الغربية على جعل غزة بمثابة تلوان الشرق الأوسط أي النموذج الاقتصادي الغربي في المنطقة العربية للأسراع بتحويل كل المنطقة إلى الوجهة الرأسمالية العالمية من خلال تنفيذ السيناريو القادم والذي يسمى بالسوق الشرق الأوسطية ولم يكن هذا السوق وليد اليوم بل تم الإعداد له منذ أكثر من ٢٠ عاما من خلال نماذج وتصورات إسرائيلية مدروسة .. المهم أن إسرائيل عكفت على تطوير تلك النماذج باستمرار ليتواءم مع مجريات الأحداث الاقتصادية المحلية والعالمية .

فأين نحن من هذه النماذج ؟ وهل أن للعرب أن يكون لهم نموذج اقتصادي معين ولو من خلال النموذج الغربي المعروض حاليا أن السوق الشرق أوسطية ستتخذ في مرحلة تالية مباشرة بعد اتفاق غزة أريحا .. علينا أن نحدد الأسس والمبادئ التي ستسير عليها من خلال تخطيط مسبق وعرض ولكامن القوة والضعف للاقتصاد المصري والعربي وتقويه مكامن الضعف فيه .



ضرورة تشكيل لجنة عليا لبحث مستقبل الاقتصاد المصري بعد اتفاقية غزة

الحاجة الى نموذج اقتصادي مصري لمواجهة النموذج الاسرائيلي

• ضرورة تحليل المطالبات الاسرائيلية من الاقتصاد المصري خلال الفترة السابقة

• الغوب بريد تاوان في الشرق الاوسط

نعمان الزياتي

فلسطينيين واسرائيليين -
واسرائيل تحاول الان كما قلنا تقوية علاقاتها الاقتصادية بالفلسطينيين تمهيدا لاتامة صلات اقتصادية مع الاردن كذلك تحاول ان تجنى ثمار الاتفاق من خلال عملية التدوير للاقتصاد الفلسطيني لبناء التنمية الفلسطينية والمساكن وتشغيل العمالة الاسرائيلية المتعطلة والخبرة والتكنولوجيا الاسرائيلية مقابل الحصول على المنح الاجنبية المتدفقة على الاثنين .

ان مركز الاحداث التي تمر بها المنطقة العربية سريعة للغاية وتحتاج عقليات اقتصادية جديدة لتتواءم معها .. لقد عفى الزمن على اسلوب الرفص المستمر الذي استمر طوال الاربعين سنة الماضية ليحل محله اسلوب جديدة مبنية على التصورات والنماذج المدروسة سلفا فلدى اسرائيل اكثر من مشروع لسوق اقليمي محدود تطلق عليه منذ ١٩٦٧ اسم سوق الشرق الاوسط وهناك صيغ كثيرة له البعض منها يضم اسرائيل /فلسطين/ الاردن ، والآخر يضم سوريا

ستحاول اسرائيل ان تثبت للعالم بانها الدولة القادرة على تطوير الاقتصاديات المختلفة ، وستحاول تحقيق ما فشلت في انجازه مع مصر وهو الهيمنة الاقتصادية على المنطقة من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية الفلسطينية من خلال الانتشار الفلسطيني في الخليج وارتفاع المستوى العلمي والثقافي للفلسطينيين ، كل ذلك سيؤهل الفلسطينيين ليكونوا التايوانيين الجدد في الشرق الاوسط وليس ادل على ذلك ما جاءت به الفقرات ٧ ، ١١ ، ١٦ بما يسمى مشروع مارشال للفلسطينيين حيث ستساهم فيه المجموعة الاوربية والدول الغنية بالبتروول والبنك الدولي بمساهمات فعالة وعملانية بهدف دعم برنامج التنمية الفلسطيني والمقدر له ب ١١,٦ مليار دولار والذي يهدف الى المساهمة في انشاء السوق الشرق الاوسط .

فقد اوضح قبلي كلاس وزير خارجية بلجيكا بان المجموعة الاوربية ستزيد من قيمة المساعدات المباشرة مستفيدة بتجربة دعم دول وسط وشرق اوربا كما سيقوم البنك الاوربي للاستثمار بتشجيع الاستثمار في الاراضي الفلسطينية . وقد وجهت الولايات المتحدة الدعوة لرجال الاعمال والمستثمرين الفلسطينيين لزيارة واشنطن حيث سيكون التركيز على القطاع الخاص ودعمه - وقد جرى منذ فترة عقد اجتماعات على مستوى عال تبنتها جامعة هارفارد بين رجال اعمال



1997

التاريخ :

بدأ العدد التنازلي

وستحاول إسرائيل تطوير طاقتها الإنتاجية وأحداث تغييرات هيكلية سريعة تتلاءم مع التطورات في العلاقات مع العالم العربي .

والوثيقة اقترحت ايضا اقامة مجتمعات صناعية مشتركة ضخمة على الحدود بين العرب واسرائيل كخطوة اولى لتخفيف مدة العداء ، ومثل هذه المجتمعات بالاضافة الى وظيفتها الانتاجية فهي حزام امن متبادل كما انها تعزز المصالح الاقتصادية المشتركة لكونها تمثل روادع سلبية وحوافز ايجابية وتعتمد ميادين التعاون الى شتى المجالات حتى تصل الى اقامة محطات نوية مشتركة لتوليد الطاقة وتحلية مياه البحر .

وأضافت الوثيقة انه طبقا للتوقعات فإنه يمكن تخصيص ١٠٪ من عائدات البترول للبحوث المشتركة والمشروعات الانمائية ، وتنبأت الدراسة بأن معظم سكان اسرائيل عام ٢٠٠٠ سوف يكونون من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية المتخصصة ومن كبار العلماء الوافدين من الخارج مقابل نسب تتراوح بين ٢٠٪ الى ٢٥٪ فقط في العالم العربي .

وترجع أهمية هذه الوثيقة الى انها ظلت حتى الآن
المنهل الذي تعتمد عليه كافة الدراسات الاخرى بشأن
مستقبل العلاقات بين العرب واسرائيل .

والأمم أيضا ان هناك دراسات اجريت قبل هذه الوثيقة وضعت النقاط فوق الحروف وحددت المسارات المختلفة لاقتصاد كل دولة على حده ، فهناك دراسة شيفر والتي اعدّها اليعازر شيفر عام ١٩٦٥ والتي تركّزت حول مستقبل التعاون الاقتصادي الاسرائيلي لمصر وقد عرض الصحافي الاسرائيلي بسراييل تومار خطوطها عام ١٩٧٧ . كما ان هناك دراسة مشابهة لمعهد مورفيتز للسلام ، ودااسة اخرى لجاد يعقوب « وزير المواصلات » اقترح فيها مشروعاً تفصيلياً للتعاون بين كل من اسرائيل ومصر والاردن في مجال النقل والمواصلات وتقدم به الى الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٧٥ ثم طور المشروع الى اقتراح « سوق مشتركة شرق اوسطية تضم في المرحلة الاولى مصر واسرائيل والضفة وغزة ثم في مرحلة ثالثة تقضم اليها الاردن وبعد ذلك دول اخرى .

وهناك ايضا دراسة اخرى قدمها موشي زينار .. محافظ مصرف اسرائيل السابق وانتهى فيها الى ضرورة ان يكون لاسرائيل دور في تنمية الاقتصاد المصري لكي يعمق الاقتصاد الاسرائيلي جذوره في المنطقة ويضمن وصول السلع الاسرائيلية عبر مصر الى دول الخليج .. ولخص زينار موقفه بقوله : لسنا معنيين

والبعض يضم مصر ودول الخليج وهذه السوق ستقوم
عبر محاور سياسية واقتصادية وأمنية .
وتتراوح العلاقات في هذه السوق بين التعايش
والصراع الاقتصادي .

علينا ان ندروس جيدا كل ما قدمته اسرائيل من نماذج اقتصادية للمنطقة العربية او لسوق الشرق الاوسط وان نعرف مكانن الضعف والقوة في العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية / الفلسطينية ، وما تريد اسرائيل من الاتفاق الاخير .

التي . . .

في عام ١٩٧٠ اصدرت رابطة السلام في تل ابيب كتيباً بعنوان الشرق الاوسط عام ٢٠٠٠ وضع فيه مجموعة من الاكاديميين والفكرين الاسرائيليين تصورهم للوضع الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط مع نهاية هذا القرن . وقد وصفت التنبؤات التي وضعت لاسرائيل والعالم العربي في عام ٢٠٠٠ في شتى نواحي الحياة تقوم على اساس دراسة مؤشرات النمو والتطور خلال السنوات السابقة للسلام الاقتصادي وعلى المؤشرات اللاحقة للسلام ، ووفقاً لهذه التنبؤات : فان اسرائيل سوف تستحوذ على النصيب الاكبر في ادارة هذه لسوق بين دول المنطقة بل سوف تعتبر قلب المنطقة ومركز ادارتها واساس تطورها في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والبحوث العلمية .

وفي ميدان الانتاج تنبأت الدراسة بأن دول المنطقة سوف تخصص في المستقبل على ضوء المزايا الانتاجية النسبية فتخصص مصر في اناج الصناعات التحويلية الثقيلة كالحديد والصلب والصناعات الهندسية

وصناعة السيارات والحركات اى الصناعات المعدنية
 بوجه عام - اما سوريا فتتخصص في صناعة
 المنسوجات والصناعات الغذائية وبعض الصناعات
 التحويلية الاستهلاكية الاخرى ، والعراق ودول الخليج

يتخصصون في الصناعات البتروكيميائية ويقتصر نشاط لبنان على مجال الخدمات .

لكن اسرائيل سرف تتخصص في الصناعات
الالكترونية والالات الهندسية والكهربائية والصناعات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بجماهير العمال المصرية في اسرائيل ولا في استثمارات عربية على نطاق واسع في اقتصادنا نحن بحاجة الى توسيع التصدير الى اسواق جديدة ومصادر استيراد رخيصة وسهلة ولتطوير افضليات العلاقات الطبيعية لاقتصادنا وشعبنا .

ولقد شدد تقرير مؤسسة بروكنجز الامريكية عام ١٩٨١ على ان تأخذ علاقات مصر واسرائيل الاقتصادية طابع التعاون وليس المساعدة او الاشراف من جهة اسرائيل على مصر - والتقرير ينطلق من فكرة التعاون الاقتصادي كمبدأ السلام بحد ذاته قضية حساسة متوجب العمل بها بحذر شديد خاصة وان نقاط التباين بين الاقتصادين المصري والاسرائيلي تفوق كميًا نقاط التلاقى - فالالاقتصاد المصري كما يراه التقرير هو من اقدم الاقتصاديات في العالم وبالتالي فهو لايقبل التغيير والتحديث بالمرونة التي يستطيعها اقتصاد دولة حديثة كاسرائيل .

وقد علق ابا اييان - وزير خارجية اسرائيل السابق على تصور اسرائيل لعلاقاتها الاقتصادية في ان تصبح اسرائيل الولايات المتحدة الصغرى .. نحن لانريد علاقات مع الشرق الاوسط على غرار العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان لكن نريدها على غرار علاقات الولايات المتحدة مع بلدان امريكا اللاتينية من حيث التعامل الاقتصادي مع ملاحظة الفوارق التاريخية والثقافية واللغوية ونريد ايضا المحافظة على طابعنا الغربي .

السلام الاسـ .. الى

واسرائيل ستستفيد من السلام لدفع عملية الاقتصاد بها من خلال تخفيض الميزانية العسكرية

- زيادة الصادرات العسكرية ولرعاية تشكيل هيكل الصناعة العسكرية بما يخدم خطط التنمية
- انتهاء احكام المقاطعة وفتح الاسواق العربية للسلع الاسرائيلية بما يخدم خطط التنمية .
- خلق فرص جديدة للتوسع الزراعي مع احياء المشروعات القديمة السابق الاشارة اليها .
- اقامة مشروعات مشتركة وزيادة الاستثمارات الاجنبية
- نقل فعالية المركز الجغرافي من مصر الى تل ابيب .

الاقتصاد المصري

في مفترق الطرق

بعض المتشائمين يعتبرون الانفتاح الاقتصادي على اسرائيل يمثل خطراً دوماً على الاقتصاد المصري - لكن هذا التهويل لهذا الخطر تعدى ابعاده الحقيقية للاسباب الآتية :

- ان مشاكل الاقتصاد المصري التي تتمثل في الاختناقات في البنية الاساسية وعجز في ميزان

الدفعات يعتبر اقرب الى الحل من مشاكل اسرائيل الاقتصادية .

- ان فرص الاستثمار الكبيرة في مصر مع توفر العمالة الماهرة والتدريب والموقع الجغرافي في كل هذه العوامل تجعل السلع المنتجة في مصر اخص من مثيلاتها في اسرائيل - ان الانفتاح الاقتصادي على اسرائيل بعدد سكانها المحدود وقدرته راس المال فيها لا يمكن ان يشكل خطراً اكبر مما يشكله الانفتاح الاقتصادي على الولايات المتحدة واروبا الغربية .

- ان مفاوضات التعاون الاقتصادي مع اسرائيل لا بد وان تعود علينا بفوائد لا تقل عما تمنحه من مزايا للاقتصاد الاسرائيلي .

- كما ان الصناعة الاسرائيلية ليست بصفة عامة عالية الكفاءة في استخدام الموارد ، وان الصناعة في الماضي اعتمدت على توفير مبالغ ضخمة من الاموال من اليهود في الخارج اثناء الصراع المسلح ومن الارجح ان تقل هذه الاموال مع السلام .

لكن الذي نفيجه حقا ان ندرس ونعي جيدا المطالب الاسرائيلية التي كانت تريدها اسرائيل من مصر منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد ونحل ماهية هذه المطالب ونصنفها ونضعها في الاطار الصحيح

ونبنى تصورات مصرية علمية لما يمكن ان يكون عليه شكل اقتصاد المنطقة ككل ونحدد القاعلين في الاقتصاد ونقدم نماذج بديلة وسيناريوهات مختلفة للمستقبل الاقتصادي بان يتم تشكيل لجنة اقتصادية عليا لرسم المستقبل الاقتصادي لمصر على ضوء اتفاق غزة - اريحا .

المقاطعة العربية .. الى اين ؟

باعتراف غالبية القائمين على المقاطعة العربية انها لم تكن ذات فعالية حيث انها لم تمنع تسرب المنتجات الاسرائيلية الى الدول العربية والعكس ايضا صحيح ، وقد اتسعت مظاهر التسرب كثيرا بعد يونيو ١٩٦٧ حيث اصبحت الضفة وغزة مركزا مباشرا لهذه الظاهرة ، واستطاعت اسرائيل ان تستغل الثغرات في احكام المقاطعة العربية لكي تقوم بعملية تسرب جزئي الى اسواق الدول العربية خاصة عن طريق طرف ثالث او الاسواق الحرة العالمية سواء كان ذلك بتصريف منتجاتها او للحصول على جانب كبير من الموارد العربية خاصة البترول الذي كانت تستورده عن طريق طرف ثالث او بالحصول عليه مباشرة من الناقلات العالمية التي تفرغ حمولتها في ناقلات اسرائيلية في عرض البحرين المتوسط والاحمر .

كذلك استطاعت اسرائيل ان تحصل على جانب من الاموال العربية بطريقة غير مباشرة بواسطة المصارف الدولية خاصة المصارف الامريكية التي يتحكم فيها اليهود في ادارة القسم الاكبر منها والتي تمثل في نفس الوقت احد اهم اوعية استثمار الاموال العربية النفطية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غير الموظفة في استثمارات محلية ، وفي اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ اصبحت تخدم لبنان كمركز عربي لتجارة الترانزيت في تصريف جانب من بضائعها .

وفي الآونة الاخيره كشفت مكاتب المقاطعة في السعودية والامارات العربية وغيرها من دول الخليج عن تزايد نسبة البضائع الاسرائيلية التي تتسرب الى الاسواق المحلية عن طريق لبنان والضفة ، والى جانب

السلع الاسرائيلية فان عناصر التسرب تتضمن ايضا مكونات ولوازم انتاج معظم البضائع التي تصنع في الاراضي الفلسطينية المحتلة ويتم تصديرها الى الدول العربية تحت شعار « صنع في الضفة » فهذه البضائع ترتفع فيها نسبة المكون الاسرائيلي الى مايقرب من ٩٠٪ .

اذا بتوقيع اتفاق الحكم الذاتي تصبح عملية المقاطعة العربية حبرا على الورق ولا تتلاءم مع متغيرات العصر مما يستدعي إعادة النظر في الاقتصاد العربي ككل من خلال منطلقات جديدة واسس جديدة وقيادات ايضا جديدة تواكب هذه التحولات

مبادئ أساسية

عموما يجب ان يتم التعامل من خلال محاور اساسية .

١ - التزامات ومعت عليها مصر وتعود عليها بفائدة
٢ - مشروعات تمثل انتقاصات من مصر وهذه يجب رفضها مطلقا .

٣ - ومشروعات وسط بين الاتجاهين وتسير وفق الاتي :-

ا - يجب الاتحقق ضررا للاقتصاد المصري

ب - لاسماح خاص لاسرائيل

وهذه المشروعات يجب ان نضع فيها الاعتبارات التالية :

- الاتزيد من ورقة الدول العربية

- الاتؤثر على الاقتصاد والامن القومي المصري .

- استبعاد المشروعات التي تستلزم استيراد قطع غيار لمدة طويلة .

- استبعاد اي عمليات ثلاثية او دخول سماسره
- البعد عن الصناعات الاستراتيجية المصرية .
- عدم التمكين من تكوين طبقة مصلحة بين البلدين والتي بدأت تظهر في الآونة الاخيرة .
- مكامن الضعف في اتفاق غزة - اريحا

في ظل التوقعات المنتظرة من اتفاق غزة اريحا وما يمثله هذا الكيان بحكم كونه احد الجوار الجغرافي في الاتجاه المالي الشرقى يمكن بطورة اثاره السلبية على الاقتصاد المصري

- ما تمثله الحدود الشرقية لمصر كأحد المنافذ لهذا الكيان الفلسطيني وما يتطلبه ذلك من اجراءات امنية سوف تضيق مريدا من الاعباء على اجهزة الامن المصرية مما يستدعي زيادة المعونة الامريكية لمصر لمواجهة تلك الاعباء .

- احتمالات قيام بعض العناصر الفلسطينية المتطرفة بتنفيذ بعض العمليات ضد المناطق الاسرائيلية المتاخمة للحدود المصرية مستغلين في ذلك حركة الدخول والخروج عبر تلك الحدود الامر الذي قد يسبب حرجا للموقف المصري

- توفر المخاخ وانطروف الملائة لاعمال التهريب سواء المواد المخدرة والحمور عبر اسرائيل الى مصر والمنتجات المصرية خاصة السلع الغذائية والاستهلاكية من مصر لاسرائيل وهو ما يؤثر سلبا على الاقتصاد المصري .

- احتمالات قيام الكيان الفلسطيني المنتظر بطلب امدادات كميات من مياه النيل لاراضي الزراعة والري خاصة في ظل الزيادة المتوقعة لسكان القطاع ومحدودية موارده المائية وهذا الامر قد يدفع اسرائيل بالمطالبة بالمثل باحياء مطالبتها السابقة في هذا المجال مما قد يعرض الموقف المصري لمشاكل مع دول حوض النيل .

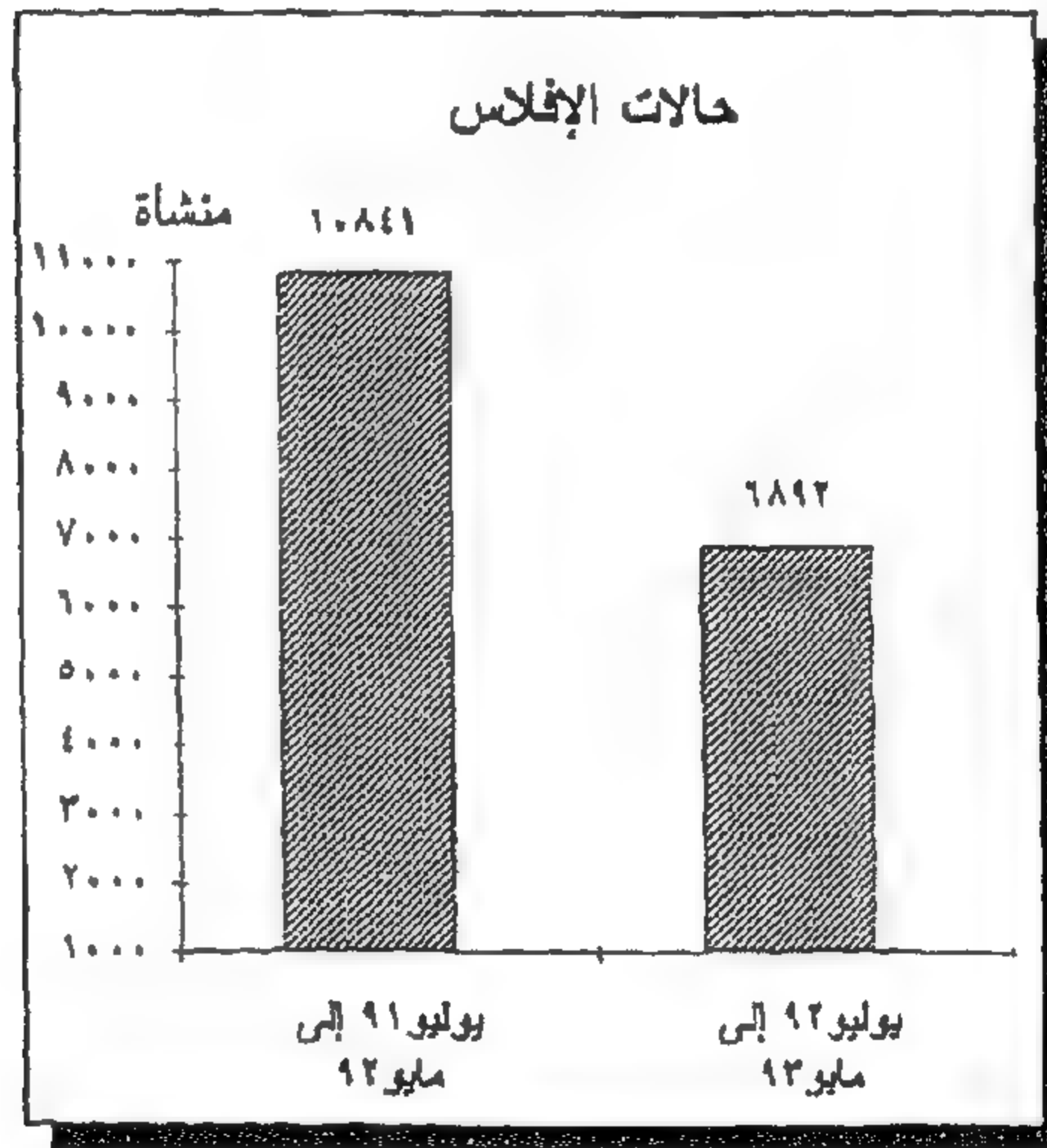
- تنامي التيار الديني بين القطاعات المختلفة في قطاع غزة وما ينتظر من كم الدعم لتلك التيارات في ظل الحكم الذاتي وانعكاس ذلك على العناصر المتطرفة داخل مصر مما يشكل تهديد للجبهة الداخلية .



مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مؤشرات عامة عن السوق :

حالات الإفلاس في ميدان الأعمال



المصدر : وزارة العدل



الأهرام الاقتصادي

المصدر :

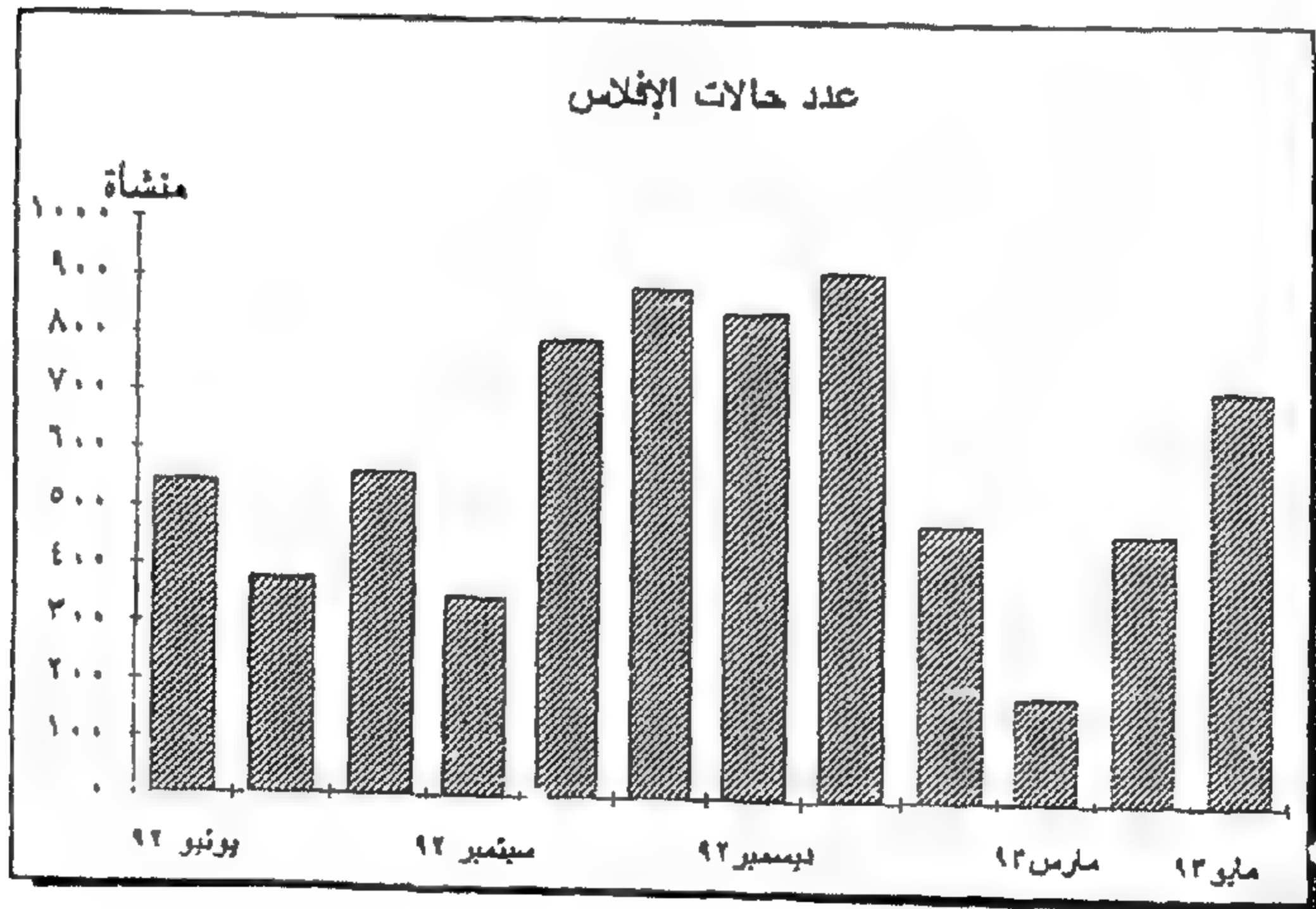
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

منشأة

بيان	مايو ٩٢	أبريل ٩٣	مايو ٩٣
عدد حالات الإفلاس	٩٣١	٤٦٩	٧١٦





المصدر: **العرب**

٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. سامي منصور يتوقع..

في المستقبل القريب: المنظمة عراب السوق الشرق أوسطية

أمريكا فرضت هذه التسوية التي قيل أنها «تسوية متعينة»؟

□ التيار الصانع للتسوية يكذب بزعمه أن موازين القوى هي التي فرضت الاتفاق، لأنني أعلم يقينا أن صناع اتفاق غزة أريحا كانوا يتحركون في قطار التسوية قبل أن تختل هذه الموازين إلى غير صالح العرب بهذا الشكل الكبير

● هناك من يقول أنه لا بدائل عربية أو فلسطينية عن اتفاق من هذا النوع ما رأيك خاصة أن الأولويات القطرية لكل بلد عربي قد خذلت الفلسطينيين؟

□ هذه أقاويل جيل المتخاذلين، فيجب ألا ننسى درس جنوب افريقية، فقد كان المناضلون هناك يشكون من نسيان افريقيا لهم، ومع ذلك لم ييأس المقاتلون وظلوا يقاتلون حتى استسلم لهم البيض الشعوب لا تساوم ولكنها تستمر في تصعيد عملها النضالي بكافة الأساليب سواء العسكرية أو العصيان المدني حتى تتغير الظروف، الشعوب لا تباع لأن البيع يعني توقف مسيرة العمل الوطني، أما المنطق السائد حاليا فهو منطق المتخاذلين الذين لا يؤمنون بالعمل الشعبي.

حوار: أمانى الطويل

والاتفاق أيضا لم يحقق شيئا على الإطلاق فهو لم يتوصل إلى مكسب واحد لصالح الشعب الفلسطيني ولا يفوتني هنا أن أذكر أن رابين في معرض رده على المعارضين للاتفاق من الاسرائيليين قال إن أريحا ليست يهودا والسامرة وأن استيطانها محرم في التوراة على اليهودي. وهذا التصريح يعني ببساطة عدم تنازل اسرائيل عن أي جزء من مشروعاتها الصهيونية التوسعية، ولكنها تنازلت عما هو خارج هذا المشروع.

كما أنه يحقق أهدافا سياسية بضرب منظمة حماس التي تتواجد قواعدها في غزة وتقود العمل الحقيقي في الداخل الفلسطيني ويخلص د. منصور إلى أن ما قام به عرفات مناورة سياسية حذرية على حساب أهداف قومية والخطر من ذلك أن تصبح منظمة التحرير هي أداة تطويع العلاقات العربية الاسرائيلية وعراب لسوق الشرق الأوسط في المستقبل القريب؟

● المروجون للاتفاق يقولون إن موازين القوى في المنطقة وهيمنة

حذر الدكتور سامي منصور مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة «الأهرام» من استعمار جديد للعالم العربي لم يشهده من قبل وذلك عقب اتفاق غزة - أريحا والاعتراف بإسرائيل وقال في حوار له إلى «العربي» أن العرب حاليا غير قادرين على مقاومة هذا الاستعمار، وأكد أن المشروع الصهيوني ماض في توسعه بالمنطقة.

● «العربي».. ما تقييمك لاتفاق غزة - أريحا على المستوى الفلسطيني.. وما هي انعكاساته العربية حاليا؟

□ الاتفاق والاعتراف بإسرائيل تعبيران عن حالة التردى العربي، واستمرار حالة الانهيارات المتوالية التي بدأت بكامب ديفيد، ثم أزمة الخليج، وضرب العراق على المستوى الفلسطيني حدث نوع من التسوية لصالح إسرائيل يقدمه ما بقي من جيل القيادات ممثلا في أبوعمار وغيره، وقد لعب سوء الحظ مرة والتأمر مرة أخرى أدوارا متباينة في أن يفقد هذا الجيل اسمي ما فيه وتبقى منه عناصره البرجماتية.



التقرير
الاقتصادي

عالم
الأعمال

حكايات اقتصادية

ودخلنا أخطر الممارك : مفركة السلام

عمام رفعت

دعونا لحظة واحدة ننظر فيها الى الماضي ثم ننظر اين نحن الآن لنحاول ان نخرج منها بنظرة على المستقبل . غير اننا عندما ننظر الى الماضي فإننا لا نقصد سنة او عشرة ولكن سنوات طويلة منذ بدأت الاطماع الصهيونية في فلسطين في نهاية القرن الماضي .

تحقق لها بعد خمسين عاما إنشاء وطن قومي يهودي على أرض فلسطين وإعلان دولة اسرائيل في عام ٤٨ ومفذ تلك اللحظة بدأ الصراع العربي الاسرائيلي يأخذ دور الصراع العسكري في حروب متتالية بلغ عددها خمسة اسفرت عن توسع اسرائيلي وتوغل في اراضي دول عربية مجاورة لها ، واستقرار هذا التوسع فيما عدا ما استردته مصر بمقتضى اتفاقية كامب ديفيد .

خلال تلك السنوات كلها استمر الصراع المسلح بين اسرائيل والدول العربية وابناء فلسطين الذين تحملوا الضياع والشتات والهجرة والطرده من اراضيهم وعندما نتوقف لحظة لننظر الى كل هذا الماضي سوف نرى فيه الحروب ومضيه سلام بين مصر واسرائيل ثم اخيرا الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الموقع مؤخراً وما أعقبه بهدوء شديد د باتفاق المبادئ بين اسرائيل والاردن



هل سيكون هذا بداية لمرحلة سلام ، وعصر سلام ؟
بالتأكيد الاجابة المرئية الآن نس . نى بداية سلام طويل وعميق بين
العرب واسرائيل ليس لأنه ما محبه إلا بعد عداوة . ولأن هناك عشرات من
التبريرات التى يمكن أن يقال فى هذا الصدد منها على سبيل المثال أن

اليهود عاشوا بين شعوب الدول العربية سنوات طويلة سابقة وأن منهم من
وصل الى منصب وزير فى بعض الحكومات وقد يرى البعض أن السلام
القادم على المنطقة هو نهاية المطاف لصراع عسكرى غير مجدى .
غير أنه مهما كانت التبريرات عميقة أو سطحية وسواء كانت مباشرة أو
غير مباشرة وأيضا سواء كانت مقنعة أو غير مقنعة فإن هذا كله لم يعد
محلا لجدل أو نقاش عقيم حول ضرورة السلام من عدمه .
إننا الآن أمام مرحلة سلام أداما بكفاءة رؤساء ووزراء خارجية
ودبلوماسيين وانتقل الصراع من صراع مسلح الى صراع حضارى بكل
إبعاده ولهذا نحن نقول :

إننا قد دخلنا أخطر المعارك وهى معركة السلام
وما دمتنا قد سلمنا بذلك فإن عدة أسئلة تطرح نفسها هل قمنا
بالاستعداد لمرحلة السلام ؟

كيف ندخل معركة السلام كقوة متكافئة

وليس مجرد اسواق أو موارد ؟

لقد شدنى فى التلفزيون المصرى بالقناة الأولى مساء الخميس الماضى
حديثا أجرته المذبة التلفزيونية صفاء حجازى مع الأمين العام للجامعة
العربية حول السلام . وبالمنااسبة هى ذات المذبة التى أجرت حوارا مع
ياسر عرفات قبلها بأيام عندما جاء الى مصر ليقدم الشكر الى الرئيس
مبارك وللمصر ولشعبها على ما أبدته سرأ أو علناً من أجل القضية
الفلسطينية وفى ختام حديثه قال عرفات للمذبة . سنصلى فى القدس
إن شاء الله سوف نصلى معا فى القدس يا فلان .

ولا أعرف هل جاء هذا من باب التبسيط والاكفة فى التعامل أم من باب أن
الاحلام . احلام السلام تدق الابواب بعنف وسوف تصل الى الصلاة فى
القدس .

على أية حال نعود الى حديث الدكتور عصمت عبد المجيد فقد أشار الى
نقطتين فى غاية الخطورة والأهمية .

أولهما فيما يتعلق بالمقاطعة العربية لاسرائيل وثانيتهما وهى ما نتوقف
عندها تتعلق باقتصاديات السلام فى المنطقة أو تأثيرات السلام على
المنطقة أو ما يقال عن سوق شرق أوسطيه . قال الدكتور عبد المجيد أن
جامعة هارفرد قامت منذ أربعة شهور بأعداد دراسة حول السوق الشرق
أوسطية اشترك فيها خبراء اسرائيليون وفلسطينيون بالإضافة الى خبراء



● أن دول العجز مكبله بالمشاكل الاقتصادية كما انها تفتح أبوابها للاستيراد

● أن هناك دولاً قد نجحت في تحقيق بنية أساسية وصناعات متعددة .
● أن الوطن العربي مستورد بالدرجة الأولى سواء كان غذاء أو سلعاً مصنوعة .

● أن الوطن العربي ممتلئ برأس المال الذي يتم تدويره في الغرب .
● أن الوطن العربي ممتلئ بمشاكل البيئة ونقص المياه .

أن العالم العربي على مدى ٤٥ عاماً فشل في تحقيق أي تعاون اقتصادي سواء ما جرى منه تحت مظلة الجامعة العربية أو خارجها على النطاق الثنائي أو الثلاثي فضلاً عن فشل كل صيغ الوحدة ابتداءً من الوحدة الثنائية بين مصر وسوريا عام ٥٨ إلى أي اتحادات أخرى باستثناء مجلس التعاون الخليجي .

● أن العالم العربي تعرض لأكبر خسارة مادية في تاريخه بدأت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ باحتلال العراق للكويت وتمثلت الخسائر في تكلفه الحرب وإعادة التعمير فضلاً عن الخسائر الاستثمارات العربية في الخارج وتصفية الوجود المصرفي العربي في أوروبا .

ورغم هذا كله لا ينبغي أن نقلل من قدر أنفسنا بالمنطقة العربية تملك أموالاً وخبرات وكفاءات كما استطاعت إنشاء البنية الأساسية وجبهة عريضة من الصناعات .

ونعود إلى السؤال الأساسي لماذا الهدف الاسرائيلي وإنشاء سوق شرق أوسطية .

الاجابة ببساطة أن تجربة السلام مع مصر لم تكن ناجحة اقتصادياً بالنسبة لإسرائيل ولم تحقق هدفها . فقد كان سلاماً بارداً والتطبيع بارداً ولهذا فإن الفكر الاسرائيلي قد اتجه إلى تحقيق التعاون الاقتصادي بشكل جماعي ملزم مع العرب أولاً قبل الوصول إلى السلام ثانياً . فالهدف وهو السلام الطريق إليه هو التعاون الاقتصادي المؤسس مع العرب .

وقد يقول البعض أن السلام خطر اقتصادي على العرب ولكن علينا أن نراجع أنفسنا وأوضاعنا .

علينا أن نبحث وندرس ما يتم تسويقه لنا من أفكار اقتصادية علينا أن لا نفرح بالمساعدات التي سوف تنهال على الضحايا العرب وفي مقدمتهم الفلسطينيين .

علينا أن نفكر في مستقبل المنطقة بعد السلام وتأثيره على الاستثمارات والسياحة والصناعة والتبادل التجاري والانفاق العسكري والتعليم والثقافة

السؤال الأساسي : ماذا نريد لمستقبلنا ؟

نحن الذين يجب أن نصنعه لا أن يصنعه أحد لنا .



الأهرام المسائي

المصدر :

٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التطبيع وفروقات الربط بين عناصر



«عملية» السلام!



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

جامعة هارفارد وهكذا هم يستعدون وكان يجب علينا إعداد مثل هذه الدراسات .

وثمة سؤال يدور حول السوق الشرق اوسطية . ونحن نقول إنها ليست فكرة جديدة ولكنها فكرة مطروحة منذ أكثر من عامين وعقدت لها مؤتمرات دولية عديدة وتروج لها اسرائيل والقوى الاوربية المعاونة لها . فمثلا عقد مؤتمر في أثينا في ابريل ١٩٩٢ أي منذ أكثر من عام ونصف عام حيث تم إقحام هذه الفكرة على المؤتمر لتكون موضوعه الرئيسي وقد حضر الدكتور عصمت عبد المجيد والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والذان قاما على الفور بتعديل خطابيهما لما يتناسب مع هذا الطرح وليحددا بوضوح قاطع أنه لا حديث عن تعاون إقليمي قبل السلام الشامل والعادل وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني . ومنذ ذلك التاريخ وقبله وبعده فإن اسرائيل تحاول تسويق هذه الفكرة حتى أننا في العالم العربي أصبحنا نرددنا سواء بالاتفاق أو بالاختلاف معها وننسى ان اصطلاح العالم العربي والوطن العربي سوف يندثر تحت المسمى الجديد للمنطقة .

ماذا نحن فاعلون ؟

هذا هو السؤال :

هل نحن جادون ؟

هل نرى حقيقة المستقبل وما يحيط به وما يحيط بنا ؟ إن العالم العربي ٩٣ ليس هو ما كان في ١٩٤٨ أو ٥٦ أو ٦٧ فقد طرأ العديد من التغيرات عليه وإذا كانت الحروب والصراع المسلح لم يحقق الوحدة العربية أو التضامن أو التعاون الاقتصادي العربي . فهل معركة السلام سوف تساعد على تحقيق الحد الأدنى من هذا التعاون ؟

تعالوا نرى معالم الخريطة الاقتصادية للعالم العربي .

● هناك أكثر من ١٥ دولة تحاول تحقيق اصلاح اقتصادي بالتحريير التخصيصي وهي في أغلب الاحوال دول العجز بالاضافه طبعاً الى ان هناك مجموعة دول الفائض .



المصدر : الأهرام الثاني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢



يكتبها
اليوم:

عبد اللطيف الحنفى

والحقيقى بين الطرفين أى ان تصمت المدافع ويتحقق تطبيع العلاقات مع جيراننا الإلقاء فى إسرائيل، ولكي يحدث ذلك دون مضاعفات تضع المنطقة على شفير الحرب من جديد كان لابد ان يتحقق للعرب شرطان.

اولهما: هو الانسحاب الاسرائيلى الكامل من كافة الاراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧. وثانيهما: هو الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

عملية لامجرد حالة

ولما كان السلام عملية Process تحتاج الى التفاعل بين الاطراف وتستغرق وقتاً بالضرورة وليس مجرد حالة تتحقق بشكل فوري او بقرار منفرد من هذا الطرف او ذاك فان علينا كمعرب ان نربط بين كل عناصر السلام برباط متين لا ينقسم.

ولا شك ان صمت المدافع هو اسهل عناصر السلام وهو الشيء الوحيد الذى يمكن ان يتم بقرار فوري ويتحقق فى غضون ساعات اما الحصول على كافة الحقوق الشرعية العربية والتطبيع فانهما يستغرقان وقتاً قد يطول او يقصر حسب تطورات الظروف وإرادات الاطراف.

وفى النموذج المصرى - الاسرائيلى على سبيل المثال استغرق استكمال الانسحاب الاسرائيلى من سيناء عقب توقيع معاهدة السلام فى مارس ١٩٧٩ قرابة ثلاث سنوات حتى ٢٥ ابريل عام ١٩٨٢ ثم بضع سنوات اخرى حتى امكن تحرير طابا من خلال التحكيم الدولى.

لم يعد مفهوم السلام فى عالم اليوم يعنى انتهاء حالة الحرب فحسب ولكنه أصبح يعنى الدخول فى شبكة واسعة من العلاقات مع اعداء الامس.. فالمدافع قد تصمت فى حالة الهدنة المؤقتة من اجل الرغبة فى النقاط الانفاس وتجديد القوى وحشد السلاح والرجال بهدف استئناف الحرب من جديد.. والهدنة المؤقتة اسلوب من اساليب ادارة الصراع عسكرياً.. وقد تصمت المدافع ايضا فى حالة اخرى عرفناها نحن هنا جيداً فى الشرق الاوسط وهى حالة اللاحرب واللاسلام.. حالة يظل فيها الصراع العسكرى قائماً، ويظل الوجه العسكرى للصراع هو الوجه القائم والغالب ولكن احد الطرفين او كليهما يكون مع ذلك غير قادر على تحمل اعباء الحرب الساخنة، ورغم ان المدافع تصمت ايضا فى حالة السلام الا ان السلام له مفهوم آخر يختلف عن الهدنة المؤقتة وحالة اللاحرب واللاسلام.

التطبيع ومفهوم السلام

السلام هو مفهوم ذو جانبين احدهما سلبي والاخر ايجابى.. والجانب السلبي للسلام يعنى صمت المدافع وتوقف الصراع العسكرى بشكل كامل ونهائى.. اما الجانب الايجابى المكمل لهذا الجانب السلبي فهو الدخول مع اعداء الامس فى شبكة واسعة من العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية تشمل جميع جوانب الحياة وهو الامر الذى اصطلحنا على تسميته بالتطبيع.. والسلام بهذا المعنى يعنى انتهاء الصراع ولكنه لا يعنى انتفاء المنافسة المشروعة.. وهو لا يتحقق فعلاً الا اذا كان سلاماً عادلاً وشاملاً.. وهو لا يكون سلاماً عادلاً وشاملاً الا اذا ضمن لكل من طرفى الصراع الحد الأدنى من حقوقه الوطنية والقومية الشرعية.

نموذج الشرق الوسط

وهذا الكلام يصمد على كل نماذج الصراعات العسكرية فى التاريخ مثلاً يصمد على نموذج الصراع العسكرى فى الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل.. فعملية السلام التى بدأتها فى المنطقة عقب حرب اكتوبر المجيدة لم يكن هدفها هو الوصول الى هدنة مؤقتة او الاستمرار فى حالة من اللاسلم واللاحرب وانما كان هدفها هو الوصول الى السلام الكامل

والاردنيين والاسرائيليين عملوا معا بالتعاون مع اقتصاديين من جامعة هارفارد.. وهو يتحدث عن اوجه التكامل الممكنة بين اقتصاديات كل من اسرائيل والاردن والضفة الغربية وغزة التي من المفترض ان تشكل ارض دولة فلسطين القادمة.

والنتيجة الرئيسية التي توصل اليها هذا التقرير هي ان الاسرائيليين والاردنيين والفلسطينيين يمكنهم جميعا الاستفادة من اتفاق للتطبيع الاقتصادي يتضمن العناصر التالية:

اولا: ان يسيطر الفلسطينيون على اقتصاد الضفة وغزة.

ثانيا: ان تحدث تطورات ملموسة نحو التجارة الحرة بين الاقتصاديات الثلاثة ثالثا: ان تقام مشروعات اقليمية لتنمية اوجه التكامل بين الاقتصاديات الثلاثة وان تحظى باولوية عالية.

ويعتمد التقرير الى التأكيد على ضرورة ان يكون كل من الاقتصاديات الثلاثة قائما على قواعد الاقتصاد الحر، معتمدا على القطاع الخاص وقوى السوق لكي تلعب الدور الرئيسي في تخصيص الموارد، وان يعتمدوا معا على القطاع الخاص اساسا في تنمية العلاقات التجارية فيما بينهم.

ويقترح التقرير إقامة بنك دولي يسمى بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية يعمل في هذه الاقتصاديات الثلاثة ويمكن ان ينضم اليها فيما بعد كل من مصر وسوريا ولبنان.

وخلاصة القول ان التقرير يهدف الطريق للتطبيع الاقتصادي في المنطقة بدءا من اقتصاديات مثلث الازمة الاسرائيلي والاردني والفلسطيني.. ومثل هذه التقارير ينبغي ان تكون بالنسبة لنا مؤشرا يوضح اتجاهات التفكير السائدة في الدوائر الامريكية ويكشف امامنا بعض جوانب الطريق الذي يتبعين علينا ان نسلكه لكي نستثمر عنصر الزمن الذي سوف تستغرقه عملية السلام لصالح استرداد كافة حقوقنا العربية عن طريق الربط على كافة المستويات الحكومية والشعبية بين عناصر التطبيع المؤثرة وبين خطوات عودة الارض والحقوق العربية. وهذا يقتضي في واقع الامر ان تكون لدينا شحن العرب خطط عربية من اجل التكامل السياسي والاقتصادي في المستقبل حتى لا تكون مواقفنا مجرد عناد غير مقبول يتهار عند اول دفعة ضاغطة علينا من جانب الآخرين..

وفي النموذج الفلسطيني المتفق عليه حتى الآن في اعلان المبادئ الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير تستغرق المرحلة الانتقالية خمس سنوات قبل الوصول الى مرحلة الحل النهائي.

اما في المسارين السوري واللبناني فالامر لا يزال بعد موضع تفاوض نأمل ان ينتهي قريبا ويتحدد مداه الزمني هو الآخر.

ولاشك ان الربط الذكي والموضوعي بين خطوات استرداد الحقوق العربية وبين عملية التطبيع هو احد الاسلحة التي ينبغي ان يعتمد عليها العرب من اجل الوصول بعملية السلام كلها الى شاطئ الامان المأمول.

الفرق بين الرفض والربط

والتطبيع كما قلنا مسألة لا يمكن رفضها لاننا نريد السلام ولا نريد هدنة مؤقتة بل ان التطبيع ضرورة من ضرورات خلق نوع من المصالح المشتركة بيننا وبين الطرف الاسرائيلي لان هذه المصالح بعينها في ظل التطور الدولي الراهن يمكن ان تشكل عنصر ضغط على اسرائيل يدفعها الى الثاني ويكسر شوكة العدوان في تكوينها. ومن هنا قانني كمصري وعربي اقف بوضوح ضد رفض التطبيع ولكني في نفس الوقت اؤيد بشدة الربط بين التطبيع وبين استرداد الارض والحقوق الضائعة.. كلنا تقدمت اسرائيل خطوة على طريق الجلاء عن بقية الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين تقدمنا نحن العرب خطوة مماثلة على طريق تطبيع العلاقات في مختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وهذا هو الفرق بين الرفض والربط.. فنحن لا نرفض التطبيع في حد ذاته ولكننا فقط نريد ان نربط خطواته بخطوات استرداد الحقوق العربية كما اننا نريد ان يكون التطبيع عملية طبيعية بين الشعوب ذاتها وليس مجرد خطوات فوقية بين الحكومات وذلك لاننا في الحقيقة نريد سلاما عادلا وشاملا ودائما.

تقرير جامعة هارفارد

وفي هذا الاطار اتيج لي ان اقرأ اخيرا ملخصا صحفيا وافيا لتقرير اعده معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لشؤون الشرق الاوسط التابع لجامعة هارفارد وكان التقرير تحت عنوان "تحقيق السلام في الشرق الاوسط: مشروع التحول الاقتصادي" وهذا التقرير نتاج جهد مجموعة من الاقتصاديين الفلسطينيين



المصدر : **السب**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

الزواج الاقتصادي المزعوم: صندوق النقد والبنك الدولي يتحكمان في موارد المنطقة لصالح إسرائيل!

يتلقى التمويل مباشرة، أما
الإسرائيليون فهم وأنقون من أن كل
الدوائر تصب عندهم!!

مشروعات الوهم جاهزة

الصهاينة جاهزون، وكانهم كانوا
على علم بتفاصيل الاتفاقات النهائية،
حتى قبل المفاوضات السرية «الشاقة».
وقد جهزوا المشروعات الوهمية التي
سيمكنهم بها الحصول على نصيب
كبير من أموال الخليج بشكل مباشر.
والبنديان الرابع والخامس من الفقرة
(ب) من الملحق الرابع لاتفاق إعلان
المبادئ، مما عن مشروعات تنمية المياه
ونزع الملوحة والتنمية الزراعية ومنع
التصحر.

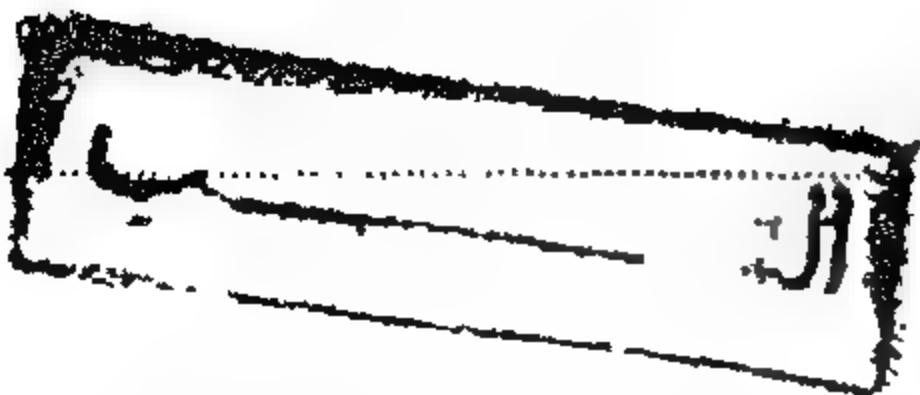
وسوف يبدأ الإسرائيليون على الفور
في طرح مشروعاتهم الجاهزة لبيع
السوهم لـدول الخليج. وأول هذه
المشروعات، هو تحلية مياه البحر
و«المطر الصناعي»!!

وجدير بالذكر أن دولة خليجية
كبيرة قامت منذ سنوات بحساب تكلفة
تحلية مياه البحر، فوجدت أن تكلفة
تحلية المتر المكعب من ماء البحر
(معدات وإنشاءات) يفوق تكلفة نقله

ومكنا بدأ وهم الزواج الاقتصادي
المزعوم- المصاحب للاستسلام
العربي التام- يتسدد حتى قبل أن
يصبح هناك شيء ملموس. ويبقى أن
البنك الدولي وصندوق النقد سيتوليان
جمع «التبرعات» المالية تحت دعوى
تنمية الشرق الأوسط.. والمتوقع أن
يكون الذئسب الأكبر من هذه التبرعات
من الدول العربية النفطية، ثم يقوم
الصندوق بتحديد أوجه صرفها،
وغالباً ما تكون شروط الصندوق أكثر
انطباقاً على إسرائيل من أي دولة
أخرى، رغم تراجع الاقتصاد
الإسرائيلي وبداية شكواه من روشتة
«التكيف الاقتصادي» التي يفرضها
عليه الصندوق فعلاً.

وقد بدأ الفلسطينيون والعرب
يعربون عن قلقهم من عدم السماح لهم

لا يتوقع المراقبون أن تكون
مناقشات يومي ٢١،٢٠ سبتمبر
الجاري مع البنك الدولي حول
«مشروعات التنمية الاقتصادية في
الشرق الأوسط، مثيرة للفتاؤل بالقدر
الذي صاحب احتفالات التوقيعات
الأسبوع الماضي بين العرب وإسرائيل.
وتهدف المنظمة الاقتصادية الدولية إلى
فرض سياسة محددة سلفاً بضرورة
أن تمر كل المعونات والمساعدات
والمساهمات المالية الخارجية في
مشروعات التنمية الشرق أوسطية من
خلال البنك وصندوق النقد الدولي، مما
يسمح للمؤسستين اللتين تسيطر
عليهما أمريكا بتحديد استخدام تلك
الموارد المزعومة الموعودة بشكل
صارم، وبما يهدف في النهاية لخدمة
أهداف أمريكا وإسرائيل.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ سبتمبر ١٩٩٢

أحمد مصطفى

من تركيا. ومن هنا بدأ التفكير وقتها في مشروع «نهر السلام»، إلا أن جهاز الموساد حذر بعض دول الخليج من أن مرور النهر الصناعي (مواسير ضخمة) من جنوب تركيا إليها لا بد وأن يكون عبر سوريا، وأن دمشق لا يمكن الوثوق بها، وستطلب أموالاً باستمرار بشكل ابتزازي وإلا قطعت المياه عنكم، وبالتالي توقف المشروع وعملت دول الخليج بتوجيه الصهاينة حتى لا يضعوا روجهم في يد «الشقيقة» سوريا ويحافظوا على هذه الروح الغالية، لمن يستحقها: إسرائيل! المشروع الإسرائيلي لتحلية مياه البحر يستند لدعوى أن إسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة، ومن ثم فخيراتها في هذا المجال تؤهلها للتعاقد مع الدول الخليجية في مشروعات مياه، ويجري بالفعل منذ فترة التشاور حول أنسب المولدات النووية للطاقة المطلوبة لتحلية مياه البحر (وهي تحتاج مفاعلات عالية

الحرارة يتراوح ناتج الوحدة ما بين ٣٠٠ و١٠٠٠ م.د.)

وحسب مسربة أجهزة استخبارات غربية، فإن الدراسات الإسرائيلية حول هذا المشروع تعود إلى الستينات، وأن هذا النوع من المفاعلات تم تصميمه بالفعل في ألمانيا. وتدعى إسرائيل أن ٢٤ مفاعلاً من هذا النوع، مع وحدات التحلية، كفيلة بإنتاج مياه تعادل مياه النيل والفرات.

من المشروعات الجاهزة كذلك، مشروع «تنمية السياحة». ويذكر أنه منذ عامين أو أكثر طرح مشروع مشترك مصري-إسرائيلي-أردني لتطوير «ناطق سياحية بخيرة إسرائيلية، وتردد الأردن في ذلك الوقت في المشاركة بفعالية. الآن تطرح إسرائيل مشروعات عملاقة لاستخدام الإمكانات السياحية لمصر والأردن و(لبنان وسوريا بعد الاتفاق)، على أن تكون إسرائيل هي مركز وقائد هذا النشاط، وبالطبع المستفيد الأول. والمتضرر الأكبر من هذا هو مصر بالطبع، ولكن للأسف فمصر سلمت منذ فترة للصهاينة، وأصبحنا نستجدي أن يضمن تجار السياحة

الإسرائيلية برامج أفواجهم يوماً أو يومين في مصر.

أما البند الثامن من الفقرة (ب) من الملحق الرابع فتتحدث -إلى جانب السياحة- عن المواصلات، والاتصالات. وهناك مشروع جاهز بالفعل -كما يقول دان جيلرمان، رئيس اتحاد الغرف التجارية في إسرائيل- لربط بلدان المنطقة بالسكك الحديدية. وسيقوم الفرنسيون بدور هام، حسب اتفاق مع الإسرائيليين، في إعادة تشغيل خط السكك الحديدية الموجودة بقاياها منذ الحرب العالمية الأولى، ويصل من أدنا في تركيا إلى دمشق ثم إلى عمان ثم إلى حيفا، بينما بقيته من العقبة إلى المدينة المنورة. والمشروع الإسرائيلي الجاهز يعد له هذه الشبكة لربط مصر وسوريا ولبنان بهذا الخط، ثم منه من الناحية الأخرى في دول الخليج.

وتحول إسرائيل أهمية كبرى على هذا الخط لأنه سيصبح طريقاً تقليدياً للحجاج من هذه البلدان إلى مكة المكرمة في السعودية، والذين سيمرون (ترانزيت) في إسرائيل مما يساهم في رواج الاستفادة من الحج (وتحويله



الموقف

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٧ - ٢٠١٨

لتجارة سياحة موسمية!!
والمشروعات كثيرة، وهذا نذر يسير
منها. لكن هل كانت إسرائيل تنتظر
حقاً هذا التوقيت ليبدأ المشروع الكبير
لإخضاع المنطقة كاملة؟ بالطبع لا،
فإرساء الأسس والمقدمات يمضي على
قدم وساق منذ فترة، وقد توفرت
معلومات في العاصمة الأمريكية (من
مصادر إسرائيلية وعربية) قبل نحو
شهرين عن حجم التعامل الإسرائيلي
مع الدول العربية.

من لم يفرض؟

تكشف هذه المعلومات عن أن
النشاط الاقتصادي الإسرائيلي، خاصة
في الدول الخليجية، قد بدأ ينشط منذ
نحو أكثر من أربعة أعوام (أي للأسف
مع بدء الانتفاضة الفلسطينية الباسلة
في الأراضي المحتلة). وقد وصل حجم
التبادل التجاري بين إسرائيل ودولتين
صغيرتين على الخليج مباشرة إلى أكثر
من ٥٠٠ مليون دولار سنوياً قبل
عامين.

وكان مصطفى خليل، رئيس وزراء
مصر الأسبق والمعروف بعلاقاته
الإسرائيلية الوثيقة، قد أكد في لقاء
خاص مع عدد من الأجانب العام
الماضي، أنه شاهد بنفسه المنتجات
الإسرائيلية وهي تعد لطرحها في
أسواق الخليج. ولم تعد إسرائيل الآن
بحاجة إلى وضع اسم شركة برازيلية
أو يونانية على هذه المنتجات بعد الآن.
ول العام قبل الماضي، أي في أعقاب
حرب الخليج، لم تعد المبيعات
الإسرائيلية للدول العربية (خاصة
الخليجية) تقتصر على السلع
الاستهلاكية البسيطة، بل شملت
الآلات الزراعية، ومعدات السرى،
ومنتجات الغذاء وغيرها. وفي هذا
العام أعلن أن دولتين خليجيتين إتفقتا
على شراء أنظمة تنقية وتطهير مياه من
شركة إسرائيلية - تشيكية مشتركة.
فيما اتفق وفد رسمي من دولة عربية
بشمال أفريقيا - زار معرض زراعي
إسرائيلي - على شراء معدات إسرائيلية
تستخدم في زراعة الصحراء.

في الوقت نفسه يقوم فريق من
الزراعيين الإسرائيليين ببناء مزارع
نموذجية في المغرب في مشروع مغربي -
إسرائيلي - أمريكي مشترك.
وتتحدث هذه المعلومات عن الدور
الذي لعبه جهاز الاستخبارات
الإسرائيلي (الموساد) طوال الفترة
الناضية في تسهيل كل هذه العمليات
وغيرها مما لم يكشف عنه النقاب. فإلى
جانب اللقاءات السرية بين عدد من
المستولين العرب وكبار القادة
الإسرائيليين، استخدمت الموساد
اتصالاتها واختراقاتها في تسهيل مهام
رجال الأعمال الأجانب الذين
يمارسون نشاطهم لصالح إسرائيل
طوال الوقت في الدول العربية.

ومن بين هذه المعلومات أن من بين
من تلقوا رشاً من إسرائيل مباشرة من
الإسرائيليين (الموساد) الملك الحسن
الثاني، الذي حصل على نحو ٢٥ مليون
دولار في الفترة من ١٩٦١ حتى
١٩٦٧.

إنقاذ إسرائيل

وحتى لا تقع في شرك التوهم بأن
إسرائيل خططت بالقدر الذي جعلها
مسيطرة فعلاً وليست في حاجة
للاتفاقات الخطيرة، ولكي ندرك كذلك
حجم ما فرضت حكومتها في بيروت،
يجب الإشارة إلى أن إسرائيل بحاجة
لذلك الاتفاقات وخاصة الاقتصادية
منها. ربما أكثر من حاجة العرب إليها.
فالاقتصاد الإسرائيلي في تراجع حاد
منذ بداية الثمانينات، وتكفى بعض
الأرقام الواسعة للدلالة على ذلك. فقد
وصل الدين الخارجي الإسرائيلي إلى
أكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكي
(السكان ٥ ملايين نسمة)، ووصلت
البطالة لأكثر من ١٥٪، بينما كان
القطاع الزراعي والصناعي والمصرفي
الإسرائيلي يعاني مشكلات مستعصية،
ويبلغ العجز في الموازنة الحالية ٢.٤
مليار دولار. كل ذلك رغم تلقي
إسرائيل معونات سنوية من الولايات
المتحدة تتراوح ما بين ٤ - ٥ مليارات
دولار (أي ما يعادل ٦٪ من الناتج
القومي الإجمالي)!!

وقد ازداد التخوف في إسرائيل
مؤخراً بعد التأكد من أن المشاكل
الداخلية (خاصة الاقتصادية)
الأمريكية ستؤدي حتماً إلى تراجع
الدعم المادي والعسكري الأمريكي
لإسرائيل.

ومن ثم أصبح الإسرائيليون، الذين
بدأوا يتعرضون لضغوط صندوق
النقد الدولي (شأنهم شأن غيرهم) من
أجل إنفاذ سياسات قاسية تكاد تنسف
التكوين الاجتماعي الهش في الدولة
العربية.. أصبحوا في حاجة ماسة إلى
ما يساعدهم على إنقاذ اقتصادهم، وبعد
فشل محاولة الارتباط بالسوق
الأوروبية كحل، فليس هناك أسهل من
العرب: سوق واسع لرواج المنتجات،
وأموال نفطية للاستثمار وسماحة
ووسطاء وتجار تنشط في أوساطهم
الموساد!!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

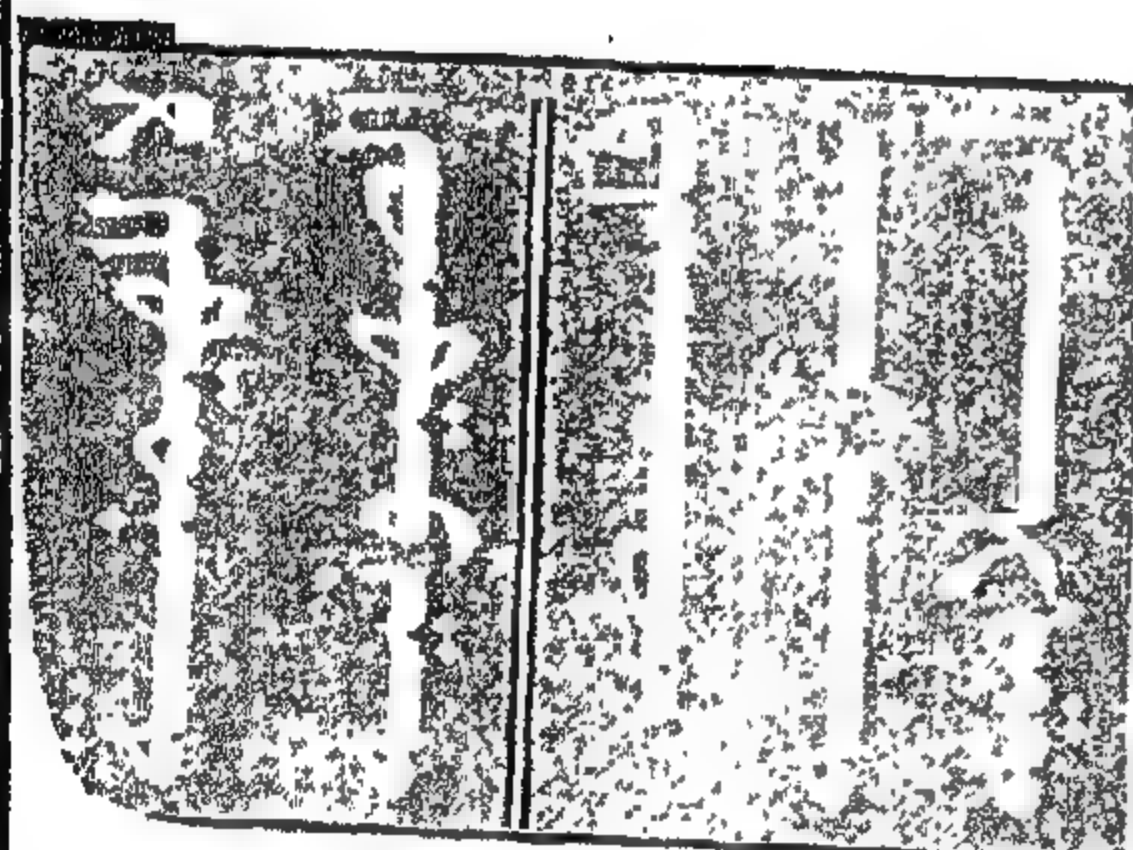
التاريخ :

۲۱ سبتمبر ۱۹۹۲

الشعر

۱۰۰۰

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰





الشعب

المصدر :

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٧٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عقدت جريدة «الحياة» ندوة حول ما يسمى سوق الشرق الأوسط والتي تدافع الكلام حولها بعد الاتفاقيات الأخيرة، أدار الندوة د. عمرو عبد السميع ونشرت في الحياة على حلقات. وتنقل هنا ما جاء في هذه الندوة على لسان المفكر والاقتصادي الكبير د. جلال أحمد أمين.

جلال أمين: الاقتراح المتعلق بسوق «شرق أوسطية» هو مثل التخصيص، وأريد أن أسأل الداعين إلى سوق شرق أوسطية، هل هذه أجندة إسرائيلية أم أجندة عربية؟ أعتقد أن هذا مهم جداً، بمعنى من يطرح الموضوع هل هم العرب أم الإسرائيليون؟ شخصياً أشك أن إسرائيل هي التي وضعتها على جدول الأعمال وليس نحن ولهذا الشك على الأقل سببان: أولاً أن الذين حملوا لواءه في مصر بينهم أشخاص كانت لهم مواقف معينة تجاه إسرائيل في مسائل أخرى لا علاقة لها بالاقتصاد، قبل أن يطرح الموضوع. ثانياً، توقيت إثارة الموضوع في مناسبة اتفاقية السلام، وعندى أسباب تدفع للاعتقاد بأن الإسرائيليين هم الذين طرحوا الموضوع، وهذا مهم لأنه ممكن جداً أن يطرح الموضوع الإسرائيليون ويكون في مصلحتنا ولا يوجد ما يمنع هذا منطقياً، إنما على الأقل يجعلنا في حذر مضاعف لأن المسألة لم تطرح من جانبنا. والنقطة الثانية التي أريد أن أسأل الداعين إلى سوق شرق أوسطية عنها، هي: هل دعوتهم هذه منطلقة من أساس مفيد للعرب أم أنها خيار لا مفر من قبوله لتجنب شر أعظم؟ ففي الجدل القائم نجد أن الحجتين متبستان، إذ نجد أحد الداعين إلى «الشرق الأوسطية»، يبدأ الكلام وكأنها شيء عظيم للعرب، لكن عندما يحاصرون في الجدل يلجأون إلى القول بأن هذا مسألة لا مفر منها، وأننا سنقبلها رغماً عنا. من المهم جداً التمييز بين النقطتين، فإذا كنا سنقبل المسألة عنوة، فلا داعي للنقاش، أما إذا كانت لا بد منها، حتى ولو كانت مضرّة لنا فإن حلها ضروري في مقابل قبول إسرائيل بنوع من التسوية المقبولة للفلسطينيين. إذا كان هذا هو المعنى المقصود فالمسألة تصبح أشبه بشروط الصلح الذي يفرض على دولة منهزمة في حرب لا حول لها ولا قوة.

أما الزعم بأن السوق الشرق أوسطية مفيدة للعرب، فتتراوح الحجج حولها، إذ يقول رأي إننا نعيش في عصر التكتلات ومن المفيد أن نتكثل، وآخر يتحدث عن مآل حرة التجارة وتقسيم

العمل، ومنهم من يتطلع إلى تكنولوجيا ومهارات إسرائيلية ليست موجودة لدينا، أو استخدام موارد طبيعية لا نحسن استغلالها، أو إيجاد فرص مجزية، لرؤوس الأموال العربية في إسرائيل، والبعض يضيف أنها تدعم السلام، ومن الواضح أن المسألة أكثر من تطبيع، وكلمة سوق توحى بسوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة. لكن ما هو الضرر من سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة؟ البعض يقول: إن إسرائيل هي المستفيد الأول، والعرب لن يستفيدوا كثيراً، أجد هذا صحيحاً لكن يرد آخر بتساؤل عن المانع من أن نستفيد نحن وهم، حتى إذا كانت فائدتهم أكبر.

وأثير هنا نقطة مهمة تتعلق بالمقارنات التي تقول طالما أننا نسمح لأيطاليا وألمانيا، مثلاً لماذا لا نسمح لإسرائيل؟ أعتقد بوجود فارق جوهري جداً بين العلاقة المحتملة أو الممكنة مع إسرائيل وبين أن نسمح لسلع واستثمارات إيطالية أو ألمانية، وهو أنه، باختصار، إسرائيل كان لها مشروع وما زال، وتحقيقه يؤدي إلى ضرر محقق للمشروع العربي، أو بالأحرى العربية. وإذا كنت تعتقد صواباً أو خطأ أن إسرائيل لها مشروع يتعارض مع طموحاتك، فمن الضروري ليس فقط أن تقلق عندما تراها تحقق نفعاً أكبر من السوق، ولكن أيضاً إذا حققت أي نفع على الإطلاق، يعني أنت ترفض أن تحقق لها أي نفع لأن مشروعها يتعارض مع مشروعك ويعني مثلاً يمكن أن تطرح إسرائيل الدخول معها في مشروع لاستخدام المياه، وغرضها تهجير اثنين أو ثلاثة ملايين يهودي من روسيا أو من منطقة أخرى، فكيف تقيس هذا الكلام بمزايا نسبية واقتصادية ومن سيستفيد؟ هذا يتعارض مع وجودك أصلاً.

والنقطة الثانية هي لماذا التكتل مع إسرائيل بالذات؟ ولماذا لم يتحقق التكتل العربي مجرد فشلنا عملياً في تطبيع، لأسباب لها علاقة بطموحات أقل نفسها، ثم أصبح التعاون مع

أ. هو الشيء المحبب؟ وعلى ذلك

محكوماً في تطور الثقافة بتعط الحياة الإسرائيلية والمطامح الإسرائيلية، وهناك كلام كثير لن أقوله الآن رداً على السؤال لماذا تخافون من إسرائيل إلى هذا الحد فهي خمسة ملايين والعرب أكثر من مائة مليون وأنا أعتقد أن الخوف من إسرائيل أكثر من الخوف من الانفتاح على أمريكا.

سعيد النجار: عندي سؤال لجلال أمين وهو أنه بافتراض تحقق سلام شامل وعادل من غير مؤسسات ومن غير منطقة تجارية حرة، فهل ترى أن السلع الإسرائيلية لا تدخل السوق العربية حتى يفرض إجراءات تمييزية ضدها، وعلى رغم أنك تسمح بدخول السلع الأمريكية، لقد خطط جلال أمين بين التبادل الاقتصادي مع إسرائيل في حالة قيام سلام شامل عادل، أي التبادل الاقتصادي الذي لا يحكمنا بأي شيء، وإنما يحدث من تلقاء نفسه، وبين إقامة ترتيب آخر اسمه سوق أو منطقة تجارة حرة، أي ترتيب مؤسسي، الأول قلت إنه يحدث من تلقاء نفسه وليس هناك خطر منه لأن إسرائيل كما تدخل على قدم المساواة مع الأمريكيين والبريطانيين والسوق العربية، ليس هناك أي ضرر، أما المسألة الثانية فهي إعطاء مزايا تفضيلية للسلع الإسرائيلية وهذا موضوع آخر.

جلال أمين: أنا فهمت النقطة لكن حتى في المجال الذي أنت وافقت عليه، أنا متخوف جداً.

سعيد النجار: لماذا؟

جلال أمين: عندما تقول إسرائيل إن لديها مشاريع استثمار مشتركة في سيناء، ويتقدم الإيطاليون وهولنديون، عندها أخاف من المشروع الإسرائيلي أكثر مرة من المشروع الهولندي والإيطالي، أليس هذا هو منطق التجارة الحرة؟

سعيد النجار: المسألة باختصار أنك على رغم قيام سلام لا بد أنك تصر على التمييز ضد السلع الإسرائيلية والاستثمارات الإسرائيلية.

جلال أمين: نعم.

سعيد النجار: إذن فلتقل هذا، أنا أريد أن أفهم عن «الحياة» اللندنية

فلنتناول الموضوع من منظور اقتصادي بحث، وعن مزايا حرية التجارة واتساع السوق وتقسيم العمل. فالانفتاح الاقتصادي على بلد متفوق تكنولوجيا واقتصادياً، له أخطار نعرفها مثل العلاقة بين الدولة المستعمرة والدولة المستعمرة، كما أن له منافع، فإذا كان الطموح استيراد السلع والموارد الغذائية البخسة، فلندخل مع إسرائيل في انفتاح، لا نهاية له، وإذا كانت المسألة أن يرجع عمال العريش من إسرائيل ليقولوا إن الإسرائيليين عاملوهم معاملة طيبة فلا مجال عندهما للحديث عن نهضة عربية، فالبريطانيون أيام الاستعمار في مصر نظموا المالية العامة والضرائب وبقوا خزان أسوان، وزودوا بترتيبات الزراعة، إنما السؤال هو الآتي: لو نجحت ثورة عرابي هل كنا بعد سبعين سنة أفضل أم لا؟ طموحات عرابي أم ما فعله الإنجليز؟ وبعد سبعين سنة على الاحتلال الإنجليزي هل كانت صورة الاقتصاد المصري أفضل لو أن ثورة عرابي نجحت أم لا؟

هذا السؤال يجب أن يحكم تفكيرنا لأنه من الممكن أن ندخل في وحدة اقتصادية مع إسرائيل تؤدي إلى بعض التقدم الاقتصادي وأقول إن بعض التخلف مع بعض من النهضة، يعني معدل نمو أقل نسبياً مع نهضة يعتبر أفضل بالنسبة إلينا. لأن المسألة أكبر من طموحات اقتصادية، وليس صحيحاً أن الاقتصاد هو كل شيء وأن الأمور الأخرى غير مهمة لأنه لو كان الأمر كذلك فلماذا نزعج أنفسنا أصلاً؟

وإذا كان الفلسطينيون ياكلون ويشربون في ظل الدولة الإسرائيلية فما وجه الانزعاج من الاحتلال وإذا كان مستوى معيشتهم أحسن مما يمكن أن يتوافر في دولة فلسطينية فما لزوم المساومة؟ يعني إذا كان الاعتبار اقتصادياً فقط، فلننس، إذن لموضوع بأكمله لكن المسألة قطعاً أكبر من الاقتصاد. وأنا أزعج أيضاً أن الدولة المتفوقة تكنولوجيا واقتصادياً تؤثر على تطور الثقافة والحضاري لمدة ٧٠ سنة، فإذا دخلت مع إسرائيل في علاقات اقتصادية وهي متفوقة تكنولوجيا واقتصادياً عليك، ستكون



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢١ سبتمبر ١٩٥٢

المصدر: الفرمان رقم ١٠٠٠

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام في مثلث الازمة «٥»

التقرير الضريبي مطالب بين اسرائيل والاردن والضفة

والقطاع



المصدر: المجلد الثاني

التاريخ: ٢٠١٠ - ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

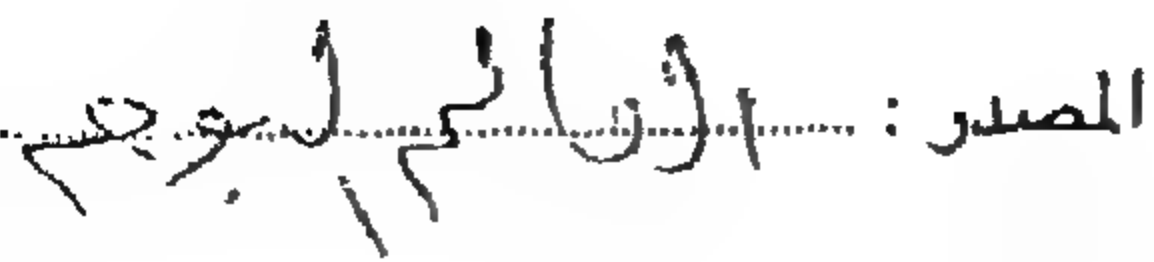
نحن نفترض ونوصي بأنه في إطار الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه فإن سلطة الحكم الذاتي المؤقتة يجب أن تمنح سلطة تشريعية فعالة فيما يخص الشؤون الاقتصادية المحلية وهذا يجب أن يشمل ليس فقط سلطة إصدار قوانين وقواعد جديدة ولكن أيضا سلطة تعديل وإصلاح القوانين الموجودة بالفعل والموضوعة من قبل السلطات السابقة العثمانية - البريطانية - الأردنية والإسرائيلية.

في بداية مرحلة الحكم الذاتي، سوف يكون على الفلسطينيين أن يضعوا هيكلًا إداريًا يديرون من خلاله كلاً من اقتصاد الضفة الغربية وغزة، ويتيح تنسيق السياسات بين الفلسطينيين وشركائهم الاقتصاديين: الإسرائيليين والأردنيين.

وأهم توصية لنا في هذا المجال هي أن الفلسطينيين يجب أن يتسلموا قيادة وحق استخدام المؤسسات الموجودة والتابعة لإدارة إسرائيل المدنية للضفة الغربية وغزة ويجب أن يحل الفلسطينيون مكان الضباط الإسرائيليين على قمة هذه المؤسسات لكن البيروقراطيات والإجراءات الموجودة يجب أن تترك لكي توفر نقطة انطلاق منظمة للإدارة الجديدة وعلى هذا الأساس، فإن الفلسطينيين سيطورون مؤسسات الإدارة الاقتصادية في الاتجاهات التي يعتبرونها الأفضل لدفع النمو الاقتصادي.

وبينما لا تحدد تفاصيل الانتقال بين الهيكل الأصلي وذلك الذي سيكون موجوداً عند نهاية فترة الحكومة الذاتية المؤقتة، نعتقد أن التغيير يجب أن يكون تدريجياً وقائماً على الدراسات الدقيقة المتتالية لاحتياجات سلطة الحكم الذاتي الجديدة.

نحن نوصي بهيكل جديد يتكون من أربعة أقسام إدارية اقتصادية أساسية قسم المالية وقسم الصناعة والتجارة والسياحة، وقسم التنمية الاقتصادية وقسم الموارد البشرية.



التاريخ :

١٩٩٢ ٢١

وبما ان اقتصاديات اسرائيل والاردن والفلسطينيين
ستتداخل بصورة أو بأخرى مع بعضها البعض، فيجب أن
تتعاون أيضا على أفضل صورة ممكنة. وتأسيسا على ذلك
يجب أن تتساوى القواعد التجارية والرسوم الجمركية
والعناصر الأخرى في الجوانب الثلاثة ويمكن تشكيل مجلس
أعلى للتنسيق يتكون من ممثلين للفلسطينيين والاردن
واسرائيل.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعلى ضوء الأهمية المحتملة للمساعدات الأجنبية للاقتصاد الفلسطيني في السنوات الأولى، نوصي بأن تكون إدارة المساعدات الخارجية منوطة بوكالة خاصة في قسم «إدارة» المالية وسوف تدير هذه الوكالة جميع عمليات المساعدات الخارجية والتفاوض مع المانحين، والتنسيق مع مكتب تخطيط الميزانية.

ومن المفترض أن تشرف الإدارة على المشروعات المشتركة والأنشطة الاقتصادية الأخرى مع الدول الأجنبية. وسوف تضع وتنظم مقاييس الإنتاج. وقد تشجع على تطوير المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة وتنسق أعمالها مع الغرف التجارية وفي النهاية يجب أن تسيطر إدارة المالية وتنظيم استخدام الأرض والبيئة.

اما إدارة التنمية الاقتصادية، فسوق
توجه سياسات التنمية الاقتصادية
واصلاح البنية التحتية في اطار الاقتصاد
الفلسطيني المتجه نحو السوق والذي

وهناك تنظيم بديل نطرحه أيضا ويقوم على دمج هذه الإدارات الثلاث في اثنتين فقط وذلك عن طريق ضم مكتب التخطيط إلى إدارة المالية.

وسوف تدير إدارة الموارد البشرية عدة نشاطات أساسية لقوة العمالة الفلسطينية داخل وخارج منطقة الحكم الذاتي بالإضافة إلى إدارة شئون اللاجئين العائدين، كما هو متفق عليه في المفاوضات السياسية التي سبقت الاتفاق - وسوف تضم مكاتب الإدارة التعليم والتدريب والاستيعاب والتسجيل ومقاييس العمل.

اتحاد
جمركسى
بين الكيانات
الثلاثة
للتغلب على
التحاييل



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسية المالية

يدفع الفلسطينيون حاليا حوالي ١٨٪ من اجمالي الناتج المحلي في صورة ضرائب، نصف هذا المبلغ يكون من حق الادارة المدنية، والباقي يدفع للحكومة الاسرائيلية في صورة ضريبة القيمة المضافة ورسوم الواردات الا ان هذه النسبة من الضرائب اقل من معدلاتها في الدول، على اساس معدلات الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورغم ذلك فإننا نستطيع ان نقول ان سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المنتظرة يمكنها الاستعانة بالنظام الضريبي الموجود حاليا، والذي يتضمن الدخل وضريبة القيمة المضافة، وذلك في مطلع سنوات إدارتها للمناطق الخاصة لها دون الحاجة إلى ادخال اصلاح جوهري على هذا النظام الضريبي.

اما فيما يتعلق باتفاق الإدارة المدنية والمحليات فإنها تبلغ حوالي ١٥٪ من اجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة اقل إذا ما قورنت بمثيلاتها في أي مكان.

كما ان الانفاق الرأسمالي والانفاق على برامج التنمية من جانب الحكومة على الاراضي المحتلة يعتبر ايضا ضئيلا جدا.

ومن ثم فإن الاستنتاج العام لهذا التقرير أن هناك رغبة في التحرك نحو سياسة التجارة الحرة بين النظم الاقتصادية المجاورة وفرض قيود على السياسات الضريبية والجمركية بينها ويمكن القول إن النوعين الرئيسيين من قضايا الضرائب التي تحتاج لدراستها يمكن وصفها ببساطة تعبير «التنسيق الضريبي وزيادة العائدات».

وبالنسبة للتنسيق الضريبي فإن هذا الامر يعد في غاية الاهمية نظرا لاستحالة تصور وجود خلافات جوهريّة بين النظم الضريبية في اقليم صغير مثل اسرائيل والكيان الفلسطيني، بدون تحول المستهلكين بأعداد ضخمة من المكان المرتفع الضرائب إلى المكان الآخر المتخفف الضرائب فضلا عن ذلك فإن الاختلافات بين النظم الضريبية في كل من اسرائيل والكيان الفلسطيني لا تمثل فقط اهدارا لوقت المستهلك وإنما قد تؤدي إلى ما يمكن ان نطلق عليه تنافسا ضريبيا بين النظم الاقتصادية في هذه المنطقة ولهذا فإن التنسيق الضريبي يبدو ضروريا بين كل من اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة والاردن مع تطور العلاقات التجارية بينها.

اما بالنسبة لموضوع زيادة العائدات فإنه يمكن شرحه في ضوء المبلغ الذي يتم دفعه حاليا من جانب الفلسطينيين لسلطات الضرائب الاسرائيلية في صورة ضريبة القيمة المضافة والتي تبلغ ١٠٠ مليون دولار على صافي الواردات الفلسطينية من اسرائيل ونتيجة لذلك فإن المستهلك الفلسطيني يدفع ضريبة القيمة المضافة للسلطات المالية الاسرائيلية أكثر مما تدفعه السلطات الاسرائيلية للفلسطينيين، وإذا ما تم تحويل ضريبة القيمة المضافة إلى ضريبة على الاستهلاك فإن اسرائيل ستفرض ضرائب على الاستهلاك الفلسطيني أكثر مما تفرضه الضفة الغربية وقطاع غزة على الاستهلاك الاسرائيلي.

٣٠٠ مليون
دولار سنويا
للاستثمار في
تطوير البنية
الأساسية

بالاضافة إلى ذلك فإن الفلسطينيين عندما يشتررون بضائع اسرائيلية مستوردة من الخارج فإن رسوم الاستيراد التي ستجمعها اسرائيل سيتم تحميلها على الفلسطيني الذي يعتبر المشتري النهائي لهذه البضائع وعلى هذا فإن كلا من ضريبة القيمة المضافة ورسوم الواردات التي تدفعها الفلسطينيون تدعم صافي العائدات لدى اسرائيل وهو ما يستدعي ضرورة البحث عن صيغة متكاملة لتدعيم هذه العائدات، يتم التوصل

إليها من خلال التفاوض.

ومن الضروري ايضا ايجاد صيغة لتنسيق الرسوم الجمركية ذلك أن وجود تفاوت ولو ضئيلا في هذه الرسوم بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي سيقود إلى عملية تحويل على المناطق ذات الرسوم الاعلى والدخول من المناطق ذات الرسوم الاقل، ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال اتحاد جمركي يمكن من خلاله تحديد الرسوم الجمركية الخارجية بعناية ويتم الاتفاق فيما بين اعضاء هذا الاتحاد على تقاسم عائدات هذه الرسوم ويتعاضد خطر هذه المشكلة في منطقة تنتهج سياسة التجارة الحرة لكن سيكون بالتأكيد امرا أكثر سهولة ويسرا على اسرائيل والفلسطينيين الحفاظ على التجارة الحرة فيما بينهما كما هو الان، مع وجود صيغة عامة للتعريفات الجمركية الخارجية، ومن المتوقع أن تنجح اسرائيل في تشكيل اتحاد جمركي أكثر جاذبية لكل من الفلسطينيين والاردن ايضا إذا استطلاعات وضع قاعدة ثابتة يتم على اساسها تقاسم عائدات هذه الرسوم الجمركية.

ويمكن القول إن هناك حاجة اقل للتنسيق في مجال الضرائب على الدخل، مع ان هناك خطرا دائما من أن يقدم الكيان الفلسطيني الوليد ملانا ضريبيا للشركات الارضية والاسرائيلية العاملة في الاراضي التي يديرها الحكم الذاتي، والعكس بالعكس ويمكن حل هذه المشكلة من خلال اتفاقات يتم التوصل إليها بالتفاوض بين الاطراف المعنية ويتم خلالها حساب الضريبة على دخل الشركات المملوكة للاردن واسرائيل والمسجلة في اراضي الحكم الذاتي في كل من الاردن واسرائيل وبالمثل فيما يتعلق بالضرائب على دخل الافراد فإن الضرورة تحتم التوصل إلى اتفاق يمنع الازدواج الضريبي وكذلك التهرب من الضرائب.



المصدر : **البنك العربي**

التاريخ : **١٠ - ١١ - ١٩٨٦**

ومن هذا المنطلق الخاص بالضرائب فإن السؤال الذي

يفرض نفسه هو:

- ما نوع نظام الضمان الاجتماعي المقترح خلال الفترة الانتقالية وما هو الهدف النهائي؟

= والجواب هو أن هذا النظام سيكون بسيطاً للغاية مع الأخذ في الاعتبار أن متوسط دخل الفرد في الكيان الفلسطيني سيكون أقل من مثيله في إسرائيل لعدة سنوات وربما لعدة عديدة.

أما عن احتياجات بناء البنية التحتية الأساسية في الكيان الفلسطيني الوليد، فإن الإحصائيات المتوافرة في هذا المجال لا تتضمن علامات واضحة عن المشروعات ومدى حاجتها الماسة وأولويات الاتفاق عليها وهي أشياء تعتبر ضرورية للحكومة الفلسطينية الانتقالية تساعد على تقدير حجم الأعباء المالية ورغم ذلك فإن المعلومات الأولية المتوافرة في هذا المجال تشير إلى أن حجم الاستثمارات المطلوبة في البنية الأساسية ستزيد على ٢ مليارات دولار خلال عشر سنوات، أو ما يساوي ٢٠٠ مليون دولار سنوياً اعتباراً من العام الحالي ١٩٩٢ ومن الضروري وضع إطار مالي لتنظيم هذه الاستثمارات مع مراعاة جوانب المساعدات الخارجية خلال العقود القادمة.

ومن المعروف أن مشروعات البنية الأساسية تعد من أهم المشروعات التي تجذب المساعدة الخارجية.

الترتيبات المالية والنقدية

إن أهم الحقائق التي يجب معرفتها في النظام المالي بالضفة وغزة أن العلاقات المتبادلة بين المقترضين والذائنين صغيرة جداً رغم أن حجم الأرصدة لدى المواطنين كبير جداً، كما أن معدل الادخار في المناطق الفلسطينية متردد ومتقلب وإن كان مرتفعاً بشكل عام؛ فضلاً عن ذلك فإن حجم المدخرات المقدسة في صورة أرصدة مالية وعقارات ولكن عمليات الاقتراض الرسمي صغيرة جداً. ومن ثم فإنه مع وجود هذه المدخرات الضخمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنها تحتاج فقط إلى وجود مناخ صحي لاستثمارها بالإضافة إلى تطوير النظام المالي.

والجدير بالذكر أن الترتيبات المالية والنقدية الموجودة حالياً في الضفة والقطاع هي نتاج السياسة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ وقبل حرب عام ١٩٦٧ كان الدينار الأردني هو عملة التداول الرسمية في الضفة الغربية، في حين كان الجنيه المصري هو عملة التداول الرسمية في قطاع غزة أما الآن فإن كلا من الشيكال الإسرائيلي والدينار الأردني عملتان متداولتان في الضفة الغربية في حين يعتبر الشيكال الإسرائيلي هو العملة الوحيدة المتداولة في غزة - كما أن الدينار يستعمل - أيضاً - على نطاق واسع في القطاع أما بالنسبة للبنوك فقد كان هناك ٣١ فرعاً لبنوك مختلفة في الضفة الغربية والقدس الشرقية في مايو ١٩٦٧ إلا أن هذه البنوك أغلقت أبوابها بعد حرب ١٩٦٧ وفتحت البنوك الإسرائيلية أبوابها هناك وفي سبتمبر عام ١٩٨٦ أعاد بنك القاهرة - عمان فتح أبوابه في الضفة الغربية بعد اتفاق وقع بين البنك المركزي في كل من إسرائيل والأردن ولهذا البنك مشروع في نابلس وفي رام الله - «سرعان» وجنين والخليل وبيت لحم وفي عام ١٩٨١ فتح بنك فلسطيني أبوابه في غزة. وله الآن فروع في غزة وخان يونس وجباليا.

وبالإضافة لهذه البنوك التجارية فإن هناك عدة مؤسسات مالية تقدم خدماتها المالية للسكان في الضفة وغزة مثل شركات المرافعة والبنوك التجارية في الأردن

إسرائيل. ومن المؤكد أن إجراء بعض الإجراءات التنظيمية في بنك القاهرة - عمان يمكن أن يقدم خدمات مفيدة خلال الفترة الانتقالية ومن المعروف أن المواطنين الأردنيين في الضفة الغربية فقط هم الذين يستطيعون فتح حسابات أو الحصول على قروض سواء بالدينار أو الشيكال من هذا البنك حيث لا يسمح للأسرائيليين بالتعامل مع البنوك الأردنية كما أن هذا البنك «القاهرة - عمان» يخضع لمراقبة ثنائية وإن كانت مستقلة من كل من البنك المركزي الأردني والمركزي الإسرائيلي.

توقعات المستقبل

مع الأخذ في الاعتبار تطور النظم المالية والنقدية خلال الفترة الانتقالية في الضفة وغزة، فإننا نستطيع وضع بعض التوقعات أن كلا من الشيكال الإسرائيلي والدينار الأردني سيظلان العملتين الرسميتين القابلتين للتداول في الضفة الغربية في حين يظل الشيكال هو العملة الرسمية في غزة خلال هذه الفترة الانتقالية وهذا يعني استبعاد إصدار عملة فلسطينية جديدة خلال السنوات المبكرة من السلطة الانتقالية الفلسطينية ومن ثم تظل البنوك المركزية الإسرائيلية والأردنية تشرف على البنوك الموجودة في هذه المناطق فضلاً عن صياغة السياسات التمويلية فيها.

ونحن نوصي بأن يصبح الدينار عملة رسمية للتداول في غزة بهدف توسيع عمليات التبادل المالية وخلال الفترة الانتقالية حيث يظل الشيكال والدينار هما العملتين اللتين تمثلان واسطة التداول، فإن التحكم في حركة رأس المال في كل من إسرائيل والأردن سيكون من الضروري تطبيقها على عمليات انتقال العملات المعنية «الدينار والشيكال».

وإذا كانت الإجراءات الخاصة بحرية حركة رأس المال في إسرائيل - حالياً - أكثر صرامة عنها في الأردن فإن المطلوب هو تخفيفها - تدريجياً - في إسرائيل حتى تصل إلى النقطة التي لا تكون عندها مختلفة إلى حد كبير مع الأردن.

ومن هذا المنطلق فإن اقتصاديات الدول الثلاث - الأردن وإسرائيل والكيان الفلسطيني يمكن أن تستفيد من حرية حركة رأس المال.



المصدر : **الأمير**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

المنطقة العربية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد

د. إكرام عبد النبي

استاذ مساعد باكاديمية السادات

وتتمتع كل مجموعة من هذه المجموعات بميزة تنافسية حيث أن اسيا تتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والرخيصة والسوق الواسعة وبقوة شرائية كبيرة.

وبالنسبة للمجموعة الأوروبية فهي تتميز بطاقات فنية وتسويقية كبيرة ومجموعة بالإضافة الى سوق استهلاكية لا يمكن اغفالها اما المجموعة الأمريكية فلها ميزة تنافسية في التكنولوجيا والادارة والتنظيم وتعتبر سوقا استهلاكية كبيرة.

وفي ضوء هذه الأوضاع نجد ان منطقة الشرق الأوسط لم تظهر على الخريطة الدولية وتحذب الشركات الاستثمارية الكبرى وذلك لعدم وضوح ميزتها التنافسية حتى الآن ، وان كان هناك من يحاول تأكيد وضعها الجغرافي والاستراتيجي في مجال تقديم الخدمات للتجارة الدولية (التجارة غير المنظورة) عبر القارات والتي سوف تصل الى حوالي ٤ ترليون دولار في نهاية هذا القرن غير ان المنطقة تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية والاستفادة من ميزة المنطقة التنافسية غير ممكن في وجود مثل هذه المخاطر السياسية المرتفعة (حالة الحرب بين العرب واسرائيل) غير ان الوصول لحل لهذه المشكلة سوف يساهم في تفسير النظام الاقتصادي الدولي الجديد وان ضغوط الدول الكبرى من خلال شركاتها الدولية والمتعددة الجنسية للوصول الى اتفاق شامل في الصراع العربي الاسرائيلي يقضي على المخاطر في المنطقة وبالتالي تستطيع التجارة الدولية ان تزدهر مرة اخرى وباقل التكاليف كما ان خلق مركز تجاري دولي في منطقة الشرق الأوسط يحتاج الى استثمارات كبيرة من الشركات الدولية في مجال النقل والشحن والاتصالات والمواصلات والتأمين والبنوك والسياحة والتعليم والتدريب والمعلومات .

ولن تجذب المنطقة كل هذه الاستثمارات الا من خلال استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقة . وهو ما سوف توفره اتفاقية غزة . أريحا اليوم واتفاقية السلام الشامل في المستقبل القريب ان شاء الله .

بعد الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي كيف ستكون الامة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في نهاية القرن العشرين وهل هناك عوامل او عناصر جديدة ساهمت في تحريك الأطراف المختلفة ؟ وماهي مصالح هذه الأطراف في هذا الاتفاق ؟

علينا حصر الأوضاع والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول المنطقة على المستوى الدولي وفي اطار اوضاع جديدة تسعى اليها الدول الكبرى من خلال نظام اقتصادي دولي جديد يعمل على تعبئة الموارد البشرية والفنية والمادية على المستوى الدولي مع اعادة تقسيم العمل والاختصاصات على اساس الميزة التنافسية التي تتمتع بها كل مجموعة من الدول او التكتلات وبأسلوب آخر تدويل الأنشطة الاقتصادية والزراعية والخدمية.

الأوضاع في كثير من دول العالم تشير الى زيادة حدة الكساد والتضخم وزيادة معدلات البطالة والفقر والجوع وانخفاض مستوى المعيشة في معظم دول العالم مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول والتي أصبحت تعاني كذلك من تلوث البيئة وكل هذه المشاكل تدرج تحت بند زيادة المخاطر الاقتصادية على المستوى العالمي.

والخروج من هذه المرحلة الصعبة . أصبح من الضروري اعادة تقسيم الأوضاع الاقتصادية السياسية المختلفة واعادة تنظيم المواقف التفاوضية من خلال التكتلات المختلفة والتي تساعد على تعبئة الموارد وتوحيد المواقف والقرارات في مواجهة مخاطر التكتلات الأخرى.

غير ان الشركات متعددة الجنسيات لم تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة هذه التكتلات ومخاطر اغلاق معظم هذه الأسواق في وجهها ؛ وفي محاولة لاختراق هذه الأسواق لجأت الى مجموعة من الأساليب المباشرة وغير المباشرة والى المشروعات المشتركة والاندماجات وشراء المصانع الجاهزة والكاملة كما انها دخلت هذه الأسواق من خلال اتفاقيات الخدمات الفنية والادارية والتكنولوجية ونقل المعلومات والاتصالات ومن خلال دعم مالي وفني في بعض الأحيان.

كما جذبت الدول الصناعية الكبرى استثمارات الشركات الدولية وتركزت في ثلاثة اتجاهات الاولى في اتجاه المجموعة الأوروبية (أوروبا الغربية والشرقية) الثاني مجموعة اسيا وتشمل (اليابان والنمور الستة) والاتجاه الثالث امريكا (ويشمل الأمريكتين الشمالية والجنوبية) اما بالنسبة للصين فان الأوضاع لم تتضح بعد.

ولقد بلغت استثمارات أوروبا في المراكز المختلفة ٨ ملايين دولار حتى عام ١٩٨٩ واستثمارات امريكا ١٥٢ بليوناً واليابان ١٣١ بليوناً ودول اسيا ١٣ بليوناً .



المصدر : **الأمير**

التاريخ : **٢٢ سبتمبر ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واخيرا هل تستطيع مصر ان تستفيد من هذه
الامور والمتغيرات الدولية الجديدة.

هل تستطيع جذب هذه الاستثمارات الدولية في
مجال الخدمات المختلفة او ترك منافسين مثل
اسرائيل - تركيا - اليونان - وفلسطين للسيطرة على
هذه الخدمات الدولية.

ان الوضع التنافسي في المنطقة اصبح في غاية
الدقة ويتطلب رؤية مستقبلية وتخطيطا
استراتيجيا وتصورا لسيناريو يتحدد من خلال
امور الأطراف المختلفة في منطقة الشرق الاوسط
... حيث يتوقف عليه مستقبل مصر ومكانتها
العالمية.

ان الدلائل تشير الى احتمالات انتعاش اقتصادي
عالمي قادم ولبعض شعوب المنطقة وعلى وجه
التحديد لصالح الثلاثي الفلسطيني الاسرائيلي
الاردني وهناك من يرى ان ذلك سيكون على
حساب الطرف المصري لكن ذلك ليس صحيحا اذا
استطعنا استيعاب الموقف والتحرك السريع لرسم
دور مصر في المنطقة في اطار النظام الاقتصادي
والسياسي الدولي الجديد.



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام في مثلث الأزمة (٦)

أربع وظائف للسلطة المالية والنقدية الفلسطينية

الانتقالية

شركات التأمين وصناديق المعاشات لها دور في
الكيان الفلسطيني



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

ستكون المهمة الأولى للسلطة المالية والنقدية الفلسطينية الانتقالية هي المساعدة على تطوير النظام المالي في الكيان الفلسطيني والمساهمة في تنمية هذا الكيان اقتصادياً.

ويجب هنا التأكيد على أهمية أن تكون تلك السلطة بمثابة هيئة مستقلة، نظراً لطبيعة الدور الذي ستقوم به وما يتطلبه ذلك من أنشطة تتعلق بالاشراف على البنوك، كما أن أهمية أن تكون المسئولية في أيدي هيئة واحدة ليست خافية.

وبالنسبة للمسئوليات الأولية للسلطة المالية والنقدية الفلسطينية المؤقتة، فإنها ستعتمد على التقدم الذي تشهده العملية الانتقالية برمتها حيث يمكن أن تبدأ السلطة المالية المؤقتة في ممارسة أدوارها المختلفة حسب سير العملية الانتقالية، والوظيفتان الأولى والثاني لهذه السلطة ستتمان بالتعاون مع البنكين المركزيين في كل من إسرائيل والأردن.

وباستعراض هذه الوظائف والأدوار باختصار يمكننا القول بأن السلطة المالية والنقدية المؤقتة أو الانتقالية ستتولى الاشراف على البنوك التي ترغب في افتتاح فروع لها في الضفة الغربية وقطاع غزة ومنح التراخيص لها.

كما يتعين على تلك السلطة أن تشرف على البنوك العاملة في الضفة وغزة والتي ستتولى فتح الباب أمام الدوائع بالشيكال الإسرائيلي أو الدينار الأردني، ويجب أن يشارك البنك المركزي الأردني والبنك المركزي الإسرائيلي أيضاً في الاشراف على تلك البنوك، ويمكن في تلك الفترة نقل الخبرات التنظيمية والإشرافية الموجودة لدى البنك المركزي الإسرائيلي والبنك المركزي الأردني إلى فريق العمل بالسلطة المالية الانتقالية.

ومن المعروف أن دولا عديدة لديها مؤسسات خاصة ومتخصصة تتولى تمويل أوجه نشاط معينة، فعل سبيل المثال تتولى بعض جمعيات الاسكان تمويل عمليات شراء المنازل، وفي دول أخرى تسيطر بنوك عالمية - تتولى تقديم جميع الخدمات المالية - على النظام المالي بأسره، وبالأخذ في الاعتبار «صغر» حجم الاقتصاد في الكيان الفلسطيني فإن نظاما يعمل من خلال البنوك العالمية ويقدم مجموعة كبيرة من

التعاون ضروري مع المركزي الإسرائيلي والمركزي الأردني

الخدمات المالية يصبح أكثر ملاءمة. ولكن وحتى في وجود البنوك العالمية فإن المؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات سيكون لها دور أيضا داخل الكيان الفلسطيني.

ويجب أن تكون السلطة المالية الانتقالية هي الجهة التي تتولى الجانب التنظيمي وتمنح التراخيص لمثل هذه المؤسسات، ومن ثم يجب أيضا أن يكون ممثلو السلطات التنظيمية في الأردن وإسرائيل أعضاء في اللجنة التنظيمية بالسلطة المالية الانتقالية الفلسطينية.

الوظيفة الثالثة: جمع ونشر المعلومات حول النظام النقدي المشتق من الدور التنظيمي للسلطة المالية والنقدية الفلسطينية الانتقالية. ومدى هذه المعلومات يطابق ما ينشر في الدول الصناعية والتي يمكن الحصول عليها من نشرات البنوك المركزية الكبرى مثل البوندسبنك الألماني وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك أوف انجلاند ولابد أن تمتلك السلطة المالية والنقدية الانتقالية مجموعة أبحاث تقدم النصائح الاقتصادية إلى سلطة الحكم الذاتي حول سياسة الاقتصاد الشامل.

ونحن هنا نذكر الوظيفة الرابعة بالرغم من أننا غير متأكدين من أن سلطة الحكم الذاتي سوف تقوم بإنشاء مؤسسات مالية عامة.

وقد أنشأ عديد من الدول النامية بنوك تنمية تابعة للقطاع العام لتمويل إما مشروعات التنمية أو قطاعات خاصة في الاقتصاد، وعلى سبيل المثال فإن بنك التنمية يمكن أن يوفر تمويلا خاصا لاستثمارات قطاع الزراعة أو ربما يمول مشروعات البنية الأساسية بمساعدة من الخارج.

إن السجل الشامل لهذه البنوك ليس ناجحا وبالنظر إلى إمكانات التمويل الخاص في الضفة الغربية وغزة فإننا ننصح بعدم إنشاء مثل هذه البنوك ولكن إذا تم إنشاء أي مؤسسة نقدية فإن السلطة المالية والنقدية الانتقالية لابد وأن تتقاسم مسئولية الإدارة.

وكان العديد من الدول قد قامت فيما مضى بتشغيل



المصدر : العالم الموم

التاريخ : ٢٠٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وداخلها فإن السلطة المالية والنقدية سواء كانت من طريق مجلس تنفيذي يتألف من رئيس ومعه رؤساء الإدارات الرئيسية. وهذه الإدارات ستضم الإدارة المصرفية وهي المسؤولة عن رسم سياسة البنوك والاشراف عليها وإدارة المؤسسات المالية غير البنكية وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية المسؤولة عن العلاقات مع البنوك المركزية في الدول المجاورة وكذلك عن العمليات التي تقوم بها البنوك غير الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية وإدارة البحوث.

إن العملية الانتقالية في حشد ذاتها هي فترة تغير محتمل لأن السلطة المالية النقدية ستستفيد من الخبرة والمساعدة عن طريق خبراء فنيين من الوكالات الدولية. وسوف تضطلع بمسؤوليات أكبر وأكبر وإذا نظرنا إلى ما بعد الفترة الانتقالية فإن المؤسسة التي ستخلف السلطة المالية والنقدية سوف ترغب في إصدار عملة مستقلة وسوف يكون من السهل عندئذ الانتقال من ترتيبات السلطة المالية والنقدية إلى هيئة إصدار العملة وإدارتها حيث ستكون العملة مدعومة تماما بالأصول الأجنبية ثم في النهاية ستصبح أكثر قدرة على إصدار البنكنوت.

إدارة المساعدة الأجنبية

بالنسبة للمستقبل العاجل، فإن المساعدات المالية من المحتمل أن تكون المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات العامة في الاقتصاد الفلسطيني وربما أيضا مصدر تمويل الاستثمار الخاص والاتفاق العام الجارى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساعدة الفنية الأجنبية يمكن أن تشكل مساهمة مهمة في إنشاء المؤسسات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد خلال الفترة الانتقالية وفيما بعد.

ومن ثم، فإن المساعدة الأجنبية تملك إمكانية لعب دور مركزي في التنمية الاقتصادية لقطاع غزة والضفة الغربية.

أنظمة الادخار والتوفير البريدية، ومازال العديد من البلدان يفعل ذلك، وفي إطار هذه الأنظمة، يصبح لدى الأفراد حسابات في بنوك الادخار المقامة داخل المكاتب البريدية. ويقوم بطريقة بنك المدخرات البريدية طريقة نموذجية باستثمار ما لديه من أرصدة في السندات الحكومية، ثم يتولى تحويل الفائدة إلى المودعين، وحيث إنه تتم تغطية ودائعه كلها بالسندات الحكومية، فإنها تصبح مؤمنة بالفعل. ولا يزال نظام المدخرات البريدية في اليابان يمثل أكبر مؤسسة للودائع في البلاد، حيث يتولى نشر أرصده في اتجاهات

تفضلها الحكومة، كما أن أنظمة المدخرات البريدية في أوروبا وأماكن أخرى تعكف على إدارة وتشغيل نظام للمدوفوعات، على درجة عالية من الفعالية والكفاءة، يعمل على نطاق واسع شأنه شأن النظام البريدى.

ويبدو أن سلطة الحكم الذاتى ستكون لها السيطرة على النظام البريدى إبان الفترة الانتقالية وسوف يتعين عليها بعدئذ أن تقرر إذا ما كانت ستقيم نظاما للمدخرات البريدية، وتتمثل مزايا إقامة مثل هذا النظام للمدخرات

البريدية في أنه يوفر أداة مريحة ويمكن أن تكون متاحة ويسهل الوصول إليها على نطاق واسع بالنسبة لعملية الادخار الفردى، وأنه قد يوفر تدفقا كبيرا للموارد إلى الحكومة، وكذلك في أنه سيجعل بالإمكان إقامة نظام مدفوعات محلى فعال. أما العيوب والمساوئ فتتلخص في أن هذا النظام غالبا ما يتنافس، وبصورة غير عادلة، مع مؤسسات تلقى الودائع بالقطاع الخاص، وكذلك في أنه شأن بنوك التنمية يحتمل أن يكون مرتبطا بعمليات فساد.

تنظيم السلطة المالية والنقدية

إن السلطة المالية والنقدية الفلسطينية المؤقتة سوف تكون محكومة عن طريق مجلس مديرين يقودهم رئيس تعينه الحكومة الانتقالية وتضم ممثلين عن البنك المركزى الإسرائيلى والمركزى الأردنى. ولا بد أن يضم مجلس المديرين ممثلين عن القطاع الخاص في الأراضي لكن لا بد أن يسيطر عليه المصرفيون المتخصصون.

السيطرة الفلسطينية على النظام البريدى .. مهمة في الفترة الانتقالية



حصول السوق الشرق أوسطية

قفزت مشكلة « السوق الشرق أوسطية » مرة أخرى الى مقدمة المسرح .. ولكن في سياق اقليمي يختلف نوعيا عما كان عليه من قبل ..
وقد سبق أن كان لي رأي فيما كان يقلل عن ضرورة ادانة فكرة « السوق الشرق أوسطية » .. قلت انه يصعب توجيه حملة ضد فكرة « السوق الشرق أوسطية » في نفس الوقت الذي نقول فيه أننا لا نرفض السلام .. فإن السلام سوف يعنى بالضرورة اقامة علاقات اقتصادية وتجارية على اتساع المنطقة وأن ذلك سوف يشمل إسرائيل ..

بقلم محمد سيد أحمد

وكنتم ايضا تقول وقتذاك انه اجدى لنا - بدلا من رفض « السوق الشرق أوسطية » ابتداء - أن نطرحها كـ « مقبل » لتسوية القضية الفلسطينية . وكعنصر ضغط من اجل تسويتها .. اى على نحو يكفل حل القضية الفلسطينية ، بدلا من أن تكون سببا في اجهاضها ..

ولكن منذ أن أبرم بالبيت الابيض يوم ١٣ سبتمبر الحالى ، اتفاق غزة اريحا ، وجرت عملية « اعتراف متبادل » بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير .. ووقع الطرفان « إعلانا للمبادئ » .. فلقد تغيرت معطيات القضية الفلسطينية تغييرا جذريا .. واصبح الحصول على دعم اقتصادى كثيف للكيان الفلسطينى الناشئ عنصر اساسيا من عناصر تنفيذ الاتفاق .. اى أن تنفيذ الاتفاق الاسرائيل الفلسطينى اصبح رهنا بنشاط اقتصادى جسيم ، ذي ابعاد دولية متشعبة ، وسوف يصفه الكثيرون - شئنا أم أبينا - بأنه بذرة « السوق الشرق أوسطية المشتركة » ..

أن تعزيز الاتفاق - وليس فقط تنفيذه - إنما بات يتوقف على النهوض بغزة ، وحل كثير من مشكلاتها الاقتصادية المستعصية المتفاقمة ، وأن امتداد عملية الحكم الذاتى ، الى قطاعات من الضفة ليست مقصورة على اريحا وحدها . إنما هو رهن بنجاح ما يجرى في غزة .. فما هو الموقف مما سوف يوصف بـ « السوق الشرق أوسطية » ، في هذا السياق المختلف نوعيا ؟



ان الكثير من الآن يقولون بأن التحدي الصهيوني ، بدلا من بروزه في صورة «توسع اقليمي» ، بمعنى التمادي في إحتلال الأرض العربية ، من المنتظر له - في إطار السياق الجديد - ان يتحول الى «توسع إقتصادي» ، بمعنى ان تصبح اسرائيل القوة الاقتصادية المهيمنة على المنطقة برمتها .. ومن هنا ينبغى التحذير من «السوق الشرق اوسطية» .. ويتداعى من هذا المنطق ان صورة المقاومة الاكثر بروزا - التي تشكل تحدى المستقبل ، حتى مع افتراض حلول حالة «سلام» - هي صورة المقاومة التي ينبغى ان تتخذ شكل مناهضة هيمنة اسرائيل الاقتصادية على المنطقة ، مما لا بد ان يعنى مناهضة «السوق الشرق اوسطية» .

ولكن المعضلة هي وجوب ان نميز ما بين خطر هيمنة اسرائيل اقتصاديا على المنطقة ، وما بين تجنب انفسنا ان يكون تصدينا لهذه الهيمنة سببا في تخريب الفرصة المتاحة للحصول على معونات جسيمة للنهوض بالأوضاع المتردية بالأراضي المحتلة ، وبدء عملية تعمير واسعة النطاق .. فحتى حركة «حماس» لم تكن حاسمة في رفض الاتفاق ، لادراكها ان جماهير غزة - التي علنت الأمرين من الإحتلال الاسرائيلي - لن تغتفر أية محاولة لتخريب فرصة ، مهما كانت ضئيلة ، لانتشالها من مأسيتها .. وان «الشعارات» لم تعد عوضا إزاء فرصة جلب معونات ، اذا ما اتاحت ..

وجدير بنا في هذا الصدد ان نلقت النظر الى ان الأوضاع الاقتصادية ظلت على الدوام سببا في تفاقم

التناقضات العربية / العربية ، وربما حتى اكسبها طابعاً خطيراً .. طابع التناقضات التي اصبحت لها اسبقية حتى على التناقضات مع اسرائيل ! .. وجدير بنا ان نذكر ان اغتناء الدول الخليجية العربية بفضل دور حرب أكتوبر في رفع اسعار البترول ، بينما تحمل الجيش المصري ويزد الحرب ، وتعرضت مصر لانتفاضات جوع من جراء ما اصابها من استنزاف اقتصادي ، دفاعا عن القضية الفلسطينية ، قضية العرب الاولى .. هو أحد الاسباب التي برز السادات لنفسه به زيارته للقدس .. ثم كانت التغيرات في انصبغ الدول العربية من الثروة العربية - رغم تمسكها جميعا بالتمسكها الى «أمة واحدة» - سببا من اسباب اندلاع أزمة الخليج .. او على الأقل سببا في ان كثيرين بالشوارع العربي وقفوا مع العراق ضد الدول الخليجية ، دون ما نقرر الى ان النظام العراقي قد ارتكب جرما لا يغتفر هو اعتدائه على دولة عربية شقيقة ، وازالتها من الوجود ! ..

ان المشكل الاقتصادي لمزالت سببا في تعمق الصنف العربي . فهل من سبيل لحل المشكل الاقتصادي على إتساع المنطقة في إطار عملية سلامية مع اسرائيل ؟ هل بوسع اسرائيل ان تسهم في حل هذه المشكل ، بدلا من ان تزيد تفاقمها ، وان تستثمر الخلافات العربية / العربية من أجل مزيد من الهيمنة على المنطقة ؟ .. ام هل وارد ان يشكل التحدي الاسرائيلي في هذا الصدد خلفا لراب صدع الصفوف العربية ، واحتواء التناقضات العربية / العربية ، بدلا من زيلتها استشرء ؟ ..

ثم لمنظمة التحرير حجة في مطالبتها المجتمع الدولي بدعم اقتصادي كثيف ، هي انها لا تملك الا ان تجرى انتخابات ، وان الانتخابات سوف تأتي باعداد عملية السلام مالم يثبت للجماهير الفلسطينية ان عملية السلام قد نهضت بدور في رفع معاناتها ، وتحسين ظروفها الحياتية .. فهل تجوز لنا «المراهنة على إفضال العملية» ؟

تلك مشكل جلدة سوف نواجهها في المرحلة القادمة ، ولن تحل بمجرد ان يقال ان المعونات الالوية الوارد ان يحصل عليها الفلسطينيون انما هي بالضرورة جزء من مخطط «السوق الشرق اوسطية» ، وانها بهذه الصفة واجبة الشجب والادانة ابتداء ..

ذلك دون إغفال حقيقة ان اسرائيل تسعى فعلا الى الهيمنة على المنطقة اقتصاديا ، وان تحديد الخطوط الفاصلة ما بين ما ينبغى تشجيعه وما ينبغى الصمود له في تقرير ملامح خريطة الشرق الأوسط اقتصاديا في المستقبل ، هو من اهم التحديات التي سوف تواجه الجماهير العربية .. بل وقد يصبح عنصرا حاسما في تقرير مصير الانظمة العربية .. في المرحلة القريبة المقبلة ..



المعرفة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

معرفة : ولادة الشرق الأوسط الجديد

الشرق الأوسط في ظل السلام : قواه - عقباته - تحدياته (٢)

جبراء السياسية والاقتصاد والاستراتيجية... حوار الجمهورية الأسبوعي حول:

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

وهذا امر في منتهى الخطورة ، ما حدث حتى الآن ان هناك اتفاقاً على مناقشة المشاكل .. لكن المشاكل موجودة ولم يحدث اي حل لاي مشكلة ، وهذا لا يحول الاحلام الى حقائق ..

هناك اشياء كثيرة اجهضت التخلف الذي كان يمثلته الفكر الصهيوني ، كان الفكر الصهيوني يرتكز على ثلاث ركائز : فراغ الارض ، والاستحواذ على الارض ، وفرض السيطرة العسكرية .

ولم يتم (فراغ الارض بأي شكل . الارض لا يزال بها ابناءها ومازالوا يكافحون والمقاومة الفلسطينية من امجد الصور في التاريخ ، وقد تحقق لاسرائيل التفوق العسكري بشكل غير مسبوق ، وفي تقديري ان الحد الادنى للرووس النووية في اسرائيل ٢٢٥ رأساً نووياً .. فمن سيضربون بهذه الرووس ؟!

لقد اثبتت حرب الخليج ان استخدامات التفوق العسكري محدودة ..

افلاس الفكر الصهيوني

لقد كانت جولدا مائير تقول : لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني وشامير قال : لا يوجد شيء اسمه ارض في مقابل سلام ، هناك سلام في مقابل سلام ..

لقد اجهضت هذه المرحلة المتخلفة في الفكر الصهيوني ، تطور ليس من صنع اسرائيل ، ولا من صنع العرب ، وكان لابد ان ينبعث الفكر الصهيوني من منطلق جديد ، ومن الخطورة بمكان ان نزيد من التفاؤل بتوقعاتنا منه ، لقد افلس الفكر الصهيوني ، وهناك محاولة لايجاد منطلق جديد ، لكنه لا يتخلص من الركيزة العسكرية ، او يتخلى عن الارض ..

هذا هو الجزء الثاني من حوار « الجمهورية » الاسبوعي الكبير . حول : « الشرق الاوسط في ظل السلام .. قواه - علاقاته - تحالفاته » والذي دار مع أربعة من مفكرى مصر السياسيين والاقتصاديين والاستراتيجيين والقانونيين ، هم - وفقاً للترتيب الابجدي :

- د. ابراهيم حلمى عبدالرحمن
- لواء احمد فخر .
- د. عصام جلال .
- د. مفيد شهاب .

كان الجزء الاول من الحوار ، والذي نشرناه على هذه الصفحة في عدد الخميس الماضى ، يدور حول تقييم عام وشامل لاتفاق غزة - أريحا بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، وما يمثلته من بداية حقبة جديدة للسلام في الشرق الاوسط ، وما هي القوى المؤهلة لقيادة الشرق الاوسط الجديد في ظل السلام .

أما الجزء الذى نشره اليوم ، فإنه يناقش نقطتين جوهريتين :

• الاولى : الاحتمالات المتوقعة لفترة ما بعد السلام . على المدى القريب - على الاقل ..

• الثانية : مصر .. اين موقعها من الشرق الاوسط الجديد .. وما الذى تحتاجه لتدعيم دورها وموقعها فى قيادته .

ونشهد أن الحوار فى النقطتين كان بالغ الثراء .. وأن المتحاورين لم يحجبوا رأياً أو يلتفوا حول وجهة نظر ، وأننا - إدراكاً لقيمة الرأى وأصحابه ، إلترز منا أمانة النقل والنشر . ليستفيد القارئ وصانع القرار معا .

واليابانية التى ستدخل المنطقة ..

ستحدث خلافات .. والمطلوب نظام جديد بين دول الشرق الاوسط ، يتجاوز الدول العربية الى دول اخرى ويعمل على حل المشكلات ، وايجاد صيغ للتعاون .. وهذا التجمع سيعمل مع إدراك أهمية التعامل مع العالم الخارجى عسكرياً وسياسياً ..

حتى الآن ليس فى المنطقة قوة تعمل على تجميع الدول والتفاوض بينها ، هل توجد قوة جديدة او تشكيل جديد ؟ لا .. لذلك هناك فراغ ..

كذلك هناك المؤثرات الخارجية المالية يجب ان نتوقف عند اهدافها .. وكيفية تحريكها ..

لا بد من إقرار أن هناك مركز تجمع اقليمياً ولا نقول قيادة . وأن النفوذ الخارجى له دور كبير ..

(أماني .. لا حقائق)

• د. عصام جلال : لقد حدث تحول تاريخى له كثير من الابعاد ويجب ان نعرف شكل التحول ، حتى نعرف شكل السلام واحتمالاته ، وأنا أرى أن هناك مبالغة كبيرة جداً فى تفسير الاحداث ، بحيث تحولت الاماني الى حقائق ..

الجمهورية .. اذا كنا نتكلم عن شرق اوسط سواء فى تعاونه او تنافسه .. ومادامنا نتكلم عن شرق اوسط بلا حرب .. فمن المؤهل اقتصادياً وسياسياً لقيادة هذا الشرق الاوسط الجديد ، من بين القوي والاطراف الموجودة فيه ؟!

• الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن :

أعتبر أن المطلوب إقامة نظام يحاول حل المشاكل أو التفاوض بشأنها ، كما أقاموا الجامعة العربية لحل المشاكل .. وأقاموا الامم المتحدة بمنظوماتها لحل المشاكل بين الدول .. لقد أوضح الدكتور مفيد أن هناك مشاكل من المنتظر أن تقوم ، علينا أن نسأل : ما هو المطلوب ؟

أنا لا اعتقد ان المطلوب أن نرسم خريطة ، ونضع ايران عليها ونرفع تركيا أو العكس ، ولكن المطلوب قيام تنظيم أو قوة بين هذه المجموعة من الدول لحل المشكلات .

ونحن ، حتى الآن ، لم نتكلم عن القوى الخارجية عن المنطقة وتأثيرها على المنطقة ، والقوى الخارجية هي الولايات المتحدة لاساء ، وقد بدأ الحديث عن الاموال الامريكية

لذلك اطالب بالآ نحول الاحلام الى حقائق، ونحدث عن مرحلة السلام والتعاون والتفاعل ..

وما اخشاه من طرح فكرة الشرق الاوسط هي انها محاولة للتبويس وللاتفاف حول الموضوع ، والمقصود هو التعمية ، بأن نسيق الواقع وتطور الاحداث ، ونحجب الواقع عن الرأي العام .

لقد اصرت اسرائيل على مفاوضات متعددة الجنسية .. فهل كانت متوقعة حل المشاكل قبل الاتفاق على السلام ؟ لا بالطبع لكن الهدف كان البعد عن التركيز على القضية الفلسطينية وإدخال معميات كثيرة حتى تتجنب اسرائيل ان يحاصرها أحد بالمتطلبات العاجلة الخاصة بتحرير الارض والاستقلال ..

نحن في مرحلة استكشافية للتوازنات ، ومن الخطر ان نأخذ أول مؤشر لاستجابة الصهيونية لمنطق التحول التاريخي ، على ان المشاكل قد حلت والمعوقات ازيلت ، هذا غير صحيح ، ومن المصلحة ان احتفظ بكل اوراقى ، والا تندفع وراء سراب اطروحات لاتعبر عن واقع ملموس .

لا بد من التفاعل مع ايران وغيرها ، لكن هناك فرقا بين التفاعل ، والدخول مع احدي الدول في نظام .. هناك مصالح وخلاقات بين دول الجوار ، لكن عندما نتحدث عن اتنا وصلنا للاتحاد في نظام له اهداف مشتركة واتفاق على آليات مختلفة ، فهذه نقلة ضخمة جدا ، طرحها يعنى مناورة سياسية ، اخشى ان تصيب الرأي العام ببليبة ..

الامور الواضحة اتنا على ابواب تغيير ، ولكن لاتستطيع ان نحدد مداه ، او نحدد مدى استجابته لمطالبنا الاساسية ، لا احد يستطيع الجزم بأن هناك دولة فلسطينية ستقام ، أو أن التفوق العسكى الاسرائيلى سيزال ، أو أن الدور الاسرائيلى كأداة للسيطرة الاجنبية سينتهى مزال هناك احتمال ان اسرائيل ستبقى كأداة لغرض السيطرة ، وستظهر اشياء اقليمية جديدة ستجعل ادوار اسرائيل المكتملة ذات اهمية ، وقد نجابه بهذا الخطر ..

أما أن نجد آليات للتعامل مع الجيران ومع التحدي الايراني ، والتعايش السلمى ، وأما أن نتكلم عن نظام واحد فهذا سابق لأوانه ، وهو مبالغة تمثل خطراً على الرأي العام ، وأولى خطوات الاستعداد لمجابهة

المستقبل ، أن يبدأ الطرف العربى من ركيزة اساسية ، تتعلق بالإجابة عن سؤال : من هي القوة الساندة فى أى ترتيب ؟

مصر لابد ان تكون هي القوة الساندة ، وأولى خطوات الاستعداد أن تكون هناك ركيزة عربية ذات وزن ، أما التفوق التكنولوجى الاسرائيلى فهو اكذوبة تم الترويج لها ، ومع ذلك لنا مصلحة فى ان تكون لنا علاقة طبيعية مع اسرائيل مثل غيرها من الدول ، ولكنها ليست علاقة متميزة .

فالنظام الشرق اوسطى هو علاقة متميزة ، وأنا أقول إنه ليس هناك مبرر سياسى أو اقتصادى أو أمنى حالياً ، لان نتحدث عن علاقة متميزة . اتوقع أن تكون العلاقات أكثر تفاعلاً بين هذه الدول ، ولابد أن الخلافات تستدعى حلولاً أكثر حسماً ، وأنا اعترف بالدور القيادى الأمريكى انما امريكا قائدة الاتجاه السياسى فى السياسة الخارجية ، بشكل لم يسبق له مثيل ، وفقدان الاتجاه ، ينعكس علينا .. وعلينا ان نتعامل مع هذا الخلل وفقدان الاتجاه ..

هناك ضرورة لتدعيم العلاقات بين الدول العربية كركيزة تؤدي الى فاعلية التفاعل مع التفسيرات الجديدة ، وتدعيم المرتكز العربى ليس بالضرورة ان يتم على مستوى ٢٢ دولة .

● د. ابراهيم حلمى عبدالرحمن : الذين يتحدثون عن نظام شرق اوسطى ، يقصدون الحديث عن سلطة جديدة ، والنظام معناه آليات والتزامات ، ومحاولة لايجاد قوة غير قوة الاتصال المباشر بين الاطراف .. اوروبا اخذت فكرة الوحدة الاوروبية وتقدمت ، وامريكا تتدخل مع كندا

والمكسيك فى نظام جديد ، ودول شرق اسيا ايضا ، أى ان جميع الدول تبحث عن حل مشاكلها معا ، بدلا من ان تحلها منفردة ومستضادة ، هذا هو المقصود (بالشرق اوسطى) . وتشكيله القانونى سياسى اذا كانت الدول تسعى لذلك . رغم تباين الاهداف ..

لقد حدث تغير نفسى كبير نتيجة الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى ، وهذا ما اسماه الرئيس السادات بكسر الحاجر النفسى .

والاتفاق مفيد .. وان كان ليس كافيا ، وقد بدأ التفكير نتيجة كسر الحاجر النفسى - فى المستقبل ، وقد ينتج هذا التفكير نظاماً محكماً .. أو غير محكم ..

والواضح ان هناك قوة خارجية بدأت تنظر نظرة جديدة للمنطقة ستؤثر على المنطقة وعلى مصر .. والواضح ان اثر الجامعة العربية كان محدودا فى حل مشكلات الدول العربية ، ولذلك لن نستطيع ان تكتفى بالجامعة العربية .

وأخسبيل أن الفلسطينيين والاسرائيليين ستعاونون معاً اسرع من أى اطراف اخرى ، وسيستفيدون من الموارد المالية القادمة .

والخطر على مصر ان تكتفى بالحديث فقط .

● اللواء فخر : لقد اتفقنا على وجود صياغة جديدة لخريطة الشرق الاوسط ، وانا اتفق على انه ليس هناك احتمال فى المستقبل المنظور لقيام نظام شرق اوسطى جديد .

أى نظام جديد يعتمد على محورين :

● اقتصادى : كما طرحت فكرة السوق الشرق اوسطية .

● نظام امنى ..

سوق شرق اوسطية يعنى ان الدول



من هنا أرى أن التعاون بين الفلسطينيين والاسرائيليين سيتم بأسرع مما يخطر على بال انسان ، واتوقع ايضاً دفعة قوية جداً لتسوية على باقي المسارات السورية والاردنية واللبنانية ، واعتقد انه لا خوف من وقوع انقسام حاد يؤدي الى ضرب المنظمات الفلسطينية ، فهذا احتمال غير وارد ، والفلسطينيون في مجموعهم سعداء بالتسوية وحرصون عليها ، وسيدفعونها اكثر من ذلك .

واذا كان الامر كذلك واطراف الصراع على وشك اتخاذ خطوات سريعة في اتجاه التعاون .. ما هو التأثير بالنسبة لمصر .. وما هو الدور المنتظر ؟

لا بد ان نعرف بان مصر ستواجه تحدياً اقتصادياً في المقام الاول ، وذلك نتيجة لفتح العلاقات الاقتصادية بين الجيران العرب واسرائيل .. واسرائيل تتمتع ببنية اساسية اقتصادية اكبر من غيرها ، والدول العربية تشكل سوقاً مفتوحاً للمنتجات الاجنبية بصفة عامة .. وتستورد كثيراً جداً ..

وفي ظل هذا التحدي على مصر ان تسرع بعملية التنمية الاقتصادية بتهيئة المناخ المناسب لجذب رؤوس الاموال ، ودعم الانتاج ..

ومن المتوقع ان تحدث صياغة جديدة للعلاقات الاقتصادية .. وهذا تحد لا يجب ان نستعين به ، ويجب على مصر ان تحرص على دعم علاقاتها الاقتصادية مع العرب والافريقيا ..

مصر ستواجه ايضاً تحدياً حضارياً ، فإذا كان الاقتتال سيتوقف والنزاع سينتهي ، فإن الصراع الحضاري لن يتوقف ، بل سيبدأ نتيجة الافتتاح السياسي والاقتصادي لكل دول المنطقة ..

ورغم الموارد الضخمة للدول النفطية ، فلي تقدر ان التركيز سيكون على ضرب مصر واضعاف مصر ، وهذا يتطلب اصلاحاً شاملاً . دستورياً وفي مجالات التعليم والثقافة والاحوال الاجتماعية ، وبعث الروح الوطنية والهوية الوطنية التي ضعفت لدى الاجيال الحاضرة ، وغياب الروح القومية ..

البقية من ١٢

الترسانة النووية ، ونحن في مصلحتنا العسكرية ان يحدث السلام ، لان هناك هجمة على المنطقة في جميع انواع الاسلحة ..

وأقرر ان الدور العسكري الاسرائيلي سيتراجع كثيراً وسيكون هذا في مصلحة العرب ..

قدراً أنسأ مبعثرة

اما عن التفوق التكنولوجي ، متابعة هذا الموضوع توضح ان هناك تفوقاً على جميع الدول العربية ..

صحيح هناك قدرات تكنولوجية عربية لكنها مبعثرة ، فنحن لانتكامل وانما نتنافس ، والقلق من التفوق العسكري الاسرائيلي بعد ترتيبات السلام ليس له مبرر ، وان كان علينا

دور ، اين الدور العري في التكامل التكنولوجي ؟

دعونا نبدأ بالتكامل التكنولوجي ، بدلا من ان نضع اللوم على الاطراف الاخرى ..

اما فكرة ان التهديدات الامنية ستزداد في المنطقة وهي الاحتمالات التي طرحها الدكتور مفيد ، فأقرر ان العسكريين ينفذون قرارات سياسية ، بدليل انه لم يحدث اي خرق للاتفاقية العسكرية بين سوريا واسرائيل ، ولم يحدث خرق للاتفاقية مع مصر .. والقيادات السياسية هي التي تدبر عملية السلام اليوم .. وقد نتواجد احتمالات التوتر العسكري لكن التهديد المباشر لن يحدث ، لان أحد ترتيبات الشرق الاوسط الجديد ، تجنب تصاعد الازمات وتحولها الى حروب ..

الفلسطينيون سعداء

● د. مفيد شهاب : اهم انعكاس للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي هو قمع الحاجز النفسي ، وهناك دلالة سياسية قانونية لما تم ، فالمسألة ليست شكلية فقط ، ولكنها اكثر من هذا دلالتها ان اسرائيل اقرت رسمياً ان هناك شعباً فلسطينياً وله من يملك قانونها وهو المنظمة ، وان لهذا الشعب حق تقرير المصير ، وعلى الجانب الاسرائيلي ايضاً اعتراف المنظمة صراحة باسرائيل كدولة من حقها ان تعيش في المنطقة وتتعايش مع جيرانها ويتم التعامل معها على هذا الاساس ، الامر الذي يعني ان احتمالات التعاون والتعامل بعد انكسار الحاجز النفسي امر قائم ومحتمل جداً ..

ستفيسر من قوانينها ولواندهم وسارساتها الاقتصادية . وهذا لا يمكن ان يحدث في المنطقة في المستقبل المنظور المنطقة غير جاهزة لسوق شرق اوسطية بمعنى السوق على الاطلاق ..

الاخطر من هذا ، عملية النظام الامني ، وهو يعني ان مجموعة من الدول عندما تواجه بتهديد يصرف النظر عن الطرف المهدد فانها تواجه الطرف مصدر التهديد ولا يمكن ان يحدث في المستقبل المنظور ، مع اختلافات الاهداف القومية وضعف الجناح العسكري للمجموعة العربية ان يحدث نظام امني شرق اوسطي .

ونحن ندخل مرحلة ترتيبات شرق اوسطية في التجارة وحرية انتقال الافراد ، والترتيبات الامنية تنحصر في تقليل فرص استخدام القوات المسلحة في حل المشاكل الاساسية ، ومنع قيام حروب في المنطقة .

ويجب ان ندرك ان العالم ليس منطقة الشرق الاوسط فقط ، والدرس الخطير الذي استوعبته امريكا ، ان الذين هزموا في الحرب العالمية الثانية كسبوا الحرب الباردة وهما اليابان والمانيا ، لانهما لم تتحملا اعباء عسكرية ..

ويجب ان ندرك ان الشرق الاوسط اصبح يمثل صداماً لأمريكا ، والولايات المتحدة جادة في حل مشاكل المنطقة لان لديها الامم عسكرياً : دول الكومنولث ، واقتصادياً : اليابان واوروبا اذا توحدت ..

واختلف في ان التوجه الخارجي الامريكي فاقد الاتزان .. امريكا تعلم ان أوروبا الموحدة خطر عليها ، وحل مشكلة البوسنة والهرسك ليس من مصلحتها ..

الادارة الامريكية القديمة استطاعت ان ترث العالم عسكرياً ، والادارة الجديدة تسعى لان ترثه سياسياً واقتصادياً .

اسرائيل تعلن انها لن تستخدم القدرة النووية إلا إذا هدد بقاؤها وفي وقت ما كانت اسرائيل تعتبر قاعدة متقدمة في وجود الاتحاد السوفيتي . امريكا لن تسمح بأن يكون اولادها الموجودون بالخليج والمنطقة العربية تحت سيطرة تهديد نووي اسرائيلي ، حتى الغرب لن يسمح باستمرار هذه



المصدر: الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٢/٩/٢٣

يعتذر د. فتحي عبد الفتاح عن عدم كتابة مقاله الاسبوعي لسفره للخارج

حوار الجمهورية الاسبوعي

وسياسة تجنب الصدام وتفاديه هي
الاسلوب المتبع حالياً، واعتقد انه خلال
سنوات قليلة سيحدث تصادم يؤدي الى
تغيير التفكير المصري .

ومن المتناقضات .. اننا نريد ان
نعمل تخصيصاً للقطاع العام ونحافظ
في الوقت نفسه على العمالة ضمن
سياسة الاسترضاء ولا يمكن ان نحسم
صناعة كسيحة مهما بذلنا من جهد ..
لقد نهضت مصر خلال سنوات قليلة
في عهد محمد علي ، والان الفلاح
لا يعمل .. ولا العامل او الموظف،
والقطاع الخاص يريد ان ينهب
ويجري، وهو ليس قطاعاً خاصاً
بالمعنى الحقيقي ..

وانا لا أوافق على التقليل من أهمية
التكنولوجيا الاسرائيلية ، وسيستغل
الاسرائيليون كل فرصة للتعامل مع
الفلستينيين والاردنيين والسوريين،
ولا يهمهم التعامل مع المصريين،
والاصلاح الاقتصادي قام على علاقتنا
الاقليمية والدولية ، وليس على قوتنا
الاقتصادية ..

ولابد من الاعتماد على انتاجنا اكثر
من اعتمادنا على الدور الاقليمي
والدولي .

ما فيا المنتفعين

● د. عصام جلال : لا أريد أن
أستخدم التحليلات التاريخية بالنسبة
لمصر ، ولكن مصر منذ خمسين سنة
حكمتها إستراتيجية ذات توجهين ..

● الأول .. لا صوت يعلو فوق صوت
المعركة ، سواء كتبت المعركة مع
الاقطاع، او مع اسرائيل او الارهاب ..
● الثاني .. خاص بسياسة إطفاء
البحرائق ، أي لا تتحرك إلا بعد أن يشتعل

● د. ابراهيم حلمي : قال ياسر
عرفات في تصريح اخير له : ان
فلسطين ستكون سنغافورة جديدة ،
وهذا يعكس التطلع لنهضة تكنولوجية
كبيرة ..

لقد تعلم الفلستينيون اكثر من أي
شعب عربي آخر، ولديهم حنكة وقدر
تنظيمية، وسيبحثون بالقطع عن
مصالحهم ، وسيحاولون النمو
والمنافسة ، وهذا يمثل تحدياً بالنسبة
لمصر ، ومصر لن تعترف بذلك ،
وعدم الاعتراف اول صعوبة تواجهنا .
الصعوبة الثانية تنتج عن ان
السياسة المصرية تحتاج للكثير لكي
تصبح قادرة على مواجهة التحدي،
بحيث يتحقق فيها التوازن بين الحرص
على استقرار الحكم، واستقرار
المحكومين وبين القرار الامني
والرؤية السياسية التي تتمسك
بالديمقراطية وحقوق الانسان .

لقد اعطت الحكومات المصرية
اهمية كبيرة لما يسمى بإرضاء
الجماهير وذلك منذ ايام النحاس باشا ،
وهذه هي سياسة الاسترضاء، ونعطي
وعوداً لتنفيذها، وعملية الاسترضاء
توقف قوة الافع .. ومنذ عام ١٩٥٠
تمثل التنمية الاقتصادية آخر
اولوياتنا ..

والسؤال .. كيف يمكن ان نواجه هذا
التحدي ؟

لكل دولة اولويات، وإعطاء
الاولوية للامن لا يعني إهمال
الاقتصاد .. وهكذا ..

وانا أرى أن الجيل الحاضر ، غير
قادر على ايجاد الحل، لانه جيل فقد
قدرته على الاجازة، وكل عام يدخل
سوق العمل عدد كبير، ولا يجد قرص
العمل سوى عدد قليل، وتضام الاجيال
القادمة مع الاوضاع القائمة يحل
المشكلة .

والسؤال .. كيف نعيد الروح
الوطنية والقرمية للشباب ؟

كما أن تداعيات المستقبل ستجعل
الدول العربية تواجه عددا من
الاشكاليات، الانقسام .. دور الجامعة
العربية .. التقارب مع العرب او جزء
منهم مع اسرائيل .. علينا ان نفكر في
كل هذه الامور ..

واعتقد ان اسرائيل ترتقب لهذا منذ
زمن استعدادا لتحدي السلام ، واخشي
ان تفرض علينا أنظمة ويكون موقفنا
رد فعل لاقتراحات قادمة من الخارج ،
ولابد ان يكون عنصر المبادرة من
جانبا ..

ويرتكز الدور المصري على
الاتي ..

● دور مصر الدولي المتنامي مرتبط
بدورها الاقليمي ، ومصر المنكفئة
على نفسها لن يكون لها دور دولي ..
● على مصر ان تعيد النظر في دورها
في العملية السلمية .. فالدور في ظل
السلام يختلف عن الدور في الصراع
بالحرب والسياسة ..

● لن يكون الدور المصري فعالاً ما لم
تبدأ مصر من الداخل، إصلاحاً سياسياً
واقتصادياً وامنياً وديمقراطياً واحتراماً
لحقوق الانسان .

بدون ذلك واعتماداً على التاريخ
والحضارة فقط لن يكون لنا دور .

● الدور المصري يرتبط بالتنسيق
العربي في حده الاثنى، ويكمله حرص
مصر على ان تكون في وسط تجمع
عربي ما .. او تجمع محدود .. او نظام
شرقي اوسطي ، وان تحرص على ان
التجمع العربي يظل موجوداً

سياسة مصرية جديدة



أنا من جيل سبق أن واجه هزائم عسكرية، وأخشى أنني لو أخذت أحد القرارات أن يؤدي إلى هزائم جديدة، ولكن الجيل الحالي رأى الضابط والجندى الاسرى يؤدي التحية للضابط المصري في حرب أكتوبر وما بعدها.. وهو جيل لم يشهد ولم يشارك في هزيمة عسكرية.. جيل عاش انتاجات، وله طموحات.

لدار الأمل

محفوظ الأنصاري

لعدة للنشر

رياض سيف النمر

بشرك فيه

محمد أبو الحديد

جلال السيد

أميمة أبو النمر

بمدوى مشهور

مشهور نافع

زينبات إبراهيم

سلوى محب الدين

لدينا «تحدى حضارى» وهذا صحيح.. وهو أكبر مشكلة تواجهنا، والمطلوب ألا نزيد تخلفاً عن العالم.. علينا أن تطور التعليم، وإذا لم يحدث ستتأخر، وعلينا ألا نتأثر بتقاليد وعادات القادم من الخارج، لا تصور أن مصر فاتحة الأبواب لكل واحد يناقش الشرعية والدولة وحقوق الإنسان بأموال مستوردة من الخارج لماذا لاجتماع هذه الأمور في البلد انعمول؟! لابد من عودة مصر إلى ريادة الثقافية..

قيل إن هناك ضعفاً حدث في الروح الوطنية والهوية القومية، وأقول إن هذه الهوية تظهر عند الشدائد، كما حدث في حرب أكتوبر.. وعند أحداث الزلزال، وهذا لا يمنع من تنمية الدور السياسي للمواطن.

أما عن دور مصر الإقليمي والدولي، فلقد نجحنا في المجال الدولي. ولكن الدور الإقليمي يقلقني.. يزعجني موقف بعض الدول العربية التي تنظر للمصريين القادمين إليها إما على أنهم فقراء.. أو أنهم جاءوا ليسودهم.

علينا أن نسعى أن تأتي إلينا دول المنطقة، وأن ندرك أن نمط العلاقات في المنطقة بعد السلام سيترتب عليه مشاكل كبيرة، وعينا أن نصل بها بحيث لا تصل إلى الحرب..

نحن نحتاج إلى وضع مؤسسي.. كيف ندير أزمة، عينا أن نعد أنفسنا عنياً في كل المجالات.

لا بد من إعادة نظر مؤسسية في مصر..

طرح بعض الزملاء قضية التغيير.. والتغيير سمة للحياة، وهو أمر مطلق، لكن التوقيت الذي يحدث فيه التغيير أمر مهم..

لا بد من مشاركة شعبية أوسع، والسؤال.. كيف ننشئ المنظومة التي تحدث عنها الدكتور عصام، ونعيد الروح الوطنية التي تحدث عنها الدكتور مفيد ونقيم علاقة بين الشعب والسلطة بعيداً عن الاسترضاء كما يطالب الدكتور إبراهيم حلمي..

الهزة المطلوبة أساسها تنشيط العمل السياسي الداخلي، وأن يفهم المواطن أن صوته لهم، وأن عليه دوراً في مواجهة التحديات.

الحريق، أما ما قيل الحريق أو ما يؤدي إليه، فلا يدخل في الحساب، وهذا ليس إتحافاً فكرياً أو سياسياً، وإنما هو نتاج منظومة خاصة من الأساس والقضية التي ستواجهنا: هل من الممكن تغاضي ضرورة إعادة تشكيل المنظومة؟

إن كل الظروف أصبحت ناضجة لمواجهة متطلبات التحول والتغيير، والعقبة الرئيسية وضع منظومة لمواجهة التحدي، ويحول دون ذلك ما اسميه بمافيا المتطفلين، فهي التي تحول دون ولادة منظومة التعامل ما قبل اشتعال الحرائق، ومشكلة المشاكل أن مافيا المتطفلين نظام ثابت في جميع أنظمة الحكم، في العالم.. فالذين عينهم الرئيس كليتوتون مثلاً في المواقع المهمة بإدارته الجديدة، هم مستشاروه وحواريوه خلال حملته الانتخابية ولا بد من هزة لضرب قبضة هذه المافيا، لتولد منظومة تقوم بالتغيير..

وخطورة مافيا المتطفلين عندنا، إن كل نظام في العالم يعمل على استخدام هذه المافيا كأداة لتحقيق أهدافه، أما عندنا فقد تضخمت للدرجة التي تحاول فيها ابتلاع النظام ذاته.

اتفاق.. واختلاف

●● اللواء أحمد فخر :

اتفاق مع الآراء التي قبلت واختلف أيضاً..

مصر ستواجه تحدياً اقتصادياً صعباً، اتفق مع هذا الرأي، ولكني أقول إنه تحدي مرحلي..

الزملاء قالوا.. إن الدول العربية سوق هام مستورد، وأن غنائم السلام ستعطى للفلسطينيين والاسرائيليين، وإن رؤوس الأموال ستأتي إلى هذا السوق من المتتالسين، أمريكا واليابان، وأوروبا..

ولكن هل يمكن أن تتبنى هذه الدول عتصراً منافساً في المنطقة هو إسرائيل؟

وإذا استطعنا مع الدول التي توفر رأس المال أن نفكر في مناطق إنتاج حرة مشتركة، استطعنا أن اجعل المنتج المصري الياباني، أو المصري الأمريكي يناقش إسرائيل..

الدور علينا نحن، إذا استطعنا أن نلعب ببراعة ونحدد من قدرات إسرائيل..



المصدر: **العامر الكسار**

٢٢ شهر ١٢

بسبب الفقر إلى سياسات إصلاحية جريئة الشرق الأوسط يتأخر في جنس الثمار الاقتصادية للسلام

□ لندن - مارل نيكلسون:

في أقل من شهر تغير شكل السياسات في الشرق الأوسط. لقد أدى توقيع اتفاق المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ سبتمبر - وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره قبل ذلك بأسابيع قليلة - إلى كسر الجمود في محادثات السلام وحقق الخطوة الأولى الضرورية لإقامة سلام إقليمي شامل، ولأشك أن هناك الكثير الذي يتعين التفاوض حوله قبل أن يتحول الحلم إلى حقيقة. فلابد من أن تحذو سوريا ولبنان حذو الأردن من التوقيع على إعلان مبادئ كئيبة متوقعة لمحاتهم الجارية مع إسرائيل ورغم ذلك فإن ما تحقق حتى الآن بالفعل يكفي لإثارة العديد من التساؤلات المهمة حول المستقبل الاقتصادي للمنطقة. فهل يؤدي السلام الجديد إلى تشجيع التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة بصورة أفضل مما هو عليه اليوم وهل يؤدي ذلك في المقابل إلى زيادة حركة التجارة والاستثمار مع الكتل التجارية الأخرى وبصفة خاصة أوروبا ويشير التاريخ إلى أن التقدم في كلتا الحالتين سيكون بارداً وبطيئاً. ولأشك أن العقبة الأولى هي الإدارة السياسية والتي لم تظهر خلال المحاولات القليلة التي تمت حتى الآن الرغبة في الدخول في تجمعات اقتصادية حقيقية. وعلى سبيل المثال فإن السلام البارد بين مصر وإسرائيل الذي أكمل مايزيد على عقد كامل يؤكد أن السلام بمفرده غير كاف لتدعيم التكامل الاقتصادي، فحركة التجارة والاستثمار بين مصر وإسرائيل التي تشكل اقتصادياتها أهم اقتصاديات المنطقة ملأل ضعيفا وتديرى ويكفى أن نقول أن ٣٠٠ مصرى فقط سافروا إلى إسرائيل طوال ١٤ عاما منذ توقيع اتفاقية السلام بين البلدين، وبالإضافة إلى ذلك فهناك عقبة أخرى تمثل في المعوقات التي تواجه عمليات التحرير الاقتصادي، كما يشير تقرير أعدته مؤخرا شمس الدين طارق بصندوق النقد الدولي فإنه لا توجد دولة واحدة من دول المنطقة يمكنها اعتبار أنها طبقت برنامجا شاملا لبنين

مشروعات القطاع العام بصورة كاملة وهو عكس ما انتهت إليه التجارب الماثلة في آسيا ووسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية. ويوضح التقرير السابق ذكره أن أغلب اقتصاديات دول المنطقة تتميز بسياسات الإحلال محل الواردات والتصنيع والاعتماد المكثف على القطاعات العام والقيود المفروضة على الممارسات التجارية ويقوم القطاع الخاص في هذه الدول بلعب دور متزايد الأهمية في عدد من القطاعات الاقتصادية والمالية، وفي نفس الوقت فإن النظم التجارية في هذه الدول تتسم بالإفراط الشديد في القيود الكمية والرسوم الجمركية الاسمية والإجراءات الإدارية الروتينية المعقدة، ومن ثم فإن الإصلاحات الداخلية الجذرية والشاملة ستكون بمثابة شرط مسبق لأي محاولات لاحداث التكامل الاقتصادي حتى ولو توافرت الإرادة السياسية، ولكن النجاح في تحقيق ذلك حتى الآن يبدو مؤقتا وغير نهائى على أحسن الفروض، وبين دول المنطقة - باستثناء شمال أفريقيا - قامت مصر والأردن فقط بتطبيق برامج رسمية للإصلاح تحت اشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ولا توحى مسيرة برنامج الإصلاح المصري بالكتي من الأمل فمنذ استئناف العلاقات المتوترة بين مصر والسودان في عام ١٩٩١ نجحت القاهرة في تنفيذ اتفاق واحد مع الصندوق وبدأت هذا الشهر في تنفيذ اتفاق ثان، وفيما يتعلق بالجانب المالى ومن الاقتصاد فإن النتائج كانت باهرة فقد انخفض عجز الميزانية من ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلى إلى أقل من ٣٪ وانخفضت نسبة التضخم بمقدار النصف لتتجه إلى ١٢٪ وينعم سعر الصرف بدرجة كبيرة من الاستقرار منذ عامين وتعكس أسعار الفائدة الآن بصورة ما نوع من تكلفة الاقتراض السوقية فضلا عن أنها تتجه للانخفاض بصورة تدريجية كما أن الاحتياطات تراكمت حتى وصلت إلى ١٦ مليار دولار وتم إلغاء معظم القيود على الواردات وخفضت الرسوم الجمركية بصورة ملحوظة وأخيرا فقد تم إقرار العديد من التشريعات الخاصة بالبنوك والأسواق المالية وهذه المكاسب التي حققتها مصر على مستوى الاقتصاد الكلى

ستكون الأرضية التي يتم البناء عليها خلال الثلاث سنوات القادمة للبرنامج الجديد إلا أن إجراء تغيرات هيكلية عميقة من جوانب الاقتصاد تواجه صعوبات كبيرة ولم تحقق سوى نجاح محدود، وعلى سبيل المثال فإن برنامج التحول إلى القطاع الخاص الذي توصلت إليه مصر مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بعد مفاوضات طويلة وبشاقة مازال متأخرا عن الجدول الزمني لتنفيذه ومازال غارقا في العقبات البيروقراطية وغير قادر على الوصول إلى الصناعات الأساسية التي تشكل نسبة ٧٠٪ على الأقل من اجمالي الناتج الصناعي ويؤكد رولنى ويلسون وهو خبير متخصص في اقتصاديات الشرق الأوسط في جامعة «درهام» أن الجانب المالى للإصلاحات يسير على نحو جيد أما الجزء الخاص بالإصلاح لجوانب الاقتصاد ذاته فإنه يواجه بعض الصعوبات، والسبب وراء هذا التناقض في إجراء الإصلاح المصرية الثقيلة من بجذوره في التاريخ فمن ناحية القطاع العام وغياب المهارات البيروقراطية وضعف أجور القطاع العام وغياب المهارات الإدارية العليا القادرة على تنفيذ الإصلاحات المعقدة بالإضافة إلى ذلك هناك الحرص الحكومي على التدرج في تطبيق هذه الإصلاحات التي ستؤدي على المدى القصير إلى زيادة البطالة في اقتصاد يعاني بالفعل من عدم مقدرة على توفير ٥٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنويا، ولذلك فإن مصر ليس من المتوقع أن تكون القاطرة لانتعاش اقتصادى إقليمى على المدى القصير وشهية الإصلاح في بقية الدول تبدو أيضا محدودة طبقا لمستوى صندوق النقد الدولي فقد الملح لبنان إلى رغبته في الحصول على بعض مساعدات الصندوق ولم تبد سوريا حماسا لمثل هذا التعاون حتى الآن رغم أن الرئيس السوري حافظ الأسد بدأ خلال العام الماضى وبمسيرة تدريجية في إزالة بعض القيود التي فرضتها سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى اتساقا مع أيديولوجية حزب البعث الحاكم الاشتراكية؟ ومهما كانت المعوقات السياسية والاجتماعية والهيكلي فهناك حاجة ملحة لتغيير طريقة التفكير الاقتصادى.



الأهرام

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٧٧

أحلام إسرائيل في السيطرة على العرب اقتصاديا

٢ - التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية
٣ - التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة لياخذ في الاعتبار استغلال البترول والغاز لأغراض صناعية خاصة قطاع غزة والنقل وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى وسيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار أيضاً بناء مجمع صناعات بتروكيماوية في قطاع غزة وكذلك تعديد أنابيب لنقل البترول والغاز .
٤ - التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك إقامة بنك فلسطيني للتنمية
٥ - التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة .
٦ - التعاون في مجال التجارة وكذلك إعداد دراسة جدوى إقامة مناطق حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق .
٧ - التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج التنمية الصناعية الذي سيوفر مراكز البحث

البيت الأبيض عندما تحدث عن ضحايا الحرب وعن الذي دفن أولاده طبعاً .

الذين قتلهم العرب ولم يكن رابين في حاجة إلى أن يوضح أن إسرائيل رغم كل هذه المحن إلا أنها دولة متسامحة تجلس وتوقع مع الذين قتلوا شبابها ويتموا أطفالها دفعوا الآباء دفعاً لدفن أولادهم بأيديهم أما نحن فعندما نتبع لنا أن نتحدث إلى العالم وإلى التاريخ نسبنا كل ما وقع لنا وأزجينا فقط الشكر مضاعفاً للقنلة ولحلفائهم من الأمريكان .

.. أمجاد يا عرب أمجاد قال رابين بشجاعة لا يحسد عليها (سأحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية لأن الوفد الفلسطيني غير قادر على تقديم شيء ولا أخفى أنني أقول ذلك بتقزز ...) أما نحن فلم نشعر بأي تقزز ولكن على العكس

تماماً شعرنا بالحسب يغمرنا في لحظة واحدة ولولا أنهم حذرونا

لا ندفعنا مع عواطفنا تقبل الجميع بل تقبل حيران البيت الأبيض ورحم الله شعاعنا العربي الذي طاف يقبل ذا الجدار وذا الجدار...

سأل كبير معلقى الإذاعة البريطانية الموضوعية المحايدة سأل سفير إسرائيل في لندن: هل تثقون في عرفات؟

لم يسأل صحفى أو أذاعى واحد عربياً واحداً أبو عمار أو أى عربى

هل تثقون برابين؟ لماذا .. لأن عرفات هو المشكوك فيه أما رابين فهو كالجنيه الذهب لا يكذب ولا يتجمل .

ونترك هذه المقدمات أو بالأحرى هذه النقصات وندخل في الموضوع .

القراءة الهادفة لاتفاقية اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل توضح فارقاً كبيراً بين الجزء السياسى والجزء الاقتصادى فى الاتفاقية، ففي الوقت الذى جاء فيه الجزء السياسى غير محدد وقد أرجأ أهم الموضوعات إلى وقت آخر تجرى فيه المباحثات بعد سنين على الأقل مثل موضوع القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود جاء الجزء الاقتصادى واضحاً ومحدداً وشاملاً بل وضع عدة مشروعات مشتركة فى صلب الاتفاقية أو فى ملاحقها بشكل أدق فالملاحق رقم ٢ يقول فى أهم ما جاء فيه :

يرتكز حول التعاون الاسرائيلى - الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنمية اتفق الجانبان على إقامة لجنة فلسطينية - اسرائيلية دائمة للتعاون الاقتصادى تركزت بين أمور أخرى على النحو التالى :

١ - التعاون فى مجال المياه بما فى ذلك مشروع تطوير المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

كان الإعلام الغربى محايداً وهو ينقل وقائع الحدث الكبير من حقيقة البيت الأبيض ويحدد من الذى مد يده أولاً ومن الذى مدها بتردد، أو الدور الذى قام به كلينتون للتقريب بين الذراعين حتى تتصافح اليدين . وقبل ذلك كان الإعلام الغربى محايداً وهو ينقل مراسم الاعتراف المتبادل وينقل من تونس إلى تل أبيب . ولو اكتفى الإعلام الغربى بالنقل المباشر أو غير المباشر .

كان اعلاماً صادقاً محايداً لا ينحاز إلى جانب ولا يلون الحوادث ولا يغير من الحقيقة لصالح طرف من الأطراف . ولكن لأن هذه الأحداث الكبيرة المتلاحقة كان لابد لها من احياء ذكرى أحداث كثيرة تمت فى الماضى القريب أو فى الماضى البعيد كان لابد من تقديم الخلفية التاريخية والتأدي فيها إلى اصل القضية وسببها، وهنا كان الغش والكذب والخداع وتغيير الحقيقة والعبث بالتاريخ .

واستمرت فى ارتكاب هذه الجرائم جميعها كل أجهزة الإعلام الغربى من صحافة وإذاعة وتليفزيون قمناً جميع الحروب التى وقعت بين إسرائيل والعرب كان المبادرون بالاعتداء على الدولة الآمنة هم العرب . هم دائماً وفى جميع الحروب الذين يهاجمون إسرائيل التى تعيش فى سلام ولكن العرب يرفضون لها هذا السلام ويشنون عليها الحرب الشعواء وعندما رفض العرب قرار الأمم المتحدة فى ١٩٤٨ بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود لم تذكر صحيفة واحدة أو جهاز إعلامى واحد أن العرب فى ذلك الوقت كانوا ضعف الاسرائيليين والأمم المتحدة منحت إسرائيل ضعف الأرض التى خصصتها للعرب .

ولم تقل صحيفة واحدة سبب المشكلة ولم تتحدث عن وعد بلفور ولم تذكر شيئاً عن الارهاب الاسرائيلى والعصابات التى قتلت الانجليز والعرب وكان يقودها قادة دولة إسرائيل من بعد، ولم تذكر صحيفة واحدة حرب العصابات التى فرضت على السكان الأمنين ولم يصور صحفى واحد كيف يعيش اللاجئون فى الخيام فى لبنان والأردن وغزة.. ضاعت الحقيقة فى لحظات بل استطاع رابين أن يقلب الصوت عندما أثار شفقة المحتفلين معه فى حقيقة



بريشة: محمد سليمان

والتنمية الصناعية الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة التي ستشجع المشروعات الفلسطينية. الاسرائيلية المشتركة وتضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والادوية والالكترونيات والامناس والصناعات المتعلقة بالكمبيوتر والعلوم.

الملحق رقم ٤ يقول : بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني حول برامج التنمية اقليمية ...

١ - سوف يتعاون الجانبان في اطار جهود المفاوضات المتعددة الاطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر إليه الدول السبع الكبار ستطلب الاطراف من السبع الكبار السعي لاشراك دول أخرى مهتمة في هذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية اقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص .

٢ - سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين :
١ - برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة .

ب - برنامج التنمية الاقتصادية اقليمي .
ج - يمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية اقليمي من العناصر التالية :

١ - اقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبذلك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية

٢ - تطوير خطة اسرائيلية - فلسطينية - أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت .

٣ - قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت
تحدث الملاحق (الاقتصادية) عن تعاون في المجالات المختلفة ولا شك أن الموضوع يتجاوز (التعاون) إلى ما يشبه (الاندماج)

فالتعاون لا يقوم الا بين انداد أو بين طرفين هما على قدم المساواة من حيث القوة والسيادة ومنذ توقيع الاتفاق وفي كل المناسبات لا يكمل بيريز مهندس الاتفاقية عن الحديث عن الجانب الاقتصادي وهو ينه في حديثه إلى أن الجانب الاقتصادي هو أساس الجانب السياسي وأنه لا يمكن للجانب السياسي ان يقوم الا اذا اقام الجانب الاقتصادي وتحقق بقوة ويسرعة .

وتحدث شيمون شتريت وزير الاقتصاد الاسرائيلي عن أهمية الناحية الاقتصادية في الاتفاقية وعاد بيريز يتحدث عن احتمال إنشاء سوق شرق أوسطية وعن احتمال القيام بمشروعات مشتركة وهو اول من حول فكرة

(التعاون) الواردة في الملاحق إلى (الدمج) وتحدث مطولا عن مشاريع دمج اقليمية ولم يصمت اسحق رابين بل طالب الدول الغنية بتقديم الدعم الاقتصادي للكيان الجديد حتى تنجح الاتفاقية ويعم السلام منطقة الشرق الأوسط .

ومن الواضح أننا أمام رغبة اسرائيلية واضحة لا يجاد جسر اقتصادي تعبر عليه المصالح الاقتصادية إلى المنطقة العربية وقد تعلمت

اسرائيل درساً هاماً من فشلها في التطبيع الاقتصادي والثقافي مع مصر أو البركت أنها لا يمكن أن تدخل المنطقة العربية سافرة وباسم اسرائيل ولا بد لها من غطاء عربي تدخل به العالم العربي وتواجهه المواطن العربي الذي يرفض حتى اليوم التعامل مع الاسرائيلي . أن اسرائيل تطمع في أن تتحول إلى (هونج كونج) الشرق الأوسط تحصل على العمالة الرخيصة من غزة والضفة وتحصل على الاستثمارات الهائلة من دول الخليج العربي وتمتع بالسوق العربية ذات القوة الكبيرة بشريا وشرايا .

عندما تم توقيع الاتفاقية اعلن في سرعة غربية أن (المال) ليس عقبة على الاطلاق فهو موجود وبوفرة غير محدودة . يا سبحان الله .. فجأة اتضح أن المال الذي يتطلع اللاجئون طوال نصف قرن لفتات منه يقتاتون به حتى يواصلوا الحياة اتضح أنه ليس عقبة على الاطلاق .

تحدث القادة في العالم بدءاً من كلينتون نفسه مطالباً بتوفير المال لاسرائيل والفلسطينيين واجتمعت المجموعة الاوروبية وعلى سبيل المساعدة العاجلة اعقدت ٦٠٠ مليون دولار في خمس سنوات ثم وبعد يوم أو يومين اتضح أن هناك ثلاثة مشروعات جاهزة للتنمية الاقتصادية في غزة والضفة الغربية بدءاً من اريحا واسرائيل . والمشاريع الثلاثة أعدتها جهات دولية أو علمية لا تتحرك اعتباطاً وتحتاج إلى وقت طويل للدراسة حتى تصل إلى ما تعتبره مشروعاً متكاملأ . الدراسة الاولى أعدت في جامعة هارفارد الأمريكية وقامت بها مجموعة من الاقتصاديين الفلسطينيين والأردنيين والاسرائيليين وانضم إليهم بعض الخبراء المصريين والدراسة تتكون من بعض المشاريع الاقتصادية الرئيسية حول المرحلة الانتقالية لاقتصاد فلسطين واقتصاد الشرق الأوسط في مرحلة السلام والدراسة الثانية أعدها البنك الدولي للأشياء والتعمير وقد أذيعت بعض تفاصيلها وتطالب بمبلغ يصل إلى ٤,٣ مليار دولار كمساعدات عاجلة في مدة ١٠ سنوات لاقتصاد فلسطين في مرحلة الحكم الذاتي في غزة والضفة الغربية المحتلة أما المشروع الثالث فمشروع فلسطيني اشترك فيه أكثر من ٨٠ اقتصادياً بقوهم الاقتصادي الفلسطيني الدكتور يوسف صايغ ويقدر هذا المشروع الاحتياجات فلسطين بأحد عشر ملياراً من الدولارات .

وتلقى المشاريع الثلاثة في التأكيد على الإنعاش الاقتصادي وفي التأكيد

على اتفاقات السلام في المنطقة وخاجة الضفة الغربية وغزة بينما يركز مشروع البنك الدولي ومشروع هارفارد على رؤية متكاملة للإنعاش



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ جمادى الأولى ١٩٩٢

الاقتصادي من خلال اطار اقليمي يشعل اسرائيل والضفة وغزة والاردن ويمتد إلى مصر وسوريا ولبنان ثم منطقة الشرق الاوسط كلها ومن المتوقع أن تركز الدراسة التي يقوم بها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة على العلاقة بين الاقتصاديين الفلسطينيين والاردن والدول العربية . ويشير تقرير البنك الدولي وهارفارد إلى إنشاء بنك شرق اوسطي إقليمي، للتعمير على غرار البنوك الإقليمية في المناطق الأخرى من العالم . ولم يتوقف الاهتمام بالمؤسسات الدولية أو الإقليمية فقط بل أن الدول الأوروبية فرق عمل لبحث قطاعات معينة اقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني فقد نشرت الفابنشتال تأييد البريطانيا أن بريطانيا ستدرس الخدمات المالية والأنظمة المصرفية وتدرس ألمانيا إزالة الحواجز التجارية بين دول المنطقة وتدرس اسبانيا قطاع الزراعة وتدرس إيطاليا موارد المياه الجوفية بينما تعمل فرنسا على دراسة جدوى اقتصادية لمشروعات اقليمية في مجال المواصلات ومنها طريق برى يربط الاسكندرية في مصر باسرائيل وسوريا وتركيا بما يمكن عربات النقل لنقل البضائع برا من الشرق الاوسط إلى أوروبا .

أما البيت الأبيض فقد خطط لتقديم دعم مالي فوري لغزة . إن الاتجاه الواضح الآن في جميع المشروعات المطروحة لتحقيق ماورد في الملاحق الاقتصادية هو إيجاد منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والفلسطينيين والاردن في المرحلة الأولى بين اسرائيل والضفة وغزة وفي المرحلة الثانية تنضم الاردن وإنشاء بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية لتقديم المساعدات وتمويل المشروعات لأعضاء المنطقة التجارية الحرة وسوف تخلق المنطقة الحرة كياناً اقتصادياً يضم أكثر من ١١ مليون نسمة ويزيد ناتجه القومي عن ٦٥ مليار دولار سنوياً ويمكن للمشروع أن يضم في وقت لاحق مصر وسوريا ولبنان .

إن جميع هذه المشروعات وما سوف يظهر في القريب العاجل تهدف إلى إنعاش اسرائيل وكسر الحواجز التي كبلتها السنوات الماضية وفتح الاسواق العربية أمام انتاجها وجذب رؤوس الاموال العربية إلى الاستثمار فيها ومن أجل ذلك لا مسانعة من بعض التنازلات الشكلية ولا بأس من تدخلات أمريكية وزيارات كلينتونية بعضها للاحراج وبعضها للضغط وبعضها للتخويف والاذار كل ذلك كي تهيب من اسرائيل على اقتصاديات العالم العربي وتصبح في الحقيقة والواقع وليس فقط في السياسة والفكر مرفأ السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط بعد أن يكون قد قضى تماماً على المقاومة العربية بل على فكرة العروبة نفسها وبعد أن تكون المنطقة قد تحولت وتغيرت ففقدت انتماءها القومي واكتسبت انتماء جغرافياً هو الشرق الاوسط .

من فكرة:

سعد الدين وهبة

دور اقتصاد الحرب .. واقتصاد السلام !!

يخلق اتفاق السلام المبدئي بين الفلسطينيين والإسرائيليين واقعا جديدا يفسد التعامل معه وفهمه وإثرا كذا من منطق التحويل ومنطق التهوين.. كما يفسد الاقتراب الصحيح منه كافة شعارات وأقوال الرفض المطلق والبات والقاطع وكذلك كافة شعارات وأقوال القبول غير المشروط والفرص الناصرة غير المحدودة.. لأن الواقع الجديد.. كأي واقع جديد.. يفترض تقييمات العقل البارد ويستوجب تدقيق النظر وتمعن الفكر في الإيجابيات والسلبيات بنفس القدر الذي يستنكر فيه جموح العاطفة «نشوة أو ياسا».. وهو يفترض أيضا أن الاحلام لا تموت ولا تذبل ولا تذوي مع الزمن ولكن أساليب السعي إلى تحقيقها تتغير وتتبدل مع الزمن وتتواءم مع الظروف حتى تبقى تتحين الفرصة للتحويل إلى واقع وحقيقة حياة ووجود.

وهناك تأثيرات عميقة ومتشابكة ومتداخلة لاتفاق غزة أريحا يبرز في مقدمتها أحاديث الاقتصاد وتوقعاته وحساباته ودورها البارز في تخليق الواقع الجديد بل أن البعض.. وهم على حق إلى حد بعيد.. يعتبرونها حجر الزاوية في تحريك عجلة السلام وتحفيز مسيرة الاتفاق وفي نفس الوقت فانهم يعتبرونها الهاجس الكبير الذي يستحق أن تقلق له الأمة العربية من المحيط إلى الخليج.. قلنا يقظا وثابا يفكر في اتجاه التخطيط للاستفادة من واقع السلام باعتباره حقيقة قائمة تفرض نفسها على كافة الأطراف ولا يحتكر وتناجها وثمارها طرف دون طرف آخر وهي أمور لا تصلح ولا تصح فيها الأحكام والتقييمات الجاهزة والمعلنة ولا يتسق معها القوالب الجامدة المعدة مسبقا لأن الزمن كفيل بالحكم على أن غايتها فقاعات هواء وبالبونات للاختبار والتأثير النفسي تفقد كل فعاليتها باكتشاف أهدافها ومراميها الظاهرة والخفية.

وتحتاج كافة الأطراف المباشرة وغير المباشرة في عملية السلام لأن تترك حاجة السلام إلى الفكر الهادئ والتقييم العاقل الموضوعي لحسابات المكسب والخسارة على كل جانب لأن حجم الرفض والقبول سيحدده في النهاية وفي الأجل المتوسط والطويل حسابات دقيقة للمنافع والمصالح.. وإذا تيقن طرف من الأطراف أن كفة موازينه ضعيفة وباهتة وأن كفة موازين الطرف الآخر ثقيلة بالمكاسب فإن السلام يصبح طيلا أجوف يخفى خلف الأقنعة مالا يحمد عقباه ولا يرجى الخير من مسيرته وطريقه.

ويتناول البعض أحاديث الواقع الجديد للسلام في مجال الاقتصاد بطريقة فكاهية لاتختلف كثيرا عن البرامج الالكترونية لألعاب الأطفال وألعاب الحظ والتسلية يتحول فيها الفلسطينيون إلى سماسرة كل دورهم ونصيبهم يقتصر على أسباغ الشرعية ومواصفات الحلال على الدور الإسرائيلي الاقتصادي في المنطقة العربية وفي العالم الإسلامي وفي منطقة الشرق الأوسط.. وهو منطق عجيب لأنه ينظر إلى الأمة العربية وكأنها كم مهملة لا يملك قدرة الفعل ويملك فقط قدر المفعول به المساق إلى مصير محتوم لأفكاك منه ولا مهرب من مصيده ولا نجاة من تقديرته وحساباته ومخططاته.

ويجب أن يكون مفهوما ومعلوما لكافة الأطراف المباشرة في عمليات السلام أن الفهم المبدئي للسلام يعني أول ما يعني الحرية في الاختيار والحرية في تقدير المصالح والمنافع.. وهي أمور لا يمكن تجاوزها بعقلية السماسرة ولا يمكن القفز عليها وتخطي عقباتها بمجرد توهم أن دور الوسطاء قد تم توفيره وتبنيه.. وبالتالي فإن كل طرف سيكون حريصا على تمثيل نفسه وعلى الحضور بذاته لتقدير حدود مشاركته الاقتصادية في واقع السلام الجديد مشاركة لابد أن تتطلب الإقرار بالنضج والاهلية لكل طرف وامتلاكه حق الرفض وحق القبول لأن المعاملات الاقتصادية في ظل السلام تتحرر من هواجس ومخاوف الحرب ومناخها وأساليبها ووسائلها التي لاتعترف إلا بمنطق القوة القاهرة وحق المنتصر في أملاء شروطه وإقرار اشتراطاته وفرض وجهة نظره.



الأمم

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

ويجب أن يتخلص كافة الأطراف من وهم أن الواقع الجديد للسلام سيفرض واقعا اقتصاديا جديدا بين عشية وضحاها يخلق نمورا هنا وذنابا هناك.. ويخلق في غمضة عين مراكز جذابة للاستثمارات والتجارة ومعايير للتعامل مع العالم الخارجى وفى نفس الوقت يحرم مناطق ودولا ومدينا من عناصر جاذبيتها الاقتصادية وعناصر تفوقها وتميزها التي خلقتها عبر سنوات وعقود زمنية تواصلت وتوالت خاصة أن السلام يحتاج الى فترة زمنية لالتقاط الأنفاس وخلق ثقة تبدأ من أولى درجات السلم وخلق لغة حوار للتعامل العادى المنتظم بعيدا عن لغة صراع ترسباته شائكة وغائرة لدى كافة الأطراف وعلى جميع الجبهات والجوانب.

وخلق أوضاع الاقتصادى الجديد لصالح كافة الأطراف يتطلب قناعة وجراءة وشجاعة فى الاسراع باقرار قواعد سلام السلام، القائم على العدل واحترام الحقوق المشروعة لكافة الأطراف فى حياة لائقة كريمة ونبذ مفهوم «سلام الحرب» القائم على منطق المنتصر ورغبته فى فرض شروطه واملاء أهوائه وفرض عقده لأن تجربة العالم الحديث وأقربها تجربة معاهدة فرساي لانهاء الحرب العالمية الأولى وما فرضته من ذل ومهانة على الشعب الألماني بما تضمنته من شروط مجحفة وما أدت اليه من سيطرة الروح العسكرية على ألمانيا ووقوعها فريسة للقوى المبشرة بالحرب وما نتج عن ذلك من قيام الحرب العالمية الثانية وشبه تدمير للقارة الأوروبية .. والنتائج النهائية والتي أفقدت دول القارة جميعا دورها القائد للنظام العالمى وحولتها الى دول من الدرجة الثانية. بمعيار القوة السياسية والاقتصادية لسنوات طويلة.

وبمعيار الاقتصاد فإن تحدى السلام أكثر ضراوة من تحديات الحروب ومخاطرها مما يستلزم الا يعلو صوت على صوت التنمية والتقدم والتحديث والتطوير العلمى والتكنولوجى والاعلان لكافة بان جهاد الأمم فى ساحات القتال امتد اليوم وغدا فى ساحات المصانع والمزارع والحقول والمدارس والجامعات حتى يمتلك العالم العربى قدرات المنافسة وامكانيات التفوق فى ساحات الإنتاج والتصدير والسلعة الأجود والأرخص وبالأشخاص الأكثر مهارة وكفاءة والأكثر استيعابا للعلوم والمعارف.. لأن الصراع سعة الحياة.. وصراع السلام هو صراع حضارات عماده القدرة على التفوق والتميز الاقتصادى وبغير ذلك تضعف الحضارة وتمسح الهوية ويذوب الأضعف فى بوتقة الأقوى.. وهو صراع لا يحسب فيه قن- الأمم بالكم والعدد بل بالكيف والجودة!



الأمم

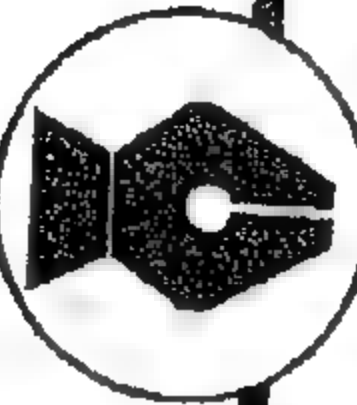
المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠٢ ٢٠٠٢

قضايا وآراء



الاقتصاد الإسرائيلي في ظل الحرب والسلام

د. محمود وهبة

رئيس جمعية رجال الأعمال

المصريين في أمريكا

في ندوة لجمعية من كبار رجال سوق المال الأمريكية مؤخرا، وقبل أن يتم التوقيع على الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، قال أحد الحاضرين: «إن الاتفاق المتوقع هو آخر الحواجز قبل أن تصبح إسرائيل الخلق كوني الجديدة في الشرق الأوسط. فسأله مدير الندوة «كيف يتحقق ذلك؟» فرد بأن إسرائيل «ستكون الباب الخلق لأموال واقتصاديات العالم العربي، وستقود السوق الشرق الأوسطية، وتنشأ منطقة تجارة على المستوى العالمي كما فعلت سنغافورة، ولم يكن كلام الرجل كله من صنع الأحلام، فإنه خلال ساعات من تسرب أنباء الاتفاق ارتفعت أسعار الأسهم ببورصة إسرائيل ٩.٥٪، وازدادت قيمة أسهم الشركات الإسرائيلية المقيدة بالبورصة ستريت الأمريكية وعددها ٥٤ شركة بحوالي ٧.٥٪، وانضما إزاد نشاط التعامل والعائد لصندوق الاستثمار الإسرائيلي الأول بنيويورك First Israeli Fund وفي نفس الوقت انخفضت الأسهم بالمورصة إلا دفنة.



٢٠٢٢ سنة ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يصل إسرائيل ٦٠٠ ألف مهاجر جديد قبل عام ١٩٩٥ ومعنى ذلك أن عدد سكان إسرائيل قد ازداد بحوالي ٢٠٪ بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩١. وبالمقارنة فإن عدد سكان مصر كان ٥٤٧ مليون نسمة عام ١٩٩١، ونجحت مصر في خفض معدل المواليد من ٢٩.٨ في الألف عام ١٩٨٥ إلى ٢٩.٩ في الألف عام ١٩٩١. أما الناتج القومي الإسرائيلي السنوي فإنه يقدر بمبلغ ٥٧.٩ مليار دولار عام ١٩٩١، ويقدر بمبلغ ٦٦.٦ مليار عام ١٩٩٢. بينما بلغ الرقم في مصر ٢٩.٦ مليار دولار عام ١٩٩١، وبلغ ٣٢.٨ مليار دولار عام ١٩٩٢. وبسبب الفرق بين عدد السكان بين البلدين فإن دخل الفرد الإسرائيلي سنوياً بلغ ١١٤٦٠ دولاراً عام ١٩٩١، وبلغ ١٢٨٢٢ دولاراً عام ١٩٩٢، بينما الرقم المقابل في مصر بلغ ٦٤٠ دولاراً عام ١٩٩١، ولم يتغير كثيراً عام ١٩٩٢. ولقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في إسرائيل ٩.٩٪ عام ١٩٩١ و ٦٪ عام ١٩٩٢. أما مصر فإن هذا المعدل كان ٦.٢٪ عام ١٩٩١ و ٨.٢٪ عام ١٩٩٢. وساهم القطاع الخاص الإسرائيلي بنسبة ثلثي الناتج القومي، وساهم القطاع العام الإسرائيلي بالثلث الباقي. أما مصر فلقد ساهم القطاع الخاص بالناتج القومي بحوالي ٣٠٪، وساهم القطاع العام بحوالي ٧٠٪. ويوزع الناتج القومي الإسرائيلي - حسب الأولوية - بين القطاعات التالية: قطاع الخدمات، قطاع الصناعة، قطاع المواصلات والاتصالات، قطاع التشييد والبناء ثم قطاع الزراعة ويعتمد قطاع الصناعة على ما يسمى بالتكنولوجيا

وفي تقديرى فإن السلام المتوقع يحمل في طوابعه فرصة نادرة لإتعاش الاقتصاد المصري، بل قد يتيح فرصة لو استغلت لتخرج مصر من دائرة العالم الثالث. ومصر قد بدأت تتجه للاستفادة من مثل هذه الفرصة وخاصة وهي تقوم بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي وبدرجة مشهودة من النجاح، وليست هذه دعوة للتعاون - أو عدم التعاون - مع إسرائيل، فإن هذا قرار سياسي بالدرجة الأولى، ولكنه محاولة موضوعية لفهم الاقتصاد الإسرائيلي حالياً وفي المستقبل في ظل السلام، حتى تتخذ القرارات التي تحقق أمثل عائد لمصر والمصريين. وليست هذه دعوة «عاجلة» يلزم تنفيذها خلال أيام، فإن اتفاق السلام لا يعنى حلول

السلام، لأن ذلك يقاس بالسنوات ولاشك أنه ستواجهه صعوبات وانتصارات، ولكننا لو أهملنا المستقبل، فإن المستقبل نفسه قد يهملنا، ولن نستطيع أن نعود إلى نقطة البداية من جديد، ونقطة البداية قد بدأت فعلاً وليس هناك رجعة. وسنطرح الموضوع في عدة مقالات، وسنبداً بالتوصيف قبل التحليل، ونخصص المقال الأول لعرض أهم الملامح الحالية للاقتصاد الإسرائيلي مع بعض المقارنات مع الاقتصاد المصري، ونخصص المقالات التالية لتحليل اقتصاديات مصر والشرق الأوسط في ظل السلام.

والآن إلى بعض التعريفات، فإن إسرائيل تعرف هنا باستثناء الأرض العربية المحتلة وهي غزة، الضفة الغربية، الجولان وجنوب لبنان، وسنتمتع في الأرقام والمؤشرات التي سنعرضها على التقارير الاقتصادية للسفارات الأمريكية بإسرائيل ومصر، وكذا دراسات من جامعة هارفارد ومجموعة من بيوت المال الأمريكية، وسنستخدم الدولار الأمريكي - ولو أننا لن نستخدم أرقاماً قياسية لعدم توافرها، من المناسب أن نحث القارئ أن يتمتع في الأرقام - رغم ملها لأنها تعطي صورة أكثر دقة.

ثم نتقل إلى الملامح الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي، ولنبدأ بالسكان لأن عددهم هو المعيار الأول لفهم كثير من الأرقام الاقتصادية وتحديد مستوى المعيشة ومخاطر الفرد. ولقد ازداد عدد سكان إسرائيل إلى ٥.٢ مليون نسمة عام ١٩٩١، وذلك نتيجة للهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي السابق. وما زالت الهجرة مستمرة، ويتوقع الخبراء أن

ورغم أهمية الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل من الناحية السياسية، إلا أن نتائج وأبعاده من الناحية الاقتصادية لا تقل أهمية، بل وإن نجاح الاتفاق نفسه - في الأجل الطويل - يتوقف على نجاح برنامجيه الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خاصة والشرق الأوسط عامة. والآن بعد توقيع الاتفاق فإن جميع أنظار العالم، وبعض أمواله تتجه الآن إلى اقتصاديات المنطقة وكيفية انعاشها. وسيؤدي الاتفاق إلى متغيرات اقتصادية جديدة، ستكون لها آثار بالغة على اقتصاديات الشرق الأوسط بأكمله، وأمثلة ذلك:

- زيادة التدفقات المالية للاستثمار بالمنطقة، سواء من أسواق المال العالمية، أو المنظمات الدولية أو صورة رأس المال الوطني للمنطقة، نظراً للاستقرار السياسي المتوقع.

- انخفاض تكلفة الدفاع والتسلح في المنطقة، بما يحقق عائداً مالياً للسلام يمكن استخدامه لأغراض التنمية الاقتصادية.

- التحول من الحرب والمواجهات العسكرية إلى المنافسات والتكتلات المالية والأسواق المشتركة على عدة محاور في الشرق الأوسط ومنها مصر، إسرائيل، الدول النفطية العربية، لبنان، تركيا، ومستقبلاً إيران.

- تقلص دور «الحلفاء» العسكريين لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، وازدياد أهمية «الشركاء» في التجارة والاقتصاد، بما يعنيه ذلك من خفض أو إعادة توزيع المعونة الأمريكية بالمنطقة. خطط إسرائيل وأنصارها في الغرب للاستفادة من انتهاء المقاطعة الاقتصادية العربية بعد الاتفاق مع الأردن وسوريا ولبنان، وإنشاء سوق حرة دولية على الحدود الإسرائيلية، والمشاركة في تكوين السوق شرق أوسطية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية لاختراق الأسواق العربية، والاستفادة من الأموال والعمالة العربية.

والخلاصة أن تحدى السلام هو الاقتصاد، وأن الاقتصاد سيكون هو الشاغل الأول للشرق الأوسط لفترة طويلة مقبلة. وإن إسرائيل بدأت تأخذ المبادرة، وليس أمام البلاد العربية - ومنها مصر - سوى أن تقبل هذا التحدي وتأخذ المبادرة مثل إسرائيل. وإلا اقتضت بدور هامشي في المجال الاقتصادي وتحديات المستقبل. ولذلك فمن الضروري أن ندرس الاقتصاد الإسرائيلي والتغيرات الاقتصادية المقبلة على المنطقة. وفهمنا للاقتصاد الإسرائيلي سيمكننا من تحديد درجة التعارض أو التكامل معه، ثم نختار السياسات الاقتصادية التي تحقق لنا أقصى فائدة وتمكننا من مواجهة تحديات السلام.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

العالية مثل الكمبيوتر والالكترونيات، ويعنى ذلك ان الاقتصاد الاسرائيلى قد بدأ يدخل مرحلة اقتصاد خدمات وتكنولوجيا عالية. أما مصر ففرغم ان قطاع الصناعة يساهم بأكثر نسبة فى الناتج القومى ثم يليه الزراعة ثم تليه الخدمات الحكومية، فما زال طابع الصناعة معتمدا على تكنولوجيا بسيطة أو متوسطة، وستقوم بمناقشة هذا الموضوع بتفصيل فى المستقبل لأنه يحمل تناقضا واضحا بين الاقتصادين. ولقد عانت اسرائيل من نسبة مرتفعة للفلاء لم تعرفها مصر فى تاريخها، حيث بلغت نسبة الفلاء السنوية فى اسرائيل ٤٤٩ / عام ١٩٨٤، و ١٨٥ / عام ١٩٨٥. ولذلك أعلنت الحكومة الإسرائيلية برنامجا «للثبات الاقتصادى» قام بتنفيذه بنك اسرائيل (البنك المركزى). واعتمد البرنامج على تخفيض العملة الإسرائيلية واسمها «الشيكل». واستمرت الحكومة فى تخفيض العملة كركيزة أساسية لوحيدة لبرنامج محاربة الفلاء حتى الآن، ويتوقع ان تستمر فى المستقبل، والنتيجة ان انخفضت نسبة الفلاء إلى ١٨ / عام ١٩٩١، وبلغت ٩ / عام ١٩٩٢.

ومن الجدير بالذكر ان اسرائيل لم تلتزم ببرنامج شامل للإصلاح الاقتصادى كما فعلت مصر وعديد من دول العالم، وان كانت بدأت عام ١٩٩٢ تستخدم الميزانية كأداة للإصلاح، وقد يكون ذلك لأن المنظمات الدولية لا تتدخل كثيرا فى شئون الاقتصاد الاسرائيلى، ولم ينجح الكونجرس الأمريكى فى حث اسرائيل على اتخاذ الخطوات اللازمة للإصلاح الاقتصادى. أما مصر فلقد

اتبعت سياسات لتحرير النقد، والصرف، والتجارة الخارجية أدت إلى انخفاض نسبة الفلاء من ١٩٨ / عام ١٩٩١ إلى ٩١ / عام ١٩٩٢. وبدأت مصر دخول مرحلة ثانية من التكيف الهيكلى والتحول إلى اقتصاديات السوق الحرة. ونتيجة لذلك فإن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تحصل على نصيب الأسد من استخدامات الدخل القومى، إذ تخصص ٢٢ / لنفقات الدفاع و ١٢ / إضافية للنفقات الحكومية. وما زال عجز الميزانية الحكومية الإسرائيلية ٨.٧ / لعام ١٩٩٢، بينما انخفض فى مصر إلى ٣ /.

أما عن البطالة فى اسرائيل فلقد بلغت ٩.٦ % عام ١٩٩٠ و ١٠.٦ % عام ١٩٩١ و ١١ % عام ١٩٩٢، وذلك لازدياد البطالة بين المهاجرين السوفيت. ويقال ان البطالة بين المهاجرين تكاد تكون ضعف هذه الأرقام أو أكثر. فضلا عن البطالة

المقنعة حيث يعمل كثير من المهاجرين خارج مؤهلاتهم. ويتوقع ان تستمر البطالة فى الزيادة مادامت الهجرة مستمرة وفى غياب برنامج للإصلاح الاقتصادى. وبالمقارنة فإن الأرقام الرسمية فى مصر تقدر البطالة بحوالى ٦.٨ % عام ١٩٩١، وكانت البطالة قد قدرت بحوالى ٢٠ % عام ١٩٩٠ وان لم تشمل هذه الأرقام تقديرات البطالة المقنعة. ويتوقع أن تنخفض نسبة البطالة فى مصر عندما يتحسن مستوى نمو الدخل القومى ويخلق نصف مليون وظيفة كل عام لمواجهة طالبي التوظيف.

أما عن الميزان التجارى الاسرائيلى فإنه يعاني من عجز قدره ٦.٢ مليار دولار، إذ ان واردات اسرائيل من السلع بلغت عام ١٩٩١ ١٨ مليار دولار، وبلغت صادراتها ١١.٨ مليار دولار. ولكن ميزان المدفوعات كان فى صالح اسرائيل عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠، لزيادة المعونة الخارجية، وأبدى عجزا صغيرا عام ١٩٩١، ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات وزيادة الصادات هذا العام.

أما مصر فكان العجز فى الميزان التجارى قدره ٦ مليارات دولار عام ١٩٩١، إذ بلغت الواردات ٩.٨ مليار دولار، والصادرات ٣.٨ مليار دولار. وتحسن عام ١٩٩٢ بشكل ملحوظ نتيجة لقرارات الإصلاح الاقتصادى، إذ ازدادت الصادرات إلى ٤.٧ مليار دولار وانخفضت الواردات إلى ٩ مليارات دولار وبذلك نقص العجز إلى ٤.٢ مليار دولار وتحسن ميزان المدفوعات بشكل واضح إذا ازداد لصالح مصر من ١.٩ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ٤.٣ مليار دولار عام ١٩٩٢، مع انه كان به عجز قدره ٦٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٠. ويرجع هذا التحسن إلى انخفاض أعباء الديون الخارجية والشريك الأول لإسرائيل فى وارداتها وصادراتها هو أمريكا، إذ بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى أمريكا ٣.٢ مليار دولار عام ١٩٩١ ووصلت الواردات من أمريكا (بدون الواردات العسكرية) إلى حوالى ٣.٥ مليار دولار. أما مصر فإن شريكها الأول فى الواردات هو أمريكا، إذ بلغت الواردات الأمريكية إلى مصر ٢.٣ مليار دولار عام ١٩٩١، ولكن هناك عدم توازن واضح فى الميزان التجارى لصالح أمريكا بين البلدين، فلم تزد الصادرات المصرية لأمريكا على ٢١٠ ملايين دولار (بما فيها البترول)، وبذلك انخفضت من ٣٩٦ مليون دولار عام ١٩٩٠.

وستترك مكونات الصادرات والواردات الإسرائيلية والمصرية للمقالات التالية ونناقش القيود على حرية التجارة فى البلدين. ويكفى أن نذكر أن القيود على التجارة الخارجية الإسرائيلية ما زالت متشددة، بعكس ما حدث فى مصر فى الشهور الأخيرة بتحرير التجارة الخارجية من القيود. وسيذكر

ذلك إلى تعارض واضح بين مصالح البلدين.

أما عن العيون الخارجية، فإن ديون اسرائيل للعالم بلغت عام ١٩٩١ ٢٤.٤ مليار دولار، وانخفضت عام ١٩٩٢ إلى ٢٢.٩ مليار دولار، ولكن حوالى ١٧ مليار دولار هى ديون لأصدقاء اسرائيل من أفراد ومؤسسات فى شكل سندات اسرائيل وبشروط ميسرة. أما مصر فلقد أنجزت نجاحا واضحا فى تخفيض ديونها من ٤٢.٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٩.٨ مليار دولار عام ١٩٩١ وتأمل أن تخفض هذا المبلغ بنسبة ١٥ / بمجرد التوقيع على الاتفاق مع البنك الدولى هذا العام.

وما زالت الديون الخارجية المصرية - حتى بعد تخفيضها - مرتفعة بالقياس إلى الدخل القومى. وما زالت مصر تدين للحكومة الأمريكية بمبلغ ٦ مليار دولار بشروط أقل تيسيرا من شروط الأسواق المالية العالمية الحالية

ولعل أضعف ملامح الاقتصاد الاسرائيلى هو اعتماده على المعونة الخارجية والتعويضات. ولقد ذكرت صحيفة «الوول ستريت جورنال» ان هناك فرقا واضحا بين أرقام المعونة الأمريكية المعلنة والأرقام الحقيقية، فما هو معلن ان المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية هو ٢ مليارات دولار، بينما تصل الأرقام الفعلية إلى أكثر من خمسة مليارات دولار. ولقد ناقش الكاتب هذا الموضوع فى مقال سابق بتفاصيل كاملة. وتحصل اسرائيل أيضا على نصف مليار دولار معونة من أفراد من انصارها، وكذلك تحصل على نصف مليار دولار كتعويضات من ألمانيا ولا شك ان الاقتصاد الاسرائيلى يقع تحت مخاطر توقف أو انخفاض هذه المعونات، وبدونها فإن مستوى المعيشة يدخل الفرد سيطرة عكسية وبشكل واضح. أما المعونة الأمريكية لمصر فإنها أيضا تصل إلى حوالى ٢.١ مليار دولار. وتمثل نسبة عالية من الدخل القومى أيضا، ويحسن ان تدرس الآثار الناتجة عن توقفها أو انخفاضها خاصة وأن الكونجرس الأمريكى يشير بشكوكا حول فاعليتها.

وحتى تكتمل الصورة، فمن المناسب أن نذكر أن عدد سكان الضفة الغربية وغزة الفلسطينيين عام ١٩٩١ يصل إلى ١.٧ مليون نسمة، ويصل الناتج القومى إلى ٢.٣ مليار دولار، بينما يصل دخل الفرد السنوى إلى مبلغ ١٨٠٠ دولار.

ولكن هناك حاجة ماسة لإعادة بناء البنية الأساسية من مرافق وخدمات ومؤسسات مبنية وأجهزة تعليمية قبل أن يتدهور الموقف، ومن هنا جاءت مطالبة البنك الدولى مؤخرا بمبلغ ٣ مليارات دولار لإعادة بناء المنطقة وضمان نجاح الاتفاق السياسى.

[المقال الثانى الأحد القادم]



اقتصاديات جديدة.. لشرق أوسط جديد « ١ - ٣ »

هذه السوق المشتركة : لنا أو علينا؟

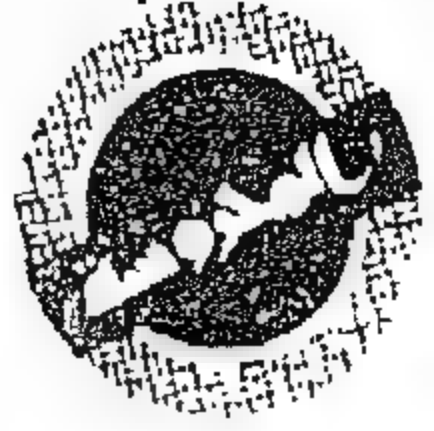
الشرق الأوسط أول غيث دولي لإعادة بناءه، في صورة مليارين من الدولارات - كدفعة أولى - لإحياء البنية الأساسية في غزة والضفة، وإقامة عدد من المشروعات الصناعية والسياحية الطموحة تكون نواة لمنطقة تجارة حرة، فضلا عن ميعونات لدول المنطقة لم يتحدد مقدارها، ترييب أسس الاستقرار فيها.

ونحن العرب، مادمتا مع السلام، فإنه يتعذر علينا أن نكون ضد فكرة قيام خريطة اقتصادية جديدة للشرق الأوسط، إنما يتوجب علينا أن نأخذ في الاعتبار كل المحاذير التي تكتنف فكرة تكوين تلك الخريطة، وتوقيتات خطوات التكوين، وغاياتها كل المطلوب شيء من الرشد والحذر، حتى لا نتخذ إسرائيل من الفلسطينيين طعما لا يجذب رأس المال العربي والعالمي، ليجتذب وطرباء التنمية الإسرائيلية.. وتتجسد التغييرات الاقتصادية الدرامية المقبلة في النهاية في جهرة يقتل كل ضروعها في الفم الإسرائيلي.. باللب والعلل!

يقتضي الأمر من العرب كذلك ألا يبخلوا وهم يمدون للفلسطينيين حبالا سريا يربطهم بأسباب الحياة، ويُدفع حركة النمو على أرضهم المحررة.. لكن على العرب أيضا، وفي ذات الوقت، ألا يفتحوا حدودهم لإسرائيل، ويتم التطبيق معها بأوسع

بعد «مهرجان» الاحتفال بإعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية والاعتراف السياسي المتبادل.. ثم إعلان المبادئ الأردنية، وما يتلوها من إعلانات مبادئ مثيلة مع كل من سوريا ولبنان، ستكون في مجملها مثل شدة القوس التي تدفع سهم السلام إلى غايته النهائية.. ينفذ الاشتباك المسلح بين العرب وإسرائيل، ليبدأ التنافس الحضاري.. ويفسح صراع الموت مكانه على مسرح الشرق الأوسط، لصراع الحياة!

والبادئ أننا مقبلون على اقتصاديات جديدة، لشرق أوسط جديد.. استثمارات بمليارات الدولارات. حركة انتقال نشيطة لرؤوس الأموال والأشخاص والتكنولوجيا المتقدمة. تطبيع للعلاقات. وشائج اقتصادية جديدة تتنافس وقد تتكامل. وكل هذه التفاعلات الجديدة تتطلب فكرا مستنيرا ومحلقا، يختلف عن أسلوب التفكير إبان أحقاب الماضي.. لأننا نعيش في عصر الرؤية أن ندير تحديات المستقبل، بمقايير صراع الحرب! ولعل أذكى تحذير هو ذلك الذي أطلقه ياسر عرفات قبل أيام: «لأنه ميا الحوض للسلام جبهة مصرية سورية لبنانية فلسطينية أردنية.. سوف تقتلع اقتصادنا». يتنبأ بـ «سوف تقتلع اقتصادنا» سريوف تهب على المنطقة بدءا من يناير ١٩٩٤، عندما يصب في



المصدر: ... العالم اليوم

التاريخ: ٢٨ جمادى الأولى ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ عبد التواب عبد الحى ■

صورة، إلا بعد أن يتحقق السلام الشامل
بالكامل ويتم نزع السلاح النووى الإسرائيلى
حتى لا تقع جميعا في أسر قيوده المسمومة!

والأوراق في أيدينا كثيرة لإدارة الصراع
الحضارى المقبل، كما سيجىء تفصيلا واحتياج
إسرائيل إلى العرب - أموالا، وأسواقا - أشد من
احتياج العرب لإسرائيل. كما أن منطق الأشياء
يوجب حل كل مشاكل الماضى المعقد والكريه مع
«العدو السابق» قبل أن نخطو سويا على طريق
التطبيع.. وبدون مداواة تقيحات الماضى، لن
يكون للشرق الأوسط مستقبلا!

وقبل أن نحدد لأقدامنا قبل الخطو موضعها،
علينا أن نستشف عناصر الضعف والقوة في
الموقفين العربى والإسرائيلى إزاء المعادلة
الاقتصادية الجديدة الداهمة.. وقبلها علينا أن
نعرف من أين تهب رياح التغيير، ومن هو نافع
الكبرى؟

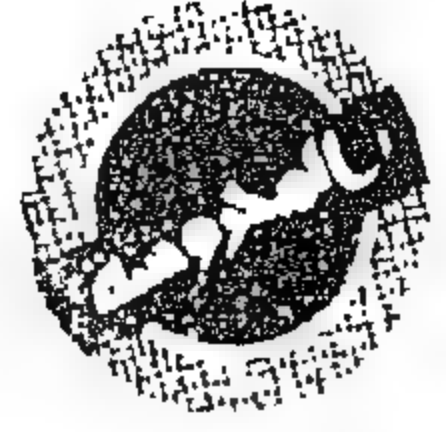
إن صاحب التوجه الأساسى لبناء شرق
أوسط جديد على مدماك من التعاون الإقليمى هو
شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى وقد
تتبعت فلسفته الكامنة وراء الفكرة، في جملة

أصول: لقاءاتى الصحفية المتعددة معه
كتاباته خطابه المطول أمام الجمعية العامة للأمم
المتحدة، أول أكتوبر العام الماضى، وحواره مع
رجال الفكر وقادة الجيش المصرى السابقين
بالقاهرة ١٥ نوفمبر من نفس العام.

كيف يطرح شيمون بيريز المسألة؟ وماهى
جذورها التى أنبتت ساقها؟

بدلا من «إسرائيل الكبرى» شعار الليكود
وخياره، يسوق بيريز أن «إسرائيل الفنية»
بالاستثمارات العربية والأجنبية والأسواق
الساحلية لتصريف منتجاتها، هى الخيار
المستقبل الأفضل، وقد اعتنق حزب العمل هذا
الخيار، واتخذ منه محورا لسياسته منذ وصوله
للحكم، ١٢ يوليو العام الماضى.

ويعترف شيمون بيريز بأن إسرائيل وصلت
إلى وضع يصعب عليها الاحتفاظ بجيش
عصرى.. بل أن الاحتفاظ بهذا الجيش قد يكون
خطرا على اقتصاد الدولة أشد من هجوم جيش
أجنبى عليها! وأن إقامة علاقات حسنة مع
الشعوب العربية أنجح اقتصاديا من بناء جيش
بما يكفى التكاليف ولهذا تتجه إسرائيل الآن إلى
التحول من «مجتمع عسكري» إلى «مجتمع
مدنى» لكنه كاشفتى بأنها مهمة صعبة..
«أصعب كثيرا من تحويل مجتمع مدنى، إلى



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٤ يونيو ١٩٩٢

مجتمع عسكري!

ويؤكد بيريز ان اسرائيل لاتنوي ان تسود في المنطقة.. «وانما هي ترغب في ايجاد شرق اوسط مفتوح.. فانت تستطيع ان تبني كل شيء، دون ان تسود.. واليابان مثل!» ويتعهد وزير الخارجية الاسرائيلي بأن اسرائيل لن تشن حربا اخرى على احد... «مساحة اسرائيل ٢١ مليون دونما، وهي تكفي، ولدينا وفرة من الاراضي القابلة للزراعة.. النقب خال»!

ويضع شيمون بيريز اصبغه على الموارد المهدرة في الشرق الاوسط: حرب الخليج الثانية كلفت ٦٢٠ مليار دولار، كان من الممكن ان تغير وجه الحياة في المنطقة. في السنوات الـ ١٠ الماضية أنفقت دول الشرق الاوسط ٧٠٠ مليار دولار، على البناء والتشييد، أغلب هذا المبلغ تدفق الى خزائن شركات اجنبية، بدلا من شركات محلية تخفف بتشغيلها من حدة مشكلة البطالة! تستورد دول المنطقة سنويا اغذية طازجة بمبلغ ٢٢ مليار دولار، يمكن انتاجها محليا! كما تستورد سنويا ما قيمته ٥٠ مليار دولار سلاحا، يتقادم ويتآكل، أو تستهلكه حروب لا ينتصر فيها احد!

ويفهم بيريز السلام على أنه: «هندسة معمارية ضخمة لبناء شرق اوسط جديد،

متحرر من صراعات الماضي» ويقوم مهندسة البناء على اعمدة ثلاثة: تحقيق الازدهار الزراعي، وسد فجوة الغذاء، إدخال الكمبيوتر الى المدارس والصناعة والخدمات وتوزيع الثروات بشكل أفضل. وفي هذا الاتجاه يقترح إنشاء صندوق يمول حركة التطوير، تخصص له الدول المنتجة والمستهلكة للبترو دولارا واحدا عن كل برميل، وبهذه المساهمة الدولية المتواضعة تصل حصيلة ال صندوق الى ٨ مليارات دولار سنويا. «إنه برنامج مارشال ذاتي الإنقاذ مستقبل الشرق الاوسط»!

ثم يصل شيمون بيريز الى هدفه: «على الشرق الاوسط ان يسير على درب النعم السبعة في اسيا، و السوق الأوروبية المشتركة، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، هؤلاء هم غرماؤنا.. علينا ان تسارع ببناء اقتصاد إقليمي مقترح.. علينا ان ننشئ سوقا مشتركة في الشرق الاوسط»!

.....

إن السوق قادمة وشيكة.

..... علينا ان نتدارس من الآن: كيف نجعلها

لحسابنا.. وليس على حسابنا؟!



خسائر اقتصادية الكيان الاسرائيلى واقتصاد السلام



سيدخل الشرق الاوسط بعد اتفاق اريحا - غزة مرحلة غير مسبوقة في التاريخ وبخاصة بعد ان تستكمل الاتفاقات مع الاردن ولبنان وسوريا ، وبعد ان بدأت تتساقط الحواجز بين اسرائيل وبين البلاد العربية الاخرى ، مما سوف تزيل معه رسميا ما يسمى بالمقاطعة الاسرائيلية وليس في التاريخ الاقتصادي ما يضارع ما وقي في الشرق الاوسط وما سوف ينتظر وقوعه سوى الدوى الضخم الذى احده سقوط سور برلين في اثر تكفكك مكان يعرف بالاتحاد السوفيتى . ومركز الاهتمام سوف تكون مصر ولاريب فهى سوق استهلاكية لما يزيد على ٥٠ مليون فم قابلة لزيادة كبيرة والانتظار سوف تتجه اليها بهذه المثابة وهو اخطر ما يمكن ان يحدث لمصر في العقود الاربعة القادمة . ان مصر مازالت تحتاز ما قبل دور النقااة في مراحل الاصلاح الاقتصادى فيما يعنى ان تشكيل هذه العناصر بما يتلاءم مع ماتستهدفه اسرائيل بصفة خاصة ، سهل وميسور . ومن هنا تجيء ضرورة الحرص في معالجة القضية الاقتصادية والقضية الاجتماعية على حد سواء .



د. صليب بطرس

تنتهز مآتهيوه لها ظروف المستقبل الذى تفتنى الى المدى القصير مقبسة بعمر الشعوب وحتى الافراد لى تحكم قبضتها الاقتصادية على المنطقة . وهذا غرض استراتيجى مستمد من الكيان الاسرائيلى نفسه ويشكل عنصراً اساسياً منه . ومن ثم فلن نتوانى اسرائيل ولو للحظة واحدة فى تنفيذه وهل يمكن ان يتصور ان يفرط المرء فى كيانه الذى دفع الكثير للوصول به الى بداية مايقفبه ؟

ولا اعتقد ان هناك دراسات مضادة تضارع ما يكون من المؤكد جاهزا للتنفيذ لدى اسرائيل منذ سنين عديدة ويحدث كل عام دون توان . اننى لست انهزامياً ولكنى اذكر فقط . والذكرى تنفع المؤمنين . اليس كذلك ؟ نعم بلا ريب لدينا اجهزة عربية قامت معاصرة للاجهزة الدولية وبعضها كان قيامه قبل مثيله لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مثلاً جاء التفكير فيه قبل قيام الجماعة الاقتصادية الاوربية ومرت به فترة ازدهرت فيها مجهوداته وكادت ان تنمر لولا ان عمدت قوى سياسية شريرة الى تدميرها ودفعت الدول العربية الثمن وضاعت ثروة علمية كان من الممكن ان تجنى الامة العربية لا اقول ثمارها . ولكن جانباً منه فى الاقل القليل ان العناصر البشرية التى اشتركت فى هذه المجهودات انما تفرقت ايدى سباً . ولم تقف مكتوفة الايدى بل اتجهت اليها مؤسسات دولية جنت ثماراً منها . واذا كنت قد اخترت هذا المجلس كممثل فلان فترة من حياتى العملية كنت فيها عن كلب منه . معذرة لقارئ هذه الخواطر اذ قد يعتقد البعض اننى اسرقت فى معالجة بعضاً من الجوانب لاتفاق المبادئ ولكن القضية اكبر من ان يتسع لها هذا القدر المحدود من المساحة ومن الزمن وهذا بجانب طبيعة الكتابة فى جريدة اسبوعية وليس امامنا الا ان نطلب من القارئ الصبر والمثابرة .

ولكن صرحاء مع انفسنا وننتساعل عن مستقبل الزراعة فى مصر مثلاً فى السنوات القليلة القادمة مع الاخذ فى الاعتبار حالة التدهور التى يمر بها هذا القطاع فى الوقت الراهن . توحى بل تؤكد الأرقام والبيانات ان صادرات هذا القطاع من النخالة بما لايشكل سوى معدل تألفه من صادرات مصر الاجمالية والموقف يزداد تدهوراً مع زيادة السكان وتناقص الرقعة الزراعية لاسبيا بل بالمقاييس المجردة .

والمستهدف النهائى لاسرائيل - كما ذكرت فى الاسبوع الماضى - هو التعامل مع البلاد العربية بل وبلاد الشرق الاوسط . بشكل جماعى كلما كان ذلك ممكناً والاداة التى تحقق ذلك هو قيام سوق شرق اوسطية مشتركة ليس هناك من ريب - بل من المؤكد - ان تكون اسرائيل من بين اعضائها وقد يقال انه لاضير من ذلك وهذا قول صحيح ولكنه مشروط بان يكون قيام السوق سواء كانت عربية ام شرق اوسطية مصحوباً بكفاءة اقتصادية تستند الى معايير سليمة انتاجية . وتسويقية . وتنافسية . وادارية فى معظم المجالات وحتى الاجتماعية منها شاملة العملة بما فيها عناصر الانتقال البيئية . والمعروف ان الطرف الاضعف فى مثل هذه التجمعات انما هو الخاسر دائماً .

ان اسرائيل لابد من انها سوف



المصدر: العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ من ١٤٥٢

تطبيع
بعد اتففاق غزة-أريحا

للا



الشرق

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤٠٢ هـ ٢٠٢٠ م

ككتبت نألدبة أمدن وعمرو عمر

اتفاق غزة- أريحا الذي تم التوقيع في واشنطن على إعلان مبادئه في منتصف الشهر الجاري اعتبرته العديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية المصرية، بمثابة إشارة البدء لاعادة احياء خطط التطبيع للوجبة والمجمدة مع العدو الاسرائيلي.

وفي هذا السياق عقد مجلس اكاديمية البحث العلمى اجتماعاً رأسه الدكتور عادل عز وزير البحث العلمى، تمت خلاله مناقشة مشروعات التعاون العلمى بين مصر واسرائيل، فى ظل الانضام الجديدة وفى الاتجاه نفسه قام المركز القومى بالبدء فى تنفيذ مشروع بحثى مشترك مع اسرائيل لمكافحة نبات «الهالوك» المتطفل، ويشترك فى هذا المشروع ١١ باحثاً مصرياً برأسهم الدكتور عصمت حسن الأستاذ بالمركز، وعلى صعيد آخر تشير مؤشرات عديدة الى ان الفترة المقبلة سوف تشهد تزايد ملحوظاً فى حجم التبادل التجارى بين مصر واسرائيل، اذ تؤكد التقارير الاخيرة الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ان هذا التبادل قد شهد بالفعل نمواً كبيراً خلال السنوات الاخيرة، حيث قفزت قيمة الصادرات المصرية الى اسرائيل من ٢١٠ ملايين جنيه عام ١٩٨٧ الى ٤٥٢ مليوناً عام ١٩٩٠ ثم قفز الرقم من جديد ليصل الى ما يقارب المليار جنيه (٩١٧ مليون جنيه) عام ١٩٩٢.

كذلك ارتفعت قيمة الواردات المصرية من السلع «الاسرائيلية» من ٤٠ مليون عام ١٩٨٧ الى ١٠٩ ملايين جنيه. وتتركز الصادرات المصرية فى البترول الخام.

الذى بلغت قيمة المصدر منه للعدو فى العام الماضى ٩٠٤ ملايين جنيه، تأتى بعده خيوط القطن بأنواعها المختلفة، وتبلغ قيمة المصدر منها ١٤ مليون جنيه، اما الواردات من «اسرائيل» فتتركز فى السلولا الذى بلغت قيمة ما تم استيراده منه خلال عام ١٩٩٢ (٢٩ مليون جنيه) كما تحتل زيوت النصار ونوى النخيل المرتبة الثالثة فى قائمة الواردات المصرية من «اسرائيل»، اذ بلغت قيمتها فى العام نفسه ٩ ملايين جنيه اضافة الى الشنكلات والطعوم والامصال المختلفة.

الدكتور محمد محمود الامام وزير التخطيط الاسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الناصرى يطلق على دلالة التطور فى ارقام التجارة مع «اسرائيل» بان ذلك يعنى اقتراب السوق الشرق اوسطية التى يروج لها وزير الزراعة المصرى، وان التزايد الملحوظ فى حجم تصدير البترول المصرى «لإسرائيل» يعنى ان الاقتصاد المصرى يدعم اقتصاد الكيان الصهيونى والغريب كما يقول د. الامام - ان مصر تصدر البترول خاما «لإسرائيل» وبأسعار تفضيلية خاصة ثم تعود لتستورد منتجاته منها بأسعار عالية، مما ينشئ علاقة تبعية غريبة فى بلد يفترض انه قادر على تصنيع بتروله الخام بنفسه وتصدير منتجاته اما المنتجات التى لا تتوافر فى البترول المصرى بسبب اختلاف نوعيته فيمكن استيرادها من اماكن اخرى تعزز موقفنا التصديرى.

وفيما عدا ذلك - والحديث للدكتور الامام - ويقرأة نوعية الواردات من اسرائيل نجدها تتركز فى بيض التفسيرى وبعض الزيوت والشنكلات وكلها يسهل استيرادها من مختلف

دول العالم، ولا تمثل مواد متخصصة تتميز بها «اسرائيل» أو مقصور انتاجها عليها، وهو ما يهدم الفكرة التى يروج لها العدو من انه يمتلك تكنولوجيا متقدمة تجعله فى وضع افضلية بين الدول العربية، فقد تكون اسرائيل قد سرقت بعض المعارف التكنولوجية عن طريق التجسس وهو امر ثابت بالنسبة لكثير من الاسرار العسكرية والصناعية خاصة الامريكىة وقد تكون ادخلت بعض التطويرات عليها لتلائم ظروفها، إلا انها تظل نظراً لحجمها وامكاناتها غير قادرة على امتلاك تكنولوجيا بالمعنى الحقيقى للكلمة وهو ما يهدم واحداً من أهم أسس الدعاية التى يروج لها ابواق الصهاينة فقد اجرت اسرائيل بحوثاً حول كيفية تطوير الزراعة فى المناطق الجافة وفى اعادة استخدام المياه، إلا انها لا تمثل تكنولوجيا شديدة التعقيد بل ان فى سيناء نماذج لمشروع بدائنها اسرائيل ويظهر انها بدائية بالنسبة لما امكن لبعض الشباب المصرى ان يطوره، ففي شرم الشيخ اقامت «اسرائيل» مشروعا لتكرير مياه الصرف الصحي والاعتماد منها فى عمليات الزراعة، وبعد ان ثبت انها بدائية قام شاب مصرى يدعى «عدلى المستكاوى» بإقامة مزرعة كاملة وطود مشروع الجارى واصبح فى الامكان توسيع الزراعة فى شرم الشيخ اعتمادا على مشروعه، واليوم يأتى الصهاينة الى الفنادق التى اقامها هذا الشاب ورفاقه ليتعلموا منهم كيفية الاستفادة من مواد البنية فى بناء مدن وفنادق سياحية وبتكلفة لا يمكن ان يفكر فيها السيد فؤاد سلطان الذى يبيع السياحة للاجانب.



المصدر :

الأحرار

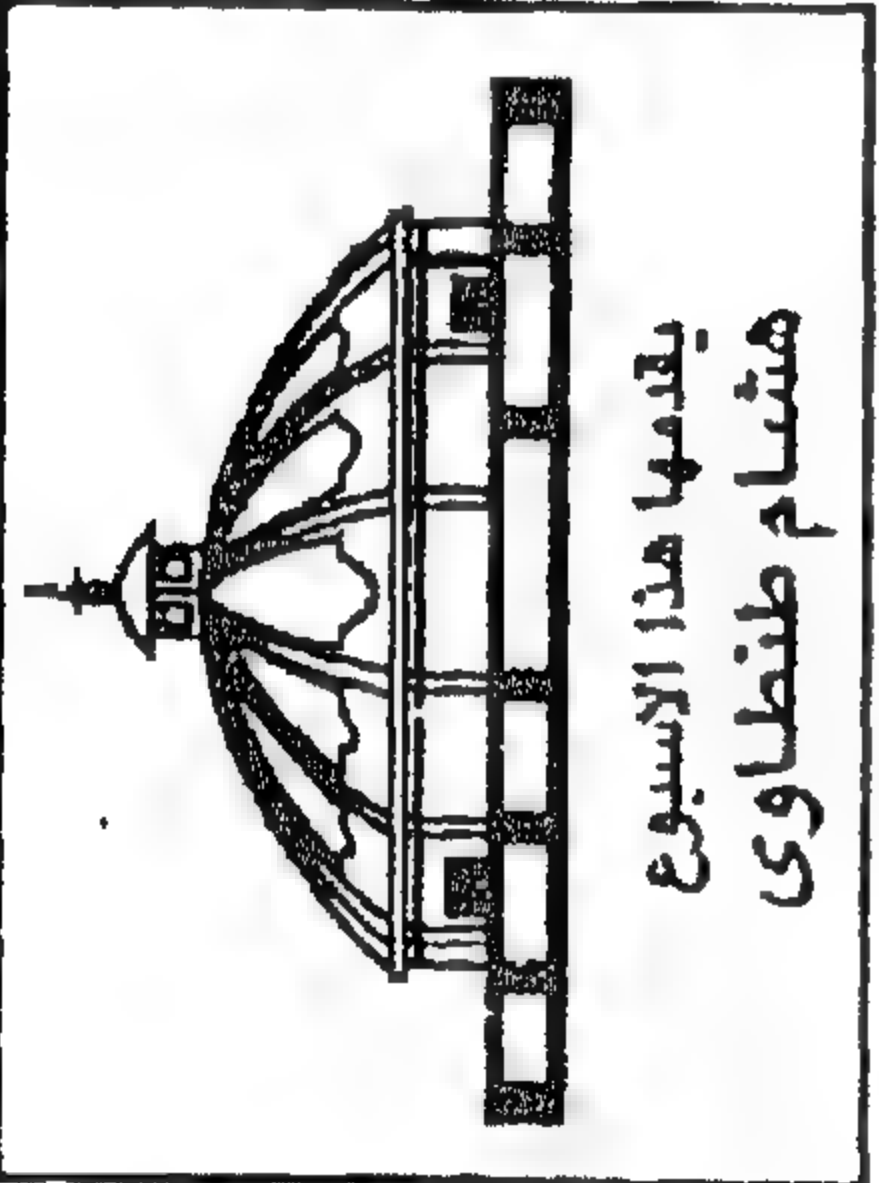
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

البرلمان يقرر أمام فضاء البريد الوطني

البرلمان
الوطني



يقدمها هذا الأسبوع
هشام طنطاوي



والأوربية الكبرى سوف تمنح إسرائيل امتيازات تجارية وتسويقية للقيام بدور نشط بين دول المنطقة وفي نفس الوقت تكتسب إسرائيل أهمية اقتصادية في المنطقة وخاصة أنها تتبع سياسات السوق الحر وتقيم علاقات اقتصادية وتجارية مع عشرات الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على ثلثي التجارة العالمية. لحاسرائيل كما يرى الخبراء مؤهلة أكثر من أي دولة في المنطقة للاضطلاع بدور أكثر تأثيراً في السوق شرق أوسطية وهو الأمر الذي يخيف معظم الدول العربية التي ترى أن قيام هذا السوق في الوقت الحالي يسبب أضراراً اقتصادية للدول العربية على حساب مكاسب عديدة لصالح إسرائيل بينما يرى البعض أن السوق المقترحة يرتبط قيامها بامر واقع تشكله مجموعة التحولات والمغفريات وسياسات التعاملات التجارية والاقتصادية الإقليمية والدولية وليس بحسن النوايا.. أو حتى موافقة البعض واعتراض البعض الآخر !!

زجاج التفسير تهب على منطقة الشرق الأوسط مقولة أعلنها أحد خبراء الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية: «التغيرات الجوهرية التي بدأت أرهاصاتها على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي ككل ستؤدي إلى تحولات تاريخية في المنطقة». «إسرائيل عندما بدأت بإنهاء حالة الحرب مع الفلسطينيين وتوقيع اتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا كان من منطوق أن القضية الفلسطينية هي أساس تفجير الصراع العربي - الإسرائيلي في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى إنهاء حالة الحرب مع الدول العربية لأسباب سياسية واقتصادية مما جعل بعض الخبراء السياسيين يؤكدون حدوث تحولات تاريخية في المنطقة خلال الفترة القادمة» ويأتي إنشاء السوق شرق أوسطية في مقدمة مظاهر التحولات الهامة المتوقعة في الفترة المقبلة. لمشروع السوق الذي بدأ منذ سنوات وأعيد طرحه خلال الأشهر القليلة الماضية يعتبره بعض الخبراء أنه نتيجة «حتمية» للمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية. «المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تسعى في وقت واحد لخروج السوق شرق أوسطية إلى النور للتعامل مع كيان اقتصادي يضم دول المنطقة. الدول العربية

واسرائيل والاستفادة من
الثروات الهائلة التي تتمتع بها
دول المنطقة بالإضافة الى كثافة
السوق شرق اوسطية واهميتها
للكيانات الاقتصادية الاوربية
والأمريكية لتوزيع منتجاتها من
خلال هذا السوق. وتسعى

إسرائيل أكثر الدول المستفيدة
من السوق الى إلغاء المقاطعة
العربية المفروضة على إسرائيل
والتعجل بإقامة السوق الشرق
أوسطية الذي يوفر لإسرائيل
امتيازات اقتصادية وتجارية
عديدة فالشركات الأمريكية



اقتصاد

ما بعد

السلام

انطلاقاً من أهمية المرحلة الحالية للاقتصاد العربي عامة والمصري بصفة خاصة والتي بدأت تتبلور ملامحها عقب توقيع اتفاق غزة - أريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل منذ أسبوعين ... نظم الأهرام الاقتصادي بالاتفاق مع نقابة التجاريين ببورسعيد ندوة لاستشراف هذا المستقبل القريب وتأثير السلام على الاقتصاد المصري والذي وضعت لبنائه الأساسية في ملاحق الاتفاق الأخير .

والندوة في حد ذاتها هي محاولة لرؤية هذا المستقبل القريب لاقتصاد مصر - صورة العلاقات العربية - الإسرائيلية من الناحية الاقتصادية .. والندوة لم تهدف إلى الصعود بهذه العلاقات إلى أعلى وإنما على أساس أن المستقبل بوجوده بصورة جنينية في الحاضر .

وضمت الندوة التي استغرقت ٤ ساعات في محافظة بورسعيد كبار المسؤولين والخبراء والمفكرين الاقتصاديين :

اللواء فخر الدين خالد محافظ بورسعيد

الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى ورئيس الوزراء السابق

الدكتور سعيد النجار استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

الدكتور مصطفى السعيد رئيس لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب .

الاستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي وادار الندوة عصام عبد الفتاح

رئيس نقابة التجاريين ببورسعيد .

والذي هدفت اليه الندوة منذ البداية هو ان معظم الدراسات العربية قد امتنعت

طوال عقود الصراع ومنذ قيام إسرائيل حتى الآن عن محاولة استهداف البحث في

المستقبل وهو ما يمثل احد عناصر الخلل في التعامل مع المتغيرات الدولية .. أى انها

تدخل في اطار علم المستقبل .. فعن طريق علم المستقبل ان يزودنا بمثل هذا السياق الآن

.. وذلك بأن يهيئ لنا موقع ممتاز نصطغه لأنفسنا .. لذلك كان على الندوة ان تدرس تلك

القضايا من خلال هذا المنظور حيث انها تبدو مختلفة تماماً ومن ثم يمكن فهمها على

نحو الفصل .

وابرزت الندوة ان هناك خطين متوازيين في ادارة العلاقات الاقتصادية . الاول يتعلق

بالعلاقات الاقتصادية العربية او مايسمى بالسوق العربية المشتركة والثاني يتعلق

بالسوق الشرق اوسطية مع عدم اغفال الدوائر الاخرى في التعامل .

كما ان النقطة الهام التي نركز عليها لنحصر في ان اقامة العلاقات في حد ذاتها

لا تؤدي الى حصول طرف مامن اطراف العلاقة على كل مايريد الا اذا كان الطرف الآخر

في غفلة من امره .

إما اذا استطاع الطرف الآخر ان يتوصل الى تحديد عناصر رؤية مقابلة وان يتغلب

على نواحي ضعفه ومراكز القصور داخله فان ذلك يساعده على تغيير نتائج المباراة أن

لم تكن في صالحه فعلى الأقل ان يتعرض لادنى حد ممكن من الأضرار .



التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأثير الاق

ه . مصطفى السيد

نعمان الزيياتي

● الخوف من
تهميش دور
مصر

اللواء فخر الدين خالد

● مجلس
اعلى
لاقتصاديات
السلام

● تحديات
السلام أكثر
من تحديات
الحرب

● بورسعيد
ستمثل
انطلاقة
جديدة لأن
مصادر النمو
القادم من
الجوار

● صعوبة
قيام بنك
شرق أوسطى

ه . على لطفي

● الحروب
كلفتنا نحو
١٠٠ ألف
مليون جنيه

● الإسراع
ببرنامج
الإصلاح

وفي بداية اللقاء تحدث عصام عبد الفتاح موضحا ان التطورات السريعة المتلاحقة التي اعقبت توقيع الاتفاق وملاحقه وماسوف يتبعها من اتفاقات مع باقى الدول العربية واسرائيل سوف يؤثر على مستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا . ومن قراءة سريعة لملاحق الاتفاق سوف يتعين على المخطط الاقتصادي المصرى دراستهما دراسة مستفيضة لما سوف يكون لهما من تأثيرات على اقتصاديات المنطقة واقتصاديات منطقة قناة السويس وبخبرها ماتضمنه الملحق الثالث من الاتفاق علي انشاء ميناء بحرى فى غزة واعداد دراسة جدوى اقامة مناطق تجارة حرة فى قطاع غزة وفى اسرائيل وبناء مجمع صناعات بتروكيماويات وتحديد انابيب لنقل البترول والغاز كما تضمن الملحق الرابع والخاص بالتعاون فى التنمية الاقليمية الى جانب انشاء بنك تنمية الشرق الاوسط لانشاء قناة البحر المتوسط « غزة » البحر الميت .

ومن خلال هذه القراءة للملاحق فان المستقبل القريب سوف يحمل تطورات خطيرة وسريعة للمستقبل الاقتصادي لمنطقتنا العربية عامة وللمصرنا خاصة لما تحويه المشروعات المقترحة والممولة من الدول السبع الكبار من منافسة قوية لاهم مرافقنا الاقتصادية « قناة السويس » منا سرعة دراستها واعداد مشروعات لتطوير قناة السويس للحفاظ على القدرة التنافسية حيث اصبح لزاما ان نخصص جزءا من حصيلة قناة السويس من الآن وحتى نهاية القرن تستخدم

بالكامل فى تطوير منطقة قناة السويس خاصة مينائى بورسعيد والسويس للاستفادة من موقعهما على طرفى القناة فى تجارة الترانزيت مع ربطها بشبكة طرق وسكك حديدية مع اعداد دراسة للاستفادة من المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد .

تحديات السلام

واوضح اللواء فخر الدين خالد ان تحديات السلام قد تكون اصعب من تحديات الحرب ، لقد عاشت مصر فى الفترات الماضية العديد من الازمات ومصر قادرة على ان تواجه تحديات السلام مثلما واجهت تحديات الحرب وان السلام يحمل معه الخير لكل المنطقة .. واليهود عاشوا فى مصر وقد كان من بين اعضاء الحكومة المصرية وزير يهودي للمالية .. المهم الآن كيف نستثمر هذا السلام لصالح مصر ؟



الأهرام الاقتصادى

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

سلام فانها ستعاود العمل.. كما ان هناك انحاء
فى التجارة العالمية وخاصة اليابان حيث
اصبحت بمثابة رؤس اموال ونقل معظم
تكنولوجيااتها . وصناعاتها الى سنغافورة
والصين وهذه ايجابية لقناة السويس والمعروف
ان حركة نقل التجارة . كانت فى الشمال اليوم
انتقلت حركة النقل للجنوب اى زيادة اهمية قناة
السويس .. واليوم يتم مضاعفة طاقة استيعاب
ميناء سنغافورة وهذا سيؤثر على قناة السويس
لذلك يجب ان نستعد له . والقناة فى تطور
مستمر ونسبة الزيادة السنوية تصل الى ١٥ ٪ .
لذلك اصبحت رسوما رسوما مرة وتم اجراء
دراسات اخرى لمحاولة اجتذاب السفن التى
لاتأتى لقناة السويس

السلام ج. ا. قناة

- ووضح د . فاروق انه لاشك ان هناك طرقا
برية من ايلات على البحر الاحمر الى البحر
المتوسط وان هذه الطرق ستوسع ويمكن ان
تستوعب بعضا من تجارة الحاربات .. وخطوط
الاتايب لنقل البترول عبر خط الانابيب
الاسرائيلى سيقطع هو الاخر من اهمية قناة
السويس لكن مازال النقل البحرى هو الارخص .

- قناة بين ايلات والبحر الميت .. هناك بيوت
خبرة وشركات تدرس هذه القناة لكن فرق
المتسوب سيكون العائق الاكبر امام تنفيذ هذا
المشروع اذ يحتاج كم من الهاويس مما سيرفع
تكلفة الانشاء وتكلفة الرسوم فيها الى مبالغ
خيالية ، بالاضافة الى تسرب الاملاح الى التربة
الزراعية .. انهم ينظرون للقناة كسياحة ومصدر
لتوليد الكهرباء .

السيد ناريو .

وابرز الدكتور مصطفى السعيد المزايا المتعددة
للسلام حيث مزيد من الاستقرار والانتاج
والاستهلاك والبعد عن الاتفاق فى مستلزمات
الحرب ، السلام سيخلق ديناميكية داخل المنطقة
. اى تفكير جديد لمعالجة قضايا المنطقة السلام
له ايضا مخاطره وتحدياته وعلينا ان نستعد له .
وكثير من هذه المتغيرات فى نطاق المجهول .
وعلى متخذى القرار ان يدرسوا وان يطرحوا
البدايل المختلفة .. تحديات السلام تتمثل فى ان
اسرائيل تعمل قناة بديلة لقناة السويس وهو امر
وارد لكن ليس هذا هو التحدى الحقيقى وليس
قناة السويس هى القضية الوحيدة ، بل التحدى
يمتد الى قطاعات اخرى ، وعلينا ان نستل على
ذلك فى هذه الارقام :

كلينتون بدأ يدعو
لمؤتمر لانشاء
صندوق لدعم
التعاون
الاقتصادى بين
اسرائيل وفلسطين
وللمنطقة ككل ..

- هناك تعاون
فلسطينى /
اسرائيلى سيتم
طبقا لما هو
منصوص عليه
فى الاتفاقية كما
ان هناك تفكير
وتخطيطا
لانشاء قناة
فماذا يجب
عليها ان نفعل ؟
(١) ان نسرع
الخطى فى تطبيق
برنامج الاصلاح
الاقتصادى التى
بدأت مرحلتها
الثانية وبدونه
ستحدث ردة فى
النشاط

الاقتصادى

(٢) مزيد من التنمية الاجتماعية الشاملة)
التعليم - الصحة)

قناة السويس

ورضع الدكتور مهندس فاروق ابوطالب نائب
رئيس الهيئة .النقط فرق الحروف بان الهيئة تعمل
جاهدة وباستمرار على تطوير القناة وان القناة
اصبحت تستوعب كافة السفن ونسبة كبيرة من
الناقلات العملاقة .. لكن القناة تواجه طرقا بديلة
ليس فقط مع اتفاق السلام بل المنافسة مستمرة
منذ القدم وخاصة ما نسمع عنه موضوع القطب
الشمالى كان ذا خيال الآن يدرس جيدا والذي
سيعربط الشرق بالغرب ، خط حديد سيبيريا ..
الشركات الاوربية و الامريكية دخلت فى هذا
الخط كذلك تطوير ميناء روسيا فى الشرق
والخط سيعربط بين الصين وروسيا ثم اوربا ..
هناك تأثيرات على قناة السويس ستتجم من
جاء السلام بلاشك فالى خط انابيب يصب فى
البحر الاحمر او المتوسط يعتبر منافسا لقناة
السويس هناك خطوط متوقفة عن العمل اذا حل



التاريخ : ٢٠٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية السلام
في نقطة البداية
والانطلاق . وأن
قوة الدفع التي
ولدتها الاتفاقية
كفيلة بأن تضمن
للمنطقة سلاما
شاملا عادلا
خلال السنوات
القادمة . ولابد أن
نهيئ أنفسنا
لهذه المرحلة
الجديدة -
الخريطة
الاقتصادية
للمنطقة ستتغير
تغيرا كبيرا
وستتطلب عددا

مجالا للخوف ليس هناك قيد خاص يفرض عليهم
ولا ميزة خاصة تعطى لهم لأنهم سيقفون على
قدم المساواة مع غيرهم
٢ - بعض المشروعات سوف تأخذ جزءا من
التمويل وتحوله لبلد آخر ، يجب أن ننظر إلى
عملية السلام على أنها عملية ديناميكية سوف
تؤدي إلى تغير كبير في المنطقة طالما أننا نتكلم
عن سلام شامل وفي تصوري أن التمر

الاقتصادي سوف يكون بالقوة ، بحيث ما نفقده
من ناحية ستعوضه في ناحية أخرى أي أن حجم
الكعكة في الشرق الأوسط سيزداد ونصيبنا
سيكبر مع .

٣ - التعاون في الشرق الأوسطي تكون
إسرائيل أحد أطرافه سيكون على حساب
التعاون العربي .. هذا كله كلام غير صحيح ،
التعاون العربي يجب أن يسير في طريقتين وأن
نعمل على تدعيم الدائرة العربية والدوائر الأخرى
مثل الدائرة الإسلامية والأفريقية وهذه الدوائر
قد تكون إسرائيل أحد أطرافها بل أن دائرة
البحر المتوسط أصبحت هناك اتفاقيات تتعلق
بالبينة ، كذلك دائرة التعاون الإسلامي ولم
يقبل أحد أن دائرة التعاون الإسلامي على
حساب دائرة التعاون العربي .
لذلك يجب أن يسير الخطان متوازيين أي خط
التعاون العربي والتعاون الشرق أوسطي .

من السياسات والمفاهيم وأهمها تدور من خلال
ثلاثة تحديات رئيسية :
١ - مصر باعتبارها الدولة العربية الكبرى كيف
تستطيع أن تمديد المساعدة للدولة الوليدة .. علي
مصر مسئولية كبيرة في هذا المجال - واعتقد أن
الدولة الفلسطينية الوليدة المزدهرة اقتصاديا
سوف تكون ركيزة للسلام .

٢ - التحدي الثاني أن السلام سوف يطرح
العديد من المسائل والقضايا التي سوف أتناولها
.. التحدي كيف تستطيع أن تلعب مصر الدور
الذي تنتظره المنطقة والعالم .
٣ - كيف تستطيع مصر في إطار التحديين
السابقين أن تعظم مصلحتها القومية الوطنية
بنظرة مستبصرة للقضايا المتعددة ولا يجوز أن
نقف عند الملاحق للاتفاقية رغم أهميتها لأن هذا
جزء بسيط من الخريطة الاقتصادية التي
ستواجهنا في الشرق الأوسط ولا نقف عند الآثار
السلبية لقناة تحفر هنا وهناك لأن الخريطة سوف
تكون أكبر بكثير من أي أثر سلبي لتوليد مشروع
معين .

المخاوف

وأبرز الدكتور سعيد ثلاثة مخاوف يتناولها
الباحثون بأنواع مختلفة :
١ - الخرق الإسرائيلي واكتساح إسرائيل
للمنطقة إذا كنا نتكلم عن دخول البضائع
الإسرائيلية للسوق العربية والاستثمارات
الإسرائيلية على نفس الشروط والقواعد التي
تطبق على البضائع الأجنبية . لا اعتقد أن هناك

وأوضح الدكتور النجار أن هناك خمسة مجالات

سيتناولها
السلام في
الشرق
الأوسط :
١ - مجال
نمط التجارة
الدولية في
المنطقة لأنه
سيترقب على
السلام الغاء
المقاطعة
العربية أي أن
السلع
الإسرائيلية
والاستثمارات
الإسرائيلية
سوف تتدفق
إلى البلاد
العربية كذلك



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس قومي

وأخيراً طرح الدكتور النجار فكرة إنشاء مجلس قومي لاقتصاديات السلام تابعاً لرئيس الجمهورية يتمتع باختصاصات ويلتزم كل ما يتعلق بالشرق الأوسط .

اتبعه السلام

وطرح الأستاذ عصام رفعت تصوره للمرحلة القادمة فقال أن بلادنا لم تشهد سلاماً منذ عام ١٩٤٨ حيث مرت بحروب طاحنة كبذلتها المليارات من الجنيهات والالاف من الشهداء من أبناء مصر ولم تعيش ظروفاً طبيعية منذ ١٩٤٨ وأن هذا الاتفاق سيفتح الباب لسلام شامل ولقد تم طرح موضوع السوق الشرق أوسطية منذ أكثر من سنتين ولم نع لما جاء في تقرير جامعة هارفارد والذي يعتبر مسودة إتفاقية السلام الأخيرة .. للأسف لم نهتم حتى الآن ورغم أشكال التعاون

التي شملت ملاحق الإتفاقية في مجالات عديدة (البترول - الغاز - الطاقة الكهربائية - البتروكيماويات)

وليس أدل على ذلك من تلاحق الأحداث وتسارع رجال المال إلى إسرائيل ولقد دبت الحياة في بورصة تل أبيب وبدأت التحويلات من الشركات الأجنبية تتجه صوب إسرائيل حتى قيل أن المستثمرين الأجانب حولوا نحو مليار دولار في غضون الأيام القليلة الماضية وبدأ السماسرة اليهود يجوبون البلاد العربية والأوروبية لدراسة تلك الأسواق المالية فيها . كل هذا يفرض علينا أعباء جديدة ويجب علينا أن نستيقظ ونعمل بسرعة حتى لا يفوتنا قطار السلام الذي يعكس التنمية الاقتصادية في ملياته لذلك يجب أن نحدد دورنا بكل دقة وأن نبحث في مزاياها النسبية ونعمقها من خلال الاهتمام بالنشاط التصديري ومن خلال العمل على إنتاج برنامج الإصلاح الإقتصادي والتنمية البشرية باعتبار أن مصر تملك أكبر قوة بشرية .

ثم دار نقاش بين أعضاء المنصة والحضور من مختلف التوجهات السياسية والاقتصادية حيث أثرى الحوار ووضح ضرورة الإسراع بتنفيذ الخطوط العريضة التي جاءت في الندوة مثل إنشاء مجلس قومي لاقتصاديات السلام حيث طالب محمد سالم من حزب الوفد بسرعة إتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه ، وعبر الدكتور مصطفى السعيد عن رغبته في أن تكون الحكومة على مستوى التحدي ، كما أوضح بدر فرغلي من حزب التجمع ضرورة دراسة الموضوع خاصة تأثير ذلك على قناة السويس

ورد الدكتور على لطفى على غيره البعض على الصناعة المصرية باستعراض لأهم الاجراءات التي اتخذت لحماية الصناعة وخاصة في مجال التعريف الجمركية ، وأكد حسن أحمد حسن على أهمية التعلم من التاريخ ثم عرج على بورسعيد حيث طالب بضرورة إعادة النظر في ميناء بور سعيد وكيفية استثماره ليواكب المتغيرات والتطورات الدولية وخاصة في المنطقة العربية وعلى ضرورة استثمار جانب القناة .

وأخيراً أبرز سمير معروض ٦ محاور لكيفية التعامل مع الأحداث من خلال دراسة تركيبه وطبيعة القوى العاملة في مصر ، ورؤوس الأموال والتكنولوجيا وكيفية استثمارها ، والركائز الهيكلية والموارد الطبيعية ونظم الادارة ودراسة الموقع الجيوستراتيجي .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السلع العربية
والاستثمارات
العربية تتجه
إلى إسرائيل

ودرجة التنافسية سوف تتعارض في السوق الشرق اوسطية أى نعمل على زيادة قدرتنا التنافسية في كل المجالات ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادي

٢. إنهاء ما يسمى بالمقاطعة الثانوية وهي مقاطعة الدول العربية للشركات التي تتعامل مع إسرائيل ، وهناك ضغط من أمريكا والدول الأوروبية لإنهاء تلك المقاطعة الثانوية مما سيترتب عليه إنهاء المقاطعة للشركات متعددة الجنسيات وسوف يكون لها الخيار أى تختار قاعدتها في إسرائيل - مصر - فلسطين - الأردن .

أى استخدام السوق الشرق اوسطية دون أية قيود ، ومعنى ذلك أن سياستنا في مصر متروكة ومتعشيرة بالنسبة لهذه الشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية مازال هناك قدر من الخوف واختراع المحاذير .

البلاد النامية أصبحت تنافس على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات ، فماذا نريد نحن وما هو موقفنا من رأس المال الأجنبي ؟ - لا أقول افتح الباب على مصراعيه - لابد أن نزيل العراقيل لكي نجذب الاستثمارات الأجنبية .

٣. السوق الشرق اوسطية مقصود بها أن السلع الإسرائيلية والاستثمارات الإسرائيلية تدخل البلاد العربية بناء على مزايا تفضيلية أى معفاة من الرسوم الجمركية أو برسوم مخفضة (إقامة منطقة تجارة بين البلاد العربية) أن نقطة البداية في هذه السوق سوف تكون أولاً بين إسرائيل وفلسطين لأن الوضع القائم الآن لا يوجد أية قيود بين البلدين وبالتدريج ستتشأ بين فلسطين والأردن ثم تشمل البلاد الثلاثة وقيام هذه المنطقة بين هذه الدول لا يمثل خطراً علينا بينما الخطر في ضم بلاد عربية أخرى إلى هذه البذرة فماذا نحن قائلون ؟

المصلحة

لا مصلحة لنا في الوقت الحاضر أن ندخل في اتفاق منطقة حرة مع إسرائيل ، فمناطق التجارة الحرة في الدول النامية كانت فاشلة .

مجال السياحة :

منطقة الشرق الاوسط رغم أهمية الدخل السياحي إلا أن ذلك لا يمثل الاقطرة لما يمكن تحقيقه . منطقة الشرق الاوسط هي المنطقة الأولى السياحية - حرمان المنطقة من الميزة النسبية سوف يترتب عليه تأثير سلبي .

التاريخ : ٢٠٧٢ - ١٩٩٢

لقد قطعنا شوطاً كبيراً من أجل جعل السياحة مركزاً رئيسياً للدخل ورغم هذا التقدم مازال أمامنا الكثير .

- المجال الثالث وهو مجال المنطقة العربية وهو يختلف عن المناطق الأخرى من العالم حيث أنها تضم بلاداً ذات فائض رأسمالي (الخليج) ورغم التردى سوف تعود أسعار البترول وتعود الفوائض بقوة مرة أخرى إلى المنطقة - إسرائيل ستكون وسيطاً في استثمار رؤوس الأموال وستكون هناك منافسة بين القاهرة وقطر أبيب وببيروت ، ذلك يستدعى تطوير سوق رأس المال عندنا وأن نجعل له جاذبية لنحصل على عائد

أكبر - ومصر عندها إمكانيات تتجاوز الإمكانيات التي بها تتمتع الدول الأخرى من حيث السوق الكبير .. عندنا عبقرية في أن نضيق ميزاننا النسبية .

- المجال الرابع وهو مجال إنشاء مؤسسات مالية جديدة في المنطقة وأهمها ما يدير البند ٤ عنه في الوقت الحاضر وهو ما يسمى «بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية» فقد حدث بعد الحرب العالمية أن يكون بكل منطقة بنك للتنمية مثل البنك الآسيوي والأفريقي والأوروبي - منطقة الشرق الأوسط لا يوجد بها بنك - الآن بعد السلام بدأ التفكير في إنشاء بنك شرق أوسط يقوم بنفس الدور وسوف يبدأ البنك بالتعاون بين الدول الثلاث فلسطين إسرائيل الأردن وسيطرح سريعاً لاشراك البلاد العربية الأخرى وهذا غير قابل للتطبيق لأنه سيثير عدداً من القضايا :

١ - هل بنك الشرق أوسطي سيضم إسرائيل والعرب فقط أم تركيا وإيران ؟

٢ - هل تدخل فيه الدول الكبرى السبع لأنه بعضها داخل في بنوك أخرى - كيف ستوزع الحصص بين الدول العربية وغير العربية ودور مصر ؟ وكيفية التصويت ونوع المشروعات التي سيمولها .

٣ - وما هي العلاقة بين هذا البنك ومؤسسات التمويل العربية وصندوق النقد العربي وهل سيكون بديلاً عنهما .

المجال الخامس :

وهي المشروعات المتعددة مثل النقل والمرافلات والكهرباء ولا بد أن يكون لمصر تصرف فيها .



فلسطين والأردن .. لاجدال ان الغلبة لاسرائيل من خلال هذه الفترة الاولى - سيتم تدعيم الكيان الاسرائيلي داخل هذه المنطقة التي تنافسها فيها دولة شرق الأردن ، وما ان تتأكد القيادة لها تبدأ تتحدث مع دول المنطقة الاخرى لاقامة السوق الشرق اوسطية . واسرائيل مع هذه المجموعة يصبح لها تواجد وقوة اكبر داخل المنطقة العربية وفي هذه الحالة اى داخل السوق الشرق اوسطية تكون لاسرائيل القيادة وليس بالضرورة خطر علينا بل يجب ان نعيه . كيف نواجه هذا الاحتمال لعزل مصر ؟

يجيب الدكتور مصطفى السعيد بان تكون نقطة الانطلاق ان ادمع وجودي العربي ازاء اسرائيل حتى لا تفقد مصر ثقلها وخاصة مع فلسطين والأردن لمنع هذا المخطط .

واذا كانت السوق الشرق اوسطية اساسها السوق العربية وان نهتمش دور اسرائيل فهذا يحتاج الى تطورات كثيرة في الفكر وفي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان نبدا بالصناعة . فالصناعة مازالت لاتمثل الاولوية الراجية لها ، نحن نتحدث عن تنمية سياحية ، وتجارية وزراعية وكل هذا خير . لكن التحدي الحقيقي يكمن في الصناعة ، لانه توجد دولة متقدمة الا وكانت الصناعة لها الاولوية . كما انه لابد من تنظيم سياسى جديد يشارك فيه الجميع .

قضية مصر الاولى

وارضح الدكتور سعيد النجار ان القضية الاولى التي ستواجه مصر خلال العشرين سنة القادمة والتي تتمثل في تحديات السلام ، ومصر والمنطقة العربية بصفة عامة تقف على اعتاب مرحلة جديدة تختلف كل الاختلاف عن المرحلة السابقة التي عهدناها منذ الحرب العالمية الثانية

ايراد قناة السويس نحو ٢ مليار دولار سنويا في افضل الحالات .. كوربا صدرت احذية للعالم بنحو ٢ مليارات دولار في العالم الماضي ، مثل هذا التحدي يخلق عندي رد فعل بان اتجاوز هذا التحدي .. انجلترا واجهت ايضا مثل هذا التحدي في صناعة الملابس والمنسوجات .. ومع اخذ كل التحفظات والاهتمام بتطوير القناة وموانئها الا نفضل اهمية التحرك على جبهات اخرى (ايلات - غزة) خط حديد سيبيريا .. من حق كل دولة ان تطور وتأخذ مآتشاء من مشروعات .. لكن علينا ان نواجه هذه الحقائق . تحد آخر وهو ما يتم ترديده في الآونة الاخيرة في ان اسرائيل تتمتع بميزة نسبية في التكنولوجيا وقدرات ايضا تمويلية ومع السلام هذه المزايا ستؤدي الى اكتساح المنطقة ، وزيادة نفوذها سيؤثر على الصناعات العربية .. هذا كله مبالغه . فاسرائيل ليست اكثر تطورا من دول غرب اوربا وامريكا .

لكن الاحتمال والذي يمثل تحديا حقيقيا هو ان يؤدي السلام الى عزل مصر كدولة لها اهتمام قومي عربي داخل المنطقة . فمصر لها ثقل وحساب كبير من حيث الحجم السكاني ولها دور قيادي .. يخشى ان يحدث سيناريو معين يؤدي الى تهيمش دورها وهي مسألة يجب ان نعيها .. هذا الخطر يجب ان نحاط له .

وهناك سيناريو ينشر في الصحف وهو يخدم اهداف اسرائيل حيث ان لها تصورا معينا لتطور المنطقة ، انها تبدأ باندماج كامل بين فلسطين وشرق الأردن اى تركيز وجودها وتفوقها على المنطقة الفلسطينية وشرق الأردن من خلال مشروعات ومعونات من خلال اسرائيل مع



المصدر :
الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :
٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

اقتصاد

اقتصاد الحكم الذاتي الحدود طموح الوصول للعالم الثالث

■ تتدافع منظمة الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي الأوروبي والجامعات والمؤسسات الأميركية الكبيرة باتجاه منطقة الحكم الذاتي المحدود، ويعرض كل منها بصفة «العرب الاقتصادي» إسهامه للنضائح المفيدة، وأكثرها كرمًا يعرض مساعدته مالياً. بعد أكثر من ربع قرن من الاحتلال الاسرائيلي كل شيء بحاجة للبناء حالياً. ففي الضفة والقطاع البنى التحتية غير موجودة أو غير كافية، والاستثمارات التي قيامت بها اسرائيل، تم إقرارها تبعاً لإعتبارات عسكرية (إعادة ربط وادي نهر الأردن بإسرائيل) أو سياسية (الانتفاف حول مناطق التعمير العربية). شبكة الطرقات رديئة، ولا يملك الفلسطينيون أي مرفأ تجاري وهم مرغمون على استخدام مرفأي اشدود وحيفا والتبعية ذاتها

بالنسبة للمطارات حيث لا يوجد سوى مطار القدس وقلم تهتم اسرائيل بتحديثه وقد خصصته لرحلات الطيران الداخلية. أما شركات الطيران الأجنبية فلا تستخدمه.

ويوازي مستوى اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة مستوى البنى التحتية فيها في واقع الخراب. فمن عام ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ لم يتوقف إجمالي الناتج الداخلي عن التفتت، بعدما وقع ضحية غير مباشرة للانقسامات، وضيف الى ذلك نتائج حرب الخليج وتفاسم الأزمة الاقتصادية دفعة واحدة، في حين أن النمو الديموغرافي المرتفع جداً استمر صعوداً (٤,٦٪ سنوياً). أنها بنية بلد يسمى للحاق بالعالم الثالث.

خلافاً لقطاع البناء يحتل القطاع الزراعي مرتبة متواضعة - في حين أنه قبل عام ١٩٤٨ كانت المنطقة زراعية بشكل خاص - وينال قطاع الخدمات الحصة الكبرى (انظر الرسم البياني). أما الصناعة فتسببه معدومة. ففي قطاع غزة حيث يزدحم حوالي ٨٠٠ ألف فلسطيني، لا يزيد عدد العاملين في أهم مؤسسة (مختصة بتعبئة القناني) على ١٠٠ شخص، وليس هناك أي مؤسسة تزيد مبيعاتها عن مليون دولار.

إنه اقتصاد مريض يعيش على الحقن المتواضعة. ويعتمد الى حد كبير على المال الذي يأتي من الخارج: اجور الفلسطينيين الذين يعملون في اسرائيل، الأموال المرسلة من الفلسطينيين المهاجرين الى دول الخليج أو سواها، المساعدات الاجتماعية من المنظمات الدولية ودون هذه الهبة، التي انخفضت في السنوات الأخيرة ببدو الوضع كارثة حقيقية. يزيد في أخفائها الاحصاءات غير الصحيحة التي تصدر عن السلطات الإسرائيلية



الصحاح العربي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

اسرائيل قامت باقتطاع اراضي المحتلة وجعلته تابعاً لها بدلاً من تنميته

سواء فيما يتعلق بتقدير عدد سكان الأراضي المحتلة أو الامدادات الاقتصادية، يضاف الى ذلك حذر الفلسطينيين حيال المحتل حيث يعمل عدد من الحرفيين دون تصريح، ونادراً ما تستخدم الفواتير (استنتاج أحد الاقتصاديين مثلاً ان اجمالي الناتج الداخلي في الأراضي المحتلة اعلى على الأقل بنسبة ٥٠٪ على الأرجح من الأرقام التي نشرها المكتب المركزي للإحصاءات في اسرائيل).

الان هذا الاقتصاد الخفي لن يغير شيئاً في المعطيات الاساسية اذا اضيف الى الاحصاءات. فالأراضي المحتلة في وضع رديء. لقد قامت اسرائيل باقتطاع اقتصاد الأراضي المحتلة وجعلته تابعاً لها بدلاً من تنميته، وصادرت منذ عام ١٩٦٧ نصف مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. فاستغارت المستوطنات الاسرائيلية بذلك من «الحق بالماء» - وهو نفيس ونادر - اكثر من ٦ مرات من حق الفلسطينيين الذين سعر لهم الماء أغلى بكثير من الاسرائيليين.

اما أبرز التحديات الاقتصادية فهي: اقامة البنى التحتية الاساسية، توزيع المياه والطاقة، الطرق، المطار، وبرنامج ضخ لبناء المساكن (٢٥ الف مسكن خلال السنوات العشر المقبلة) للاستغناء عن بعض مخيمات اللاجئين واستقبال فلسطيني الشتات المرشحين للعودة (٩) وتوفير بضع عشرات الآلاف من مؤسسات الاعمال. ويتحدث تقرير للبنك الدولي ان «الكيان الوليد» بحاجة الى ٤,٣ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة. يأمل البعض ان تأتي من اليابان والدول السكندنافية مروراً بالولايات المتحدة، بعد ان قدم «مجلس بروكسيل» منحة بـ ٥٠٠ مليون «أكوه» (وحدة أوروبية) أي حوالي ٦٠٠

مليون دولار في إطار «خطة خمسية لمساعدة الأراضي المحتلة». لكن تصريحات النوابا الحسنة كثيرة وألهم الفعل في الوقت الذي ينتظر الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، ودول عديدة أخرى مليارات الدولارات الموعودة بها من الدول الصناعية السبع الكبرى. ولذلك يشك بعض المصارد في امكانية انطلاق المال بغزارة نحو الأراضي المحتلة طالما ان دول الخليج (وهي على علاقة صعبة بمنظمة التحرير حسب تعبير هذه المصادر) توجه استثماراتها نحو الدول الصناعية، ولا يستطيع الغرب نسبياً تحمل توجيهها الى مكان آخر.

يبقى مال الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة وهو حوالي ١,٧ مليار دولاراً الى جانب مال الشتات الفلسطيني، حيث يعيش ٦ فلسطينيين من اصل كل ١٠ فلسطينيين خارج فلسطين، وقبل حشرب الخليج تجاوزت ايداعات الفلسطينيين في المصارف الكويتية ٩ مليارات دولار. ويتجاوز عدد الفلسطينيين الذين يملكون ملايين الدولارات ا المائة شخص في الولايات المتحدة وحدها. وهناك معلومات غير مؤكدة ان هناك حوالي مائة فلسطيني في المملكة العربية السعودية يملك أكثر من ١٠٠ مليون دولار. لكن كل هذه الامكانيات تتوقف على النتائج السياسية والاجتماعية والامنية التي في ضوءها يمكن النظر الى المستقبل الاقتصادي القريب والبعيد لـ «الكيان المحدود».

اعداد: ابتسام خير الدين



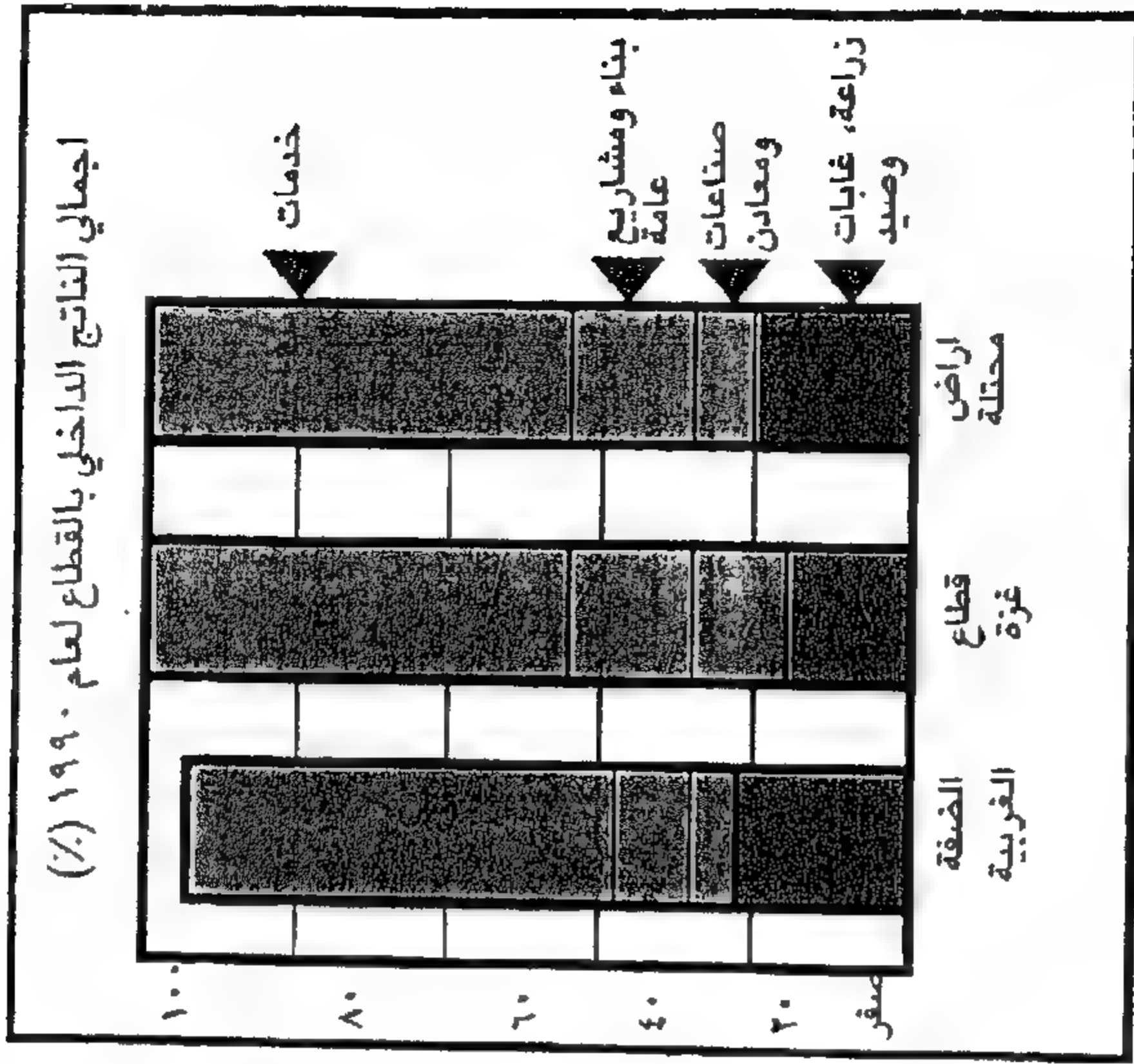
المصدر: المصباح العربي

٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

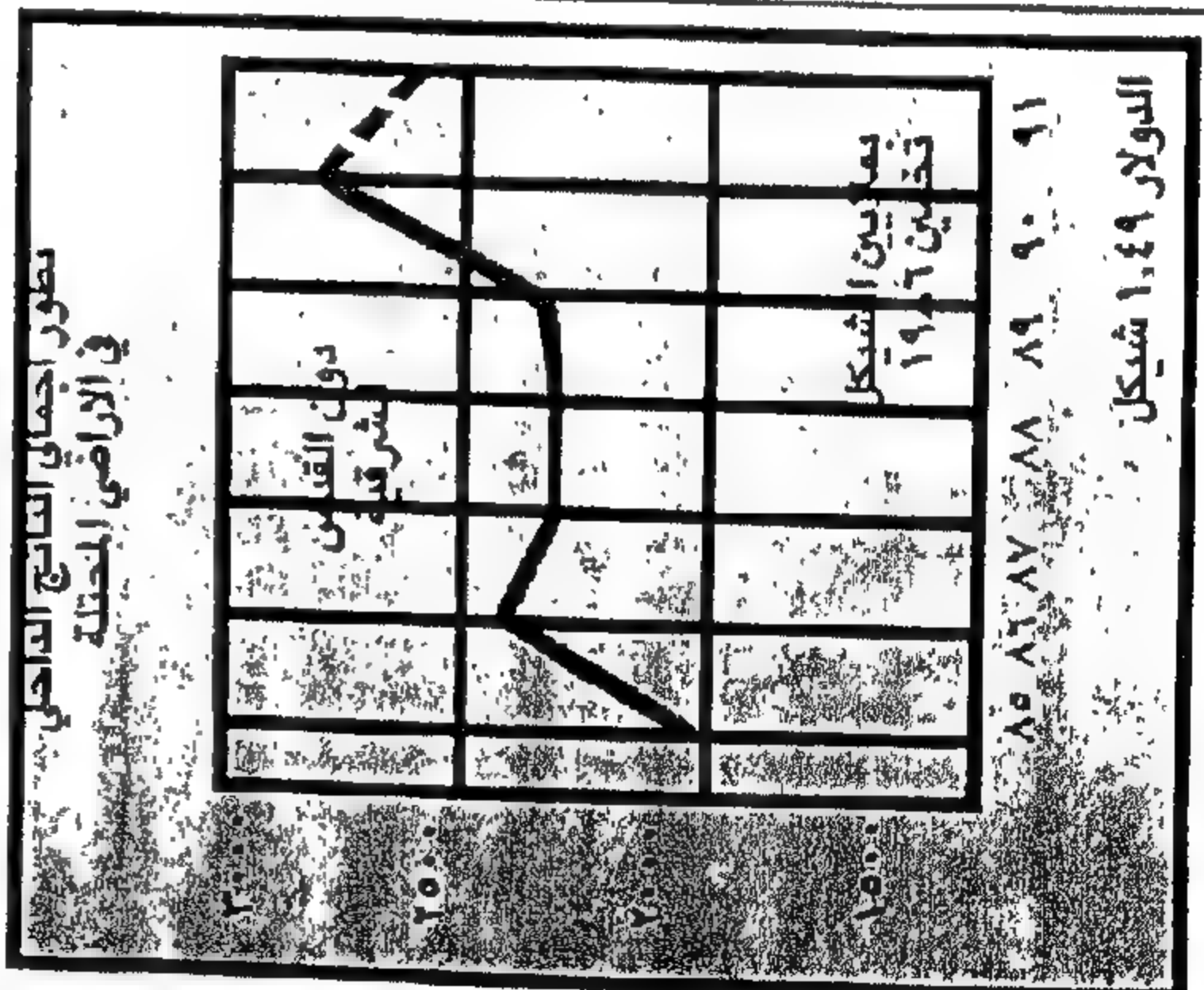
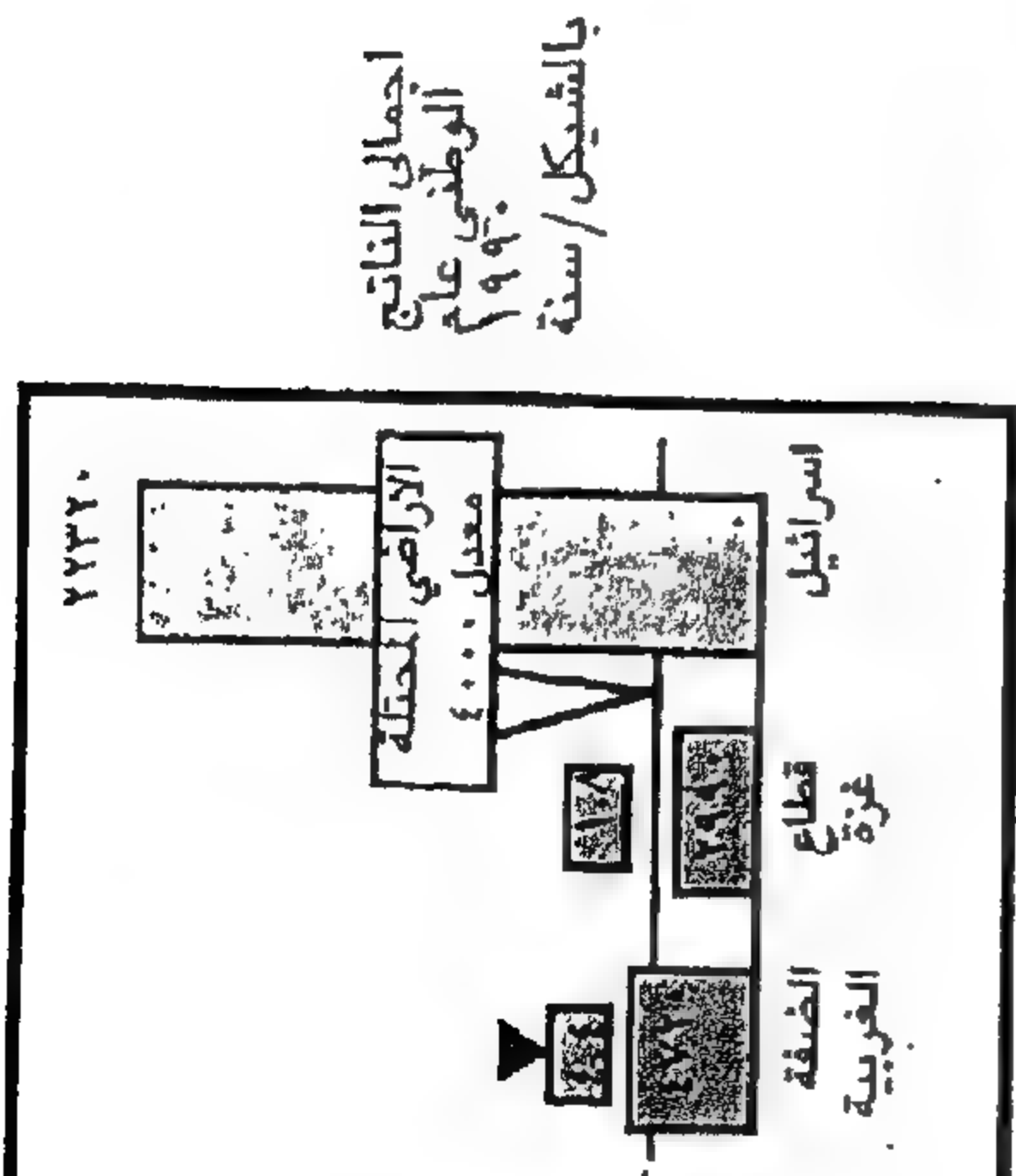
المصدر:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:



● قطاع البناء والقطاع الزراعي يحتلان مرتبة متواضعة .. والصناعة تشبه معدومة.





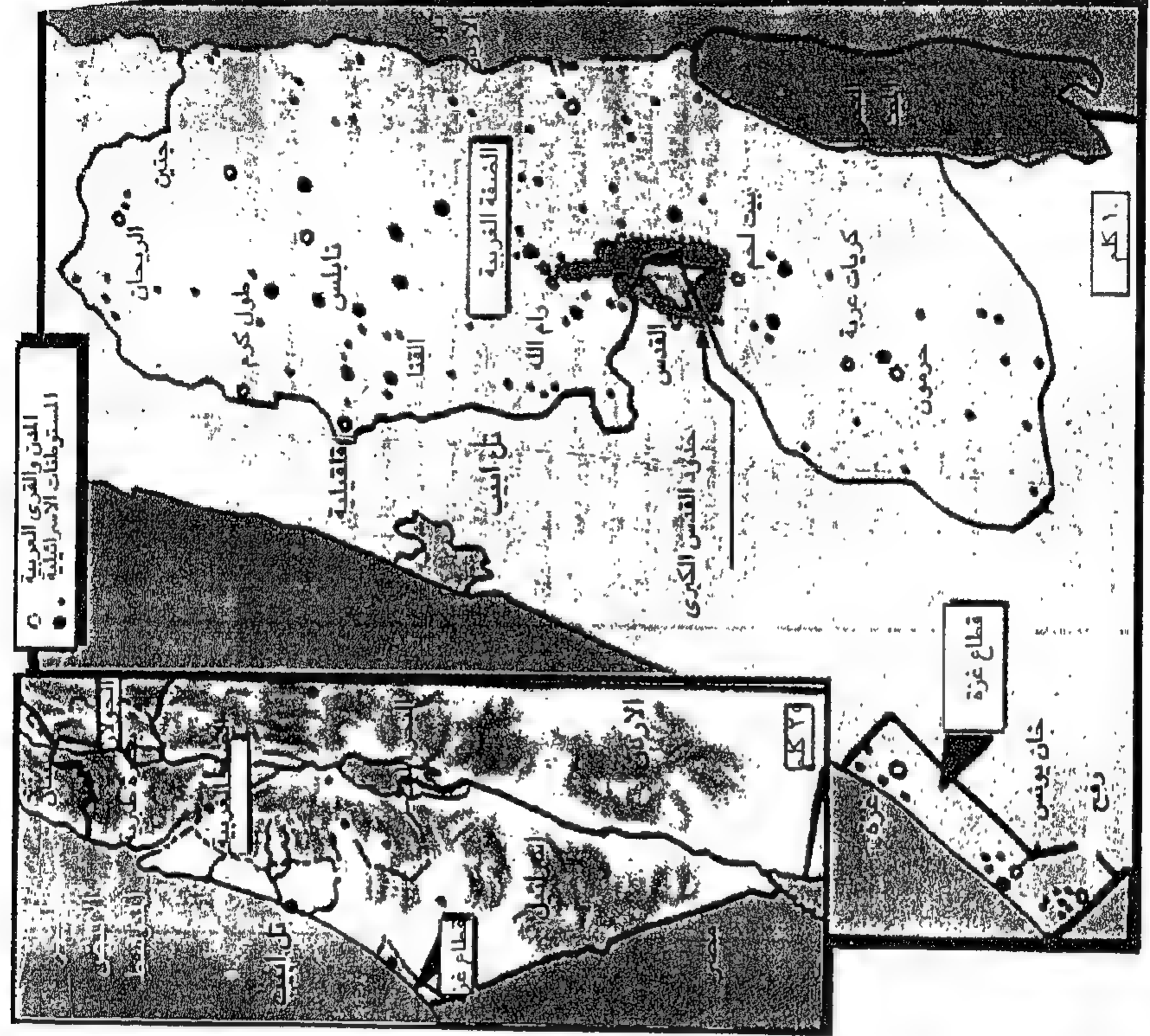
الموقف العربي

المصدر :

٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا

■ اتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا لم يقرب مشاكل المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة التي تعتبر المشكلة الاساسية في المرحلة الاخيرة من المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية. فعدا القدس الشرقية حيث يعيش ١٥٥ الف يهودي مقابل ١٥٣ الف فلسطيني، هناك ١٤٤ مستوطنة اسرائيلية في الاراضي المحتلة التي تضم ١٥٠ الف مواطن. والمستوطنات الاكثر اكتظاظا هي في الضفة الغربية: مع الادومين (١٥ الف نسمة)، ارييل (١١ الف)، شيفات زيف (٦٥٠٠)، كريات عربية (٥٠٠٠)، كرناتي شمرون (٤٥٠٠)، ايمانويل (٤٥٠٠)، القاي ميناشي (٣٠٠٠)، اورانيت (٢٥٠٠)، القفا (٢٥٠٠) وقدمين (٣٣٠٠ نسمة). الى هذه المستوطنات يضاف ما يسمى «غوش التزيون» عند الجنوب الغربي لبيت لحم وتضم ١٧ الف «بلدية» الواحدة تلو الاخرى بمجموع سكاني لا يتعدى ١٠ آلاف نسمة اكبرها عفرات (٢٥٠٠ نسمة). غزة تضم ١٧ مستوطنة (٤٠٠ نسمة) اكثرها يمتد على طول الساحل الجنوب الغربي مشكلا ما يسمى «غوش قطيف» واكبرها مساحة وسكانا «نيف ديكاليم» (١٠٠٠ نسمة). ■



الكفاح العربي

المصدر :

SECRET

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

RECEIVED

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

● **تصورات تل أبيب للكوفدالية** هو نوع من الأساطير بين الاقتصاديين الاسرائيلي والفلسطيني

१९६४/३६१

ان پخت وادور لبنان



■ الدكتور يوسف شبل، قطب الاقتصاد في الجامعة الأميركية، الخبير الاقتصادي العربي، والباحث في الاقتصاد الإسرائيلي وتأثيره على الوطن العربي، صاحب دراسات وآراء في هذا المجال طرحها في ندوات ومحاضرات طوال ربع قرن. تخرج في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا، وله هوايات عرف بها في اوساط الجامعة اهمها الموسيقى الشرقية القديمة التي يحتفظ لها بمكتبه خاصة غنية. الحوار املاه الحدث الاخير واقتصر على الاقتصاد:

اسرائيل ان لبنان قد أخذ من «طريقها» دوراً كانت هي مهيأة له، وهذا الدور هو ان تكون اسرائيل ممولة للخدمات في المنطقة، من سياحية الى طبية الى زراعية الى اعطاء تكنولوجيات متقدمة، فوجدت ان ميناء بيروت، أخذ دور ميناء حيفا، ومصفاة طرابلس أخذت مكان مصفاة حيفا، ووجود اعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني في لبنان، خلق نوعاً من التفاعل في النهضة الاقتصادية التي حدثت في لبنان، والمنطقة العربية.

فاليهود منذ سنة ١٩٤٨ الى ان وقعت الاتفاقية الاخيرة وحلمهم الوحيد ان يأخذوا دور لبنان، وفي اسوأ الحالات، ان ينافسوه، لذلك، ارى انه ستحصل مواجهة بين الاقتصاد اللبناني والخدمات، والاثنين مؤهلان لتقديم الخدمات، والخدمات الراقية المستوى، صحيح ان لبنان دخل حرباً وأن هذه الحرب أدت الى تدمير الكثير من البنى التحتية لكن المواطن اللبناني متمرس بحقل الخدمات وقادر على التكيف، وهذا أمر لا يريح اسرائيل أبداً.

برأيي، ستحصل الأمور التالية:
أولاً: القطاع الزراعي في اسرائيل متميز بانتاجه الوفير، وقرب الجليل الاعلى من جنوب لبنان، وقرب المنطقة الصناعية في حيفا - شمال فلسطين - للبنان أيضاً، سيجعل السوق اللبناني مستهدفاً على صعيد الزراعة والصناعة الاسرائيلية، وسيحاولون الوصول الى اليد العاملة الرخيصة في الجنوب، وسيقومون بطرح السلع الزراعية بأسعار متدنية ليست بالضرورة - إغراقية - بل متدنية فقط.
□ هذا الوضع موجود الآن في الجنوب اللبناني ولكن بخجل!

■ نعم، على انه سيكون بكميات اكبر. فإذا كان المواطن اللبناني يمر الآن في حالة من التردّي في مستوى المعيشة، والغلاء المستشري، فمقاومته بعد الآن ستكون محدودة، وحتى لو أخذ المواطن اللبناني قراراً بالمقاطعة على المستوى الفردي كما حدث في فلسطين في الاربعينات عندما اتخذت القيادة الفلسطينية قراراً بمقاطعة السلع اليهودية، ثم التنفيذ على مستوى عال من

مصدر لليد العاملة الرخيصة. كما انها، واقصد طبعا الضفة والقطاع، سوق لتصريف المنتجات الاسرائيلية على اعتبار ان وجود مليون ونصف المليون من السكان في هذه المناطق، يوفر سوقاً إستهلاكية كبيرة، بدليل ان صادرات اسرائيل للضفة وغزة عام ١٩٩٢ بلغت ٧٠٠ مليون دولار، اي ما يساوي ٤ اضعاف الصادرات اللبنانية - مجمعة - الى الخارج، مما يعني ان الضفة وقطاع غزة، كانت منفذاً فسيحاً للاقتصاد الاسرائيلي الذي وجد بذلك اسواقاً مرتاحة لا منافس له فيها.

أمّا اذا انضم الاردن لهذه «الكونفدرالية» - وقد بدأ الحديث حالياً حول ذلك - فهناك الآن دراسة لمجموعة من الخبراء الاسرائيليين والاردنيين والأميركيين وبعض الفلسطينيين المقيمين في الخارج، كانت نتيجتها ما يسمى «وثيقة هارفرد» (بإشراف جامعة «هارفرد») حيث تم تصور عدة سيناريوهات بما سيحدث في حال وقوع هذا التقارب.

وتضم هذه السيناريوهات معلومات تقول ان مشاريع كثيرة مشتركة ومتكاملة ستنفذ، إضافة الى ان احد المجمعات الاسرائيلية الصناعية الكبيرة واسمها «كور» اشتقاقاً من «كور هستدروت» قررت إنشاء مصنع للاسمنت في الضفة الغربية. وهذا يعني ان اسرائيل بدأت فعلاً ومن الآن بالتطبيع.. على اساس ان التطبيع اذا سبق السلام يرسخ هذا السلام، ويجعل العودة عنه عملية صعبة، بل مستحيلة.

□ هناك تقرير عن تأثير الصلح مع اسرائيل على اقتصاد لبنان، ويقال ان اسرائيل تستطيع المنافسة في المجالات التالية: ١- انتاج السلاح. وهذه ليست في الاقتصاد اللبناني، وسيخف شأنها لدينا بعد الصلح، ب - المنتجات الزراعية، ج - المنتجات الكيماوية والادوية، د - صياغة المجوهرات، فقط بالنسبة للماس.

■ العلاقة بين لبنان واسرائيل لا يمكن ان تختصر بكلمات، لأنه منذ العام ١٩٤٨ عندما ظهرت اسرائيل الى الوجود، وفرضت المقاطعة العربية بعد سقوط البديل العسكري في حرب ١٩٤٨ أيقنت

□ هل اقتصاد غزة وأريحا، اذا ترك دون مساعدات تكتب له الحياة؟ والى أي مدى؟

■ اقتصاد غزة وأريحا هو جزء من اقتصاديات الضفة الغربية بكاملها وقطاع غزة معها. ومعروف ان الضفة الغربية وقطاع غزة «كوحدة» لم تكن تملك مقومات الحياة الاقتصادية، بل كانت تعيش على مدخول اليد العاملة العربية التي كانت تعمل في الاراضي المحتلة، اي في اسرائيل، وتحديداً في قطاعات الزراعة والبناء والصناعات الخفيفة.

لذلك، عندما قرر اسحاق رابين قطع الجسور بين الضفة وقطاع غزة كجزاء لموقفهما المؤيد للانتفاضة، تأثرت الحياة الاقتصادية بشكل كبير. من هذا المنطلق «غزة وأريحا» ككيان ليس لها مقومات الوجود الاقتصادي، ولسبب آخر أيضاً يتمثل بالكثافة السكانية في قطاع غزة حيث هي الاعلى في العالم كله. كما انه لا توجد موارد طبيعية لها قيمة باستثناء صيد الاسماك، وبعض المزارع التي لا يمكن ان توفر العيش الكريم لهذا العدد الكبير من السكان.

□ في حال قيام «كونفدرالية» اسرائيلية وفلسطينية كيف يكون وضعها الاقتصادي؟ وكيف يكون هذا الوضع اذا انضم له الاردن؟

■ التصور الاسرائيلي للكونفدرالية، هو نوع من التكامل بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني. الاقتصاد الاسرائيلي يملك التكنولوجيا المتطورة والمهارات العالية. لكن مشكلته الاساسية منذ عام ١٩٤٨ هو غياب الاسواق الطبيعية التي نسميها نحن «المجال الحيوي» للسلع الاسرائيلية. لذلك، اضطرت اسرائيل في ذلك الوقت الى دخول السوق الاوروبية المشتركة، كثيرين، وحصلت على بعض التسهيلات، وقلدت صناعاتها بشكل تنافس فيه السوق الاوروبية المشتركة.

الآن، تغير الوضع تماماً. لقد جاءت الفرصة الذهبية لاسرائيل لأن «المجال الحيوي» الذي هو طبعا الاسواق الملاصقة، انفتح امامها او سينفتح! اما بالنسبة لنظرتهم الى الاقتصاد الفلسطيني - وهم يقولون بأنهم سيطبقون «الكونفدرالية» مع الفلسطينيين - فهي اللجوء الى «خزان» بشري لا ينضب، اي اليد العاملة الرخيصة، والى الاسواق المضمونة.

ولكي نفصل اكثر، عندما كانت الضفة والقطاع في وضع ما قبل الاتفاقية الاخيرة، كانت اسرائيل تحاول الحاق هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي لأنها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٧ جمادى ١٩٩٢

الدقة. مع ذلك، وفي هذه الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، اذا أقدم المواطن اللبناني على رفض هذه الاغراءات الاقتصادية، فإنه يضحى بالكثير الكثير خصوصاً اذا جاءت نوعية السلع بمواصفات عالية وبسعر معتدل. وعليه أقول بأنه من واجب السلطة السياسية في لبنان ضمن برامج الاعمار ان لا تستبعد التساؤل عن «ماذا سيحدث بعد السلام» وتتقي المشاريع التي ستتفادها بدقة.

وأنتقاء المشاريع يجب ان يأخذ بعين الاعتبار ان الزراعة اللبنانية بدأت تتعرض للمنافسة الشديدة. أصلاً، ان الزراعة اللبنانية بحالة شبه معدومة. وأقول بصراحة، هناك اهمال كبير وتماد من السلطة حول امور الزراعة. اعني ان اقتصادنا حر واقتصادنا خدمات، وكان الزراعة لم يعد لها دور فيه.

واذا اطلعنا على وضع العالم كله وليس فقط على وضع اسرائيل، نجد ان كل القطاعات الزراعية حتى في الولايات المتحدة التي هي «قلعة الرأسمالية» مدعومة من الدولة، خصوصاً ان أغلبية الشعوب تعيش على هذا المورد. لذلك، علينا في لبنان ان ننظر نظرة جديدة تكون على مستوى التخطيط في البلد، من اجل ان يأخذ القطاع الزراعي اهتماماً اكبر على الصعيد الرسمي والشعبي.

ثانياً: الصناعة اللبنانية، صناعة جيدة أثبتت كفاءتها. لكنها ستعرض أيضاً للمنافسة من اسرائيل.

ثالثاً: المنتجات الكيماوية والادوية الاسرائيلية لن نستطيع منافستها مطلقاً. رابعاً بالنسبة للـ «الماس» ان القيمة المضافة للماس - اي السعر - منخفضة في اسرائيل لأنهم يستوردونه من جنوب افريقيا، ويصدرونه. والماس يعطي اسرائيل عائدات سنوية بحدود مليار و ٤٠٠ مليون دولار من اصل صادرات تبلغ ٨ مليارات دولار.

هناك رأي عند بعض الصناعيين اللبنانيين يقول ان مجال التنافس اللبناني الاسرائيلي ليس كبيراً، لأن لبنان يصدر نوعية من البضائع والسلع تختلف عما تصدره اسرائيل. هذا الرأي على المدى القصير يمكن ان يكون صحيحاً. ولكن على المدى الطويل ليس صحيحاً، لأن اسرائيل حين تفتتح الاسواق العربية أمامها، واليد العاملة تصبح في متناولها، ستغير من نمط صادراتها وستصدر السلع التي لم تكن تتعاطى قبلاً بتصديرها.

هل تتوقعون بعد الوعود بتدفق هبات ومساعدات وقروض على الكيان الجديد - غزة واريجا - حرمان لبنان مما سبق ان وعد به، خصوصاً بعد

المعلومات القائلة ان هناك ضغوطاً على الدول الخليجية لتمويل جزء كبير من المشروع؟

■ في رأيي لن يؤثر ذلك على ما وعد به لبنان، لأن المساعدات التي ستذهب الى أريحا وغزة مقرر منذ زمن بعيد.

□ افهم من قولك ان الاتفاق الاخير كان مبرماً منذ زمن؟

■ نعم. القضية كانت قضية توقيت. وعليه ارى ان المساعدات مقرر من قبل، ولبنان لن يتأثر في رأيي على هذا الصعيد. أصلاً ان المساعدات للبنان تأتي ضئيلة، ورؤوس الاموال اللبنانية التي هي في الخارج لم تعد بعد. في حين، ومن الناحية الموازية، نرى ان اسرائيل تقوم حالياً بمشاريع مشتركة مع الاردن وغزة.

□ هناك قلق متزايد حول مستقبل الاقتصاد اللبناني بعد الاتفاق الاخير في واشنطن. هل لهذا القلق مبرر في رأيك؟

■ نعم هناك مبرر. فكما ذكرنا ان اسرائيل دخلت اسواقنا. واكثر بلد عربي تضرر من ذلك هو لبنان، بسبب التشابه في الادوار التي يمكن ان يلغها كل من الاقتصاديين، وهي الخدمات المصرفية، خدمات شركات التأمين، خدمات الترانزيت، الخدمات الطبية الخ.

نحن نعرف بأن لدى اسرائيل جساماً طبياً متطوراً مالياً. هم مرتبطون بالبيوتات العالمية، وان كان القطاع المصري في لبنان رغم مشاكله الكثيرة هو اكثر صحة من القطاع المصري في اسرائيل، لأن هذا الاخير عاش دائماً تحت حماية الدولة الاسرائيلية، وحدث فيه اختلاسات كثيرة وكبيرة. هناك قطاعات يمكن ان يظل الاقتصاد اللبناني متفوقاً فيها. مثل قطاع الاصطيف في جبال لبنان. فمن الصعب ان نلاقي لها بديلاً في فلسطين، ايضاً هناك تجارة الترانزيت وسوريا وشمال العراق. ولا بد من بقاء دور اقتصادي للبنان، لكن هذا الدور سيجد صعوبة في ان يرسخ خصوصاً ان الاقتصاد في لبنان مرهق وعانى الكثير خلال الحرب اللبنانية، وليس لديه بنى تحتية، والضغط على المرافق وصل الى اقصى حد، كما الطرق والمجاري او المياه والكهرباء. وعليه لن يستطيع لبنان ان يخوض معركة مع اقتصاد يتمتع بعافية كاملة مثل الاقتصاد الاسرائيلي.

□ بعض المطلعين ينتقدون الرئيس الحريري، لأنه كان يرسم مشاريع كبيرة على الورق، ويستدرج القروض بمليارات الدولارات، دون ان يعي التفاعلات السياسية الدولية في المنطقة. وهذا ربما سببه اندفاع اقتصادي وقصور سياسي، خصوصاً بعد الحدث الاخير. كيف

نستطيع ان نسدد الديون التي هي بالمليارات، الا يعني ذلك ضرورة اعادة النظر بكل الاولويات وبكل البرامج، مع ان رئيس الوزراء.. صامت؟

■ هذا اكثر من سؤال. لننتكلم في البداية عن قدرة الاقتصاد اللبناني على سداد الديون. هناك مبدأ اقتصادي واضح يقول: اذا كانت الاموال المقترضة من اجل مشاريع انمائية تعطي مردوداً اقتصادياً واجتماعياً، فلا خوف من عدم القدرة على السداد، لأن هذه المشاريع سيكون لها المردود الكافي لايفاء الدين.

□ واذا كانت المشاريع التي استدانته الدولة من اجل تنفيذها، كمشروع المدينة الرياضية والتجميل والتزيين والديكور؟

■ أعود فأقول بأن الامر يتوقف على نوعية المشاريع التي ستنفذ، وهنا اود ان اقول بأن المؤسسات الدولية لا يمكن ان تعطي قروضاً الا بعد دراسة «جدوى اقتصادية» اي ان المشروع يعطي مردوداً يغطي الدين. مثل البنك الدولي او الصندوق الكويتي او الصندوق العربي او البنك الاسلامي الخ. فهذه ضمانات بأن لا تأتي القروض من اجل مشاريع اعتباطية. فإذا نحن قرطنا هنا.. فالممول لن يسمح بذلك حفاظاً على ماله.

الفرع الآخر من السؤال يدور حول المشاريع الورقية. هنا اود ان اقول ان المشاريع عادة تمر بمراحل عديدة قبل



المصدر : **الكلمة العربية**

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدولار، بل انها ترتفع يوماً بعد يوم. ما رأيك؟

■ اعوذ فأقول بأن الخطأ، انهم اوهموا الناس بقدرتهم على تغيير الامور بسرعة، وانهم يملكون يداً سحرية. «ما في يد سحرية» تاريخ الشعوب يؤكد ذلك. المانيا بعد الحرب حدث بها ما يحدث الآن في لبنان. في اليابان كذلك. هناك فترة زمنية صعبة يجب ان نعيشها. لكن مشكلة لبنان اولا ان الادارة الحكومية غير فعالة وغير منتجة، وليست لديها حوافز للتحسين، والدليل نراه حين نذهب لادارات الوزارات من اجل اتمام معاملة، فإذا بنا نرى ان نسبة حضور الموظفين ضئيلة والموجود لا يخدم، واذا خدم.. □ لا بد من رشوة..

■ يجوز. ثم نرى ان الموظفين، ولأن دخلهم لا يكفيهم، يفتشون عن مورد آخر خارج الوزارة، فيتركون مكاتبهم ويخرجون. وهذا قيد من القيود التي تمنع انطلاق الاعمار من المسير.. □ من المسؤول؟

■ إذا من اين سيكون في رأيك مصدر الدخل القومي اللبناني؟

■ اكور. هناك تجارة الترانزيت والاصطياف والخدمات المصرفية، والسياحية اذا لم تؤثر علينا سلباً المنافسة الاسرائيلية.

□ هل سننأثر بهذه المنافسة؟

■ نعم، اعتقد بأنها ستؤثر علينا سلباً لسببين. أولاً ان اسرائيل تملك مرافق سياحية قوية ومتطورة من رأس الناقورة لجنوب يافا، وهي من ارقى المنتجعات. ثانياً، ان اسرائيل حلت مشكلة التلوث. فالسائح اصبح يهتم جداً بأن يكون البحر مثلاً غير ملوث، بالاضافة الى وجود شبكة من الطرق السريعة و«الباصات» المريحة.

انني ارى بان لبنان في النهاية سيضطر الى الاقدام على اجراءات جماعية مع المنطقة كلها كي يستطيع الحفاظ على جزء من كيانه. فلبنان، وهذه احدي التحديات الواقعة على عاتق المتقنين، عليه ان يحدد مستقبله الاقتصادي في ضوء الخدمات التي خسرها الى الابد، والخدمات التي خسرها مؤقتاً، وبالأمكان استعادتها في ضوء دخول الجانب الاسرائيلي على الساحة الاقتصادية. إن العربي لم يأخذ من لبنان دوره الخدماتي لكن اسرائيل تأخذ وستأخذ.. ■

حاورته: غادة سلهب

تصوير: عدنان برجى

التنفيذ، ويلزمها دراسات هندسية ودراسات اقتصادية. في رأيي حصل خطأ عند مجيء هذه الحكومة، فبعض اصدقائها أوهم الناس بأن التحسين والتحسين، سيتم بسرعة، وهذا خطأ كبير.

□ المواطن العادي يعاني النقص الكبير في الخدمات على كل صعيد. فالبلاد في حالة شبه تخلف كامل؟

■ لا شك بأن الحكومة في مجال تحسين الادارة بطيئة جداً، فلم يزل رجل الادارة حتى اليوم، سواء كان في مستوى وظيفي عال او منخفض، لا يعطي الانتاجية التي يجب ان يعطيها، خصيصاً لناحية ساعات العمل او السرعة في توفير المتطلبات اليومية. لكن هناك نقطة ثانية، سواء جاء رقيب الحريزي او جاء غيره، فكلية الحرب يـ... ان ندفعها.

□ الى متى؟

■ نحن الآن ندفع كلفة الحرب التي من ذبولها هذا الركود الاقتصادي.

□ لكن، بدل ان تنفق ملايين الدولارات من اجل اعادة بناء المدينة الرياضية التي ذهب ركامها كله الى البحر في محيط النورماندي، لنوجه هذا المال من اجل ضروريات الحياة مثل الكهرباء والماء والهاتف و... قد نقول بأن هذه الحكومة خفضت سعر الدولار ولجمته. بالنسبة للشعب ليتها لم تفعل. لأن اسعار البضائع لم تنخفض بتاتا بانخفاض



الأمر

المصدر :

٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محافظ بنك اسرائيل المركزي

يجتمع مع نظيره السعودي

القدس - وكالات الانباء - اجتمع محافظ بنك اسرائيل ياكوف رينكل في واشنطن أمس الأول مع محافظ البنك المركزي السعودي حيث بحث معه احتمال مساهمة السعودية في الاقتصاد الفلسطيني. وأعرب محافظ البنك المركزي السعودي في حديث مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية عن ارتياحه لموافقة الكنيسة على اتفاق اعلان المبادئ الفلسطينية الاسرائيلي وقال ان أهم شيء في العلاقات بين اسرائيل والدول العربية هو عدم توقف الدفع المستمر لمسيرة السلام. وكان محافظ بنك اسرائيل قد اجتمع قبل ذلك مع نائب رئيس البنك المركزي الأردني



المصدر : | لها الحق المبرور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

اقتصاديات جديدة... لشرق أوسط جديد (٢-٣)

هل تترك «كعكة السلاّم» للامم؟



المصدر : العالم العربي

٢٨ سبتمبر ١٩٩٣

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن إسرائيل «رابين - بيريز» لم تجنح للسلم إلا لأسباب اقتصادية، أولاً.. وثانياً: ذلك الاحباط الذي اصاب الجميع - عسكريين، ومدنيين - لانعدام جدوى مواصلة الحرب! والاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد محدود ومختنق. يعاني من ندرة المواد الأولية. والأسواق العربية من حوله مغلقة، لا بيع ولا شراء! والموارد المائية شحيحة، إذا انخفض منسوب المياه في بحيرة طبريا ستنفترأ واحداً، يعاني من العطش ألف دونم من أرض إسرائيل المزروعة! وتعاني إسرائيل أزمة في الكهرباء وتستورد ٩٧٪ من الطاقة المحركة، فليس على أرضها بترول سوى كمية بالغة الضالة ولا أمل في زيادتها في المستقبل، مثلها مثل اليابان! بينما ينهش الانفاق العسكري ٣٢٪ من ميزانية الدولة العبرية! حتى المعونة الأمريكية لإسرائيل - ٣ مليارات دولار - باتت يتهدها الانقطاع.. في يونيو الماضي أبلغ جين بريان المدير الجديد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كلا من تل أبيب والقاهرة بأن .. «المعونة الأمريكية لن تستمر إلى الأبد».. وأن كانت مصادر البيت الأبيض قد عادت فأكدت عكس ذلك!.. بينما يقول شيمون بيريز على استحياء: «إننا نعيش في عصر لم تعد فيه المساعدة المالية، في حد ذاتها، هي الحل المنشود للاحتياجات الاقتصادية في الشرق الأوسط»!

ما الحل إذن؟

كنز سليمان، تبحث عن توظيف أمثل! وإسرائيل تود أن تحقق حلم مناحم بيغن في مزج العبقورية اليهودية، بالمال العربي، والعمالة المصرية.. ليتحول الشرق الأوسط إلى قوة اقتصادية متعلقة. لكن: لحساب من؟ وعلى حساب من؟ هذا هو جوهر القضية!

إسرائيل تتحرك من الآن لتمويل اقتصاديات السوق، واستثمار مرحلة السلام.

في محادثاته الأخيرة مع المجموعة الأوروبية، طالبها شيمون بيريز بتوفير مبلغ ١,٧ مليار دولار لاعادة تأهيل البنية الأساسية في قطاع غزة والضفة.. كما طالبها بالمشاركة في توفير ٣٠ مليار دولار، في السنوات العشر المقبلة، لتمويل المشروعات القومية والمشروعات الاستثمارية المشتركة في المنطقة، وتقود الولايات المتحدة حملة تمويل

الحل عنده : خفض احتياج دول المنطقة إلى السلاح بتكاليفه الباهظة. تصحيح الهياكل الاقتصادية. فتح الحدود أمام التجارة. وبالجمل: انشاء سوق مشتركة تضم كل دول المنطقة!

ولإسرائيل في السوق المشتركة مصالح خفية، وأخرى معلنة. فالسوق تتسع لأراضي الحكم الذاتي الفلسطيني، ومصر وسوريا والأردن ودول المنطقة، بالإضافة إلى تركيا، وربما إيران. وتبلغ مساحة السوق، بهذا التكوين، حوالي ١٦ مليون كيلومتر مربع. يسكنها ٣٥٠ مليون إنسان ينتج ويستهلك. ويمتلك أهل السوق: موارد مائية غير محدودة. ٢٥٪ من الانتاج العالمي للبترو، و ٦٢٪ من احتياطياته. رؤوس أموال بمئات المليارات من الدولارات، حاضرة تبحث عن استثمارات آمنة.. وكلها أصول وكنوز تفوق



المصدر : الوكيل اليوم

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ عبد التواب عبد الحى ■

عالمية أخرى موازية بينما تستعد وزارة الاسكان الاسرائيلية لتنفيذ شبكة من الطرق السريعة تربط الضفة وقطاع غزة بموانئها في حيفا واشدود، بتكلفة تصل إلى مليار دولار.

ويفصح شيمون بيريز عن سر هذا الاهتمام المفاجيء بالبنية الأساسية للضفة والقطاع، في لقائه باعضاء اللجنة المالية في الكنيست: «هذه الاراضى الفلسطينية، في ظل السلام، سوف تصبح الجسر بين اسرائيل والدول العربية»!

انتهت وزارة المواصلات الاسرائيلية من مد شبكة لاسلكية تربط اسرائيل بالعواصم العربية، وتدرس الآن انشاء شبكة من الخطوط الجوية والطرق البرية تربطها بتلك العواصم بينما تبحث وزارة السياحة الاسرائيلية انشاء مشروع سياحي ضخم يربط العقبة الاردنية بايلات الاسرائيلية وطابا المصرية!

ويؤكد ابراهيم شوحاط، وزير المالية الاسرائيل، أن الدولة العبرية مقبلة على مرحلة ازدهار لم يسبق لها مثيل... «سوف يرتفع دخل السياحة، وترتفع اسعار البورصة في تل أبيب ارتفاعا قياسيا»! ويرى يعقوب فرنكل، رئيس بنك اسرائيل، أن السلام سيقدم الكثير للاقتصاد الاسرائيل، بفضل الاستثمارات الصناعية والسياحة.. كما أنه ستنخفض النفقات الامنية في الاراضى المحتلة والتي تصل إلى ٢٩٤ ليون دولار سنويا في حين

يؤكد وان جيلرمان، رئيس الغرفة التجارية الاسرائيلية، أن اتصالات رجال المال والأعمال الاجانب واستفساراتهم لاتنقطع.. والشركات الاجنبية تتسابق للحصول على قطعة من كعكة السلام.. «وكانوا قبل ذلك يتجاهلون دعواتنا للاستثمار في اسرائيل»!

ضمن بروتوكول التعاون الفلسطيني الاسرائيلي بنذا ينص على «التعاون الاقليمي فيما يتعلق بنقل وتوزيع وتصنيع واستغلال الغاز والبتروول وغيرهما من موارد الطاقة».. ولاسرائيل خط انابيب يمتد بين ايلات وأشدود، نفذته في اعقاب هزيمة يونيو، وظل يعمل ٩ سنين في نقل البتروول الايرانى.. لكنه عندما بدأ تشغيل خط السوميد المصرى العربى، بين السويس وسيدى كرير، ديسمبر ١٩٧٦، اختنق الخط الاسرائيل وتم إغلاقه!

الآن تحبى اسرائيل خطها، وتتعاقد مع شركات البتروول العالمية لنقل بترول المنطقة الى اسواق استهلاكية في أوروبا كما اعتمدت، قبل شهر، مبلغ ١٢٠٠ مليون دولار لتطوير ٣ طرق برية لنقل البتروول عبر اراضيها.. وفسوق ذلك تطالب بتقنين هذا الحق في المفاوضات المتعددة الأطراف!

نحن العرب.. غرسنا بذور السلام.. وإسرائيل اليوم - تحت عيننا - تهمس ثماره!

ماذا نحن فاعلون؟

وهل نترك كعكة السلام.. للثام؟!



المصدر: الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

في ملتقى علمي هام: الأمريكان والصهاينة حاصروا مصر عسكريا واقتصاديا لفرض السوق الشرق أوسطية

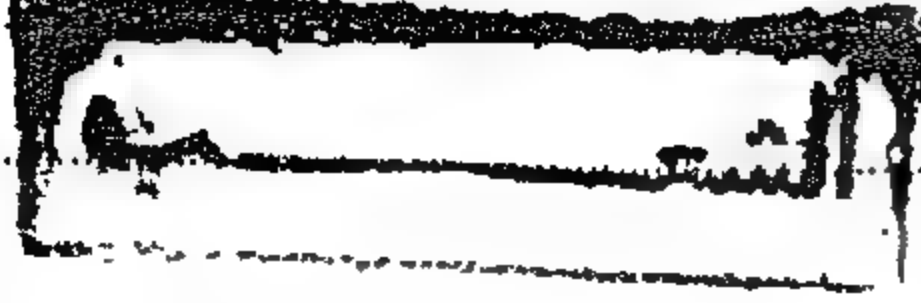
كتب صلاح بديوي:

تعد مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة عين شمس الأسبوع الماضي ندوة حول السوق الشرق أوسطية والتعاون الاقتصادي مع العدو الصهيوني على ضوء اتفاق غزة أريحا أولاً، عكس خلالها عدد من الخبراء ما حذرت منه «الشعب» من قبل، أكد د. مصطفى الفقي مستشار الرئيس مبارك السابق للمعلومات أن غياب قوى مساندة للفلسطينيين وتحطيم قوة العراق العسكرية، أتاح للصهاينة فرض إرادتهم في هذا الاتفاق. واتهم أ.د. عبد العزيز نوار الصهاينة وحلفاءهم أنهم يحاولون تصدير العلمانية للعالم العربي والإسلامي بحجة أنهم علمانيون، بينما هم ليسوا علمانيين وإنما لهم فكر ديني ويحاولون تحطيم الفكرة

القومية الإسلامية.

ورفض أ.د. محمد عامر منطلق المروجين للسوق الشرق أوسطية مؤكداً أنه بداية هزيمة المشروع الحضاري العربي، وقال إن المنطقة حالياً يعيد الصهاينة والأمريكان تشكيلها بقوة السلاح، وذلك ما تعكسه الاعتداءات الأمريكية والصهيونية على العراق وجنوب لبنان، وانتقاص السيادة المصرية على سيناء.

وأضاف: فهناك خلل بين العرب لصالح الصهاينة وذلك أدى لغياب المواجهة العسكرية، ولا أجد طريقاً ينقذ مصر من الفكرة الشرق أوسطية التي يحاولون فرضها عليها سوى أن تطرح مصر مشروعاً تضع في اعتبارها أنه سوف يضرب بقوة السلاح وتعد نفسها للدفاع عنه.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

صدام بين الفلسطينيين يسعد به العدو كثيرا، في حين أن مقاومة العدو المحتل حق مشروع لكل فلسطيني بل لكل مسلم، وعندما زارنا السيد ياسر عرفات -رئيس المنظمة- أكدنا معه ضرورة تعاضد هذا الصدام، ولا تتعرض الشرطة الفلسطينية للمقاومة وأطفال الحجارة، وقد أصدرنا بياناً حول هذه الزيارة يؤكد هذا المعنى، ولكن إذا دعا العدو الصهيوني أراد أن تشوه الصورة، فقالت: إننا في هذه الزيارة توأصينا أن نطلب من حماس ترك العنف، وهذا كذب واقتراء، لأنه يعني إيقاف الانتفاضة وهذا ما لا يمكن أن نطلبه من أحد.

أيها العرب، انظروا إلى المعارضة ضد رابين في الشعب اليهودي، رغم هذا الظلم الواضح الواقع على الفلسطينيين في هذا الاتفاق، فهذا إنما يدل على ما يجري في دم الصهاينة من أصرار على الاستيلاء على كل فلسطين والمسجد الأقصى بل إقامة دولتهم الكبرى من النيل إلى الفرات، إن العدو بهذا الاتفاق أخذ كل شيء ولم يعط شيئاً فعلام هذا التأييد والتهليل، إننا لا نريد لسياسة الشعور بالضعف والهزيمة والتبعية التي تعيشها معظم حكومات بلادنا العربية والإسلامية التي تلرض علينا هذا الحل المسوخ للقضية الفلسطينية، ولكن نريد من حكوماتنا أن تتجاوب مع شعوبها وتواجه هذه القضية وتتحمل مسئولية تحريرها مهما طال الوقت وكثرت التضحيات فهذا واجبنا الديني «لا تنهوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تأملون فإنهم يأملون كما تأملون وترجون من الله ما لا يرجون».

لقد عارضنا سابقاً اعتبار منظمة تحرير فلسطين هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين حتى لا يعتبر أي اتفاق تبرمه مع أي جهة هو الاتفاق النهائي، وقد حدث ما كنا نتخوف منه، واعترفت المنظمة أو بعض رجالها بتملك العدو لأرض فلسطينية، وما سيتبع ذلك من بلاء على الدول العربية في المنطقة، كما أوضحنا سابقاً، وللأسف نجد من يهاجم المعارضين لهذا الاتفاق مدعين أنها قضية فلسطين وليس لأحد وصاية على الفلسطينيين، في الوقت الذي لم يشارك فيه كثير من الفلسطينيين في هذا الاتفاق، ورغم أن القضية ليست قضيتهم وحدهم، ولكنها قضية المسلمين جميعاً حكماً ومحكومين، وعلى كل شعب أن يتحسب ما قد يصيبه من بلاء إذا تعرض لتطبيع العلاقات مع العدو.

وإننا نتوقع أن تنفيذ هذا الاتفاق لن يكون يسيراً وستعترضه عقبات كثيرة سيتضح للكثيرين ممن وافقوا عليه زيفه وبطلانه.

ومن واجبنا أن نوصي المسلمين جميعاً أن يراجعوا هذه التحديات بكل الثقة والاطمئنان والعزة والقوة، ولا يهتوا ولا يضعفوا أو يستكينوا، وأن يبعثوا الأمل في النفوس بأن الغلبة في النهاية للحق مهما كانت قوة الباطل، فالباطل زهوق والحق أحق أن يتبع إذا وجد الحق رجالاً يتأصرونه، «بل نقذف بالحق على الباطل فيدفعه فلإنه هو زاهاق».

أيها المسلمون، هذا قدر هذه الأجيال من المسلمين، فليكونوا عند اختيار الله لهم ليقوموا بهذا الواجب الإسلامي، ولتعلم جميعاً أننا إذا صدقنا مع الله، فإن الله سينصرنا ولن يخذلنا ولن نضيع الدماء التي أريقنا على أرض فلسطين سدى، ولن تستمر سيطرة قوة المال والسلاح طويلاً. وصدق الله العظيم «إن الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبيل الله فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرة ثم يغلبون والذين كفروا إلى جهنم يحشرون»، «والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»، «ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين». صدق الله العظيم.

كما أن اتفاق غزة وأريحا اشترط أن تقوم الإدارة الفلسطينية بوقف الانتفاضة ومنع أي مقاومة لله، وفي حين أن مقاومة العدو المحتل حق شرعي لا يحق لأحد أن يمنعه.

ونجد اجتماع وزراء خارجية الدول العربية وافق مبدئياً على الاتفاق، وربما يسارع العدو ويطلب منهم إيقاف المقاطعة ونرجو ألا يوافقوا.

وهكذا نجد العدو يأخذ متطلباته فوراً ويماطل فيما وعد به الفلسطينيين خلال سنوات، غالباً ما يحدث خلالها تغييرات يتعامل بها.. العدو وتكون هذه الوعود «كسراب بقيعه يحسبه الظمان ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً».

التطبيع

لقد جربت مصر التطبيع مع العدو الصهيوني ورغم عدم تجاوب الشعب المصري معه وظلت كراهيته للعدو، ولكن المسئولين اتخذوا خطوات في هذا التطبيع في بعض المجالات كالزراعة والتعليم وغيرها، وعاد ذلك بأضرار جسيمة كإفساد التربة الزراعية على المدى البعيد بما نستجلبه من مبيدات وكيميائيات، بالإضافة إلى ما يجلبه الصهاينة إلى مصر من فساد وإفساد كالعلاقات الزائفة والمضدرات والإيدز وما يقومون به من إثارة الفتنة والقيام ببعض الحوادث لإحداث حالة من عدم الاستقرار.

فماذا تريد الدول العربية التي ترغب في إقامة علاقات دبلوماسية مع العدو الصهيوني إلا أن يجلبوا لشعوبهم الرزايا والمصائب؟ وهل أخذت تلك الدول موافقة شعوبهم في ذلك أم أنها لا تعبر رأي شعوبها أي اهتمام، اعلما أنها الحكام العرب أن قضية فلسطين هي قضية كل الشعوب الإسلامية، فلا يحق لأحد أن يتصرف فيها منفرداً، فلا تخونوا الله ورسوله وشعوبكم بالموافقة للعدو على احتلاله لفلسطين والقدس والمسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، في حين أن الإسلام لا يقر العدو على اغتصاب أي شبر من أرض فلسطين. وقد أكد رابين أن القدس عاصمة الشعب اليهودي القديمة الدائمة في كلمته في الاحتفال العالمي في أمريكا.

إننا عارضنا هذا الاتفاق الذي لم يشارك فيه إلا قلة قليلة من الفلسطينيين، ونبهنا إلى النقطة الخطيرة في الاتفاق وهي المطالبة بإيقاف الانتفاضة، وما قد يترتب على ذلك من



اقتصاديات جديدة.. لشرق أوسط جديد (٣-٣)

طريق النجاة.. من الهيمنة الاسرائيلية!

كان طوفان نوح فيض ماء.. لكن الطوفان القادم الى أرض الشرق الأوسط العطشى سيكون فيض مال.. استثمارات ومنح بمليارات الدولارات، مصحوبة بأخضر الطرز من التكنولوجيا المتقدمة، تكاتف وراء هذا الطوفان المالي والاستثماري جبهة عريضة من المانحين والمستثمرين: الحملة الأمريكية العالمية للتمويل، دول المجموعة الأوروبية، اليابان البنك وصندوق النقد الدوليين، المستثمرون العرب والفلسطينيون، دول الخليج تتقدمها المملكة العربية السعودية.. وفي أول تصريح من نوعه نقلته وكالات الأنباء عن سفيرها في واشنطن، الأمير بندر بن سلطان أدلى به لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية قال الرجل بعبارة: «أن كل شيء أصبح ممكناً، بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني.. ودورنا سيأتي».

والقراءة الاقتصادية المتمعة للتطورات الدرامية المقبلة، تؤكد أن إعمار الأرض الفلسطينية في غزة وأريحا سوف يتشابك مع المصالح الاقتصادية الاسرائيلية، ويصنع «رأس جسر» للسوق المشتركة على أرض دول الجوار العربي، الأردن، مصر، سوريا ولبنان. سوف يختلط الدينار بالشيكل باليرة بالدولار، وتتوحد في منتجات «فلسطينية - اسرائيلية» تعبر الجسور والبحار الى الأسواق العربية! الأكثر من ذلك أن الشراكة الفلسطينية الاسرائيلية، ستظل تحكمها خواص «الاولائي المستطرفة» وأحكام النفع المتبادل لسنوات تطول في الأمد المنظور!

مصر الرسمية ترى على لسان د. أسامة الباز مدير مكتب الرئيس مبارك للشئون السياسية - العربي ٥ يوليو ١٩٩٣ - أن... «السوق المشتركة ينبغي أن تكون محل ترحيب عربي، على أن تشمل جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل.. وبشرط أن نتحرك نحو تحقيقها بواقعية وبالتدرج، مثل النموذج الأوروبي». بينما يقول د. يوسف والي، نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصري: «ستكون مصر الريادة في هذه السوق، لأنها الدولة المحورية.. ولا خوف من احتمال الهيمنة الاسرائيلية على السوق، لأنه احتمال بعيد المثال»!

أما الأردن الرسمية فتقول على لسان رئيس وزرائها عبد السلام المجالي - الأهرام ١٥ سبتمبر ١٩٩٣ - : «مستعدون لتطبيع العلاقات مع اسرائيل، إنما على مراحل، إذا اتفق الجانبان على مبادئ التسوية الشاملة للسلام في الشرق



الحامل السوق

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩ سبتمبر ١٩٩٣

عبد التواب عبد الحى

النووية، وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الذرى والبيولوجى والكيمائى. ٢ - أن ندخل السوق بكيان اقتصادى عربى مشترك له كتلة ووزن.

وتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، يقتضى اتخاذ خطوات تكتيكية عربية موحدة.. منها:

أولا : وزراء الاقتصاد العرب مطالبون بعقد اجتماع وزارى، تحت مظلة الجامعة العربية، لإحياء البنود التنفيذية لقرار إنشاء السوق العربية المشتركة الصادر عام ١٩٦٤، وكذلك قرار إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية الصادر عام ١٩٥٧، وبحيث سبل حماية الثروات العربية، المالية والمائية والنقضية، من كل الأثار الجانبية التى قد تنجم عن إنشاء السوق المشتركة للشرق الأوسط.. وإيجاد صيغة عربية متوازنة لحماية المصالح المشتركة لكل أطراف تلك السوق.. واضعين فى الاعتبار ثقل الكيان الاقتصادى العربى الذى تفوق صادراته ١٠ أضعاف الصادرات الاسرائيلية.. وأن الوطن العربى يشغل مساحة ٨٨٪ من مساحة السوق المشتركة المقترحة.. وتعداد سكانه - ٢٢٠ مليون إنسان - يشكل ٦٦٪ من تعداد البشر فى دول السوق.. منتجين، ومستهلكين!

ومطلوب كذلك حلقة دراسة موازية يعقدها المصرفيون ورجال الأعمال العرب.. لوضع خطة عمل، وتوزيع الأدوار، وتقنين آلية السوق.

ثانيا : إذا كانت إسرائيل - بحكم احتلالها للأرض العربية - تملك ناصية المفاوضات الثنائية، فإنها تقبض فقط على «الماضى» بينما يهيمن العرب على «المستقبل» فى المفاوضات المتعددة الأطراف. خاصة فى لجان المياه، العلاقات الاقتصادية، والأمن الإقليمى والحد من التسليح. وعلينا أن نقاوض على «الماضى» بأوراق «المستقبل».. قدما بقدم، وتقدما بتقدم.. حتى يتحقق السلام الشامل بالكامل، ويتم الاتفاق التعاقدى على إزالة ترسانة إسرائيل النووية، وانضمامها الى معاهدة عدم الانتشار النووى، والتعاقد المتبادل على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

ثالثا : على العرب أن يتمسكوا بسلاح المقاطعة الاسرائيلية، ورقة مسلطة من أوراق التفاوض، تساند الموقف العربى داخل لجان المفاوضات المتعددة الأطراف.. لجان صنع المستقبل!

وبغير هذا التحضير العربى الواعى، والخطوات التكتيكية الذكية.. لن تنجح السوق المشتركة وأهلها من الهيمنة الاسرائيلية، ويصبح من اليسير اقتلاع العرب اقتصاديا!

الأوسط، وقبل أن يتم التوقيع على اتفاق السلام النهائى.. والمعنى المفهوم أن مملكة الأردن جاهزة للتطبيع مع إسرائيل، وإقامة علاقات تجارية تقوم على حرية تنقل الأشخاص والأموال والمنتجات.. فقط على مراحل!

لكن للسوق المشتركة معارضين.. أبرزهم أمين هويدى، وزير الحربية المصرى ورئيس المخابرات العامة الأسبق. أنه يتساءل - الأهرام ٢٠ مايو ١٩٩٣ - : «هل من الحكمة، فى ظل هذه الظروف، أن تكون نواة السوق الشرق أوسطية مكونة من مصر وإسرائيل.. أم تكون نواتها بداية عربية خالصة صلبة، حتى تكون عامل جذب، بدلا من أن تظل هشة يسهل ضمها وبلعها وضمها؟ هل من الحكمة أن نقتحم سوقا غربية عندا، ومازلنا عاجزين عن بناء سوقنا العربية وتدعيمها؟»

ثم ينهى تساؤلاته بإجابة باترة: «إن أردنا الصراحة، فإنها ستكون سوقا مشتركة.. بين الصياد، والفريسة»!

وهو نظر سليم.. يستدعى ضرورة البحث عن صيغة لحماية المصلحة العربية فى السوق التى تقتحمنا، قبل أن نفتحمها.. حتى لا تكون على حسابنا، وإن كان ميزان المصالح وتداعى الأحداث ينبىء بأنها لن تكون لحسابنا تماما.. إلا بشروط سوف يجىء ذكرها!

اسرائيل جاهزة، منذ أعوام، بدراسات وبحوث حول السوق المشتركة، وخطوات مجدولة تترجم أشواقها الى قيادة السوق وريادته، وفى الخارجية المصرية أيضا ملف كامل يضم دراسات وبحوث عن السوق المرتقبة، ودور مصر الاقتصادى فيها.. ويلخص مسئول بالخارجية المصرية هذا الدور بأنه: «النسق الأول للدفاع عن المصلحة العربية.. وتقنين لحدود المصلحة المشتركة لكل أطراف السوق»! ولنظمة التحرير أيضا بحوث حول السوق واليات، لكنها فى مجملها تعطي الأولوية لإحياء الموات الاقتصادى الذى يرين على الضفة وقطاع غزة، ولا تتطلع لأبعد من ذلك!

تنقصنا الاستراتيجية العربية الموحدة إزاء السوق المشتركة الداهمة، والتى تربط مشاركتنا فيها بأهداف حيوية ثلاثة:

١ - تحرير الأرض، وتحقيق السلام الشامل بالكامل. ٢ - الاتفاق التعاقدى والتعاهدى على نزع ترسانة إسرائيل



الأهرام

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩ سبتمبر ١٩٩١

مجالات التعاون الاقتصادي بعد الاتفاق الفلسطيني

تفتح اتفاقية اعلان المباديء لترتيبات الحكم الذاتي في غزة وأريحا ، والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أبواباً واسعة للتعاون الاقتصادي في ظل اجواء السلام في منطقة الشرق الاوسط - وبالطبع نحن نقدر هذه البداية المتواضعة باعطاء الفلسطينيين سلطة الادارة الذاتية في مناطق صغيرة وفقيرة قد لا تعني الكثير من ناحية القدرة الاقتصادية ولكنها تفتح الباب للحديث عن اقتصاد نام جديد يديره الفلسطينيون في الضفة والقطاع - وهي خطوة تمحي اجراءات الدمج القسري لهذه المناطق في اطار الاقتصاد الاسرائيلي ، وتسمح له بالنمو المستقل ككيان قادر على الانطلاق ، بدلاً من اعتباره ملحقا للاقتصاد الاسرائيلي ومستودعا للقوى العاملة الرخيصة - وهي كذلك تسمح بالحديث عن ترتيبات اقتصادية جديدة على المستوى الاقليمي .

ويمكن ان ندرس انعكاسات هذه الاتفاقيات على الدور الاقتصادي المصري في المنطقة في ثلاثة محاور :

اولا : مصر ومناطق الحكم الذاتي :

يتوقع لمصر دور كبير في دعم الحكومة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي على القيام بواجباتها وبالذات في تقديم الخدمات البلدية وخدمات التعليم والصحة - هذا الى جانب الحفاظ على الأمن - وتقوم مصر حاليا بتدريب الكوادر الفلسطينية اللازمة للادارة واجهزة الامن والشرطة .

ولقد قامت مصر باعداد الاف الاطباء والمهندسين ورجال الادارة - وسوف تستمر في ذلك - وقد تقوم مصر في المرحلة الاولى بتوفير البعثات التعليمية والطبية لمساعدة اهالي غزة وأريحا في المرحلة الاولى من الحكم الذاتي وبالذات مع تدني مستوى الخدمات في غزة بالذات تحت الاحتلال . والى جانب المعونة الاقتصادية التي يتوقع من مصر ان تقدمها لاهالي الضفة والقطاع ، فان هناك الكثير من الفرص التجارية امام شركات المقاولات المصرية في عمليات تحسين البنية الاساسية - حيث ان مستوى الطرق والاسكان وشبكات المياه والمجاري في القطاع والضفة قد وصلت الي حد خرج بعد سنوات طويلة من الاهمال - كذلك فان قيام كيان اقتصادي جديد يحتاج الي اعادة ربطه بشبكات الطرق والمواصلات في كل من مصر والاردن - وعلى ذلك فان عودة السلام يعني احياء خط سكة حديد فلسطين القديم الذي يربط مصر بغزة وقد يمتد شمالا ليصل الي الشام ، بعد التوصل الي اتفاقيات سلام بين اسرائيل وسوريا ولبنان .

كذلك قد يكون لمصر دور مرتقب في تقوية الطرق بين الضفة والاردن بتوسعة وتقوية الجسور على نهر الاردن والمشاركة في دعم شبكات المواصلات التي تربط الضفة والاردن بباقي دول المنطقة . ولما كانت غزة هي المنفذ الوحيد على البحر للكيان الفلسطيني الجديد - فان توسعة وتعميق ميناء غزة البحري يكتسب اهمية كبيرة ، ويمكن للشركات المصرية ان تساهم في هذا العمل الذي سيتم تدبير التمويل له من معونات عالمية .

كذلك يمكن لمصر ان تساهم في اعمال حفر القناة التي تربط البحر الميت بالبحر المتوسط عند غزة ، وان تساهم ايضا في مشروعات تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء . ومن المتصور ان برامج التنمية في الضفة والقطاع سوف تمكنها من تطوير صادراتها الي مصر ، في الوقت الذي تستعد فيه مصر لتصدير مواد البناء وغيرها من السلع الصناعية اللازمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني .

ثانيا : العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل :

لعله غير المعروف للكافة ان حجم التبادل التجاري بين مصر واسرائيل يفوق حجم التجارة مع اي دولة اسيوية اخرى ، بما في ذلك اليابان . اذ بلغ حجم تجارة مصر مع اسرائيل عام ١٩٩١ مايقرب علي ١٢٠٠ مليون جنيه بزيادة حوالي مائة مليون جنيه عن حجم تجارتنا مع اليابان في ذلك العام .

وتمتاز التجارة مع اسرائيل بوجود فائض كبير لصالح مصر - حيث تمثل الصادرات المصرية وبالذات من البترول حوالي ٩٨٪ من حجم التجارة الاجمالي - ومن المتوقع ان تتنوع العلاقة الاقتصادية مع اسرائيل في ظل اجواء السلام - ومن المنطقي ان تتوسع قاعدة هذه العلاقة بالتناسب مع استعداد الحكومة الاسرائيلية لتقديم التنازلات المشروعة للشعب الفلسطيني ، والتوصل الي اتفاقيات سلام نهائية مع باقي دول

د. علي عبدالعزيز سليمان

رئيس البحوث بوزارة الاقتصاد

المنطقة .

ثالثا : العلاقات الاقتصادية الاقليمية في

ظل السلام :

تحت مظلة السلام الدائم في المنطقة ينطلق الخيال ليرسم كافة صور التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة - وبصفة اولية

نطرح ما نعتقد انه وجهة النظر المصرية في ثلاثة مجالات وهي ربط شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات مع باقي دول المنطقة ، وتشجيع انتقال رؤوس الاموال واخيرا اجراءات تحرير التجارة .

١- أعدت دراسات لربط شبكة الكهرباء بين مصر والاردن ، وقيل ان هذه الشبكة يمكن ان تمتد لتشمل سوريا وتركيا والآن مع الترتيبات الجديدة للسلام يمكن ان تشمل للشبكة الجديدة اسرائيل وتصل بصورة اكثر اقتصاديه الي باقي دول الشام ثم تركيا . ولعل اول قطوف السلام علي ارض فلسطين ومع الاردن هو امكانية سرعة استعادة مصر للمنافذ البرية الي دول الشرق الادني - ذلك ان الخط البري الذي يربط مصر بالجزيرة العربية من جانب ودول الشام من جانب آخر قد انقطع مع خلق دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ .

ولقد تجتحت مصر والاردن في فتح محور بحري للانتقال عبر العقبة نوبيع - مع ذلك فان هذا المحور قد اثبت ضعفه الشديد في اوقات الازمات (مثل أزمة الخليج) وكذلك في اوقات الذروة مثل الاجازات والاعياد - ويؤدي فتح طريق بري بين طابا المصرية والعقبة عبر النقب الي اختصار الرحلة بعدة ساعات ويمنع الازدحام والتكدس في كل من العقبة ونوبيع - ويوفر بذلك ملايين الجنيهات علي المسافرين واصحاب البضائع . كذلك فان توافر ربط بري بين مصر والاردن ودول الشام يكفل توسعا كبيرا في حجم التجارة والسياحة بين هذه الدول .

٢- اما الصورة الثانية من صور التعاون الاقليمي فهي في مجال الاستثمار والمشروعات المشتركة - ولقد نجحت الدول العربية في القيام ببعض المشروعات المشتركة علي المستوى الاقليمي - ولقد ذكرنا مشروع الجسر البحري بين العقبة ونوبيع ، ومشروع ربط شبكات الكهرباء ، وكذلك بعض المشروعات الصناعية المشتركة مثل الشركة العربية للصناعات الدوائية ومشروعات استغلال الفوسفات ومعادن البحر الميت .. مع ذلك مازالت هذه المشروعات اقل بكثير من طموحات وامكانيات التعاون بين دول المنطقة

كذلك هناك قدر محدود من انتقال رؤوس الاموال ثم بين دول المنطقة ومن ذلك الاستثمارات الفلسطينية والاردنية في مصر - ومن المتوقع مع عودة السلام الي المنطقة ان تفتح صير التعاون وتتعدد - وان يتسع نطاقها ليشمل باقي دول الشرق الاوسط ، وان يدعم هذا التعاون تدفق الاموال والمنعونات العالمية .

٣- اما الصورة الاخيرة للتعاون ، ولعلها اهمها ، فهي خلق كيان اقتصادي مشترك لدي دول المنطقة والاتفاقية الجديدة لاعطاء الحكم الذاتي لاهالي غزة والضفة تفتح الباب في نفس الوقت لتعميق مجهودات التكامل الاقتصادي علي مستوى دول الشرق الاوسط ، وتؤكد حقيقة جدلية رايانها تتكرر في أوروبا وكثير من مناطق العالم ، الا وهي ان اثبات الذات والاعتراف بالتباين والتفرد الثقافي والحضاري لا يتناقض مع التعاون الاقتصادي ، بل قد يقويه .

وعلينا في مصر ، ان نستفيد من الفرص الجديدة التي تفرحها اتفاقيات السلام ، وان نضع استراتيجيات للعمل الاقتصادي الاقليمي الذي يحقق مصالح الجميع .



المشرق الأوسط

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

المنظمة تطالب بـ 6 مليارات دولار للسنوات الثلاث الأولى

المجموعة الأوروبية تقدم تصوراً لسوق موحدة في الشرق الأوسط

الذي يعد بمثابة تخومها الجنوبية. وهي مصلحة من المرجح أن تزداد أهميتها مع تزايد ضغوط الموارد والنمو السكاني مما يؤدي إلى المزيد من الهجرة إلى الدول الأوروبية الأكثر غنى. وزادت بعض دول المجموعة الأوروبية بقرارات منفردة من معوناتها الثنائية منذ توقيع الاتفاق. وعلى سبيل المثال ستزيد الدنمارك من مساعداتها السنوية للأراضي المحتلة إلى أربعة أمثالها لتصل إلى 12 مليون دولار بعد أن كانت لا

تجاوز 3 ملايين دولار. من جهة أخرى قال رئيس وفد المنظمة إلى مؤتمر الدول المانحة في واشنطن أن الفلسطينيين سيسعون إلى الحصول على 6 مليارات دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة للمساعدة في تنفيذ الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي.

وقال ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة إنه يتوقع أن يوافق المؤتمر الذي سيضم وزراء خارجية ومالية من أوروبا والشرق الأوسط وآسيا فضلاً عن ممثلين لإسرائيل والبنك الدولي على برنامج المساعدات أثناء اجتماعهم غدا بدعوة من الولايات المتحدة. وقال عبد ربه لوكالة رويترز في مقابلة أمس قبل مغادرته تونس متوجهاً إلى واشنطن «نحن نتوقع أن يوافق على الاقتراحات الفلسطينية الخاصة بزيادة الدعم إلى ما يوازي ستة مليارات دولار خلال الثلاث سنوات المقبلة». وقال إن البنك الدولي الذي سبق وأن قدر

على جدول الأعمال كمشروعات مرشحة لدراسة جدواها:

- احياء مشروع خط انابيب التابلاين لربط نطق الخليج بميناء حيفا الاسرائيلي على البحر المتوسط. ويستطيع الخط الذي تم تمديده اصلا في الثلاثينات نقل ما يصل إلى خمسة ملايين برميل من النفط يوميا.

- مد شبكة طرق سريعة تربط بين عواصم الشرق الاوسط وتصل المنطقة بأوروبا عبر تركيا.

- اقامة محطة طاقة كهرومائية بقدرة 800 ميجاوات بين اسرائيل والاردن والأراضي المحتلة باستغلال انخفاض منسوب البحر الميت عن البحر المتوسط بنحو 400 متر.

- إنشاء مؤسسة مياه فلسطينية - اسرائيلية مشتركة تدار على أسس تجارية.

- اقامة سوق تجارية وعمالية

حرة بحلول عام 2010.

وقال كاردون أن المجموعة الأوروبية خصصت 24 مليون دولار إضافية للأراضي المحتلة بعد أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل اتفاقهما في 13 سبتمبر (أيلول) وذلك بغرض استكمال مشروعات يجري العمل فيها بالفعل وبدء دراسة جدوى مشروعات أخرى. واستطرد قائلاً «هناك بالتأكيد الحاج على التحرك. من الواضح أن السلطة الفلسطينية المؤقتة ستكون في حاجة لأن تظهر للاهالي نتائج سريعة جداً. وسوف نحاول مساعدتهم في ذلك».

وللمجموعة الأوروبية مصلحة كبرى في استقرار الشرق الأوسط

القاهرة - ر: أعلنت المجموعة الأوروبية أمس عن تصورها لقيام سوق موحدة بالشرق الأوسط تربط بين اجزائها شبكة من الطرق السريعة وشبكات الكهرباء وخط انابيب نفط عملاق من الخليج إلى البحر المتوسط.

وفي الوقت الذي تستعد فيه دول مانحة للمعونة للاجتماع غدا في واشنطن لتنسيق الدعم المالي لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني مع اسرائيل، نشر مسؤولون في المجموعة الأوروبية نص وثيقة تقترح اقامة مشاريع اقليمية تجعل من نشوب حرب أخرى في الشرق الأوسط امراً شبه مستحيل. وقال السفير البلجيكي في القاهرة بنوا كاردون في مؤتمر صحافي نيابة عن رئاسة المجموعة الأوروبية «من المهم ان نشدد على الاطار الاقتصادي للاتفاق السياسي». وأضاف «اننا مقتنعون بأن التعاون الاقليمي عنصر حيوي في جعل الجيران يعيشون في سلام». وقد ضاعفت بروكسل بالفعل مساعداتها للأراضي التي تحتلها اسرائيل إلى نحو 170 مليون دولار سنوياً على مدى السنوات الخمس المقبلة، أخذاً بذلك زمام المبادرة قبل انعقاد مؤتمر واشنطن.

وتحدد وثيقة المجموعة الأوروبية جدول أعمال لكيفية تمكين دول الشرق الأوسط من الربط بين مستقبلها الاقتصادي بقوة حتى ليستحيل التفكير في خوض حروب أخرى، تماماً كما فعلت المجموعة الأوروبية نفسها عقب الحرب العالمية الثانية. ومن بين المشروعات المدرجة



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حجم برنامج للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة بنحو ثلاثة مليارات دولار على مدى عشر سنوات ان يعدل من تقديراته الى خمسة مليارات. واستطرد قائلاً ان منظمة التحرير تقدر احتياجات خطة السنوات العشر

بنحو 11 مليار دولار منها ستة مليارات خلال السنوات الثلاث الاولى. وقال عبد ربه ان المليارات الستة تمثل الاستثمارات العامة في اقامة البنية الاساسية ولا تشمل تكاليف الاسكان اللازم اساساً لعودة ما يقدر بنحو 900 الف لاجئ من حرب 1967 وهو ما يحتاج الى صندوق خاص آخر.

واضاف المسؤول الفلسطيني قوله ان «مساعداً طارئة وعاجلة» لم يحددها ستكون لازمة ايضاً من اجل بناء اجـهـزة السلطة الفلسطينية في الاراضي المحتلة. وقال «ان اهمية اجتماع واشنطن هو انه يعطي مصداقية والتزاماً دولياً عملياً تجاه اتفاق السلام لان هذا الاتفاق يقوم على ركيزتين هما الانسحاب والتنمية حتى يمكن ان تصبح عملية السلام ذات مستقبل وان تكون راسخة».

واكد ان السياسة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ستقوم على اساس الاقتصاد الحر مع مراعاة التوازن بين اهداف خطة التنمية وبين العدالة الاجتماعية. وقال «ان المهمة الاساسية التي سيتولاها القطاع العام خلال الفترة الاولى ستكون اقامة البنية الاساسية التحتية لان هذه ليست من مهام القطاع الخاص».

وقال ان صندوق الاسكان سيعزز الاقتصاد ومن ثم سيكون له تأثير ايجابي على تنمية القطاع الخاص. وتابع عبد ربه القول ان منظمة التحرير الفلسطينية قررت انشاء «سلطة فلسطينية للتنمية والاعمار» لتتولى «التنسيق مع الجهات الدولية المعنية من اجل توجيه وانفاق اموال الدعم». وقال ان هذه

السلطة سيشرف عليها عدد كبير من الكفاءات الاقتصادية الفلسطينية في الداخل والخارج. ويضم وفد منظمة التحرير الى واشنطن ايضاً كل من نبيل شعث المستشار السياسي للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وفايز الصايغ الخبير البارز بالدائرة الاقتصادية للمنظمة والعديد من المتخصصين الاقتصاديين والماليين.



المصدر: **الرفعة**

التاريخ: **٢٠ سبتمبر ١٩٩٩** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصنع عربي - إسرائيلي لإنتاج أنابيب المياه

أعلن شيمون شتريت وزير الاقتصاد
الإسرائيلي أمس، قرب إنشاء مصنع
عربي إسرائيلي لإنتاج أنابيب المياه في
حاجز أريزر بإسرائيل. يمول المشروع
يعقوب نمرودي رجل الأعمال الإسرائيلي
وعدنان خاشقجي رجل الأعمال العربي،
ويكلف ١٠٠ مليون دولار



المصدر : **النابا**

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاختراق الاقتصادي

بقلم : د. صلاح العقاد

الفكرين السياسيين في الدولة العبرية فضلوا في سنة ١٩٤٨ قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية على أن تضم إلى إمارة شرق الأردن رغم أن الملك عبدالله في ذلك الوقت كان ميالا لمصالحة إسرائيل.

ومنذ احتلال الضفة وقطاع غزة في حرب يونيو سنة ١٩٦٧ أخذت الدولة العبرية تدمج اقتصاده هاتين المنطقتين بالتدريج دون أن تعتمد على ضم الأراضي ونشأت علاقة بين سكان المناطق العربية المحتلة وبين إسرائيل تشبه ماكان قائما بين المستعمرات والدول الاستعمارية، فاليد العاملة الرخيصة تدفقت على إسرائيل ووجد العمال العرب رغم ذلك فرصا أفضل للعمل بأجور تزيد عما هو سائد في البلاد العربية المجاورة. غير أن هذه الزيادة كانت تعود إلى جيوب الاسرائيليين عن طريق السلع الاستهلاكية متمثلة خاصة في الأدوات المنزلية التي كان يشتريها العاملون من الانتاج اليهودي.

وإذا كان الحديث عن السوق الشرق اوسطية يعد بتقدير معظم للفكرين في العالم العربي سابقا لأوانه فذلك الامر بالنسبة للمقاطعة الاقتصادية. وتجادل إسرائيل بأن منشأ المقاطعة يعود إلى القول بأن القضية الفلسطينية هي محور النزاع. وبما أن هذه القضية قد حلت فقد زالت مبررات العرب في الاستمرار على المقاطعة. ولكن تبقى هذه المقاطعة رغم ما فيها من لغرات هي من الأوراق القليلة الباقية في يد الاطراف العربية والتي يمكن استخدامها للتعجيل بالتوصل إلى اتفاقات أخرى مع سوريا ولبنان تضمن الانسحاب من الجولان ومن الجنوب اللبناني. والمقاطعة العربية لإسرائيل ذات شقين: الشق الأول يتمثل في منع التبادل التجاري المباشر. أما الشق الثاني فيشتمل على حظر التعامل مع الشركات التي تستثمر أموالها في الدولة العبرية كما حدث في الماضي بالنسبة لشركة كوكاكولا أو شركة فورد للسيارات. وقد جرى تخفيف هذا النوع الأخير من المقاطعة بالتدريج خلال الأعوام الماضية. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة فإن إلغاء المقاطعة للمتعلة في تبادل التجاري لايشكل خطرا كبيرا كما دلت على ذلك التجربة المصرية في التطبيع.

هكذا يمكن القول إن الخطورة لا تكمن في إلغاء المقاطعة بل في إقامة السوق الشرق اوسطية حيث يمل المنتجون الاسرائيليون في أن يجلبوا في دول النفط سوقا عظيمة لتصريف منتجاتهم، بل تلجأ للشاريع الامريكية منذ الآن إلى عرض فكرة جذب الاستثمارات العربية لإعادة بناء الاقتصاد المنهار في الأراضي العربية المحتلة والتي لاتنفصل اقتصاديا عن إسرائيل. وقد دعيت الدول النفطية بجانب دول غرب أوروبا واليابان ونحو أربعين دولة في اجتماع بواشنطن خلال الأسبوع القادم لجمع التبرعات والاستثمارات اللازمة لإعادة هيكلة الاقتصاد في الضفة والقطاع. قد يجد العرب أنفسهم منساقين إلى هذا التعاون الكفيل لإسرائيل في نفس الوقت لدوافع إنسانية فإن وطأة المعاناة التي خيمت على السكان العرب في الضفة والقطاع كانت شديدة منذ أن وضعت القيود على دخول اليد العاملة العربية إلى ساحات العمل داخل إسرائيل. فلا يجوز القول إن أن اتفاق غزة - أريحا يمثل خطوة أولى نحو اختراق اسرائيلي للاقتصاد العربي؟

كثيرون ممن لم يقتنعوا بمزايا الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني ولم يشأوا مع ذلك أن يعرفوا، اكتفوا بالقول تعليقا على الاتفاق أنه شأن فلسطيني ولا بد من الموافقة على ماارتضاه الفلسطينيون لانفسهم. والواقع أن الاتفاق ليس شأننا فلسطينيا بحتا بل ينطوي على انعكاسات بعيدة المدى في الدول العربية بصفة عامة والأردن بصفة خاصة. ومنذ أن أعلن عن الاتفاق والتصريحات الامريكية والاسرائيلية تتوالى حول ضرورة إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وفضلا عن ذلك السعي لادماج إسرائيل مع الدول العربية في سوق مشتركة شرق اوسطية ومن المفارقات أن تظل فكرة السوق العربية المشتركة مطروحة طوال ثلاثين عاما دون أن تلقى حظا من النجاح بينما احتمالات تنفيذ السوق الشرق اوسطية التي تجمع بين العرب وإسرائيل وتركيا وإردنة لأن الدول الصناعية السبع الكبرى تشجع على قيام مثل هذا التكتل. ولا ينكر أحد أن التكتلات الاقتصادية الكبيرة هي سمة العالم المعاصر وهي تحقق مزايا للأعضاء المنتمين إلى مثل هذه التكتلات في حالة كونهم أندادا من حيث الكفاءة التكنولوجية والتراث الحضاري المشترك. أما إذا افترضنا عناصر الندية فلا بد من أن يسيطر العنصر المتقدم على بقية الأعضاء المكونة للسوق الشرق اوسطية.

ومن هنا يمكن القول إن عجز إسرائيل عن مجابهة التفوق الكمي العربي منذ تأسيسها قبل أربعة وأربعين عاما يمكن تعويضه الآن بالتفوق النوعي من خلال خطة السوق الشرق اوسطية وقد ثبت أن التوسع المباشر باحتلال الأرض يجر المتاعب على الدولة العبرية لذلك فإن التوسع بالانتشار الاقتصادي في المنطقة العربية مترامية الأطراف يحقق مزايا عديدة للطرف الاسرائيلي. وقد اشتمل اتفاق غزة - أريحا على عدة ملاحق تضمن لإسرائيل منذ الآن مزايا عديدة بحيث يمكن تحول الكيان الفلسطيني الخاضع للحكم الذاتي المحدود إلى حसर تعبر من خلاله الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية إلى المناطق المجاورة ولعل هذا مايفسر لنا حذر الملك حسين من الفكرة الكونغرسالية التي تجمع بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية. ومن الواضح أن منظمة التحرير منذ أن تبنت احياء الكيان الفلسطيني قد نجحت في تحقيق انفصال الضفة الغربية عن المملكة الأردنية أكثر مما نجحت في تأكيد استقلالها عن إسرائيل خاصة مع عقد الاتفاق الأخير الذي يشير إلى إقامة ميناء حر في غزة يخدم كلا من الضفة والقطاع وإسرائيل. كما اشتملت الاتفاقية على خطة إنشاء قناة تصل بين البحر المتوسط والبحر الميت تستخدم في توليد الكهرباء وغدا قد يضاف إلى ذلك إنشاء خط أنابيب لنقل البترول العربي عبر إسرائيل لينافس خط السوميد المصري.

وعلاوة على الفرصة التي ضاعت سنة ١٩٧٨ في كامب ديفيد لقد كانت هناك فرص أخرى أمام الفلسطينيين للحصول على مصير أفضل مما يبدوا الآن وذلك من خلال الخطة التي سماها الاسرائيليون بالخيار الأردني وكانت تقضي بانسحاب اسرائيلي من معظم الضفة الغربية واعادتها إلى السيادة الأردنية في مقابل صلح مع حكومة عمان. قد كان يتوسم الفلسطينيون بعد تحقيق هذا الانسحاب أن يعيدوا النظر في طبيعة علاقاتهم بالأردن ولكن الرغبة في إقامة مظاهر الدولة مهما كانت صغيرة طغت على كل المشاريع الأخرى. وقد لايعرف الكثيرون أن بعض



«خيال المائة» .. السوق الشرق أوسطية ؟!

بقلم : **عبد الستار الطويلة**

وقلنا إن الولايات المتحدة ترى أن ركائزها في تلك المنطقة هي: تركيا شمالاً.. وإسرائيل في الوسط.. وجنوب أفريقيا في الجنوب..

ولنتنبأ أن الصراع سيدور بين مصر وإسرائيل لتتولى مركز قيادة منطقة الوسط.. والأمريكيون مستعدون لحل توفيقى يعطى للبولتين مكاناً شبه متساو.. خصوصاً أن من ثوابت السياسة المصرية أنها لا تسمح لإسرائيل أن تكون اليد العليا في المنطقة.. وهذا هو سر دفاعها المستميت عن حقوق الشعب الفلسطيني القومية وضرورة جلاء قوات إسرائيل من كل الأراضي المحتلة فمصر لا تريد دولة كبرى ذات هيمنة في المنطقة.. وإن كانت ترحب بالتعاون.. ويريد الإسرائيليون أن يدعموا مركزهم في التعاون الاقتصادي للقبيل (السوق الشرق أوسطية) بالاعتماد على الفلسطينيين.. الذين يمكن تسميتهم بيهود العالم العربى لهارتهم وقدراتهم المالية والإنتاجية خصوصاً أن منهم مليونيرات يعملون خارج العالم العربى.. بل كثير منهم له وضع اقتصادية مميزة في دول الخليج.

لقد كان الحلم الإسرائيلي دائماً هو: المال العربى + العمالة العربية + التكنولوجيا الإسرائيلية وضمت إليها من باب الأدب مصر بعد توقيع اتفاقية السلام معها.. هذه المغانة الثلاثية يمكن أن تحقق رخاء وضواً اقتصادياً هائلاً لإسرائيل نفسها في إطار عملية تنمية شاملة.. تلعب فيها إسرائيل الدور القيادي معتمدة على:

- تأييد الولايات المتحدة ودعمها.
- تفوقها في مجال الصناعات التكنولوجية الرفيعة المستوى.

إن الإسرائيليين وضعوا تصورات عديدة في مراكز بحث عديدة عن التعاون الاقتصادي المسبق بينهم وبين العرب.. وهم يعتمدون على تفوقهم الساحق في أعداد الكوادر الفنية الهائلة (إسرائيل فيها أكبر نسبة من خريجي الجامعات في العالم وكل الشباب يتعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية).

ولهم النزعة الاستعلائية والرغبة في الهيمنة لتقرأ ماذا يقوله واحد مثل أبا إيمان وزير خارجية إسرائيل السابق وهو الذي اشتهر عنه أنه أحد الحماة الإسرائيلية، أننا لا نريد أن تكون علاقتنا الاقتصادية مع بلاد الشرق الأوسط على غرار العلاقات القائمة بين لبنان وسوريا ولكن نريدها على غرار علاقات الولايات المتحدة مع بلدان أمريكا اللاتينية من حيث التعامل الاقتصادي مع ملاحظة الفوارق التاريخية والثقافية واللغوية ونريد أيضاً المحافظة على طابعنا العربى.

وهي كلمات لا تعنى غير شيء واحد هو الهيمنة.. ولكن يلاحظ أيضاً أن أبا إيمان يدعو إلى الاحتفاظ بإسرائيل «عربية» وهذا اتجاه يناقض الاتجاه الآخر في إسرائيل.. وهو الاتجاه الذى يدعو إلى انتماء إسرائيل للشرق الأوسط لأن هذا هو مجالها الحيوى في التطور والنمو والرخاء.. وهو الاتجاه الذى تتبناه حركات السلام والأحزاب الديمقراطية في إسرائيل. والحقيقة أنه لا يجب أن نخشى أى محاولة لإقامة أى تعاون اقتصادى تحت أى اسم.. إنما المهم.. هو أن نحقق نحن العرب أولاً تعاوناً اقتصادياً قوياً..

ولا يجب أن نشير دعاية مبالغ فيها عن قوة إسرائيل الاقتصادية فهي ليست قوية بقدر تلك الدرجة وإنما هى سوق في المنطقة ستعتمد على أمريكا فهي القوة الأساسية دولياً واقتصادياً وعسكرياً.. قاعدتنا إذن تعاوننا العربى.. ثم لتتعاون مع الشيطان نفسه إذا كان في ذلك تعاون ما يفيدنا.. وبالشروط التى نراها نحن!

اكتسب موضوع السوق الشرق أوسطية أهمية في هذه الأيام ودار الحديث عنه بالذات بعد إطلاق الناس على البند الخاص بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة في الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني الأخير.. وتساعد الدعوة من أجل تقديم للعونات المالية من جميع دول العالم القادرة وخاصة دول الخليج العربى ومبادرة الولايات المتحدة بتقديم ٢٥٠ مليون دولار كمساهمة منها ودعوتها لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع في واشنطن في أول أكتوبر القادم.. وإعلان تقديمات من البنك الدولى وغيره أنه يلزم للأراضي المحتلة أكثر من أربعة مليارات من الدولارات. ويثير الدهشة طبعاً هذا الحرص الإسرائيلى على تنمية الأرض التى تحتلها والمفروض أن تنسحب منها.. ولم يحدث من قبل في تاريخ الاستعمار أو الاحتلال الأجنبى أن أبدت الدولة المستعمرة أو المحتلة مثل تلك الرغبة على تنمية اقتصاد البلد الذى كان محتلاً!

ولكن الأمر أصبح واضح التفسير.. فإسرائيل ومن وراءها الولايات المتحدة تريد إقامة ماسمى بالسوق الشرق أوسطية.. في المنطقة. وأولا يجب أن نحاول تعريف هذه السوق وحدودها.

لقد تعودنا في هذه المنطقة على الحديث عن سوق عربية مشتركة.. وسوق أفريقية وإقامة روابط بينهما.. وبين السوق الأوروبية المشتركة مثلاً.. ولكن تعبير سوق شرق أوسطية ظهر بعد تبلور النظام العالمى الجديد.. وبعد ظهور دلائل في احتمالات قرب حل مشكلة الشرق الأوسطية العربية في القدم وهى المتعلقة بالنزاع العربى الإسرائيلى. إذ ماذا سيكون عليه الحال بعد أن تسكت المنازع في المنطقة.

وبندى أن الأمريكيين والإسرائيليين لن ينسحبوا من الأرض العربية المحتلة ويعقدوا سلاماً شاملاً عادلاً من وجهة نظرنا لسواد عيون العرب.. وإنما من أجل تحقيق أهداف معينة..

ولذلك فإنه من قبيل التفكير غير الواقعى أو بالأحرى مجرد أضغاث أحلام أن يتصور أحد أن إسرائيل ستانسحب من الأرض المحتلة وتعيد هذا السلام وتبقى العلاقات مقطوعة بينها وبين جيرانها العرب..

ولذلك كان اشتراطها هى والأمريكيون على أن يعقد العرب من الآن حتى تلك الدول التى لم تدخل في حرب مع إسرائيل.. والمفاوضات التى سميت بمفاوضات الأطراف المختلفة لبحث مستقبل المنطقة أو بالأحرى مستقبل التعاون فيها..

إن التعاون بين البلاد العربية وإسرائيل شرط أساسى ونتيجة حتمية من نتائج التوصل لتسوية شاملة للنزاع العربى الإسرائيلى..

وأهم شكل لهذا التعاون هو التعاون الاقتصادى.. ولما كانت إسرائيل ليست بلداً عربياً.. بل دولة من دول الشرق الأوسط.. فقد ظهر تعبير السوق الشرق أوسطية.. إشارة إلى أنه تعاون يشمل كل الدول الموجودة في ذلك الشرق الأوسط..

ولقد كتبنا من قبل ثلاث أو أربع مقالات حول هذه التخطيطات خلال العامين الماضيين.. وقلنا إن تخطيط الولايات المتحدة زعيمة النظام العالمى الجديد يركز على اعتبار المنطقة من الشمال حيث توجد تركيا.. نزولاً إلى العالم العربى وإسرائيل.. عبوراً لأفريقيا حتى دول جنوب أفريقيا.. تخطط الولايات المتحدة أن تكون هذه المنطقة ضمن مناطق هيمنتها في العالم.. أو بتعبير مهذب مناطق حليفة حلفاً وثيقاً معها.. فهذه المنطقة علاوة على أهميتها الاستراتيجية تتركز فيها معظم الطاقة (البترول) وفيها موارد ضخمة للمواد الخام وفى أفريقيا بالذات حتى تبدو قارة عذراء.. وهى أيضاً سوق هائلة..



المصدر: العالم الجديد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠١٣ ٢٠١٣

نبض الاسواق



مسار اقتصاد المنطقة ما بعد السلام

يبدو ان العلاقات الاقتصادية بين بعض دول المنطقة بعد اتفاق غزة - أريحا - قد بدأت تتخذ المسار التي ترسمه له اسرائيل والولايات المتحدة حيث يادر الاردن إلى الاتفاق مع اسرائيل على «التعاون الاقتصادي».

كما بدأ الفلسطينيون في جمع المساعدات العربية والدولية لتمويل إعادة بناء اقتصاد غزة - أريحا الذي يبدو انه سيبنى أساسا من خلال الشركات الاسرائيلية، وسيبنى على أساس الارتباط الوثيق وربما التبعية الكاملة لاقتصاد اسرائيل.

وأشير فقط إلى رؤوس موضوعات لما ترغب اسرائيل ومعها بعض الفلسطينيين وربما الاردن في تحقيقه على الصعيد الاقتصادي.

تحويل مسار نقل النفط من بعض دول الخليج إلى أوروبا والولايات المتحدة ليمر عبر اسرائيل وربما غزة وهو أمر لن يتم إلا على حساب نقل النفط عبر قناة السويس المصرية أو عبر خط سوميد في مصر أيضا - كما انه يجسد رغبة اسرائيل في وضع جانب من عمليات نقل النفط من دول الخليج التي لا تملك سواحل على البحر الأحمر تحت رحمتها.

ترغب اسرائيل في تحويل مسار الأموال العربية لتمر عبر مركز مالي اقترحت دراسات اسرائيلية سابقة ان يكون في مدينة ايلات، وكان الدول العربية التي تكافح لجذب الاموال العربية المهاجرة للضرب سوف تفعل ذلك لتقدم تلك الاموال إلى اسرائيل لتعيد تدويرها بدلا من تدعيم المراكز المالية العربية في مصر

والسعودية والبحرين، ودبي، علما بان عملة اسرائيل (الشيكل) ليست عملة حرة ولا قابلة للتحويل وهي مقيدة جدا بالمقارنة بعملات مصر ودول الخليج. ترغب اسرائيل في التحول لمصنع المنطقة والقطب الجاذب لاستثمارات الشركات العالمية الكبرى التي قد تقبل على الاستثمار في المنطقة بعد تراجع احتمالات التوتر العسكري بين بلدانها سيكون على حساب احتمالات توجبه مثل هذه الاستثمارات إلى بلدان مثل مصر ولبنان وبعض دول الخليج. ترغب اسرائيل في التحول إلى القوة التجارية الكبرى في المنطقة لتنمية اقتصادها على أساس التصدير للدول العربية والاستفادة من موقعها في التحول إلى مركز تجارة الترانزيت للدول العربية المشرقة التي لا تملك سواحل على البحر المتوسط.

واذا كان جانب من الفلسطينيين قد بدأ رحلة السلام مع اسرائيل فلا بأس في ذلك لكن الدول العربية الأخرى يجب ان تستثمر تحسن مناخ الاستثمار في المنطقة كى تدعم تعاونها الاقتصادي والتجاري وتدعم المراكز المالية والصناعية العربية، وكى تستقطب هي وليست اسرائيل استثمارات الشركات العالمية الكبرى المتنافسة بأفضل الشروط.

احمد النجار

إن اعتماد الهيكل الاقتصادي الاسرائيلي على قطاع الصناعات العسكرية كقطاع قائد وقطاع البناء والتشييد لامتناس فائض العمالة واستيعاب المهاجرين الجدد يقف حائلا أمام اندماج الاقتصاد الاسرائيلي مع الاقتصادات العربية. فالدول العربية بالتأكيد لن تشتري السلاح الاسرائيلي، حتى وإن كان أكثر تقدما من نظيره الأمريكي أو الأوروبي. فمزال شبح الحروب العربية الاسرائيلية المتكررة يخيم على العلاقات الاقتصادية المحتملة. كما أن قيام سوق شرق أوسطية يتطلب بالضرورة أن يمتلك الاقتصاد الاسرائيلي هيكلًا اقتصاديًا مكملًا للهيكل الاقتصادي العربية والتي تعتمد في وارداتها على السلع الهندسية والآلات والمعدات والسيارات والأجهزة المتقدمة وهو ما لا يتوافر في الاقتصاد الاسرائيلي. كما أن قطاع البناء والتشييد في أكثر من البلدان العربية خاصة مصر والمملكة السعودية لا يقل أهمية عن ذلك الذي تملكه اسرائيل ومن ثم فإنّه من الصعب تصور قيام تعاون عربي اسرائيلي في هذا الصدد.

الصناعات المدنية. فعلى مدى الاعوام الاخيرة انققت نسبة ٥٠٪ من موازنة «رفائيل» المخصصة للإنتاج على ما يقرب من ١٨٠ مصنعا في مختلف أنحاء اسرائيل لإنتاج أجهزة صغيرة منها ٥٠٪ تصنيع معادن وآلات حساسة و ٢٠٪ صناعات اليكترونية و ٢٠٪ كيماويات صناعية وبلاستيك ودهانات ومطاط وغيرها.

ويمكن أن نخلص مما سبق إلى حقيقة مفادها أن قطاع الصناعات العسكرية في اسرائيل يمثل قطاعا رائدا في عملية التنمية الاقتصادية الاسرائيلية سواء على مستوى الوزن النسبي مقارنة بالقطاعات الأخرى أو على مستوى التشابك القطاعي بينه وبين القطاعات الأخرى خاصة في المجالات الصناعية خاصة وأن مساهمة الصناعة العسكرية الاسرائيلية في صافي الناتج المحلي للقطاع الصناعي تقدر بنسبة ٥٠٪ - ٦٠٪ وتبلغ حصتها من الصادرات الصناعية ٤٠٪ وتزداد أهمية هذه الحقيقة خاصة عند تقييم الدور المحتمل أن تلعبه اسرائيل في إطار منظمة اقتصادية تضم اسرائيل وباقي الدول العربية في إطار ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية إذ ليس من المتسوق أن تنجح اسرائيل في تمويل صناعاتها العسكرية إلى صناعات مدنية فقد حاولت تنفيذ ذلك بالفعل ولكن التجربة باءت بالفشل تماما كما فشلت التجربة في الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والمانيا من قبل.

قطاع التشييد

أما قطاع التشييد والبناء في اسرائيل فيعتبر من أهم الدعامات التي يقوم عليها الاقتصاد الاسرائيلي بعد الصناعات العسكرية حيث لم تتوقف عمليات البناء والتشييد للمستوطنات والوحدات السكنية لحظة واحدة منذ قيام اسرائيل وحتى الآن. وقد عبرت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية عن هذا النمو المطرد لقطاع البناء بقولها «منذ السبعينيات لم تشهد اسرائيل نموا متزايدا في أعمال الاستيطان كما يحدث الآن حيث يتابع وزير الإسكان وعلى نحو محموم إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة وخلق الطرق وإعداد الأرض لأعمال البناء».

يبقى السؤال مرة أخرى ماذا تستطيع أن تقدم اسرائيل للعالم العربي في إطار السوق الشرق أوسطية المحتملة؟



المصدر : العالم العربي

التاريخ : ٢٠١٢ ٢٠١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اقتصاد الحرب يعرقل اندماج اسرائيل في السوق الشرق أوسطية

تامر مكرم

أثيرت في الآونة الأخيرة تساؤلات عديدة حول رغبة اسرائيل الحقيقية في اقامة علاقات اقتصادية مستقرة ومثمرة مع بلدان العالم العربي خاصة في ضوء التطورات التي شهدتها مسيرة السلام في اعقاب توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي / غزة — أريحا / واحتمالات التوصل إلى اتفاقات مشابهة على صعيد المسارات الأخرى سواء مع سوريا ولبنان والاردن. وللإجابة على هذه التساؤلات فإنه يتحتم علينا التعرض لهيكل الاقتصاد الاسرائيلي والتعرف على مدى ما يمكن أن تقدمه اسرائيل للعرب ومدى قدرتها على الاندماج مع النظم الاقتصادية في الدول العربية. وهل هذه الرغبة الاسرائيلية في اقامة علاقات اقتصادية مع العالم العربي تأتي نتيجة توسع في الهيكل الانتاجي الاسرائيلي أم كرد فعل لازمة هيكلية يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي؟

بداية يمكن القول ان الاقتصاد الاسرائيلي ظل حتى وقت قريب يعتمد على قطاعي الصناعات العسكرية والبناء والتشييد في دفع عملية التنمية الاقتصادية والذي فرضه الصراع العربي الاسرائيلي من ناحية والافكار الصهيونية المتعلقة بجمع شتات اليهود من انحاء العالم للاستيطان في فلسطين من ناحية أخرى.

الصناعات العسكرية في اسرائيل

فتعتبر الصناعات العسكرية الاسرائيلية قطاعا هاما بل وقائدا في الاقتصاد الاسرائيلي حيث تعد ميزانية الدفاع الاسرائيلية من اكبر موازنات الدفاع في العالم وتتراوح قيمتها ما بين ١/٥ إلى ١/٢ الناتج القومي. وتختلف ميزانية الدفاع عن ميزانيات الوزارات الاسرائيلية الأخرى حيث تصدر بقانون خاص يتجدد سنويا رغم امتداده لفترة طويلة تصل إلى ما بين خمس وعشر سنوات.

وتشير التقديرات إلى تزايد نصيب الصناعات العسكرية في ميزانية الدفاع الاسرائيلي. فبعد أن كانت تمثل ١٢,٥ في المائة عام ١٩٦٦م أصبحت تتراوح ما بين ٢٠٪، ٣٠٪ منذ بداية الثمانينات. وتنقسم الصناعات العسكرية في اسرائيل إلى ثلاثة محاور رئيسية هي: الصناعات الحيوية والتي تعد اكبر الصناعات العسكرية في اسرائيل ثم «ناحاس» المختصة بتصنيع الاسلحة الخفيفة والذخائر ثم محور «رفائيل» وهي المختصة بتطوير الوسائل والمعدات القتالية خاصة في مجال الصناعات الاليكترونية العسكرية الدقيقة. كما يعتبر هذا المحور اكبر هيئة بحوث عسكرية في اسرائيل.

اسرائيل وتجارة السلاح

ومنذ منتصف الثمانينات اتجهت اسرائيل إلى تجارة السلاح العالمية وذلك نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه عمليات التصدير في الاقتصاد الاسرائيلي حيث تشير الاحصاءات إلى أن صادرات السلاح الاسرائيلية شهدت نموا ملحوظا فبعد أن كانت ٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٢م قفزت إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠م ثم ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ وفي عام ١٩٨٦م بلغت هذه القيمة مليارا و٣٤٦ مليون دولار لتصل إلى ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩١م.

ويرتبط قطاع الصناعات العسكرية بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد الاسرائيلي، حيث نجد أن معظم الاجهزة الصغيرة ومكوناتها يعهد بإنتاجها إلى قطاع



المصدر : الشرق الأوسط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

مساعدات فورية إلى غزة وأريحا

المجموعة الأوروبية مستعدة لتمويل مشروعات سوق « شرق أوسطية » بـ 2.1 مليار دولار

وكشف المدير العام في المفوضية الأوروبية التقارب عن المشاريع الإنشائية التي وافقت مفوضيته على تمويلها في القريب العاجل في الأراضي المحتلة. وقال: «إننا قد رصدنا 80 مليون وحدة نقدية أوروبية (96 مليون دولار) إلى غزة وأريحا وسيتم صرفها قبل عام 1994 إلى جانب الاتفاق مع بلدان الدافعا، على تخصيص 80 مليون إيكو أخرى (96 مليون دولار) لفائدة قطاع الإسكان في غزة وحدها و 13 مليون إيكو (15.6 مليون دولار) لبناء محطة تكرير المياه ووضع المجاري في غزة، كما أن الخطة قد تعهدت من جانبها بتمويل إقامة نظام لمجمع القمامة في غزة، ووافقت المجموعة على تنفيذ مشروع آخر قدره 20 مليون إيكو (24 مليون دولار) لبناء 100 مدرسة في غزة أيضاً. وأكد إعلانات راين في نفس السياق أن المفوضية الأوروبية قد تعهدت ببناء 3 أو 4 مجمعات صناعية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني لتتمكن المستثمرين الأجانب من استثمارها إلى جانب خلق فرص عمل للفلسطينيين وذلك بواسطة الموازنات التي تخصصها رؤوس الأموال الأوروبية المعرضة للخطر.

بروكسل:
من عبد الحميد اليحيوي

قال إعلانات راين مدير عام علاقات المفوضية الأوروبية مع الشرق الأوسط أن المجموعة الأوروبية ستصرف 80 مليون وحدة نقدية أوروبية (96 مليون دولار) قبل بداية عام 1994 إلى غزة وأريحا. وقال في تصريح له الشرق الأوسط أن المجموعة مهتمة بتمويل بناء سوق شرق أوسطية، وذكر عقب اجتماع عقده المديرون العامون في المفوضية الأوروبية مع المفوض الفلسطيني شوقي أرمل الذي بحثوا معه متطلبات التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن الاهتمام الحالي للمجموعة الأوروبية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ينصب بشكل خاص في دعم المسيرة السياسية الجديدة التي أحدثها الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الأخير. وركز إعلانات راين في تصريحه الخاص على أن الأسرة الدولية بما فيها المجموعة الأوروبية مطالبة بأشعار الفلسطينيين بما فيه الكفاية أنهم يحظون باهتمامها، وهو ما يفسر التعهد الأوروبي الأخير برصد ميزانية قدرها 500 مليون وحدة نقدية أوروبية (600 مليون دولار) لنفع التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأضاف: «إنه يتعين علينا اليوم ألا نكتفي بالاهتمام بالفلسطينيين فقط وإنما بمقبة دول المواجهة مع إسرائيل لاعطاء السلام دفعة إلى الأمام». وفي هذا السياق قال إعلانات راين «إن السياساتيين والكوريين وحتى التايوانيين قد تعهدوا لنا بتقديم مساعدة مالية للفلسطينيين في إطار الشعور بالمسؤولية الدولية تجاههم».



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ تموز ١٩٩٢

الضوء الأخضر للاهتمام بالمشاكل
القائمة في بقية البلاد العربية المعنية
مباشرة بالسلام مع إسرائيل (سورية
والأردن ولبنان) ووضع تعاونها مع
تلك البلدان في إطار بناء سوق شرق
أوسطية تقوم على قطاعات المياه
والنقل والمواصلات وأن تشعر أوروبا
بما فيه الكفاية تلك الدول أن الأموال
لتحقيق تلك الغاية متوفرة لديها
وتخصص لها 1.8 مليار وحدة نقدية
أوروبية (2.16 مليار دولار).

كشف النقاب أيضاً عن نية المجموعة
الأوروبية في تمويل دراسة أخرى
لوضع نظام ضرائبي في الأراضي
المحتلة يكون بديلاً عن النظام
الإسرائيلي المعمول به حالياً. وعلى
صعيد تعزيز التعاون بين المجموعة
الأوروبية وبلدان الشرق العربية
أكد ابراهيم راين أن المفوضية
ستطالب المجلس الوزاري الأوروبي
المزمع عقده في 4 أكتوبر (تشرين
الاول) الحالي في لوكسمبورج باعطاء

واوضح المسؤول الأوروبي من
جهة أخرى أن المفوضية تركز حالياً
كل اهتمامها على تعزيز الوضع
الاقتصادي في غزة بصفة خاصة
وقال: «إنها عازمة على تمويل دراسة
حدوى في قطاع غزة لمعرفة الأماكن
التي سيقع عليها إنشاء البنيات
التحتية الفلسطينية نظراً لأن القطاع
صغير للغاية ومحتشد بالسكان حتى
أن النسبة الديمغرافية فيه تتعدى
النسب في هولندا بـ 5 أضعاف». كما



المصدر : العرب

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقارير اقتصادية

البنك الدولي يرسم ملامح المنطقة حتى عام ٢٠١٠ الخصخصة طريق إلى «الشرق أوسطية»

العقبة يعتبره التقرير انه المشروع الذي سيبين
الامكانيات الفعلية والحاجة الضرورية إلى
التفاعل الاقليمي .. من جهة أخرى فإن هناك
مشروعاً مقترحاً بإقامة شبكة اقليمية
هيدرولوجية وذلك لعلاج المشكلات الخطيرة
لندرة وتلوث المياه وذلك على نطاق مشرق ومغرب
المنطقة هذا بخلاف اقتراحات بمشروعات
ما زالت قيد البحث موضوعها «الماء والبيئة» تقوم
به «مجموعة الأطراف المتعددة من أجل سلام
الشرق الأوسط».

وتقدر التكاليف الاجمالية لهذه المقترحات بما
يزيد على ٥ بلايين دولار أمريكي في المدة ما بين
٤ إلى ٥ أعوام ويرى التقرير أن التكلفة لا تمثل
إلا قدراً صغيراً من إجمالي الاستثمارات
بالمنطقة خاصة وأن الاستثمارات بها في عام
١٩٩٠ بلغت حوالي ٤٠ مليون دولار.

ويطرح التقرير العلاقة بين التعاون الاقليمي
وما يسمى بالاصلاحيات الاقتصادية في دول
المنطقة، ويرى أن الحالة الراهنة بالمنطقة في
تدهور مستمر في الانجاز الاقتصادي ومستوى
المعيشة، مع تزايد الاستدانة من الخارج،
وارتفاع في البطالة تلك المشكلة الاقتصادية
الخطيرة التي تهدد البناء الاجتماعي والسياسي
على نطاق المنطقة كلها، حيث يوجد أكثر من ٥٪
من قوة العمل غير مستخدمة في المغرب ومصر،
بينما يزيد المعدل في الاردن واليمن إلى ٢٥٪
ويدخل في النسيج قطاع كبير من المتعلمين
الثقفيين الباحثين عن الوظيفة الاولى بهم، هذا
بخلاف أن المصادر البشرية في المنطقة لم تلق
التنمية المناسبة الامر الذي جعلها متخلفة عن
مجموعة البلدان متوسطة الدخل وذلك في كافة
نواحي المكتسبات الثقافية التربوية والصحية..
ويرجع التقرير السبب إلى وجود قطاع عام
سائد في كل من مصر وسوريا والجزائر، في
حين أن «إسرائيل» تجاوزت هذه الاشكاليات
لعدم وجود قطاع عام بها... وتوضح هذه
الصورة المخلوطة التقرير حيث أن اللحظة الراهنة
التي تتفاقم بها المشكلات المشار إليها تأتي في
وقت يتراجع فيه القطاع العام عن دوره الريادي
وذلك لصالح توجه الخصخصة التي يريها
البنك الدولي وصندوق النقد، الدولي ونتج عنها
ارتفاع عدد المتعطلين إلى ٣ ملايين عاطل مع

دخلت المباحثات حول «مشروعات التنمية
الاقتصادية في الشرق الأوسط» بين البنك الدولي
وأطراف عديدة في منطقة الشرق الأوسط بينها
«إسرائيل» مرحلتها الحاسمة خلال هذا
الأسبوع، وعلى مدار يومي ٢٠، ٢١ من هذا
الشهر طرحت كل الأطراف العربية تصوراتها
حول الموضوع وتركزت معظمها حول مبدأ
التمويل المباشر لدول المنطقة أملاً في الرواج
الاقتصادي خاصة بعد توقيع اتفاق غزة -
أريحا.

كان البنك قد قدم تصورات جاهزة حتى عام
٢٠١٠ للمنطقة في أكتوبر ١٩٩٢، وذلك كما جاء
في تقريره «غير المعلن» «التنمية الاقتصادية
والاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»
اعده اسحاق داود يهودي - أمريكي من اصل
لبناني .. ويربط التقرير الذي حصلت عليه
«العربي» بين ما يسمى بالاصلاحيات الاقتصادية
في الأقطار العربية التي اخذت بنظام القطاع
العام في العقود الماضية وبين السوق الشرق
أوسطية، مع التأكيد على اعتبار إسرائيل كياناً
له علاقات طبيعية مع باقي دول المنطقة، وليس
شرطاً أن تتم عملية التعاون الإقليمي بعد النجاح
الكامل في عملية السلام، وإنما يكفي إحراز
بعض التقدم على صعيدها فقط.

أما المشروعات الإقليمية التي سيقدمها البنك
للمنطقة حتى عام ٢٠١٠ فيقول عنها التقرير:
هناك (١٤) مشروعاً للاصلاحيات الهيكلية في
المنطقة تتمتع ثلاثة منها بجاذبية خاصة، وهي
تحسين واستكمال الطرق العامة العريقة
الأساسية والتي تربط بين بلدان المغرب، المشروع
الثاني هو إعادة تعبئة «كوستاك هايواي» الذي
هو طريق الشاطئ البار على طول الشاطئ
الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ويجري أساساً
عبر لبنان - إسرائيل - سيناء أما المشروع
الثالث فيتضمن تحسينات إقليمية يمكن أن
تيسر تدفق البضائع والمسافرين بين بلدان
المنطقة.

أما في مجال قطاع القوى فيقترح التقرير
مشروعين، هما محطة المشرق لترابط القوى
الكهربائية ومحطة المغرب - أوروبا لخطوط
أنابيب الغاز الطبيعي، أما بخصوص إدارة
المصادر الطبيعية فهناك اقتراح بمشروع لخليج



المصدر: الحرة

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢

نهاية عام ١٩٩٢ بعد ان كان ٨٩٣ ألفا عام ١٩٨٦.

بالرغم من هذا فإن التقرير يرى إن الإصلاحات الداخلية هي الطريق الوحيد لحل مشكلة البطالة الحالية والمستقبلية، يتزامن هذا مع الهجرة إلى الخارج وخاصة إلى البلاد النفطية حيث أن الاستمرار في سياسات التضييق على الهجرة يمكن أن يصيب بالأذى النمو الاقتصادي بالمنطقة، وفي نفس الاتجاه لابد من خطوات إجرائية داخلية تضبط عملية الإصلاح وتضع الأرض الصلبة للتعاون الاقليمي وتلك الخطوات هي:

- أن يظل معدل الاستثمار عالياً - ٢٥٪ من اجمالي الناتج المحلي أو أكثر.
- استقرار اقتصادي كبير مع تركيز على الموازنات الداخلية وأيضاً الخارجية.
- تحسينات في إدارة القطاع العام تتضمن إصلاحات الخدمات المدنية، مع خصخصة مشروعات الدولة في القطاعات غير الاستراتيجية وتحويل النفقات العسكرية إلى القطاعات الاجتماعية والمشروعات الهيكلية الأساسية، وتطوير تصاعدي في كفاية وفاعلية القطاع العام ليكون قادراً على أفراز شبكة من الأمن الاجتماعي ومزيد من التعاون الاقليمي.
- تحرير الأسعار لوضع وصيانة الأسعار الأساسية الداخلية في خط واحد مع باقي دول العالم.
- إصلاحات ضريبية وانتظامية لسوق العمل والسوق المالي، ونظام للاستثمار لتيسير وتشجيع نشاط القطاع الخاص.
- إصلاح التجارة لتشجيع زيادة تدفق السلع والخدمات الاقليمية والعالمية، وزيادة التحولات للتكنولوجيا الحديثة.
- تعزيز التعليم والصحة، وخفض النمو السكاني، واستخدام المياه بشكل أكثر فاعلية، وتجنب أي تفسخ بيئي غير لازم.
- ويصل التقرير في نهايته إلى القول بأن استمرار عملية السلام لها الدور الهام في سبيل تعزيز سيناريو الإصلاح الداخلي، وأن تدبيراً مصحوباً بمعاهدة بعدم تكاثر الأسلحة يمكن أن يسمح لدول خط المواجهة أن تخفض من نفقات الدفاع دون الإضرار بأمنها القومي.

الأهرام الاقتصادي

المصدر :



٢٠٠٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل ستقود إسرائيل المنطقة

اقتصاديًا؟



اقتصاد
مابعد
السلام

● أهمية تقدير عنصر
الزمن للدخول في السوق
الشرق أوسطية

● الدراسات الاقتصادية
المستقبل مابعد السلام تمت
في ١٩٦٥

إن القضايا المعاصرة غالباً ما تظل غير مفهومة فهما كاملاً إلى أن تصبح تاريخاً وتنتسب لنا رؤيتها في سياق تاريخي ويمكن بعلم المستقبل إلى حد ما أن يزودنا بعنل هذا السياق الآن ، وذلك بأن يهيء لنا موقعاً ممتازاً نصطنعه لأنفسنا ويتيح لنا أن ننظر منه إلى الخلف فإذا درسنا إحدى القضايا المعاصرة من خلال هذا المنظور فإنها تبدو لنا مختلفة تماماً ومن ثم يمكن فهمها على نحو أفضل .. هذا ما قاله ، هيرمان كان ، أحد علماء الاستراتيجية البارزين في الولايات المتحدة وأحد رواد علم المستقبليات وهو الذي أسس وترأس معهد هيدسون .
لذلك علينا أن نبدأ كما قلنا سابقاً بتشكيل هيئة أو لجنة عليا لوضع أسس المستقبل من خلال المنظور الحالي لواقع العلاقات ولواقع التصورات الإسرائيلية التي طرحت في الماضي لأن أحد عوامل النجاح في ادراك الصراع يكمن في ادراك البدائل وخصوصاً ادراك النقيض بصورة جوهريّة .



الأهرام الاقتصادي

المصدر :

التاريخ : ١٩٧٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علينا ان نعي ان الدراسات الاسرائيلية والتي نشر معظمها عقب مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات للقدس توضح أهمية تقدير عنصر الزمن في عملية بناء العلاقات بين اسرائيل والدول العربية .. علينا الان بالغ في تقدير منافع السلام هذا ما اكدته الدراسات الاسرائيلية على الاقل في السنوات الاولى .

ولقد برز هذا على وجه الخصوص في السيناريو الذي اعدّه « إفرام دبيرت » المستشار الاقتصادي لوزير المالية الاسرائيلي وكذلك دراسة « دافيد بروت » عن مستقبل التعاون الاقتصادي بين مصر واسرائيل .. والاسرائيليون يفرقون بين الزمن القصير والزمن الطويل في عملية اقامة العلاقات مع الدول العربية وهو ما نبه اليه « أرنون جفني » وأشار الى انه في المرحلة الاولى سوف يكون على اسرائيل ان تنفق اموالا لبناء السلام والا تتوقع عائدا سريعا اما في المرحلة الثانية فانها ستحصل على عائد ما انفقته في المرحلة الاولى .. وان المرحلة الاولى هي المرحلة الحاسمة في المدى القصير ولكن كلما اكتمل السلام وتأكد بفضل « استثمارات السلام » فسوف تشعر اسرائيل بالارتياح وتجنّي الثمار . فاقامة العلاقات الاقتصادية العربية مع اسرائيل ينبغي ان تبني على العلم والا وعلى الدراسات العلمية اولا وان تخرج من مراكز الابحاث وليس من داخل مجلس الشعب ان يقرها الباحثين اولا ويوافق عليها المسئولون ثانيا .

التفقات الامنية لكل من مصر واسرائيل الى الثلث فقط فقد يصبح ممكنا زيادة التوظيفات في التنمية الاقتصادية في كلتا الدولتين بنسبة ٥٠ ٪ ومضاعفة ميزانية الانعاش الاجتماعي دفعة واحدة . والمعروف ان تلك الدراسة تطورت لاحقا لتصبح معروفة تحت اسم « المشروع الاقتصادي الاسرائيلي لمصر » وقد عرضت خطوط تلك الدراسة عام ١٩٧٧ .

دراسة زنبار

- ودراسة زنبار التي قام بها « موش زنبار » محافظ مصرف اسرائيل السابق عقب توقيع الاتفاق مباشرة على مصر انتهى في نتائجها الى ضرورة ان يكون لاسرائيل دور في « تنمية الاقتصاد المصري » لكي يعمق الاقتصاد الاسرائيلي جذوره في المنطقة ويضمن وصول السلع عبر مصر الى الخليج .

التواجد ببطء

- وفي دراسة « شلومو افنيري » - استاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية حذر من تواجد اسرائيل بارز في مصر عندما يحل السلام سواء في شكل مؤسسات او افراد فمن شأن ذلك - حسب رايه - ان يؤدي الى عكس النتائج المطلوبة وان يثير مخاوف المصريين من السيطرة الاسرائيلية تكنولوجيا وثقافيا .

دراسة افرام دبيرت

والاعجب من ذلك وجود العديد من السيناريوهات المختلفة لكل لحظة تحول واحتمالات مختلفة فلقد قام افرام دبيرت - المستشار الاقتصادي لوزارة المالية عام ١٩٧٠ - بإعداد سيناريو دقيق لمتغيرات التي ستطرأ على الاقتصاد الاسرائيلي في ظروف السلام في ثلاث مجالات

- ١ - الاقتصاد في حالة الحرب ووقف متقطع لاطلاق النار
- ٢ - الاقتصاد في حالة وقف القتال لمدة خمس سنوات
- ٣ - الاقتصاد في حالة السلام التام - وانتهى دبيرت الى استنتاج مهم هو انه لن يكون هناك فارق جذري بين الاقتصاد في السنة الخامسة في ظروف وقف القتال وبين السنة الثالثة في ظروف السلام التام ..

تحليل الدراسات الاسرائيلية

لقد فوجئنا عقب زيارة السادات للقدس بكم هائل من الدراسات الاسرائيلية التي تتحدث عن سبل دعم التعاون الاقتصادي العربي الاسرائيلي والتي عكست كلها المطامع الاسرائيلية في الاقتصادات العربية والمصرية بصفة خاصة . نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- دراسة شيفر التي اعدّها البعائر شيفر عام ١٩٦٥ وكان يشغل يومها منصب مدير عام مصرف اسرائيل في عهد رئيسة الوزراء جولدا مائير . الدراسة تتركز حول مستقبل التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية واسرائيل وهذه الدراسة تبرز الامال التي علقها الاسرائيليون على التعاون الاقتصادي .

واهم ما جاء في هذه الدراسة ان ميزانيات الدفاع هي المشكلة الرئيسية الاقتصادية لدول المنطقة فهي تشكل نحو ٣٠ ٪ من الناتج الاجمالي القومي لكل من مصر واسرائيل وبعد اقامة علاقات طبيعية بينهما يمكن توجيه موارد تقدر بنحو ٢ مليار دولار للتنمية الاقتصادية - وأشارت الدراسة الى انه اذا امكن خفض



الأهرام الاقتصادي

المصدر :

١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحليل لبعض المشروعات

من المعروف ان نسيج المجتمع الاسرائيلي رغم عوامل التمزق قد صهرته بوتقة من الخوف فعاش بين حلم تحقيق الامن والحفاظة على التفوق المستمر على جيرانه فانظروا الى قوة كبرى تسانده وترعاه وعلى الجانب الاخر كان النسيج العربي رغم عوامل التوحد يعيش دائما ممزقا وكلما كانت هناك محاولات لتوحيده كانت عوامل التمزق اسرع للعودة به اسوا مما كان فحينما تتواجد الثروة تغيب القوة وحينما تتواجد القوة تغيب القدرة وحينما تتواجد القدرة تغيب الارادة لتستمر عوامل التمزق للنسيج العربي ويعيش المجتمع العربي في دائرة مفرغة طالمت مع الايام ، ومن هنا كان السلام مطلبا قرضه الواقع والاحداث لكي يعيد نسج منطقة الشرق الاوسط في نسيج واحد اقل قوة ، ولكنه اكثر قدرة على اعادة فهم متغيرات العصر .

وكل مانبغيه حقا في تلك المرحلة الحساسة ان تغلب على نواحي الضعف ومراكز القصور - كما قلنا في اعداد سابقة - حتى يمكن تغيير نتائج المباراة ان لم تكن في صالحنا تماما فعلى الأقل لتقليل الضرر الى الحد الادنى لهذا كان علينا ان ندرس بعض المشروعات والتصورات الاسرائيلية الاقتصادية لنبين مكان الضعف والقوة . وعلى الاجهزة المعنية الاخرى ان تلم بهذا وترصده بادواتها العلمية وتضع البدائل المختلفة

دراسة زاركا

وقد نشرها البيروزاركا في مجلة « الفيجارو الفرنسية » في ١٧ مارس ١٩٧٩ تحت عنوان « مشروع اسرائيل ضخمة فيما بعد السلام » عرض فيها المخطط العام للتصور الصهيوني لدور اسرائيل في المنطقة وتطلعاتها الى احتواء اقتصاداتها واستثمار امكاناتها . ويهمننا في هذه المقالة انها تعرضت للامام المشروع الذي اسماه الكاتب « مشروع الشرق اوسطية » كانت قد اعدت خطوطه الرئيسية جمعية خاصة تأسست عام ١٩٧٠ في القدس ، وحددت عام ٢٠٠٠ كافي لتنفيذه . كذلك اصدر مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب تقريرا عن اتجاهات التعاون المتوقع مع مصر في المجالات المختلفة - والتقرير اكد على ان مصر ليست مجرد قوة معادية في الماضي وانما هي خصم قوى في المستقبل وان هذه الخصومة لن تزول بالضرورة عن طريق معاهدة للسلام كونها تنبع من اختلافات اساسية في البنية الاساسية والثقافية للبلدين .. كذلك دعت الدراسة الى اقتصار التعاون بين مصر واسرائيل على الاجهزة الحكومية التي تخضع للاشراف والرقابة واخضاع المبادرات الفردية للسيطرة ايضا . وحذرت الدراسة من تدعيم اواصر التعاون الاقتصادي بين البلدين إلا في المجال الزراعي باعتباره « الامثل للتعاون بين مصر واسرائيل نظرا لتفوق اسرائيل النسبي والقيود المفروضة على حجم هذا التعاون .

افرام دبيرت :

● سيناريوهات مختلفة
لاقتصاد المنطقة في وقت
السلام والحرب

○ السلام سيخفض
النفقات الامنية ويدفع
بالتنمية بنسبة ٥٠٪

١/ مشروع مارشال للشرق الاوسط

والمشروع يهدف الى انشاء صندوق براسمال ٥ مليار دولار ولدة عشر سنوات لدول المواجهة (مصر - فلسطين سوريا الاردن - اسرائيل) وصندوق آخر براسمال ٣٠ مليار دولار لنفس الدول يساهم فيه راس المال اليهودي بنسبة الثلث .

موشى زنبار محافظ مصرف

اسرائيل :

● لابد ان يكون لاسرائيل
دور في تنمية الاقتصاد
المصري

● إسرائيل لا تتوقع عائدا
سريعا من السلام كما يبدو
لنا

نهمان الزياتي



بالإضافة الى مد البوب نفذ ضخم يصل السعودية واقطار الخليج بالبحر المتوسط ويرجع ان هذا الخط سيوصل بخط ايلات - عسقلان الاسرائيلي .
وأخر لعبور بترول العراق الى البحر المتوسط عن طريق اسرائيل مناقسا للخط الحالي المار بسوريا ولبنان

البحث عن دور

والذي تبغنيه اسرائيل بالفعل من كل هذه المشروعات والدراسات ماغرف يميدا شارون على غرار مبدا مونرو حيث عرف نظريته في الامن القومي بأنها تجاوزت منطق المواجهة المباشرة التي كانت محط تركيز العمليات العسكرية الاسرائيلية في الماضي . وأشار صراحة في محاضرة كانت معدة للقاء في معهد الدراسات الاستراتيجية الاسرائيلي عام ١٩٨٢ الى ان المجال الحيوي الاقليمي سيشمل مع نهاية الثمانينات دولا تمتد من الخليج الى شمال افريقيا وفي هذا يكرر المعنى الذي ذهب اليه الجنرال الاسرائيلي طل بل ان الاخير خاصة في الشرح والتفسير حين قال « ان مفهوم الامن القومي لدينا يجب ان يتجاوز حدود وجودنا الى البحث عن دور لنا » .

فاسرائيل حاليا في طورها الثالث تجاوزت مفهوم السلام العربي التقليدي الذي صانه ايجال الون الذي يتطابق مع طور دولة المعسكر الحربي الى مفهوم السلام الاسرائيلي الذي يتوافق فيها تدعيم الوجود التقليدي مع الدور الوظيفي في اطار الكيان كمشروع اقتصادي في اطار تحويل اسرائيل الى مركز اقليمي للراسمالية التمويلية او سويسرا الشرق الاوسط

آثار السلام

ولحارة فهم المرحلة الحالية وتصين لما يمكن ان يكون عليه المستقبل القريب لابد وان نحل آثار السلام على المنطقة العربية لتقليل الخسائر كلما امكن ومضاعفة الميزات التي ستجديها المنطقة من عملية السلام .

ولاشك ان تحديات السلام ستكون لها افرازات على الاطراف كلها من حيث انها ستؤدي الى حدوث تغيير في العقائد والابديولوجيات التي ترسخت على مدى سنين طويلة وبالفعل عملية السلام مع مصر قد ادت الى حدوث مثل هذه التغيرات .. كما ان استمرار مباحثات السلام لأكبر فترة ممكنة تؤدي الى تقديم تنازلات مستمرة

وعموما السلام سيؤدي ان أجلا او عاجلا الى تحديد حدود أمة معترف بها لاسرائيل على أساس وجود مناطق منزوعة السلاح ، ووضع قيود على حجم القوات المسلحة لكل الاطراف وحظر تصدير السلاح التقليدي وغير التقليدي لدول المنطقة . تلك النقطة لم تأخذها الدول العربية في الحسبان ولم تضعها كشرط من الشروط الاساسية مع اسرائيل « بالإضافة الى عدم السماح بالتوسع في الصناعات الحربية » اعادة النظر في كافة الصناعات العسكرية وكيفية تحويل البعض منها الى مصانع مدنية .

٢ - في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي

وفي هذا المجال تحاول اسرائيل تبني فكرة الاعتماد على الزراعة لانها العنصر الاساسي في الاقتصاد المصري واهم المشروعات التي ستطرح في هذا المجال - تعاون ثلاثي بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة في عمليات البحوث الخاصة بإنتاج الطنم والالبان ومعالجة التربة والهندسة الزراعية

- مشروع مير الذي يهدف الى تصريف الآلات الزراعية التي تصنع في اسرائيل الى مصر ومنها الى سائر احاء البلاد العربية ومشروعات اخرى ستطرحها فيما بعد . ولعل الفكر الاسرائيلي طرح وسيطرح مشروعات جديدة للطاقة ومعظم تلك المشروعات هو ماتضمنتها ايضا اتفاقية غزة واريحا .. والغرض منها التعجيل بتنفيذ تلك المشروعات مع مصر .. والا ستنفذها مع الفلسطينيين مثل :

١ - انشاء مجمع للصناعات البتروكيمياوية في سيناء يقوم على استغلال بترول سيناء

ب - مشروعات مشتركة للصناعات الثقيلة

ج - تطلب اسرائيل التعاون المشترك لاستغلال الثروات الطبيعية والمعدنية خاصة في سيناء والاستفادة من نتائج التصوير الجوي للاقمار الصناعية الامريكية (الاستشعار عن بعد) ولما يتوفر لديها من معلومات باعتبار ان هناك تشابها بين منطقة النقب جيولوجيا مع سيناء .

وفي مجال النقل والمواصلات اعدت وزارة النقل الاسرائيلية ووسساتها المختلفة العديد من المشروعات لوسائل النقل لاستغلال الموقع الجغرافي لمصر واسرائيل كحلقة اتصال بين اسيا وافريقيا واوربا

واهم تلك المشروعات

١ - مشروع السكك الحديدية اى

- تطوير واصلاح خط القنطرة شرق - العريش وتحويله الى خط مزدوج

- مد خط القنطرة - العريش الى « اشدره » وقد قدرت تكاليفه بنحو ٢٠٠ مليون دولار مع استعداد المؤسسات الاسرائيلية لتحويله ورأى المال اليهودي للمشاركة في تمويله

- مد هذا الخط لربطه بسكة حديد الحجاز

- انشاء الطريق السريع بين سيناء والاردن وطريق ايلات شرم الشيخ واعداده للشاحنات الثقيلة .

لكن ما يهمنا الآن هو ضم اتفاق غزة - اريحا وخاصة الملحق الثالث الخاص بانشاء مفاعل ذري عوضا عن فشل مثل هذا المشروع مع مصر ولجزم مصر لاقامة هذا المفاعل في سيناء حيث تقدمت اسرائيل بمشروع يفتاح لاقامة مركز ذري اقليمي في سيناء « حوال ٨ مفاعلات » ذرية وتم وضع الخطوط الرئيسية لذلك المشروع لحساب شركة الكهرباء الاسرائيلية حتى قبل كامب ديفيد .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٢

الجنرال الاسرائيلي طل

بل :

• ان مفهوم الأمن القوى
لدينا يجب ان يتجاوز
حدود وجودنا الى البحث
عن دور لنا

تقرير مركز الدراسات
الاستراتيجية بجامعة تل
ابيب :

• مصر خصم قوى في
المستقبل
• حذر من تدعيم اواصر
التعاون بين البلدين ماعدا
المجال الزراعي

المسرح العربي للدفاع بما يتماشى مع متطلبات كل دولة
وفي اطار التنسيق العربي المتكامل
٦ - امكانية الحصول على معلومات دقيقة عن القوة
العسكرية الاسرائيلية

الآثار السلبية

وتتمثل الآثار السلبية على المنطقة العربية في نقاط
عديدة يمكن مواجهتها بالاسلوب العلمى والتكامل
العربى ومن ابرزها .

١ - تغيير الايديولوجية العربية التى قامت على
اقتناعات وتفاعلات على اساس العداء المستمر مع
اسرائيل وانها جسم غريب يجب اقتلاعه

٢ - تفجر صراعات ذات طبيعة جديدة في المنطقة مثل
الصراعات العرقية والقومية والداخلية بين المعارضين
ونظم الحكم القائمة

الآثار الايجابية

لاشك ان هناك اثارا ايجابية كثيرة لكلا الطرفين
للسلام فالآثار الايجابية على اسرائيل تتمثل في .
١ - يوفر السلام الفرصة الكامنة لاسرائيل لزيادة
تأمين الجبهة الداخلية ضد العمليات العدائية وانتهاء
الانتفاضة الفلسطينية - وهذا ماتم تحقيقه بالفعل منذ
توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى
٢ - اعطاء القيادة الاسرائيلية الفرصة الكافية لتنفيذ
مخططات تطوير قواتها المسلحة من حيث الحجم
واسلوب الاداء
٣ - تقليل العبء الواقع على الطاقة البشرية المحددة
والاقتصاد الاسرائيل مثل إعادة النظر في مدة التجنيد
والاحتياط - تقليل عدد مرات الاستدعاء .

٤ - العمل على الاعتماد على الذات في تطوير السلاح
الموجود وما يمكن ان يحصل في إطار الترتيبات الامنية
للسلام في المنطقة ، وسائل انذار المليكرونية ارضية
وجوية - صواريخ مضادة للصواريخ - طائرات مقاتلة
متطورة .
٥ - تطوير الصناعات العسكرية بالاستفادة من القاعدة
الموجودة لاستكمال برامجها وتحقيق عائد اقتصادى
لدعم الدخل القومى والمحافظة على قدراتها العسكرية

الآثار الايجابية على العرب

يعتبر السلام فرصة كبيرة للدول العربية اذا
استغلوها حقا في دفع عجلة التنمية حيث ان السلام
سيؤثر كمايلي .
١ - يوفر السلام فرصة جيدة لاعطاء دفعة قوية
للتواحي الاقتصادية بعيدا عن شبح الحرب والارتقاء
بمستوى شعوب المنطقة
٢ - إمكانية إعادة تخطيط الاستراتيجية العسكرية
العربية لمواجهة كافة الاخطار الخارجية (ايران -
تركيا - اسرائيل)
٣ - ترسيخ اهمية الاعتماد على الذات في التصنيع
الحربى لتطوير الجيوش العربية وتحقيق اكتفاء ذاتى .
٤ - الاعتماد على الكيف وليس الكم في بناء الجيوش في
ظل قيود السلام
٥ - وضع خطط استراتيجية طويلة لاعداد

• المشروع الاقتصادي
الاسرائيلي لمصر تم وضعه
عام ١٩٦٥ وعرضت
خطوطه عام ١٩٧٧ .



الأهرام الاقتصادي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ - ٢٥ - ٤

٣ - ان الصراع العربي الاسرائيلي انعكس على التركيبة البنيوية والتربوية والتعليمية والسياسية للأجيال العربية المتعاقبة مما سيكون له اثر سلبي في امتزاز القيم الراسخة والاهداف المناصلة في ضمير كل عربي

٤ - ان السلام سيؤدي الى نمط جديد من التحالفات في المنطقة وسيؤدي هذا الى ضرورة صياغة نمط مختلف في العلاقات السياسية الداخلية مع الاقليات العربية

٥ - ان النظام الشرق اوسطى بوحده وتفاعلات ونزاعاته سيكون متعدد الاديان والسياسات والقوميات والثقافات مما سيؤدي الى احياء للثقافات والعرقيات الفرعية وسيتحول الاهتمام بالاقليات والقيم الفرعية الى اهتمام عالمي تغذية وترعاه الدول المتقدمة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٩٩٦

تأملات في مستقبل المنطقة

أفكار حول السلام والنظام الشرق الأوسطي ٢-٢



أحمد يوسف أحمد *

ناقشنا في الجزء الأول من هذه المقالة مستقبل عملية السلام، والآن نصل إلى بعدها الثاني في استشراف المستقبل، وهو ذلك الخاص بالنظام الشرق الأوسطي الذي بات الكثيرون يبشرون به باعتباره الثمرة الأكيدة لعملية السلام الراهنة، والواقع أن فكرة النظام الشرق الأوسطي ليست بالجديدة، وقد نذكر أنها مطروحة على الأقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتشهد على ذلك مشاريع الأمنة العديدة التي طرحت كإطار لتنظيم المنطقة في المواجهة الغربية مع المعسكر الاشتراكي في أعقاب تلك الحرب بدءاً من مشروع قيادة الشرق الأوسط إلى حلف بغداد إلى مشروع إزنهاور، غير أن الفارق بين الماضي والحاضر أن النظام العربي في ذلك الوقت كان قادراً من خلال تماسكه على التصدي لتلك المحاولات التي لم تكن في التحليل الأخير سوى محاولة للاختراق الخارجي للنظام من خلال القوى الاستعمارية العالمية والقوى الإقليمية المتحالفة معها.

وبعد أن حدث ما حدث للنظام العربي منذ النصف الثاني من السبعينات بصفة خاصة يمكن القول بأن بدايات نظام شرق أوسطي جديد قد أخذت في الظهور، وفي الواقع أن السلام المصري - الإسرائيلي كان محطة مهمة في هذا الخصوص، ثم كانت المصالحة المصرية - العربية في نهاية الثمانينات تأكيداً لهذه الخطوة، وإثناء أزمة الخليج تأكدت بوابر النظام شرق الأوسطي حيث كانت دول مثل تركيا وإسرائيل أطرافاً في إدارة الأزمة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ثم جاءت صيغة مدريد ١٩٩١ لتكون تأكيداً لهذا كله، وتبشّر بسلام أن تم فسوف يكون بحكم التعريف إطاراً لنظام شرق أوسطي يتجاوز من حيث حدوده النظام العربي.

وتمه تركيز واضح في أبعاد هذا النظام الشرق الأوسطي على البعد الاقتصادي على الرغم من أنه سوف تكون له بالضرورة أبعاد أخرى لعل أهمها البعد الأمني، وهو تركيز مفهوم لأن المكسب الرئيسي لإسرائيل بالذات من السلام يبدو مكسباً اقتصادياً، وهناك تركيز في الأوساط العربية المعنية بهذه الفكرة على مفهوم السوق الشرق الأوسطي وبالذات في جاذبيه السلعي، بمعنى أن إسرائيل تنظر بفهم إلى السوق العربية كسوق لسلعها، وتظهر تجربة السلام المصري - الإسرائيلي أن إسرائيل ليست ذلك «الغول» التصديري الذي يصوره البعض، وحتى أن كانت كذلك فإن منافسيها

في السوق العربية من عمالقة الاقتصاد العالمي لن يسمحوا لها بهذا النصيب المتصور من السوق العربية، ولكن الجانب الأخطر فيما يبدو لي من هذه السوق يتعلق بحركة رؤوس الأموال العربية وليس بحركة السلع، حيث يظهر تركيز إسرائيلي شديد منذ فترة وحتى الآن وبوضوح على قضية فوائض رؤوس الأموال العربية، أي أن إسرائيل بعبارة أخرى تريد من السوق الشرق الأوسطية أساساً بعدها المالي، بمعنى مساهمة رؤوس الأموال العربية في تنميتها، وقد وجدت بعد الاتفاق الفلسطيني مبرراً «عربياً» للمطالبة برؤوس الأموال العربية، وما هو رابح يناسب العرب في مشهد انساني مؤثر أن يساعدها الفلسطينيون، وبقيّة القصة يمكن توقعها بطبيعة الحال حين تنشط المؤسسات الإسرائيلية المختلفة في ظل التطبيع الفلسطيني - الإسرائيلي في إدارة المساعدات العربية وغير العربية لفلسطين، وتثير قضية النظام شرق الأوسطي مسألة علاقة العرب بالدول المحيطة بهم في الإطار الإقليمي، ومن حيث المبدأ فإن العروبة لا تعني العزلة، ولا تنفي وجود التفاعلات الكثيفة الإيجابية مع دول الجوار، وكذلك إمكانية تنظيم هذه التفاعلات بشكل معين، بل لعل ذلك من المرغوب فيه من منظور مصالح كل الأطراف، لكن المرفوض هو أن تكون مثل هذه الترتيبات مفروضة من الخارج، وعلى نحو يتجاهل الهوية والمصالح العربية تحديداً أو يلحق الضرر بها، وهو هدف ظاهر دائماً لقوى عالمية وإقليمية عديدة، وتؤكد الطريقة التي نظمت بها مباحثات السلام الراهنة وجود هذا الهدف بوضوح في أنهما عرابي هذه المباحثات.

ومن الواضح الآن سواء في ضوء الواقع الذي نعيشه، أو المسار السابق بيانه لعملية السلام أن النظام الشرق الأوسطي قد أصبح حقيقة واقعة على الأقل من حيث بداياته، والخطورة هنا ليست في بداية تشكل هذا النظام في حد ذاته، وليست في كونه مفروضاً من خارج النظام العربي فحسب، ولكن في أن توقفت بداية التسوية قد تزامن مع مرحلة ضعف وتفكك عربيين واضحين بحيث أن السيناريو الأكثر احتمالاً الآن دون شك هو أن تدخل الدول العربية هذا النظام فرادى وليس في إطار عربي متماسك، وبهذا تتفاقم المخاوف من أن يكون النظام الشرق الأوسطي إطاراً لتذويب الهوية العربية، وليس إطاراً للتفاعل بين نظام عربي وبين الحقائق الإقليمية والدولية من حوله يقوم على الندبة والتكافؤ.

ولا يبدو لاسف سواء بسبب الضعف

العربي الرسمي، وكذلك الضعف الراهن للحركة الجماهيرية العربية أن ثمة وقاية أكيدة ضد احتمالات تشكل نظام شرق أوسطي لا يضم النظام العربي كنظام فاعل، وإنما كوحدات متناثرة، وبخاصة أن كل خطوة من خطى عملية السلام على الرغم من بطئها تؤدي إلى خطوة مماثلة في بلورة النظام الشرق الأوسطي (على الأقل في مجال التطبيع الاقتصادي) وعلى الرغم من ذلك كله - أي على الرغم من فرص النظام الشرق الأوسطي على المدى القصير فأنني اعتقد أن فرصته على المدى الطويل كإطار لتنظيم واستقرار التفاعلات الإقليمية غير موجودة، وليس هذا نوعاً من الرجم بالغيب المتسق مع بعض الأماني الأيديولوجية، ولكنه توقع مبني على عدد من الأسباب لعل أهمها الأسباب الأربعة التالية.

أول هذه الأسباب يتعلق بفكرة العدالة، ليس من منظور مثالي وإنما من منظور واقعي، بمعنى أن النظام الشرق الأوسطي سوف يبني أساساً على عدم العدالة، نظراً لأن فكرته البسيطة أن إسرائيل ستدرد للعرب أراضيهم المحتلة (التي هي في الأصل حقوق أصيلة لهم) مقابل الحصول على مزايا اقتصادية غير اعتيادية لن يكون أهمها هو التطبيع الاقتصادي بمعناه العام وإنما محاولة امتصاص رؤوس الأموال العربية لتغذية التنمية الإسرائيلية ولو بطريق مباشر، وقد يقال أن ثمة خطة شاملة لأحداث تنمية اقتصادية متوازنة في المنطقة بأسرها، ولكن فرص مثل هذه الخطة بفرض وجودها في التطبيق الناجح ستكون ضعيفة للغاية، ومن الخطأ في تقديري أن تتم المقارنة هنا بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية حيث أن البلدان الأعضاء فيها، يجمع بينها التقارب النسبي في مستويات النمو الاقتصادي فضلاً عن استقرار أوضاعها السياسية الداخلية نتيجة البعد المؤسسي في هذه الأوضاع، واستقرار العلاقات السياسية فيما بينها، وكلها شروط غير متوافرة في النظام الشرق الأوسطي الجديد، بل لعله من البديهي أن يؤدي اتساع نطاق النظام من عربي إلى شرق أوسطي إلى زيادة كمية ونوعية لمصادر الصراع فيه نتيجة زيادة عدم التجانس داخله، وإذا صح التحليل القائل بأن النظام الشرق الأوسطي سيجيء مبنيًا على عدم العدالة فسوف يكون متوقعا أن تنمو بالتدرج داخله بذور التناقضات التي تؤدي به عندما تظهر في الممارسة الآثار الفعلية لاختلال العدالة.

والسبب الثاني لكون النظام الشرق الأوسطي بلا مستقبل في صورته الحالية هو أنه صمم في ما يبدو لمواجهة معضلات الصراع العربي - الإسرائيلي على نحو



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الجريدة

التاريخ :

١٩٩٢

فرصة التجسد على ارض الواقع في المدى البعيد وربما المتوسط ليست لها فرصة كبيرة في الصمود على المدى الطويل، واعتقد ان هذه هي الفرصة الباقية للحركة التعددية العربية، فهذه الحركة تعاني من ضعف لا شك فيه في الوقت الراهن، ولذلك فالإغلب للأسف أنها لن تستطيع ان تستفيد من هزال البديل الشرق الاوسط في تحقيق مواجهة ناجحة له كما فعلت في السابق في الخمسينات والستينات، غير ان مقوماتها ما زالت باقية، ومن الصعوبة بمكان ان يقبل المرء ذلك الاستخفاف المبالغ فيه بالهوية العربية بسبب وجود الخلافات العربية - العربية الرسمية وايضا بين الجماهير العربية ذاتها، والواقع ان النظرة الموضوعية المدعومة بشواهد من الواقع تشير الى ان الاحساس بالهوية العربية والتصرف طبقا لها ما زال حتى الان يمثل حالة المواطن العربي العادي حتى في تلك المناطق التي يقال بحق ان العروبة تتعرض فيها لخطر التراجع في مواجهة انتماءات او ولاءات اخرى اضيق منها او اوسع، كما انه من الصعوبة بمكان ايضا ان يقبل المرء ذلك التبشير المغالي في تبسيطه للامور بنزوان فوري للعداءات التاريخية على حساب الهوية العربية.

ومما يدعم فرصة القومية العربية في المستقبل ان المتغيرات الدولية الراهنة قد استندت في شق رئيسي منها الى العامل القومي، فتفككت عدة دول واتحدت اخرى استنادا الى هذا العامل، وما اجدر العرب ان يمسكوا بهذه الفرصة خاصة وان العلاقات بين الاقطار العربية على ما بها من مشكلات لا تعاني من عقد سيطرة واستغلال بسبب تجارب وحدوية سابقة، ولعل هذه قد تكون الحسنة الوحيدة حاليا لاخفاق العرب في تاريخهم المعاصر في تحقيق وحدتهم السياسية، وحتى ما قيل عن سيطرة مصرية على تجربة الوحدة مع سوريا (١٩٥٨ - ١٩٦١) من المعروف انه قد بولغ فيه كثيرا. غير ان الامساك بهذه الفرصة بدوره يحتاج عملا ونضالا دؤوبين، وليس مجرد رفع للشعارات، وهذه قضية يجب ان تشغل بها كل القوى العربية المخلصة الرسمية وغير الرسمية، وهذه مرة اخرى هي فائدة التفكير في المستقبل: ان تحاول التخطيط له بنجاح، وإذا امسك العرب بفرصتهم فسوف يستطيعون التوصل الى السلام الشامل القريب باقصى درجة ممكنة من العدل، وسوف يستطيعون ايضا ان يعيدوا تماسكهم المفقود، وساعتها لن يكون من المهم في كثير او قليل ان يكون هناك نظام شرق اوسطى او غيره.

* استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

اساسي، غير انه لم يكن مؤهلا للتعامل مع قضايا صراعية اخرى بالمنطقة لا يمكن ان يستخف بتأثيرها على الاستقرار الاقليمي. وثمة سبب ثالث يساهم في اغلاق المستقبل بوجه النظام الشرق الاوسطى هو انه لا يبدو حتى الان ممثلا لحقائق القوة في اقليم الشرق الاوسط ذاته، ويكفي انه في ضوء الظروف الراهنة فإن كلا من العراق وايران لن يكون ممثلا فيه مشاركا في تفاعلاته بسبب اختلاف توجهات مخططي النظام مع توجهات نظامي الحكم في البلدين، وأيضا كان اختلافنا مع هذين النظامين وسياساتهما فان احدا لن يختلف في اطار التحليل الموضوعي على اهمية كل منهما في معادلة التوازن الاقليمي، الامر الذي يجعل اي نظام لا يشملهما قاصر التكوين دون شك، ولعل هذه هي خيبة تسويات فرساي في اعقاب الحرب العالمية الاولى التي استبعدت قوتين رئيسيتين هما ألمانيا والاتحاد السوفياتي، وقد تعلم محللو العلاقات السياسية الدولية بعد انهيار تلك التسويات في اقل من ربع قرن انك تستطيع ان تستبعد في تسوية دولية او اقليمية قوة واحدة رئيسية دون ان يتهدد استقرار هذه التسوية على نحو اساسي، لكنه ليس في مقدورك بالتاكيد ان تجمع بين استبعاد قوتين رئيسيتين من التسوية والحفاظ على استقرارها، ولا اعتقد ان احدا يستطيع ان يجزم الان بان الامور تسير في كل من العراق وايران في اتجاه قبول اسس النظام الشرق الاوسطى الجديد.

واخيرا فانه لا شك ان النظام الشرق الاوسطى يبني حاليا مستندا الى معادلة دولية معينة تقوم على اساس الهيمنة الاميركية على وظيفة القيادة في النظام العالمي، وثمة اتجاه تحليلي يعتقد كاتب هذه السطور بصحته يرى بان هذه الهيمنة المنفردة موقفة بالمعنى التاريخي، بمعنى انها قد لا تدوم لايعد من بداية القرن المقبل، او نقطة زمنية ما في ريعه الاول على أقصى تقدير، وانها سوف تخلي السبيل امام صيغة تعددية جديدة لقيادة النظام الدولي تذكر بشكل او باخر بنموذج القيادة في هذا النظام منذ صلح وستفاليا في ١٦٤٨ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وإذا حدث هذا فان كل الترتيبات الاقليمية التي بنيت في ظل هيمنة اميركية لا بد وانها سوف تهتز وتتأثر الى حد بعيد بالمعطيات الجديدة على قمة النظام العالمي.

وإذا كان التحليل السابق صحيحا فان معناه ان الترتيبات التي يجري الاعادة لها بحماس الان لتنظيم المنطقة وان كانت لها فرصة كبيرة في التجسد على ارض الواقع في المدى القصير وربما المتوسط ليست لها

استعدادا للسوق الشرق أوسطية

طريق دولي بالساحل الشمالي

كتب علاء البحار:

أكد مصادر مسئولة أن الطريق الساحلي الدولي، الذي أعلنت الحكومة عن استكمالته في الأسبوع الماضي ويرتبط بالسوق الشرق أوسطية، وأنه سيلعب دورا كبيرا في إقامة المناطق الحرة التي يتوقع أن يشارك فيها الكيان



الكفراوي

الصهيوني بإنشاء مشروعات استثمارية وتجارية في مصر. تربط المرحلة الأولى للطريق بين الجزء الشرقي الممتد من رفح في سيناء إلى القنطرة، وبين الجزء الغربي من الاسكندرية إلى مطروح، وتمتد المرحلة الجديدة (قطاعي ٦,٥) على طول ١١٨ كيلو مترا من جمصة حتى رشيد.

وردا على سؤال من «الشعب» للمهندس حسب الله الكفراوي -وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة- أثناء زيارته يوم الاثنين الماضي لمحافظة كفر الشيخ، لافتتاح المرحلة الأخيرة للطريق -حول علاقة الطريق الساحلي بالسوق الشرق أوسطية، نفى وزير الإسكان وجود أي علاقة في الوقت الراهن، وقال: «نرجو عدم خلط الأوراق في هذه الفترة».

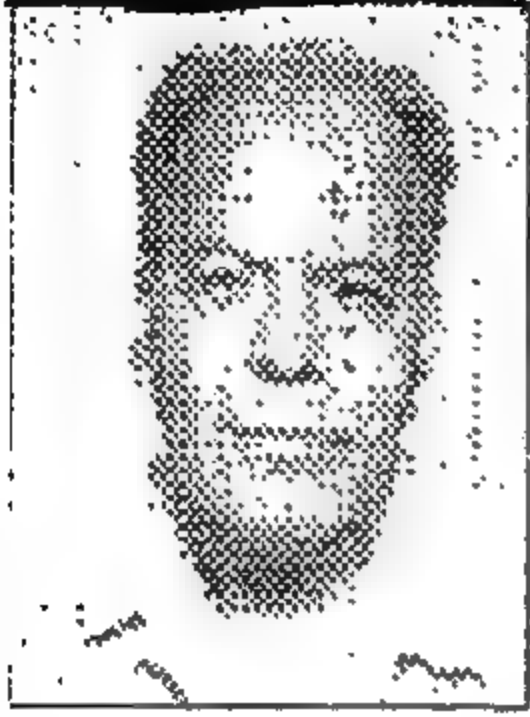
وأعلن كل من المهندس خبيب الله الكفراوي وصبري القاضي -محافظ كفر الشيخ- أن الطريق الدولي سيربط مصر بقرارة آسيا ودول غرب أفريقيا، وأنه سيتم إقامة منطقة حرة بكفر الشيخ على مساحة ١٥٠٠ فدان، كما سيتم إنشاء امتداد بمصراني على طول الطريق، فضلا عن إقامة مشروعات صناعية وزراعية وسياحية وسمكية.



المصدر: العالم العربي

التاريخ: ٥ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



العقد النفسية التي تحكم السوق الشرق أوسطية!

■ عبد الستار الطويلة ■

رغم أن الحديث عن السوق الشرق أوسطية كان يتردد «طوال» العامين الماضيين منذ بدأ مؤتمر مدريد مما أثار التفاؤل باحتمالات عقد سلام دائم بين العرب وإسرائيل.. إلا أن الحديث قد تكرر كثيرا هذه الأيام منذ توقيع اتفاقية الحكم الذاتي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.. خصوصا أن هذا الاتفاق قد نص على ضرورة قيام تعاون فلسطيني إسرائيلي في المجال الاقتصادي، وما تبع ذلك من تخصيص مؤتمر واشنطن لألفي مليون دولار للنهضة - بالحكم الذاتي في غزة وأريحا.. ثم جاء إعلان الاتفاق بين الأردن وإسرائيل في واشنطن على تشكيل لجنة لتنظيم خطط التعاون للتنمية.

وكان قد تردد أن هناك اتجاها لتشكل «جبهة» من إسرائيل وفلسطين والأردن لتكون نواة لهذا التعاون الاقتصادي العربي الإسرائيلي كقاعدة أو بداية للسوق الشرق أوسطية.

ولكن الأهم من الاقتراحات والتكهنات هو موجة الخوف التي عمت بعض الدوائر خصوصا دوائر المثقفين الذين رأوا في ذلك التعاون المنصوص عليه في الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية فحشا منصوبا لاغتيال الاقتصاد العربي وسيطرة وهيمنة الاقتصاد الإسرائيلي عليه.

وتشجع على تلك المخاوف ارتفاع النغمة وما لابسها من مشاريع أمريكية وغربية واسعة لقيام تلك السوق الشرق أوسطية. وواضح من اختيار هذا الاسم أنه اختيار ليتسع المجال لدخول دول غير عربية فيه وبالذات إسرائيل.

وجاء في الملحق الاقتصادي لإعلان المبادئ أن مشروع التطوير الاقتصادي الإقليمي يتضمن «إقامة صندوق تطوير شرق أوسطي كخطوة أولى وبذلك شرق أوسطي للتطوير كخطوة ثانية».

ويطالب الطرفان الدول السبع الكبرى بالسعي لإشراك دول معينة أخرى في المشروع كأعضاء منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي ودول عربية ومؤسسات عربية في المنطقة وكذلك أفراد القطاع الخاص.



المصدر : **الحياة اليومية**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **١٩٩٢**

ولكن تلك مسئولية العرب.. ودعنا نفسها جنب براتش..
أما استمروا لا يتعاونون اقتصاديا.
ولم يبق أثار إصرار إسرائيل على وضع ذلك النص
الاقتصادي بين نصوص اتفاقها مع الفلسطينيين
السؤال التالي.. لماذا تحرص إسرائيل على تنمية الأرض
التي تملكها والمفروض أن تنسحب منها.. فليس من
عادة الاستعمار أو قوة الاحتلال الاجتياح أن تهتم
بتنمية اقتصاد البلد الذي كان محتلا؟

ولكن السبب واضح.. وهو إقامة السوق الشرق
أوسطية.. ولا بد أن تقدم تعريفا لهذه السوق
وحدها.. فقد تعودنا في العالم العربي أن نسمع فقط
عن سوق عربية مشتركة وسوق أفريقية وضرورة عقد
اتصالات فيما بينهما مثلا.. أو مع السوق الأوروبية
المشتركة.

وبدأ ذي بدء لابد أن نوضح حقيقة وهي أن
الأمريكيين والإسرائيليين لن يقرروا الانسحاب من
الأرض العربية المحتلة والتسليم بحق الشعب
الفلسطيني في تقرير مصيره في ظل سلام دائم لمجرد
إرضاء العرب.. وإنما من أجل تحقيق أهداف معينة
تحقق مصالح لكل من أمريكا وإسرائيل.

وينبغي على هذا ضرورة إدراك أنه من المستحيل أن
تنسحب إسرائيل وتوقع سلاما عادلا مع العرب وتظل
العلاقات مقطوعة بينها وبين جيرانها العرب.

ولقد رأينا كيف يصر المفاوض الإسرائيلي على أن
تحدد سوريا شكل ووصف السلام الذي تراه مع
إسرائيل إذا انسحبت من الجولان.

ويضع هذا المفاوض تصوره في إقامة العلاقات
الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي.
بل إن إسرائيل قد اشترطت قبل الدخول في
مفاوضات ثنائية مع العرب أن تعقد في نفس الوقت
المفاوضات المسماة بالمتعددة الأطراف لبحث مستقبل
المنطقة أو بالأحرى مستقبل التعاون فيها.. وذلك
تمهيدا للرأي العام العربي على الأقل للتعاون العربي -
الإسرائيلي في المستقبل بعد طول فترة العدا.

إذن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية
وإسرائيل شرط أساسي ونتيجة حتمية من نتائج
التوصل لتسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي.

وقد كتبنا من قبل نتوقع بأنه سيدور صراع بين
مصر وإسرائيل لتولي مركز قيادة منطقة الشرق
الأوسط على الأقل.. ما يتعلق منها بالمنطقة العربية.. فمن
ثوابت السياسة المصرية ألا تكون إسرائيل اليد العليا في
المنطقة.

والأمريكيون باعتبار أن إسرائيل حليفهم الأكثر
ضمانا وأمانهم في نفس الوقت في تنفيذ مخططاتهم..
ومن ناحية أخرى يدركون دور مصر ومكانتها في
العالم العربي.. بجانب صداقتها أو تحالفها غير المكتوب
مع أمريكا.. يبحثون عن حل توفيقى يعطى للدولتين
مكانا متساويا.

ويلاحظ أنه بعد إعلان ذلك الاتفاق بما تشبهه عن
التعاون الاقتصادي أن الأسهم الإسرائيلية ارتفعت
١٤٪ بعد ذلك وهو ارتفاع كبير بالنسبة لسوق الأسهم
الإسرائيلية الذي كان يمر بفترة ركود خلال هذا
الصيف عند مستوى منخفض لا يتجاوز ١٥٠ مليون
دولار في ٥ سبتمبر الماضي ويعتبر ذلك رقما قياسيا
بالنسبة لتلك الفترة.. والسبب هو الاحتمالات المتوقعة
للسلام حيث الأمل كبير في تدفق ملايين الدولارات عبر
البحر إلى الاستثمار في المنطقة وخاصة إسرائيل بحيث
يؤدي ذلك إلى انتعاش السوق فيها.

ومن المتوقع أن يمتد هذا الانتعاش إلى اسطنبول.
والقاهرة أيضا، والواقع أن السوق الشرق أوسطية لن
تقتصر في تخطيطاتها النهائية على الدول العربية
وإسرائيل.. بل ستمتد إلى تركيا.

ومنذ عدة شهور قدمنا التصورات لدى واضح
السياسة الأمريكية عن أفاق التعاون الاقتصادي
والسياسي في المنطقة التي تمتد شمالا إلى تركيا وتنتهي
جنوبا بجنوب أفريقيا.. وتتوسطها إسرائيل ومصر..
وهي منطقة حيوية للقوى الأعظم في النظام العالمي
الجديد.. ليس فقط في موقعها الاستراتيجي بل لأنها
مركز الطاقة.. وسوق هائل خصوصا إذا ما انفتح قلب
السوق الشرق أوسطية على أفريقيا.. وذلك في حلبة
المنافسة الدولية الموقعة بين أمريكا وأوروبا واليابان
وغيرها من الأقطاب البارز نجمها رويدا رويدا.

● ولكن ما هي المخاوف من قيام مثل تلك
السوق؟

يتوقع البعض اكتساحا للسلع الإسرائيلية في
المنطقة.. بحيث تؤثر على تقدم الصناعة الوطنية العربية
فيها.

وهي مخاوف لا مبرر لها حقا.. فالصناعة
الإسرائيلية ليست «العنقاء» التي يمكن أن تهدد
الصناعة العربية.. وماذا عن السلع الأمريكية
والأوروبية واليابانية التي تكتسح السوق العربية
وتستغل السيطرة عليه لسنوات، لا أحد يعرف مداها..
في ظل الانفتاح العالمي للأسواق.. وخذ عندك «الخبر
الوارد» من الصين.

البعض يخشى أن يتحول المستثمرون من العالم
العربي المحتاج إلى استثمار ويتجه إلى إسرائيل.. وهذا
أيضا لا مبرر له.. لأن المستثمر يتجه حيث يمكن أن
يحقق له الربح الأوفر والتسهيلات الأكثر.

ويمكن في إطار «اتفاق سوقى» تحديد المجالات
الملائمة وتقسيم مناطق الاستثمار والانتاج وإذا لم
يحدث ذلك فالمنافسة تقرر كل شيء.

من ناحية أخرى يخشى البعض أن يجتذب التعاون
الاقتصادي مع إسرائيل أنظار العرب عن التعاون مع
بعضهم البعض.. وهذه حجة مضحكة حقا.. تكشف
عن شعور عميق بمركب النقص.. والرد سهل.. ليس
من شأن من يجبر العرب على الاتجاه نحو إسرائيل وتترك
الأسواق مفتوحة.. وقد حدث لعشرات السنين أن اتجه
المستثمرون العرب إلى البنوك الأجنبية وخارج المنطقة
العربية.. دون وجود إسرائيل.



المصدر: العالم / اليوم

التاريخ: ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا يمكن ان يكون الموقف العربى؟

انه لا يجب ان نخشى أية محاولة لإقامة أى تعاون اقتصادى تحت أى اسم.. المهم هو ان نحقق نحن العرب أولاً تعاوننا اقتصادياً. أخوياً. يجب ان نقيم السوق العربية المشتركة اليوم قبل الغد.. حتى نستطيع ان نتعامل بندية مع اسرائيل.. ومع تركيا ومع حتى أى كتلة اقتصادية فى العالم نحن مضطرون لهذا التعاون.. فما عاد ممكناً ان يعيش بلد أو كتلة وحدها.. وبهذا السلاح العربى سنجد انه من قبيل الأوهام ومركبات النقص الخوف من أى سوق شرق أو وسطية فنحن نملك عناصر القوة المادية كلها. فقط بقى علينا توفير عناصر القوة المعنوية وأساسها التضامن العربى السياسى والاقتصادى!

ويريد الاسرائيليون تدعيم موقفهم عن طريق التعاون مع الفلسطينيين الذين يوصفون أحياناً لمهارتهم بأنهم يهود العالم العربى.. كما ان من بينهم مليونيرات يملكون رؤوس أموال يمكن ان تساهم فى عملية التنمية.

لقد كان الاسرائيليون يحلمون دائماً بالمعادلة التالية: المال العربى + العمالة العربية + التكنولوجيا الاسرائيلية وضموا اليها من باب الأدب مصر بعد توقيع اتفاقية السلام معها!

ويرون ان هذه المعادلة يمكن ان تحقق رخاء ونمو اقتصادياً هائلاً لاسرائيل نفسها فى إطار عملية تنمية شاملة تلعب اسرائيل فيها الدور القيادى بالاعتماد على: - تاييد ودعم الولايات المتحدة.

- تفوقها فى مجالات الصناعات التكنولوجية رفيعة المستوى. بحيث تأمل ان تكون «يابان» المنطقة.

ومنذ سنوات طويلة توجد دراسات اسرائيلية استعداداً لهذا اليوم. فى الوقت الذى غفلت فيه الدول العربية عن تخصيص خبراء أو مراكز بحث لاحتمالات المستقبل مع ان كتاباً مثل الأستاذ محمد سيد أحمد المحرر بالاهرام لفت الانتظار الى هذه القضية قبل حرب ١٩٧٣ فى كتابه «عندما تسكت المدافع» الذى أثار ضجة كبرى أيامها.

وإذا ما قرأنا ما كتبه اسرائيل مثل أبا إيبان وزير خارجية اسرائيل الأسبق وهو مشهور بأنه أحد العمائم الاسرائيلية نراه يقول «أننا لا نريد ان تكون علاقاتنا الاقتصادية مع بلاد الشرق الأوسط على غرار العلاقات القائمة بين لبنان وسوريا ولكن نريدها على غرار علاقات الولايات المتحدة مع بلدان أمريكا اللاتينية من حيث التعامل الاقتصادى مع ملاحظة الفوارق التاريخية والثقافية واللغوية ونريد المحافظة على طابعنا الغربى!!

وهى كلمات لا تعنى شيئاً سوى الهيمنة من منطلق الاستعلاء والاحساس بالتفوق حتى العنصرى!! ويلاحظ هنا ان أبا إيبان يدعو الى الاحتفاظ بـ«اسرائيل» غربية وهو اتجاه يناقض الاتجاه الآخر فى اسرائيل.. وهو الاتجاه الذى يدعو الى انتماء اسرائيل للشرق الأوسط لأن هذا هو مجالها فى التطور والرخاء.. وهو الاتجاه الذى تتبناه حركات السلام والنمو. إذن فالتعاون الاسرائيل الفلسطينى هو «بروفة» للتعاون الاقتصادى العربى..

تفاصيل الورقة الإسرائيلية للسيطرة الاقتصادية على المنطقة

احتكار الصناعات

المتطورة.. والسيطرة على

العلماء العرب

شبكة
مواصلات
لربط
إسرائيل
بالبلدان
العربية

ينحصر مفهوم السلام لدى «إسرائيل» في معناه الاقتصادي.. في السيطرة على المنطقة.. وقد وضع ذلك جلياً في المشروعات المتعددة التي جرى الإعلان عنها منذ توقيع اتفاق غزة- أريحا مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.. ويتم في المرحلة الراهنة الإعداد لتنفيذها بسرعة تفوق كل تصور ممكن.

وإذا كانت الحكومات الصهيونية المتعاقبة درجت على إخضاع مشروعاتها الاقتصادية للسرية التامة، وهي يصدد السعي لوضعها موضع التنفيذ.. فهي تكرر الأمر ذاته في اتصالاتها التي تجريها في المرحلة الراهنة مع العديد من الأطراف الدولية.. والإقليمية.. وقد تمكنت «الشعب» عبر بعض الأوساط الدبلوماسية- من الحصول على مضمون ورقة اقتصادية إسرائيلية تتضمن تحديداً لمفهوم السلام «الاقتصادي» الذي تسعى لتحقيقه مع الجانب العربي.. وفي سياق فرض هيمنتها المطلقة على المنطقة.. وغنى عن البيان أن الورقة الإسرائيلية تستهدف الترويج لأفكار غير قابلة للتحقق، لأن إسرائيل تعاني من مأزق اقتصادي خطير، وهي هنا تعتمد على الولايات المتحدة والغرب في تنفيذ مخططاتها المعادية لنا ولتطلعات أمتنا وحققها في النهضة والتقدم والرفق.

وقد أعد هذه الورقة الاقتصادية (٦) من خبراء الاقتصاد الإسرائيلي هم.. (إيسرني بيست- يسرئيل عازر- تومار فوختدي- أفنيري حاروت- جفني بران- بليس حنون).

تقرير: محمود بكرى

الدمج الاقتصادي أولاً

بين عامل الإمكانات الذاتية، والتطوير من خلال المساندة، والدعم الدولي اللازم من قبل الدول الصناعية المتقدمة.

وتوضح الورقة الاقتصادية الإسرائيلية أن الدمج الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل قد يتخذ عدة سبل:

- السبيل الأول: إنشاء السوق الشرق أوسطية.
- السبيل الثاني: إنشاء سوق مشتركة لدول البحر الأبيض المتوسط.
- السبيل الثالث: إنشاء منظمة تعاون اقتصادي إقليمية تقتصر على

تشير الورقة إلى أن السلام الاقتصادي سيؤدي إلى إزالة العوائق التي تعترض سبيل السلام السياسي، يدعوى أن خلق رابطة مشتركة من التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل سيؤدي إلى إحساس شعوب المنطقة بأهمية السلام السياسي مع إسرائيل، كما أن خطة التنمية الاقتصادية في المنطقة تعتمد على عوامل أساسية في مقدمتها الإمكانات الذاتية التي تتمتع بها دول المنطقة، ثم تطوير هذه الإمكانات من خلال التكنولوجيا والموارد المصرفية، والتي تقتقد إليها غالبية الدول العربية، ثم كيفية المواءمة

الدول العربية وإسرائيل.

الدعوة لمؤتمر مشترك

تري الورقة أن تحديد أي البدائل الثلاثة أجدي، وأكثر نفعاً لا يتم إلا من خلال تجميع الرؤية العربية والإسرائيلية. والإنفاق على البديل الأنسب.. ويتطلب ذلك الدعوة أولاً لعقد مؤتمر اقتصادي مشترك على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية بين الدول العربية وإسرائيل، وأن يصدر عن المؤتمر تكليف بإنشاء اللجنة الفنية الاقتصادية، التي عليها أن تقرر



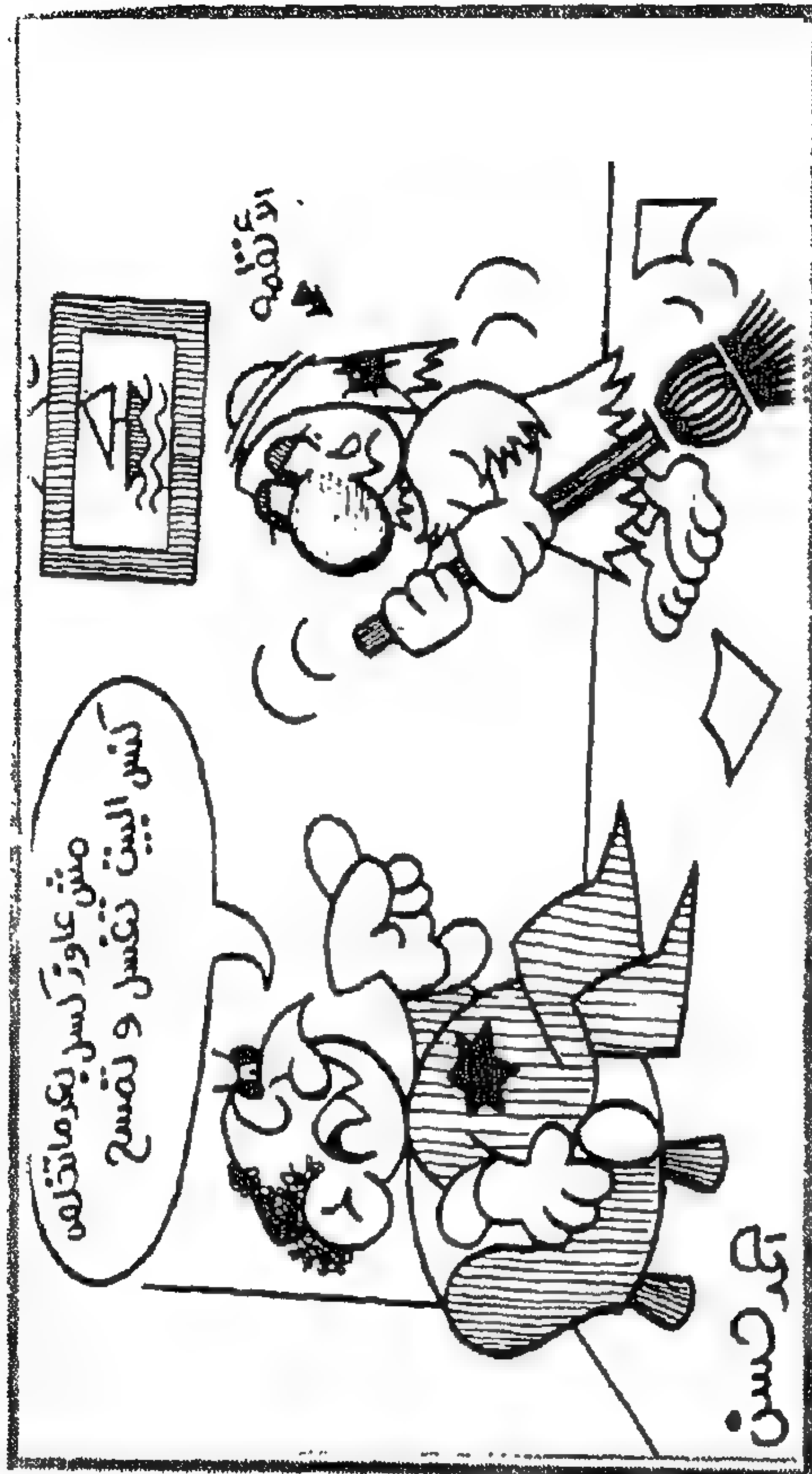
النصر

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٥ أيلول ١٩٩٢



دراسة نمط التعاون الاقتصادي العربي - الإسرائيلي المشترك، ووضع برنامج اقتصادي مبدئي يتضمن الأسس التالية:

أولاً: حريسة انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، حيث تعود أهمية هذا المبدأ إلى الميزات النسبية التي تتمتع بها بعض دول المنطقة، ومن بينها «إسرائيل»، وإلى الندرة النسبية التي تعاني منها دول أخرى، فانتقال السلع من الدول العربية إلى «إسرائيل»، وبالعكس سيؤدي إلى تكريس

مفهوم التعاون الاقتصادي، من حيث أن السوق العربية ستستفيد من السلع وعناصر الإنتاج.

دور إسرائيل الحيوي

وتشير الورقة الإسرائيلية في هذا الشأن إلى أن عدم فعالية التعاون الاقتصادي العربي - الإسرائيلي لن يكون عائقاً في الفترة القادمة بشأن إحياء نمط التعاون المشترك بين دول المنطقة، حيث ستلعب إسرائيل دوراً هاماً في جدوى وفعالية هذا التعاون.

وبالنسبة لعناصر الإنتاج، تشير

الورقة إلى أن المنطقة تتمتع بوفرة نسبية في العديد من عناصر الإنتاج الأساسية، وتزيد هذه الوفرة على ٥٠٪، وتبدو عناصر الإنتاج سواء في إسرائيل أو في الدول العربية منفصلة عن بعضها البعض، ولا يوجد أدنى تنسيق حتى في داخل الدولة الواحدة بشأن تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه العناصر، حيث أن عدداً قليلاً من دول المنطقة، وفي مقدمتها «إسرائيل»، هي التي قامت بتوظيف بعض عناصر إنتاجها، غير أن التوظيف الحقيقي والأمثل لم يتحقق لأي دولة من دول

رابين لحكومته: السلام مع الفلسطينيين لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي المنهيار

المنطقة، بسبب غياب التنسيق التكنولوجي والمعرفي في أي واحد.

ضرب الصناعات العربية

ثانياً: ويتعلق هذا البند بالمزايا الإنتاجية، والتخصص الاقتصادي حيث تؤكد الورقة على أن هذا البند يعد مكملاً للبند الأول من حيث أن التخصص الاقتصادي السليم يعتمد على مزايا عناصر الإنتاج المتوافرة، وأن الدول المنضمة للمنظمة أو السوق المشتركة ستحقق أهدافاً بعيدة المدى في هذا الشأن، حيث إن هذه الدول تعتمد على الواردات بشكل أساسي في سد احتياجاتها من أطعمتها.



الشمس

المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥ - ١٩٩٢

الخليجية في الصناعات البتروكيمياوية،
ولبنان في تقديم الخدمات اللازمة لكل
هذه الصناعات.

ووفقاً لتفسير الأوساط
الدبلوماسية، فإن إسرائيل تريد أن
تحتكر لنفسها الصناعات المتطورة
والمقدمة بالإضافة للصناعات
العسكرية الهامة، في حين تسلب من
الدول العربية هذه الاختصاصات
الهامة، وتتخلى على أية أفكار بشأن
الصناعات العسكرية العربية..
والهدف من وراء ذلك - كما هو
واضح - تحقيق الهيمنة الإسرائيلية
المطلقة.

السيطرة على العلماء

ثالثاً: أهمية الاستفادة من الخبرات
التكنولوجية والعلمية العربية
الإسرائيلية في نظم التعاون المشترك،
حيث تطالب الورقة بإنشاء هيئة يطلق
عليها «الأكاديمية التكنولوجية
والعلمية المشتركة»، على أن يكون
مركزها الأساسي في إسرائيل
وتكون لها فروعاً في داخل الدول
العربية، وتعتمد على الخبرات المتوفرة
في دول المنطقة فقط.

وكما يبدو من هذا البند، فإن
إسرائيل تريد فرض سيطرتها على كل
العلماء العرب من خلال ضمهم لهذه
الأكاديمية.

رابعاً: إقامة المشروعات الاقتصادية
والصناعية والأزراعية المشتركة.
ويتحقق هذا البند من خلال توظيف
فائض الموارد المادية في إقامة هذه
المشروعات.

ووفق الورقة الإسرائيلية، فإن هناك
قائمة بـ ٢٦ مشروعاً مشتركاً يمكن
من إقامتهم خلال السنوات من ٩٥
حتى ٢٠١٠، يتم إقرارها من خلال
الاجتماعات الدائمة لوزراء الاقتصاد،
وبالتعاون مع الأكاديمية التكنولوجية
العلمية، وبحيث تسهم هذه المشروعات
في خلق روابط التعاون الاقتصادي بين
شعوب المنطقة.

وترى الورقة أن دول مجلس
التعاون الخليجي تعتمد بنسبة ٨٠٪
على الواردات الخارجية، وتعتمد
سوريا على الواردات بنسبة ٧٠٪،
ومصر بنسبة ٦٠٪، ودول المغرب
بنسبة ٧٥٪، حيث تعد الواردات من
الأسواق البعيدة أهم علامة في موازين
المدفوعات.. ويتطلب ذلك توفير قدر
كبير من رؤوس الأموال والعملية
الصعبة، وأن هذا يؤدي إلى خلق العديد
من حالات الاختناق الاقتصادي التي
تمر بها بعض دول المنطقة أحياناً، في
الوقت الذي يمكن أن يتحقق من خلال
المنظمة المشتركة أو السوق المشتركة
تنظيم عملية استخدام الموارد وإنشاء
الصناعات المعتمدة على هذه الموارد في
مواطنها الأصلية.

ويرى الخبراء الإسرائيليون أن
التخصص الاقتصادي ليس من السهل
إقراره إلا إذا انطلقت دول المنطقة على
الأهمية النسبية لهذا التخصص.

احتكار الصناعات

المنطقة

ويقوم هذا المبدأ على أساس أن
تتخصص إسرائيل في الصناعات
الإلكترونية الدقيقة، والصناعات
العسكرية الكبرى مثل: الطائرات
والصواريخ، والسفن البحرية، وكذلك
الأجهزة الطبية، والصناعات الحديثة
التي تعتمد على التحكم المركزي،
وأجهزة الكمبيوتر الحديثة، في حين
تتخصص مصر في الصناعات التحويلية
الأساسية مثل: الحديد والصلب
والصناعات المعدنية، وتتخصص
سوريا في صناعة المنسوجات، والدول

مناطق تكامل مشتركة

وتقترح الورقة أن يتم إقامة هذه
المشروعات في مناطق الحدود
المشتركة، سواء بين الدول العربية
وبعضها البعض، أو بين الدول
العربية وإسرائيل من أجل خلق
مناطق تكامل مشتركة.

خامساً: قيام مراكز إنتاجية متطورة
في الدول العربية وإسرائيل تعتمد على
المشروعات المشتركة.

سادساً: البدء في إنشاء شبكة
مواصلات تربط الدول العربية
وإسرائيل ببعضها البعض من
خلال توجيه الدعوة لعقد اجتماع
لوزراء النقل في الدول العربية
وإسرائيل، وتقترح إسرائيل تمويل
هذا المشروع الضخم من قبل الدول
الصناعية الكبرى.

هذه هي البنود الأساسية للورقة
الأساسية للورقة الاقتصادية
الإسرائيلية، والتي حظيت بموافقة
الولايات المتحدة والدول الأوروبية،
والتي اعتبرت أن إلغاء المقاطعة
الاقتصادية لإسرائيل تمثل البداية
لتحقيق الأفكار والمقترحات
الإسرائيلية، التي تستهدف تحقيق
الهيمنة الصهيونية المطلقة.



الحياة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٦ ١٢ ١٩

دعا الى انشاء سوق مشتركة للشرق الاوسط في مرحلة لاحقة

بيريز يأمل بـ 'مثلث اقتصادي' مع الاردن والفلسطينيين

نضال المؤتمر الوطني الافريقي من اجل حكم الغالبية السوداء في جنوب افريقيا. وقال: «أصدقائنا في جنوب افريقيا بحصولهم على الاستقلال سيجدون السلام أيضاً. ونحن بتوصلنا الى السلام سنحصل على الحرية أيضاً».

وقال وزير الخارجية الاسرائيلي ان اولى اولويات اسرائيل ومنظمة التحرير هي تنفيذ اتفاق السلام الذي وقع الشهر الماضي «بطريقة افضل مما كتب».

ولم يذكر تفاصيل، لكنه اوضح ان اسرائيل ما زالت تعتبر اتفاق الحكم الذاتي خطوة اولى نحو تسوية سياسية اوسع نطاقاً، وقال: «الارض صغيرة والصراع كبير وخليط السكان يجعل رسم خريطة امراً بالغ الصعوبة». واستدرك قائلاً: «بدلاً من الخريطة اتفقنا على استخدام جدول زمني للتحرر من وضع ممتنع على الحل الى وضع يمكننا من التوصل الى اتفاق شامل والتوصل الى خريطة مقبولة للطرفين».

واوضح: «من جهة، سيحصل الفلسطينيون على الحكم الذاتي، ومن الجهة الاخرى سنصل جميعنا الى الاستقلال والتفاهم وعلاقة جيرة كاملة».

وعاد في كلمته الى التنمية الاقتصادية اللازمة لتعزيز السلام، فقال ان اسرائيل تريد شرق اوسط افضل على اساس اربع اساس:

«التخلص من النفقات السلبية مثل الجيوش المتسخمة وسباق التسلح والنظم الديكتاتورية في المنطقة، والمشاركة في موارد المياه والتكنولوجيا لمكافحة التصحر، وتنمية السياحة للحد من البطالة، وتعزيز الروابط بين الثقافات ودعم سلام، وبناء بنية تحتية للنقل والاتصالات لتحسين الروابط بين دول المنطقة».

■ لشبونة - 1 ف ب، رويتر - قال وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز امس انه يأمل بالتوصل الى اتفاق سلام قريباً مع الاردن يتبعه اقامة مثلث اقتصادي بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين على غرار التكامل الاقتصادي بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وطالب في مرحلة لاحقة لم يحددها بانشاء سوق مشتركة للشرق الاوسط.

واعلن بيريز في اجتماع مجلس الاشتراكية الدولية: «يمكنني ان اتوقع اتفاقاً بين الاردن وبيننا قبل مرور وقت طويل». وكان يتحدث بينما عقد رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين اجتماع قمة تاريخياً مع الرئيس ياسر عرفات في القاهرة.

واضاف بيريز: «تسوية القضية الفلسطينية تتطلب ان يكون لدينا اتفاق (ثلاثي الاطراف) مثلث بيننا وبين الفلسطينيين والاردنيين. سننقل نموذجاً اوروبياً يدعى الهينلوكس» وذلك في اشارة الى نظام التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.

واعترف بيريز انه سيكون من الضروري بعد ذلك اقامة شرق اوسط جديد وماجع اقتصادياً لتأمين السلام الذي ادى اليه اتفاق الشهر الماضي بين اسرائيل ومنظمة التحرير، لكنه اعترف بان تعقيد المشروع لا يسمح في الوقت الحاضر بتحديد موعد لذلك.

وقال بيريز الذي كان يتحدث في حضور نيلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ان تحرر افريقيا من الاستعمار لقن العالم درساً. وتابع: «اذا سمحت بالاستقلال ولكن لم تسمح بالتنمية الاقتصادية سينتهي كل شيء بالفشل».

وقارن بيريز بين عملية السلام في الشرق الاوسط وبين



الناس والاقتصاد

العرب والسوق الشرق أوسطية

عقب اتفاق غزة - اريحا .. دارت المناقشات والحوارات عن الجانب الاقتصادي لهذا الاتفاق فيما يتعلق بالاستثمار والتمويل، وكثير الحديث والتوقعات حول حجم التمويل اللازم لأقامة بنية أساسية ومشروعات في قطاع غزة واريحا، كذلك تناول المتحدثون والدارسون احتمالات دخول رجال الأعمال الى هناك .. البعض حفز رجال الأعمال المصريين والعرب بصفة عامة لأن يقتنصوا الفرصة قبل أن تضيق منهم في مواجهة رجال الأعمال من أوروبا وأمريكا، وذهب بعض الدارسين لهذه المستجدات التي جرت في المنطقة الى وضع استراتيجيات لتقسيم العمل وتوزيع الأدوار في منطقة الشرق الأوسط، كما أننا قرأنا وتابعنا الاجتماعات في أمريكا والتي تناول الحديث فيها تقديرات المنح للفلسطينيين .. وعموماً أن قضايا الاستثمار والبناء سوف تستغرق وقتاً لأقامتها والانتهاؤها منها، وعموماً أيضاً فإن شركات المقاولات المصرية مؤهلة لسابق خبرتها ووفرة عمالتها للمشاركة في هذا الأمر.

والاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي سوف يكون له - في اعتقادي - على المدى المتوسط آثار مباشرة على التعاون العربي - العربي بالإضافة الى العربي - الاسرائيلي .. واقصد بذلك أن الاستقرار في المنطقة سوف يساعد على حرية الحركة والانتقال والتجارة، وسوف يكون الحديث عن سوق شرق أوسطية أكثر الحاحاً من أي وقت مضى .

فكر جديد ومحاولة لمعرفة المستقبل والاستعداد له .. حتى لا تفاجأ بخيوط لسوق شرق أوسطية دون أن تجهز أنفسنا لهذا الموقف.

عبدالرحمن عقل

وإذا تصورنا توقع قيام سوق شرق أوسطية فإنه أمر سوف يجعلنا نطرح سؤالاً آخر لماذا لم ننجح في إقامة سوق عربية مشتركة حتى الآن؟ أي أن هناك عنصرت جديداً عالمياً هو الذي سوف يساعد على انجاح فكرة سوق شرق أوسطية، ولذلك لابد أن يبدأ العرب فيما بينهم بالاتفاق على تطوير التجارة وتجهيز أنفسهم لمواجهة السوق الشرق أوسطية حتى ولو طال الزمن لقيام هذه السوق .

ويجب أن نستفيد من التجربة .. فالأفكار الاقتصادية التي كانت تطرح في المجالس العربية في شكل جماعي مثل مجلس الوحدة وخلافه لم تحقق أي نتائج ايجابية في أي وقت ولم يعد هذا مقبولا في الوقت الراهن، هذا امر، والامر الآخر أن التجمع العربي الاقتصادي في وقتنا هذا يجب أن يبدأ من رجال الأعمال.

وتلك حقيقة أدركها بعض رجال الأعمال عندما التقى خالد أبو اسماعيل نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية وأحد رجال الأعمال الذين يقومون بالتصدير للخارج لأوروبا والدول العربية بالاتصال برجال الأعمال اللبنانيين وهم يقعون في وسط الأحداث والمستجدات ولهم ذراع طويلة في أعمال التجارة، واتفق معهم على إقامة حوار جهز له مجموعة من رجال الأعمال المصريين لدراسة آفاق المستقبل الاقتصادي المصري اللبناني على ضوء المتغيرات والاتفاق على أسلوب المواجهة والعمل على ضوء المستجدات في المنطقة، وذلك في نوفمبر القادم على أن يكون هذا الحوار بمثابة بداية يصل بها الى صيغة عملية وحقيقية يمكن أن تطرح على رجال الأعمال بالدول العربية الأخرى، إذا شاء لهم الانضمام الى هذا الحوار وتوسيع نطاقه.

لقد تعودنا أن نفكر بعد وقوع الحدث .. ولكن هذا الحوار هو



المصدر : الشرق الأوسط

٢ أكتوبر ١٩٩٣

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة لبحث العلاقات المستقبلية

الإسرائيليون يريدون تعاوناً اقتصادياً كاملاً مع الضفة وغزة تشارك فيه مصر لاحقاً

مدير الخارجية الإسرائيلية : الفلسطينيون هم الذين سيراغبون الاستشارات والمفاوضات لم تتطرق إلى بناء مطار حرية المرور والعمالة تتوقف على استقرار الوضع الأمني

العلمي فعلياً ان ننشئ علاقات اقتصادية قوية ومتطورة في ما بيننا في هذه المنطقة. وبذلك فإن الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية تحمل في طياتها أهمية كبرى من حيث إيجاد حلول اقتصادية متوازنة مع الحلول السياسية في المنطقة.

وحول رؤية الجانب الإسرائيلي لشكل العلاقات الاقتصادية قال المسؤول:

اعتقد ان الطرفين يدركان بان اي تطور في الاقتصاد الفلسطيني لن يكون ضاراً لإسرائيل والعكس ايضاً صحيح. في ما نحن نريد ان نغير الواقع السياسي ولا نريد ان نتحكم بمصير الفلسطينيين فلا نستطيع فصل اقتصادنا عن بعضنا البعض، حيث نحن جغرافياً قريبون من بعضنا

ستؤدي الى الوضع النهائي والدائم في المنطقة.

ويقول: ان المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية اكثر من المشاكل السياسية وفي حقيقة الامر ان هذه المشاكل الاقتصادية كبيرة وحادة حيث انها تؤثر كثيراً على الاستقرار السياسي، فإذا لم يحدث استقرار اقتصادي فلن يكون هناك استقرار سياسي أيضاً. انا اعتقد انه يوجد هناك عدة عناصر في مصلحة الاستقرار والسلام والأمن، حيث ان هذه العناصر تعرف جيداً انه لن يكون بدون استقرار اقتصادي. والا فانه سيكون في المنطقة تربة خصبة لنشوء وتعزيز التطرف والى عدم الاستقرار. والسبب الثاني ان المشكلات الاقتصادية عادة لا تعرف الحدود الجغرافية ولا تنحصر بها، حيث انه اذا لم يوجد ماء في منطقة ما فلا يوجد في منطقة اخرى مجاورة لها، فالماء والمطر والأنهار لا تعرف الحدود الجغرافية بين البلدان، ولذلك فعلياً البدء الآن بالعمل سوياً من اجل انشاء مصالح مشتركة لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها، ففي العالم هناك عدة مجموعات تبني مصالح اقتصادية مشتركة فهناك دول المجموعة الأوروبية ودول النور السبعة في آسيا والتعاون الاقتصادي القائم بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. فإذا اردنا نحن في المنطقة ان ننافس هذه المجموعات الاقتصادية ونتطور باتجاه التحديث والتقدم

القدس المحتلة:
من الدكتور نبيل كوكالي

يتعين على لجنة اقتصادية فلسطينية - اسرائيلية تم تشكيلها بحث العلاقات بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين، في الوقت الذي ما زال فيه الجدل يدور حول مدى انفتاح الاقتصاديين على بعضهما، ويريد الإسرائيليون انفتاحاً كاملاً وتعاوناً اقتصادياً وثيقاً يكون نموذجاً لتعاون اقتصادي يشمل المنطقة.

ويؤكد ذلك اوري سافير مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية وممثل إسرائيل في المحادثات السرية التي جرت مع المنظمة في النرويج، وهو يقول انه: بشكل عام لا يمكننا ان نفصل أنفسنا عن بعضنا البعض اقتصادياً، بل على العكس يجب ان نفتح اقتصادنا على بعضها البعض، وفي النهاية يجب ان نشارك مصر معنا في هذا التعاون. ويعتقد اوري ان تطور العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة سينعكس ايجاباً على مجمل العلاقات الاقتصادية في المنطقة، وانه اصبح واضحاً من خلال المفاوضات ان الحل السياسي لا يمكن ان يصمد او يكون ذا جدوى بدون سلام وتعاون اقتصادي حيث ان الحل السياسي يتمثل بالتحكم الذاتي للفلسطينيين ثم بعدها تنتقل الى المفاوضات التي



المصدر : الشرق الأوسط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ شهر ١٩٩٢

البعض. اعتقد ان الطرفين يعتقدان وانا قطعاً استطيع التحدث عن الجانب الاسرائيلي، والمنظمة تستطيع ان تتحدث عن الجانب الفلسطيني انه اذا ما عملنا بعض الاشياء سوية مثل عمل مشاريع اقتصادية مشتركة نستطيع ان نحصل على تقدم اقتصادي اسرع بكثير مما لم يكن هناك تلك المشاريع المشتركة وقد وضعت خطوط عريضة لخطط ومشاريع مستقبلية في الاتفاقية الاسرائيلية - الفلسطينية. وسوف يكون استثمارات كثيرة في المنطقة ولذلك فنحن بصدد نود ان نرى تطوراً اقتصادياً كبيراً وسريعاً في الضفة والقطاع، وان نراه ليس فقط في الاطار الموجود الان حيث ان هذا الاقتصاد يعتمد على نظيره الاسرائيلي، ولكننا نود ان نرى العلاقة بين الاقتصادين علاقة الاعتماد المتبادل فهذا هو الاطار العام الذي تم بحث الامور الاقتصادية فيه.

ولا ننوي ان نتدخل في الاقتصاد الفلسطيني الا اذا اراد الفلسطينيون التعاون معنا وان واقع الحال سيتغير في ظل الحكم الذاتي ونحن سنتعاون مع الفلسطينيين بالقدر الذي يريده الفلسطينيون لذلك التعاون. ولكن شعوري اننا يقول بانه يوجد رغبة جامعة بالتعاون لان الاتفاقية ليست محادثات بين القياطين للشعبين، ولكنها اتفاقية من اجل الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني ومن اجلهم سوف يتدعم التعاون الاقتصادي.

وتسعى اسرائيل الى الاستفادة من الانفراج الحادث في جذب استثمارات اجنبية، بينما يتوقع ان يبدأ تدفق المساعدات الى الاراضي المحتلة عند تسلم الفلسطينيين ادارة الحكم الذاتي في غزة واريحا، وما زال من غير الواضح الكيفية التي ستدار بها الاستثمارات التي ستصل الى الاراضي المحتلة والجهات التي ستراقبها. ويقول مدير وزارة الخارجية الاسرائيلية ان الفلسطينيين هم العنصر الاساسي الذي سيراقب عملية الاستثمار في الضفة وقطاع غزة. وحول تقارير عن انه التقي بشكل سرّي مع اقتراحين فلسطينيين ومن دول عربية اخرى في بروكسل لبحث مشروعات اقتصادية قال ان هذه التقارير

غير دقيقة وانه اجتماعه في بروكسل مع ممثلين عن المجموعة الأوروبية لبحث الاستثمارات الاجنبية في المنطقة. و اضاف قائلاً:

يجب علينا ان نفكر بالمنطقة كلها انه كيف نستطيع خلق ظروف ستجلب استثمارات القطاع الخاص في المنطقة بأسرها. الحكومات قد تخلق اوضاعاً جديدة ولكنها غير كافية لتحقيق نمو اقتصادي. هذه الاوضاع الجديدة يجب ان تكون ضمن الحل والاستقرار والتعاون السياسي. وللتخفيف من الحواجز القائمة حالياً ولانشاء خطوط اتصالات ومواصلات وخطوط سياحية بين دول المنطقة، كل هذا لن يصبح حقيقة بدون استثمارات القطاع الخاص. ودعني اقول بان الاستثمارات الخارجية لن تسعى وراء الشرق الاوسط وليسوا بانتظار الشرق الاوسط فانهم دائماً متطلعون الى افضل مشروع استثماري بالنسبة لهم. واذا لم نستطع نحن هنا في الشرق الاوسط كسب

واسرائيليين على خلق مناخ جيد لتلك الاستثمارات فاننا لن نكون قادرين على خدمة احد في المنطقة. ولا يمكن ايضا ان يقدم احد لنا اي خدمة وكذلك علينا خلق مناخ جيد لجلب استثمارات خاصة امريكية، اوروبية، يابانية، عربية واسرائيلية فعندها سينمو الاقتصاد في هذه المنطقة.

وحول استمرار عمال قطاع غزة واريحا في الذهاب للعمل في اسرائيل، والسماح للفلسطينيين بحرية المرور بين اريحا وغزة قال ان ذلك سيناقش بعد تنفيذ اعلان المبادئ وسيكون ذلك ضمن اطار المباحثات الاقتصادية، وأشار الى ان ذلك يتوقف على الوضع الامني، فالاتفاقية تقول بحرية المرور وهذا يعني اذا كان الوضع الامني مستقراً ولا يوجد عنف فكل شيء سيكون مفتوحاً. وطالما الاغلاق موجود فان حرية المرور ستكون وفق تصاريح خاصة للقيادة الفلسطينية.

ولم يعارض سافير صراحة الافكار التي يطرحها الفلسطينيون مثل انشاء مصفاة بترول في غزة ولكنه قال: علينا ان نتذكر شيئاً: الاول هو ما ذكر في وثيقة اعلان المبادئ وان التفاصيل ستناقش في ما بعد،

الشيء الثاني نحن نتعامل مع حكم ذاتي ولا نتعامل مع اراضٍ مستقلة تماماً وفي وضع نهائي. ومن الواضح انه في الحكم الذاتي هناك بعض القيود مثلاً ان السلطات ستقوم بمهام الضرائب المباشرة وليس غير المباشرة وبالتالي يجب ان يكون هناك تنسيق كبير بين الطرفين بشأن الترتيبات النهائية، والموقف الاسرائيلي سيتأثر كثيراً بما هو جيد للاقتصاد الفلسطيني، ونحن نود ان نرى الفلسطينيين يأخذون قراراتهم بانفسهم، واذا كان قرار انشاء مصفاة لا يتعارض مع بنود الاتفاق فلا يوجد سبب لعدم انشائها، وقطعاً سنرى استيراد الغاز الطبيعي من مصر او من اسرائيل الى غزة والضفة الغربية، ومسألة مصفاة النفط هي مسألة حاجة اقتصادية. فالقرارات التي سيتخذها الفلسطينيون ومدى تنسيقهم الاقتصادي سيعتمد كثيراً على الفعالية الاقتصادية. يجب علينا ان لا نعمل على انشاء مشاريع قد تظهر لنا بانها جيدة ولكنها لن تكون ذات فائدة اقتصادية. واعتقد ان قضية المصفاة كانت من ضمن القضايا التي طرحت كامكانية وكذلك بالنسبة الى استيراد الغاز الطبيعي. ولكن لا يوجد مبرر لاستيراد الغاز الطبيعي الى غزة وليس الى اسرائيل ايضا على سبيل المثال. وينطبق ذلك على مشروع اقامة مطار او ميناء في غزة، ففي رأيه يجب دراسة الفوائد الاقتصادية ولكنه قال ان قضية المطار لم تناقش ابداً في المفاوضات اما قضية الميناء

فناقشت ولكنها يجب ان تبحث بعمق وكيف انه من الممكن استخدام الموانئ الفلسطينية لخدمة الفلسطينيين، وأكد ان هناك شركة هولندية تعد خطة تطوير ميناء غزة. وبالنسبة لاستيراد البضائع من الاردن عبر الجسور، من سيكون مسؤولاً عن ذلك: الاسرائيليون ام الفلسطينيون قال:

نحن نود ان نرى الفلسطينيين يأخذون على عاتقهم مسؤوليات اقتصادية اكثر فاكثراً، الا انه لا نستطيع في هذه المرحلة ايجاد نظامين للضريبة، فيجب ان يحدث تنسيق في هذا المجال ونحن حقيقة مع الانفتاح حتى مع الاردن من حيث التصدير والاستيراد



المصدر : الشرق الاوسط

1997 54 4

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إليه، فبالنسبة إلى الوحدات الثلاث في النهاية أي الأردن، الضفة والقطاع وأسرارين منهم قريبون جداً من بعضهم البعض ولذلك فهناك احتمال قيام تعاون اقتصادي كبير فيما بينهم. ويجب علينا التفكير بشكل رئيسي من ناحية اقتصادية، فهذه الأمور الاقتصادية ناقشناها قبل سبعة أشهر ولكن لم نتطرق إلى التفاصيل حقيقية. ولكن هناك الكثير من الأمور يجب أن تحل ولكن أستطيع القول أنه هناك ثقة متبادلة قد أنشئت بين الطرفين، مما يجعلنا قادرين على العمل بحيث نخدم الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وحول عدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة إلى غزة وأريحا بعد تنفيذ الاتفاقية قال أن القضية الأساسية للاجئين قد أجل البحث بها إلى حين البحث في الوضع النهائي والدائم في الشرق الأوسط بالنسبة للاجئين الموجودين في الأردن جراء حرب 67 ستكون لجنة خاصة تتكون من الفلسطينيين، إسرائيل، الأردن ومصر، لمناقشة الموضوع ولاتخاذ قرارات معينة ومتفق عليها. وطبعاً هناك تبحث مشكلة اللاجئين في المباحثات المتعددة الأطراف وضمن ذلك الاطار يجب علينا البحث عن حل مرض للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

وحول المساحة الكلية التي سيحصل عليها الفلسطينيون في أريحا وغزة قال بالنسبة لفزة فهي معروفة لأن الكل يعرف مساحة القطاع. ولكن سيكون سلطة نفوذ إسرائيل على المستوطنات في القطاع وعلى الأمن الخارجي للقطاع. أما بالنسبة لمساحة أريحا فيجب على الطرفين الاتفاق على ذلك في المفاوضات.

وحول ما إذا أراد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات القنوم بطائرة قاي مطار سيهبط فيه؟ قال سافرن:

أولاً، ان القضية بشكل عام هي
أريحا والقطاع أما وصول القيادة
الفالسطينية كلها من تونس يجب
ان تبحث، فانه ما هو غير مذكور
في الوثيقة لم يناقش، وهناك
ايضا مسألة الوصول والمرور
سوف يناقشونها. ومن الممكن ان
يكون هناك حلول كثيرة لما اترقه
الآن، ولكن لن اناقش معك ما قبل
يناقش في المفاوضات. انا اعتقد
انه عند وصول عرفات الى اريحا
فان مشكلة المواصلات والمرور لن
تكون مشكلة.



المصدر: العالم اليوم

٢ أكتوبر ١٩٩٣

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« انت المصافحة التي تلامست فيها أصابع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مع أصابع رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين تمثل حدثا «تاريخيا» بكل ما في الكلمة من معنى. ورأى الكثيرون في هذه اللحظة نهاية لسنوات طويلة من الصراع الدموي وبداية مرحلة جديدة تنعم فيها شعوب المنطقة بالسلام. لكن لأن السياسة - كما هو معروف - لا تنفصل عن الاقتصاد، فإن الأنتظار بدأت - بمجرد الإفاقة من دهشة المصافحة التاريخية - بدأت تبحث عن إجابات للعديد من

الأسئلة عن المقومات الاقتصادية للكيان الفلسطيني الذي سبى النور بموجب اتفاق ١٣ سبتمبر، والتداعيات الاقتصادية التي ستتشأ في الشرق الأوسط نتيجة لهذا الزلزال السياسي. وإذا كانت هناك كتابات كثيرة قد ظهرت في الآونة الأخيرة لمعالجة هذا الجانب الاقتصادي، فإن تقرير البنك الدولي - بهذا الصدد - يكتسب أهمية خاصة. لذلك فإن «العالم اليوم» قد حرصت على الحصول عليه وترجمته ونشره كاملا.

«العالم اليوم»



تقرير البنك
الدولي عن تنمية
الأراضي المحتلة

الاستثمار في السلام



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ شهر ١٩٩٢

رحب العالم بأسره بالاتفاق التاريخي الذي تم توقيعه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣. فهذا هو السلام - أخيراً - يبشر بتوفير أساس وظيفي لتنمية متواصلة في الشرق الأوسط.

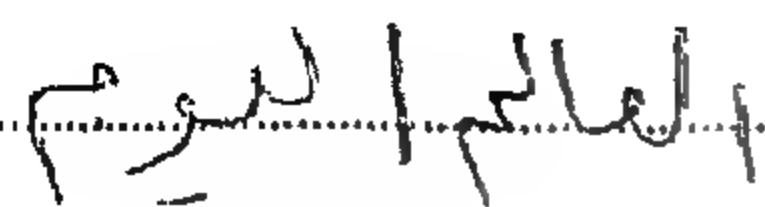
وكما يشير هذا التقرير، فإن البنك الدولي قد عمل لبعض الوقت من أجل المساعدة في إعداد هذا التحليل وخطة العمل

الملحقة به، والتي يمكن أن تكون بداية لمعالجة التحديات الصعبة التي تواجه المنطقة، وبخاصة قطاع غزة والضفة الغربية. فالأراضي المحتلة غنية بمواردها البشرية، لكنها تحتاج إلى إنشاء بنية أساسية وتحتاج إلى إقامة مؤسسات لا غنى عنها للاقتصاد الحديث من أجل توفير فرص العمل ورفع مستوى معيشة السكان.

ولن تكون هذه بالمهمة السهلة. فما زالت هناك مسائل

كثيرة تفتقر إلى اليقين، ومفتاح النجاح على المدى الطويل يتطلب عملاً شاقاً ودأباً وجهداً مشتركاً صادقاً من الجماعة الدولية.

والبنك الدولي يقف على أهبة الاستعداد - بخبرته ونصائحه وموارده المالية - للعمل مع جميع الأطراف الأخرى من أجل ضمان أن الامكانية التي صنعها السلام سيتم تحقيقها.



المصدر :

1007-51

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١ - بناء على طلب راعى ومنظمى محادثات السلام في الشرق الأوسط، قام البنك الدولي بدعم مجموعة عمل متعددة الجوانب حول التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم تحليلات تتعلق بالقضايا الاقتصادية والتحديات والتنمية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط. وطلبت المجموعة في اجتماعها الثاني في باريس في أكتوبر ١٩٩٢ من البنك الدولي أن يمد مظلة مساهماته لتشمل تقديرات امكانيات ومتطلبات التنمية الاقتصادية قطاع غزة والضفة الغربية «الأراضي المحتلة».

وقامت بعثة تابعة للبنك الدولي بزيارة الأراضي المحتلة أثناء الفترة «٢١ يناير - ٢٤ فبراير ١٩٩٣» استجابة لطلب المجموعة المشار إليها.

استجابة لطلب المجموعة المشار إليها،
وتكونت البعثة من خمس مجموعات ركزت على
المجالات الآتية: الزراعة - الموارد البشرية - البنية
الأساسية - الاقتصاديات الكلية - تنمية القطاع الخاص
، واستقرت مهمة كل مجموعة لدراسة مجال عملها
اسبوعين، ورأس بعثة البنك الدولي «بريم جارج
وسمير الخوري» حيث مكثا في الموقع المدروس لدى
المجموعات الخمس بالتوجيهات والتعليمات،
وفيما يلي الاسماء المشاركة في الفرق الخمس:
الزراعة:

جيرت فان سانتن رئيس الفريق
التركيب كوفنر مهندس موارد مائية
ميريل جنيسن متخصص زراعة أشجار وبساتين،
الموارد البشرية.

فرديريك جولاداي رئيس الفريق
مورين فيلد متخصص في التخطيط «مستشار بالبنك»
رضوان علي شعبان اقتصادي موارد بشرية.
البنية الأساسية :

الاستير ماكشيني رئيس الفريق
الترك كرفنر مهندس موارد مائية
لورانس حنا متخصص في المدن
نيل سينجير يوسيل متخصص في قطاع المواصلات
تيد مور مهندس قوى «مستشار بالبنك»
الاقتصاديات الكلية ;

مايكل زالتون رئيس الفريق
سمير الخوري محلل مالي
اسحاق دجوان خبير اقتصادي كلي
تنمية القطاع الخاص:

روبرت ميرتس متخصص في القطاع المالي
جوزيف سابا متخصص قانوني
ديلب هاري متخصص في السياحة وتنظيم اللوائح

٢ - انتشرت البعثة في الأراضي المحتلة حيث زارت
البلديات والمزارع والأنشطة الاقتصادية والمصانع



ويعتمد عدد الفلسطينيين الذين ربما يعودون الى تصورات الفرص الاقتصادية المستقبلية في الاراضي المحتلة..

والاقتصاد في الاراضي المحتلة يعتمد على القطاع الخدمي بصورة رئيسية وتمثل فيه الزراعة حوالي ٣٠٪ من اجمالي الناتج المحلي بينما تمثل الصناعة ٨٪ والانشاءات حوالي ١٢٪ والخدمات نسبة الـ ٥٠٪ الباقية.

ويسيطر القطاع الخاص على الاقتصاد في الاراضي المحتلة ويمثل ٨٥٪ من اجمالي الناتج المحلي. كما ان اقتصاد الاراضي المحتلة يعتمد اساسا على الاقتصاد الاسرائيلي. وكان حوالي «ثلث» القوى العاملة في الاراضي المحتلة تعمل في اسرائيل باليومية، وذلك حتى الحصار الاخير واغلاق الاراضي المحتلة.

تمثل عوائد تلك النسبة من العمال الفلسطينيين أكثر من ٢٥٪ من اجمالي الناتج القومي للاراضي المحتلة. كما ان ما يزيد على ٩٠٪ من المعاملات التجارية للاراضي المحتلة تتم مع اسرائيل. كما ان تحويلات الفلسطينيين العاملين بدول الخليج تمثل عنصرا مهما في دخل الاراضي المحتلة.

وكافة سلطات الحكومة فيما يتعلق بالاراضي المحتلة ممنوحة لاثنتين من قائدي المناطق، واحد للضفة الغربية والاخر لقطاع غزة، وتقوم السلطات الاسرائيلية بتعيين هذين القائدين وتولي الادارة المدنية - تعمل تحت سلطة قادة المناطق - مسئولية تصريف المسائل الاقتصادية وتشمل إعطاء الرخص والتصاريح وتنظيم المعاملات التجارية وتحصيل الضرائب وتنظيم البنية الأساسية والخدمات العامة والاشراف على عمليات المجالس المحلية والبلدية. ويعمل بالادارة المدنية حوالي ٢٢ الف موظف منهم ٩٥٪ فلسطينيين. اما الاسرائيليون فيحتلون معظم المناصب الادارية العليا ووظائف تجديد السياسات.

وتضم الاراضي المحتلة ٢٩ مجلسا محليا و٩٦ مجلسا قرويا و٢٧ معسكرا للاجئين تديرها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» التابعة للأمم المتحدة. وبصورة عامة.. فإن المجالس البلدية والمحلية تتولي مهمة ادارة الطاقة والمياه وخدمات الطرق المحلية بمقتضى الصلاحيات الممنوحة اليهم. كما ان الادارة المدنية تتولي مباشرة مسئولية خدمات التعليم والصحة، في حين ان مخصصات الخدمات الخاصة بمعسكرات اللاجئين تقع في معظمها تحت مسئولية الأونروا، وباستثناء الوضع في ثلاثة مجالس محلية «بيت لحم وطولكرم وبيزيت» حيث يوجد عدد منتخبون منذ عام ١٩٧٩ ومازالوا يحتلون مناصبهم حتى الآن.. فإن الحكومة الاسرائيلية هي التي اختارت مسئولية بقية المجالس المحلية والبلدية الأخرى.

بعثة البنك المرفدة للمنطقة اثناء الفترة من ١٢ - ٢٦ يوليو ١٩٩٢.

٧٠ - قام بتمويل إنجاز هذا التقرير المجموعة الأوروبية والسويد والولايات المتحدة وأعربت البعثة عن امتنانها لهذا الدعم المادي

الاراضي المحتلة التي تتكون من الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل - بوضعه الحالي - والاردن، كانت ضمن الاراضي الواقعة تحت حكم الامبراطورية العثمانية قبل عام ١٩١٧. وفي نهاية الحرب العالمية الاولى تولت بريطانيا الاشراف على فلسطين فيما وضعت تلك المناطق تحت الانتداب البريطاني بمقتضى قرار من عصبة الأمم في عام ١٩٢٢.

وقامت بريطانيا في عام ١٩٤٧ بإعادة الانتداب الى الأمم المتحدة في ظل النزاع المتصاعد وفشل المحاولات البريطانية في الوساطة بين القوميتين الفلسطينية واليهودية.

اقترحت الأمم المتحدة استقلالا فلسطينيا ويهوديا على أساس التقسيم، الامر الذي رفضه الفلسطينيون والعرب وأعقبه إعلان دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، ووضعت غزة تحت الاشراف المصري وأصبحت الضفة الغربية جزءا من الاردن.

وتمكن اسرائيل من احتلال قطاع غزة والضفة الغربية اثناء حرب ١٩٦٧ لتدير تلك المناطق منذ ذلك الحين كسلطة احتلال ماعدا القدس الشرقية التي أعلنت اسرائيل ضمها واعتبارها جزءا من اسرائيل. وجدير بالذكر ان الأمم المتحدة لم تعترف بضم اسرائيل للقدس الشرقية.

ومساحة الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين حوالي ٦٠٠٠ كم^٢. وطبقا لتعداد السكان عام ١٩٩١ بلغ عدد سكان الاراضي المحتلة ١,٧ مليون نسمة، وبلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي ١٧١٥ دولارا في حين بلغ اجمالي الناتج القومي ٢,٩ مليار دولار أمريكي.

ويصل تعداد سكان القدس الشرقية ٣٠٠ الف نسمة يضمون ١٥٠ ألف يهودي تم استيطانهم هناك منذ ١٩٦٧. بالاضافة الى ذلك هناك ١٣٥ الف مستوطن اسرائيلي يقيمون في حوالي ١٥٠ مستوطنة اقيمت في الاراضي المحتلة على مدار الـ ٢٥ عاما الماضية.

وتشير التقديرات الى ان هناك حوالي ٣,٥ مليون فلسطيني يعيشون خارج الاراضي المحتلة. ويحتفظ بعض هؤلاء بحقوق المواطنة في الاراضي المحتلة وحق العودة اليها بينما عودة الآخرين فهي موضع دراسة في المفاوضات الجارية بين اسرائيل والفلسطينيين.

